السير جيمس روبرتسون

السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال

تعريب
مصطفى عابدين الخانجي



دار الجيل
بيروت



السودان من الحكم البريطاني المباشر
إلى فجر الاستقلال



السير جيمس روبرتسون

السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال

تعريب
مصطفى عابدين الخانجي

دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

كلمة المترجم

قبل سنوات، ظهرت في لندن مذكرات السير جيمس و. روبرتسون، آخر سكرتير إداري بريطاني بالسودان، وآخر حاكم عام بريطاني لنيجيريا تحت عنوان «التحول في افريقيا ـ من الحكم المباشر إلى الاستقلال».

كان السكرتير الإداري هو أكبر سلطة في البلاد بعد الحاكم العام، ومسؤولاً أول عن الشؤون السياسية، والأمنية، بالإضافة إلى الصحة، والتعليم، والحكم المحلي، والإدارة الأهلية، والشرطة، والزراعة، والشؤون العمالية، والإعلام. . الخ.

عمل روبرتسون بالسودان لثلاثين عاماً، عرف لغة أهله، وتجول في أنحائه، وسافر في ربوعه، وعاصر أهم التطورات السياسية في البلاد، وفي فترة عمله بالخرطوم لعب دوراً بارزاً ومشهوداً في تلك التطورات.

بدأ روبرتسون عمله بالسودان في عام ١٩٢٢ من أول السلم كمساعد مفتش مركز، وعمل في مناطق النيلين الأزرق والأبيض، وفي كردفان، قبل أن يصبح سكرتيراً إدارياً لثماني سنوات، كان خلالها يسيطر على كل صغيرة وكبيرة في طول البلاد وعرضها، قبل أن يتقاعد ويغادر البلاد في عام ١٩٥٣، بعد أن أخذ السودان يخطو نحو الاستقلال.

لم يكن السودان مستعمرة بالمعنى التقليدي للكلمة، فقد كان وضعه فريداً بين المستعمرات، إذ إنه كان يقع تحت سيطرة ما يسمى بدولتي الحكم

الثنائي (مصر وبريطانيا) ولقد كانت للأخيرة السلطة الحقيقية والكلمة النافذة، بالرغم من أن العلمين البريطاني والمصري كانا يرفرفان جنباً إلى جنب في أنحاء بلاد السودان التي كانت تعرف ـ في ذلك الوقت ـ باسم «السودان الإنجليزي المصري».

كان الصراع يدور بين الشعب السوداني والسلطة الاستعمارية، لكن في نفس الوقت كان هناك صراع آخر يدور بين الحكومتين البريطانية والمصرية، حول كثير من التفاصيل على نحو ما جاء ذكره في هذه المذكرات.

خلافاً لكل المستعمرات البريطانية، لم يكن السودان تابعاً لوزارة المستعمرات البريطانية، إذ إنه كان تابعاً لوزارة الخارجية البريطانية، وفي بعض الأحيان شيئاً موزعاً بين وزارتي الخارجية والمستعمرات. لم تكن لوزارة الخارجية البريطانية تقاليد أو تجارب عن إدارة المستعمرات، ولهذا كان لكبار الموظفين البريطانيين في السودان سلطات شبه مطلقة لعدم وضوح الرؤية عند السلطات التي يمكن الرجوع إليها في كثير من الأحوال.

لم يزد عدد الموظفين البريطانيين في السودان في أي وقت من الأوقات على رقم يقل كثيراً عن الأربعمائة، لكن كما نرى هنا فقد كانت الإدارة في منتهى الانضباط والصرامة. كان مفتشو المراكز يسافرون لعدة أيام على ظهور الجمال والخيل، للإشراف على أدق التفاصيل، ومنها ما يبدو تافهاً وضئيلاً للوهلة الأولى، في نطاق المناطق التي كانت تحت إشرافهم، وبعضها كان أكبر من مساحة بريطانيا.

كان الموظفون البريطانيون الذين يعملون بالإدارة من مفتشي مراكز، وحكام مديريات (أو مديري مديريات كما كان يطلق عليهم) أعضاء في ما كان يعرف باسم (الخدمة السياسية السودانية)، أي أنهم كانوا يقومون بتنفيذ السياسة المرسومة لهم مباشرة، فقد كانوا في المكان الأول يمثلون جهازاً سياسياً، قبل أن يكونوا جهازاً للخدمة المدنية. بالطبع فقد كانت الشركات

البريطانية التي تعمل بالسودان جزءاً من ذلك الجهاز السياسي.

اشتمل هذا الكتاب على جزءين من مذكرات السير جيمس روبرتسون: عن خدمته في السودان، وأخيراً في نيجيريا وهي في طريقها إلى الاستقلال. ولقد ترجمت الجزء الخاص بالسودان وأضفت إليه بعضاً من فصلين كتبهما في الجزء الثاني من الكتاب الخاص بنيجيريا، وفيهما يحكي بعض تفاصيل الفترة منذ أن غادر السودان حتى بداية رحلته إلى نيجيريا كآخر حاكم عام لها، حيث أشرف على كل الخطوات التي توجت باستقلال ذلك القطر الإفريقي المترامي الأطراف، المتعدد القبائل، واللهجات، واللغات.

ولقد كان السير جيمس من أكثر البريطانيين شهرة في السودان، ومعرفة شخصية بقادته، وزعمائه، ورؤساء قبائله، نسبة لطول خدمته بالبلاد، وكثرة تجواله في ربوعها وأنحائها المختلفة، ولمعاصرته لتطوراتها السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، إضافة لتأثيره المباشر، والدور السياسي الكبير الذي لعبه خلال التطورات السياسية الساخنة التي جاءت بالاستقلال.

ومن خلال هذه المذكرات نستطيع أن نتعرف على شخصية السير جيمس، والأحداث التي عاصرها، أو لعب فيها دوراً كبيراً وبارزاً.



كلمة المؤلف

كنت قد بدأت في وضع هذا الكتاب من أجل أن أعطي عائلتي شيئاً عن قصة خدمتي في افريقيا - في السودان أولاً، ثم بعد ذلك في نيجيريا. ولقد كتبت كل ذلك الكتاب - تقريباً - من الذاكرة، مهتدياً ببعض ما سجلت في المفكرات، وبعض الأوراق التي احتفظت بها. وحيث إن الاعتماد على الذاكرة لا يكون مجدياً بمرور السنوات الطويلة، لذا تكون هناك بعض الأخطاء، وأكثر من ذلك فإن أفكار الشخص عن الماضي غالبا ما تكون أسيرة للرؤية القديمة. ومهما يكن فإنني أشعر أنني على ثقة أن النواحي الرئيسية لعملي في افريقيا قد وصفتها صحيحة بدرجة معقولة، وإن الآراء التي ذكرت، هي نفس الآراء التي كنت أحملها وقت حدوثها. إنني آمل أن لا أبدو هنا كثير حسن الظن بالآخرين، وذلك بالتركيز على الأهداف التي يحملها أغلب البريطانيين الذين يعملون في ما وراء البحار، نحو الناس الذين يقومون بإدارتهم، ومن خلالهم يقومون بتعريف كبير لأنفسهم، مهما كانت المواقف الرسمية للحكومة البريطانية في وقت ما.

حقاً فإن الأسس التي عملنا بمقتضاها، كانت تعتمد على نظرة أبوية حيال الناس الذين نحكمهم، وأن التغييرات التي كنا نبحث لهم عنها كانت هي المناسبة في نظرنا نحن، وليس في نظرهم هم. إن إنجازات عملنا حتى لحظة التسليم الأخير كانت واضحة للعيان، وفي اعتقادي أننا لا نحتاج أن نخجل منها.

عندما أنظر خلفي عبر تلك السنوات في افريقيا، يطوف بذهني عدد قليل من الناس الذين كانوا شديدي التأثير علي وهم حاكم المديرية آرثر هدلستون، ومؤخراً دوجلاس نيوبولد حاكم مديرية كردفان، الذي شغل منصب السكرتير الإداري فيما بعد، وفي نيجيريا كان وزير المستعمرات لينوكس بويد (وهو الآن لورد بويد). ولسنوات كانت ديم مارجري برهام صديقة دائمة، ومستشارة، وكانت إلهاماً عظيماً لعملي، وإني لها جد مدين. وبدون المساعدة الحكيمة، والدؤوبة، والشجاعة، والعون الذي وجدته من زوجتي، ما كان من الممكن أن أصنع شيئاً يقارب الجودة. إن أي نجاح أمكن الوصول إليه، كان بلا شك إنجازاً لها هي مثلما هو إنجاز لي.

الشكر والعرفان لـ «بيتر وودوارد» بجامعة ريدنج، الذي أخذ ما قصصته من حكايات التجوال الطويلة، وأعطاه الشكل المناسب، يحذف ويصوغ، متجنباً التكرار، والخروج الذي لم يكن ضرورياً عن الموضوع الرئيسي. وقد نجح في ذلك دون أن يغير من لغتي، أو أن يبدل من الفكرة في مسودتي الأولى. وهو ليس مسؤولاً عن أي شيء ذكرته عن الأفراد، أو عن الدقة التاريخية لقصتي.

أريد أيضاً أن أشكر الناشر المستر كريستوفر هيرست، لتقديره، ومساعدته، ومجاملته.

ولقد جعلتني ديم مارجري برهام مديناً لها مرة أخرى، لكتابتها المقدمة، فلأجلها أجزل العرفان.

ج. و. ر

المقـدمـة

إن التصفية السريعة لأمبراطورية بريطانيا الاستعمارية المترامية الأطراف، كانت ترجع بصورة كبيرة إلى تأثيرات الحرب العالمية الثانية وذلك بدفع طموحات المحكومين، وإضعاف قوى الحاكمين وثقتهم بأنفسهم. ولم تأت التصفية نتيجة لقرار شامل لبريطانيا نفسها، كما لم تكن نتيجة لتحرك مرتب بين المحكومين. وفي افريقيا فإن كل الدول التي نالت استقلالها في الاثني عشر عاماً بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٨، اتبعت طريقها وحدها نحو الحرية في أوقات مختلفة. ويبدو أن إنجاز الاستقلال كان قد اتبع بميل من كليهما ـ الحكام السابقين والمحكومين ـ رغم أن ذلك كان لأسباب مختلفة، لصرف الأنظار بعيداً عن الفترة الاستعمارية، والوسيلة التي أنهيت بها. وفي الجانب الإفريقي كان هذا يعود نسبياً إلى شعور بالكراهية غير معترف به، ولكنه شيء طبيعي يرتكز على حقيقة أنهم كانوا مستعمرين، وفي الجانب البريطاني تجد الرغبة في التركيز على فرص جديدة، أكثر من فقدان القوى الاستعمارية والكبرياء. من المحتمل أن يجيء ذلك الوقت، وربما يكون قادماً الآن، عندما تكون هنالك مصالح متزايدة، خصوصاً في الجانب البريطاني، لوضع السجل الاستعماري جانباً، ربما لاختبار انطباعنا أن فيه شيئاً مما نحتاج أن نخجل منه بأي مقياس أخلاقي نسبي.

ربما كان الدليل الأكثر أهمية لإعادة النظر، هو أن يأتي به الرجال الذين تحملوا أكبر مسؤوليات السلطة في الحكومة الاستعمارية، والذين قاموا

بترتيبات إنهاء تلك السلطة. إنهم يحتاجون إلى اختيار الوقت، عندما يكون من الممكن رؤية عملهم الماضي على حقيقته، وبمضي العمر يبدو المنظر معتماً أو يغمره نور خافت. إن هذا الكتاب هو دليل كاف على أن السر جيمس روبرتسون قد اختار وقته تماماً. إننا محظوظون أيضاً كوننا نجد منه سجلاً مزدوجاً لأسلوب الانعتاق من الاستعمار في السودان ونيجيريا، كذلك خدمته تحت وزارتي الخارجية والمستعمرات.

في الفصول الأولى يعطينا السير جيمس الملامح الخاصة بالسودان، التي تدهش كل من يقوم بدراسة البلاد بعد العمل في مناطق وزارة المستعمرات، ومن ذلك الدرجة العالية من الحكم الذاتي التي يتمتع بها الموظفون البريطانيون الذين يعملون تحت وزارة الخارجية التي لا تعنى بهم، ولا تهتم بإرسال تعليماتها لهم، كذلك وحدة الرجال الذين يشاركون بعضهم البعض العمل الذي يستغرق العمر، وقد جاءوا من نفس المنبع الاجتماعي والتعليمي. هناك تعليق مشهور هو أن السودان هو «بلاد السود الذي يحكمه الزرق». وقد كان أحد المراقبين الأجانب المتحمسين يشبه الإداريين الأجانب في السودان ـ فيما يبدو أنه نوع من إزجاء التحايا ـ بالبريطانيين الساموراي.

إن الصورة التي أعطيت عن السودان أثناء عمل السير جيمس في المراكز والمديريات، ذات تطورات سلمية. كما أن تعاون السودانيين الجاد والمخلص أثناء الحرب في الأعوام ١٩٣٩/ ١٩٤٦، في إقليم يقع بين منطقتي الحرب النشطة، كان بمثابة الضريبة لثقة السودانيين في حكامهم البريطانيين، ويذكر من بينهم صديقه السير دوغلاس نيوبولد السكرتير الإداري، وهو من أكثر الرجال لطفاً وإنسانية، مستعملاً الكلمة في أكمل معانيها، رغم أنه أرسل من بريطانيا ليحكم في افريقيا. ومع الكثير الذي يستحق الإعجاب في الإدارة بالسودان، فإن الدارس لما تبقى من افريقيا البريطانية عليه أن يلاحظ التأخر النسبي في تطوير عوامل الحكم الذاتي في

السودان. كما أنه سوف يلاحظ ـ حسب ما ينبىء عنه سجل السير جيمس ـ ملافاة ذلك التقصير.

بعض أكثر الصفحات إثارة للاهتمام في الكتاب، تتعلق بأكثر الصراع جنوناً الذي جرى بين الخرطوم، والقاهرة، ولندن، ونيويورك، للتأكد من أن السودان سوف لا يخرج من السيطرة البريطانية ليقع تحت السيطرة المصرية، ولقد استطاع السير جيمس أن يسهم في ذلك الصراع بنجاح، مع حاكمه العام السير هوبرت هدلستون، وربما كانت تلك من أكثر الأوقات إشراقاً في خدمته الطويلة بالسودان.

لم يقم السير جيمس بأي محاولة لتوضيح الجانب المأساوي لانعتاق السودان، وهو المصير الذي لاقته قبائل الجنوب التي تعترض على الاتحاد مع الشمال، وجلبت لنفسها سنوات الصراع، وتناقص السكان، والشتات، والذي انتهى قريباً إلى تسوية نأمل أن تأتي بالوحدة والاستقرار، وإعادة توطين تلك القبائل التعسة. إن تفسير السير جيمس لسياسة حكومة السودان في الجنوب، هو الاحتفاظ بالمديريات الجنوبية منفصلة عن الشمال، مما يثير مسائل تأخذنا إلى الوراء، إلى أصل إنشاء نظام الحكم الثنائي الذي يربط عرب الشمال المسلمين مع قبائل الوثنيين الذين كانوا يغيرون عليهم لاستجلاب العبيد. وفيما يتعلق بمشاكل أخرى كثيرة في المستعمرات السابقة في افريقيا، فإن البريطانيين ـ بحثاً عن الأسباب التي تؤدي إلى المتاعب بعد الانعتاق الإفريقي ـ يمكنهم القول إن سياساتهم قد أخذت على حين غرة، نسبة للسرعة غير المتوقعة التي نال بها الزعماء الاستقلال في دول صممت على أسس تصالحية.

إن تعيين السير جيمس حاكماً عاماً لنيجيريا في عام ١٩٥٥، يعني إعطاءه عملاً لمنح الاستقلال لأكبر مستعمرة افريقية تتمتع بكثافة سكانية، ولقد أنجز ذلك العمل في خمس سنوات. من الخطإ اعتبار ذلك العمل مجرد

عمل رئاسي على مسرح رسمي يؤدي إلى الاستقلال. لقد كانت هنالك مشاكل كبيرة وكثيرة تحتاج إلى حلول. أكثر من ذلك فإن السير جيمس كان يعمل مع ثلاثة من القادة السياسيين للأقاليم الرئيسية الثلاثة، وهي شخصيات متباينة تماماً، كما كان مهتماً في الغالب بمواقفهم داخل أقاليمهم، وبنفس القدر في دستور الحكومة المركزية. إن الجزء الوحيد في نيجيريا الذي يمكن أن يقارن بالسودان هو الشمال المسلم، في حين أن الموقف الذي عرفه في جنوب السودان كان على عكسه في نيجيريا، إذ إن ولايات الوثنيين والمسيحيين في الجنوب كانت متقدمة سياسياً، وطموحة أكثر من المسلمين في الشمال.

لكي نرقب السير جيمس في موقعه الجديد بين الأكفاء والقادة المشهود لهم، كان علينا أن نعترف بالميزات القيمة التي أتى بها إلى عمله الجديد، وهي الكبرياء، والثبات، مقروناً بروح المرح، والمفارقة.

لقد كان السير جيمس مثل سائق العربة، عمله ليس اختيار الطريق أو نقاط الفوز، لكن الاحتفاظ بجياده الثلاثة ذات الروح العالية لتجري في اتساق. كان عملاً يحتاج إلى أن يكون منفصلاً من عظمة تاريخ نيجيريا السياسي القريب. كانت للسير جيمس مزايا أخرى هي طبيعته الهادئة، وحسن إدراكه، مع قامته الممتلئة. وكان من أقيم الأشياء نمو الصداقة والاحترام بينه وبين السير أبو بكر تفاوا باليوا، الشمالي الحازم والمستقيم، الذي أصبح أول رئيس وزراء فدرالي. إن الاحترام العميق المتبادل جاء إلى أبعد مدى ممكن نسبة للمصاعب التي تسبب فيها القرار الذي اتخذه قائد الشمال الأكثر نشاطاً ووضوحاً، وهو السير أحمدو بيلو، ليبقى رئيساً لوزراء الإقليم الشمالي الشاسع، لكن ليطالب في نفس الوقت بالتصدي للمدرس السابق الذي كان قد أصبح الرئيس الفدرالي للوزراء[1]. ولقد استطاع السير إلى الوراء نحو

---

(١) لإبراز التطور الملحوظ لذلك الرجل من بداية معزولة ومتواضعة إلى رجل دولة له شخصية عالمية، فقد يكون مثيراً للاهتمام أن أسجل حقيقة عرفتها بعد موته، وهي أنني كنت المرأة البيضاء الوحيدة التي رآها. ولا بد أن ذلك حدث عندما قضيت عاماً أعمل في =

التاريخ المعقد لعلاقتنا مع نيجيريا، أولاً في أجزائه المتعددة ثم فيه ككل. وبالنسبة لي فإن ذكرى اللورد لوغارد، مع التدخلات الأربع في تاريخ نيجيريا، التي كانت قد خلقت لي سنوات من الدراسة المثيرة للاهتمام العميق، فإنها كانت تسيطر على عقلي في تلك اللحظات.

إن أي سجل لعمل السير جيمس روبرتسون سوف يكون ناقصاً، إذا لم يشر لناحية قد يكون من الصعب عليه أن يسجلها، وهو ما ساهمت به زوجته في ذلك العمل. إنني أعلم جيداً من خلال أسفاري لسنوات طويلة، كم تستطيع الزوجة كملكة أقل أن تساعد في عمل زوجها، أو في تحطيمه في أكثر المواقف حساسية لمستعمرة بريطانية. كل الذين عرفوا الليدي روبرتسون في حياتها العامة سوف يتفقون مع رأيي في أنها بذكائها، وأنسها، وإنسانيتها، قد استطاعت أن تكون شريكة مثالية.

ملاحظة أخيرة: قد يسأل سؤال عما إذا كانت بريطانيا في شخص ممثلها الأول أثناء المراحل الأخيرة للتحرر، تتحمل أي مسؤولية بالنسبة للاغتيالات، والحرب الأهلية المدمرة التي ظللت استقلال نيجيريا بعد ست سنوات من نيله؟.

قد يكون من المستحسن أن نذكر أنفسنا أن شعب الإقليم الشرقي الذي حاول الانفصال، كان أكثر تشوقاً لإنجاز توحيد نيجيريا، وربما كان أكثر المستفيدين من ذلك. ونحن نضع في الاعتبار مآسي ما بعد الاستقلال في كل من السودان الجنوبي، وجنوب شرقي نيجيريا، يجب أن نقبل أنه ليس هناك

= نيجيريا في عام ١٩٣١، عندما جئت إلى المدرسة الريفية في باوش التي كان يدرس فيها، ولقد جرى بيننا حديث قصير لا استطيع أن أذكره، لكن ما أذكره عنه كان ملاحظة أبداها في ايام الاستقلال، عندما كنا نناقش متاعبه مع الساسة الآخرين، ولقد كان بعضهم ليسوا دائماً في مثل ما يتمتع به من احترام. كانت الملاحظة التي قالها: «إنني لا أؤمن أن أي رجل يمكن أن يكون كله شريراً».

إدارة بريطانية تقوم بمعالجة الخطوات الأخيرة المتوترة للانعتاق من الاستعمار، تستطيع إعادة تشكيل المواقف التي نتجت من الإسراع في رسم الحدود في صياغة افريقيا للقرن القادم.

إننا فقط نستطيع أن نؤمل أن التسويات التي جرت في البلدين بعد سفك الدماء المأساوي الذي جرى بعد الاستقلال ستكون بناءة ونهائية.

مارجري برهام

الطريق إلى السودان

أجيال متتابعة من الشباب تجد نفسها أمام اختيار مختلف أنواع العمل. أبواب جديدة تفتح، لكن الأبواب القديمة يمكن أن تغلق. بالنسبة لنا نحن الذين ذهبنا لنعمل في افريقيا في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، كنا بين آخر من تتاح لهم الفرصة لعمل يستغرق العمر في الإدارة البريطانية بتلك القارة. إن افريقيا التي نعرفها كانت تتغير بسرعة، من بلاد تحت الوصاية إلى بلاد تأخذ طريقها إلى الاستقلال، وكان كل الموظفين البريطانيين يجدون أنفسهم في ورطة نسبة لذلك التغيير السياسي، فبين الأعوام ١٩٢٢ ـ ١٩٦٠ كان علي ـ خلافاً للآخرين ـ أن أشهد ذلك التغيير عن قرب. بالنسبة لي فقد كان اختيار العمل في ما وراء البحار، يجد تشجيعاً نسبة لروابط أسرتي الطويلة مع الهند.

كان جدي لأبي روبرتسون يعمل في الهند مع شركة بورنيو، وكان لا يزال هناك عندما ذهب والدي إلى كلكتا في عام ١٨٦٧، وقد قضى بدوره عشرين عاماً في عمل يتعلق بالجوت، قبل أن يعود إلى وطنه في اسكتلندا، ويشتري مصنعاً للجوت في دندي. كان والدي رجل أعمال ذكياً وعملياً، مع قليل من التظاهر بالمعرفة، لكن أمي كانت من خلفية مختلفة جداً. كانت ابنة لمعلم اسكوتلاندي اسمه آدم ويلسون، المعلم الأول للكلاسيكيات في مدرسة دندي العليا، وكان جدها الدكتور جون رانكاين أحد رجال الكنيسة. وفي الوقت الذي تمّ فيه زواج والديّ، كان أبي قد عاد من الهند. كان عمره

آنذاك تسعة وأربعين عاماً، وكانت أمي تصغره بثلاثين عاماً.

أثمر ذلك الزواج ستة أطفال: ثلاث بنات، وثلاثة أولاد، وكنت أنا الابن البكر ـ عندما تقاعد أبي في العام ١٩٠٩، اتجهت العائلة إلى ادنبره، وبعد المدرسة الإعدادية دخلت مدرسة ميرشستون كاسل الثانوية في عام ١٩١٣، ومكثت هناك إلى حين استدعائي للخدمة العسكرية في ابريل ١٩١٨. في ذلك الوقت كنت قد أصبحت كابتن المدرسة، وكنت ألعب في فرق الرجبي، والكريكت، كما نلت عدداً من الجوائز المدرسية. نلت تدريبي العسكري في الفرقة الرابعة عشرة للطلاب الحربيين في رومفورد ـ اسكس، لكن الحرب كانت تأخذ طريقها إلى النهاية، ولم تذهب دفعتي إلى وحداتنا، لكننا استقرينا في رومفورد إلى أن تم تسريحنا في يناير ١٩١٩، وبدلاً من الاتجاه إلى ميدان الحرب ذهبت إلى كلية بوليول في اكسفورد، ومكثت هناك حتى نهاية الفترة الصيفية في عام ١٩٢٢. وقد استمتعت ـ مثل أغلب الطلاب ـ بالوقت الذي قضيته في اكسفورد، وكسبت عدة صداقات طيبة. ولقد تخرجت بعد حصولي على بكالريوس بمرتبة الشرف الثالثة في الكلاسيكيات المتوسطة، والمرتبة الثانية في الكلاسيكيات العظمى، كما نلت الشريط الأزرق في الرجبي عام ١٩٢١.

التفكير في المستقبل

عندما حان الوقت لترك اكسفورد بدأت أفكر في المستقبل. منذ صغري كان أبي يأمل أن التحق بالخدمة المدنية في الهند، ولقد شجعت للتفكير في تلك الخدمة كأحسن شيء في الوجود. وقد كان ساندي لندسي، المشرف في بوليول، يظن أنني كنت أحتاج إلى أن أقضي فترة خاصة من الدراسة المركزة تستغرق عاماً لكي أضمن نجاحي في امتحان الخدمة المدنية العالمية، ويبدو أن ذلك كان مثيراً بالنسبة لي، إذ إنه يقضي بأن أمكث عاماً آخر في اكسفورد، وربما أقوم باللعب لفريق فارشي الخامس عشر. لقد كانت الأحوال في الهند

تبدو غير مطمئنة إطلاقاً، إذ كانت الصحف تعج بأخبار أمريتسار، وبعض المتاعب الأخرى.

لقد استمعت أيضاً إلى بعض الذين أعرفهم، والذين عملوا في الخدمة السياسية بالسودان، وفي المستعمرات، وقد تحدثوا بإطراء عن ذلك العمل. لم يضغط أبي علي لكي أذهب إلى الهند، وفي النهاية سجلت اسمي للعمل بالسودان، وبالمستعمرات، وقد كنت أظن أنني إذا قبلت العمل بأي منهما، فسوف يكون بإمكاني أن أقضي عاماً آخر، لأحاول اجتياز امتحان الخدمة المدنية العالمية.

لم يكن هناك امتحانٌ مكتوبٌ للعمل بالسودان، ولقد أجريت لي مقابلة مع اثنين من موظفي حكومة السودان في كلية هارتفورد، وذلك أثناء جولتهما الأولى للاختيار في اكسفورد. لم أكن متأكداً من الانطباع الذي تركته في نفسي تلك المقابلة، لأنه بعد أن فتح الباب سقطت على الأرض من بعد خطوتين داخل الحجرة! كانت اللعنات تتدافع من داخلي، وعندما نظرت إلى أعلى وجدت نفسي وجهاً لوجه مع الموظفين وهما يضحكان! على كل حال لم يسبب لي ذلك أي نوع من الضرر، فلقد أخبرت للمثول أمام لجنة الاختيار النهائي في لندن. وفي السنوات التي تلت ذلك كان علي أن أجلس في عدة لجان اختيار من أربعة أو خمسة أعضاء من السلك السياسي لإجراء مقابلات مع الذين يأملون الالتحاق بذلك العمل. لم أعد أذكر كثيراً من الأسئلة التي وجهت إليّ، لكن أعضاء لجنة الاختيار كانوا ودودين، وأذكر أننا تناقشنا عن لعبة البريدج.

الاستعداد للسودان

لقد تم اختياري قبل إعلان نتيجة الجامعة، ولقد أخطرت أن أبدأ فترة دراسية للغة في كلية الدراسات الشرقية، ثم في معهد صغير في فنسيري سيركس بلندن. ولقد أضيفت دراسات أوسع في علم الاجتماع والقانون إلى

المواد التي تلقيتها، ولكن في وقتي الخاص كنا نركز على اللغة العربية تحت إشراف البروفيسور هـ.أ.ر جيب (السير هاملتون جيب فيما بعد المحاضر بكلية الدراسات الشرقية بجامعة لندن عام ١٩٢١، والبروفيسور بشعبة اللغة العربية بجامعة لندن في عام ١٩٣٠). ولقد كان هناك شيخ مصري يعمل مساعداً للبروفيسور جيب. كانت الفترة الدراسية تتكون من اللغة العربية كتابة، والحديث باللغة الدارجة لغة التخاطب في السودان، لكن الفترة الدراسية لم تكتمل. في أثناء تلك الفترة الدراسية تعرفت على الرجال الذين اختيروا معي، ولم أكن أعرف أياً منهم قبل ذلك. كان عددنا جميعاً ثمانية ـ اثنان من كامبريدج وستة من اكسفورد ـ. وفي تلك الفترة استطعنا أن نتعرف على بعضنا البعض عن قرب، ورغم أن لقاءاتنا أصبحت الآن متباعدة، إلا أنهم لا يزالون مصدراً للسعادة العميقة منذ خمسين سنة خلت.

في خلال تلك الأسابيع قرأت كثيراً عن تلك البلاد التي سأذهب إليها، ولقد استطعت أن أجني الكثير من المعلومات الهامة عنها. يتكون السودان من سهول شاسعة تمتد إلى مساحة مليون ميل مربع يشقها النيلان الأزرق والأبيض، إلى أن يلتقيا في الخرطوم، ليواصلا الجريان سوياً إلى مصر. فوق تلك السهول جبال أكبرها جبال النوبة الوسطى، وسلسلة جبل مرة البركانية في مديرية دارفور الغربية، كما أن هناك جبال البحر الأحمر في الشرق. هناك تباين كبير بين الناس. في الشمال نجد عناصر عربية قوية تنعكس في اللغة والدين السائدين في الإقليم، ومعظم أرض الشمال جرداء. وبين الخرطوم ومصر يعيش قليل من الناس على بعد مسافة من الأراضي النيلية حيث يستعملون أدوات بدائية هي كل ما عندهم لري محصولاتهم التي تكفي بالكاد، والتي هي مع التمر الذي على النخيل تشكل المصدر الأساسي للطعام. نجد أن النفوذ العربي قوي أيضاً في حزام البلاد الأوسط ذي الإنتاجية الزراعية، وهنا نجد كميات هائلة من الحبوب تنتجها الزراعة المطرية، كما أن ما تفرزه أشجار الهشاب يشكل إنتاجاً قيماً للصمغ العربي الذي يعد للتصدير، كما أن هناك قطعاناً كبيرة من الجمال،

والأغنام، والماعز، التي عادة ما يكون أصحابها من شبه الرحل، يتجولون من الشمال إلى الجنوب بحثاً عن الماء والكلأ. وعند الاتجاه جنوباً حيث يتزايد تساقط الأمطار، نجد الريف الأخضر يمتلىء بالأشجار، ونجد أن الطقس يصير استوائياً. إن القبائل التي تمتلك الماشية في منطقة الوسط، تتقبل ذوي الأصول الإفريقية الصرفة، وهم عموماً أقل تقدماً من الشمال، وهم يعيشون على الزراعة بوسائل في منتهى البدائية.

مركز فريد

سياسياً، فقد كان مركز السودان العالمي فريداً في نوعه. بعد أن أعاد اللورد كتشنر فتح السودان في عام ١٨٩٨ نيابة عن الحكومتين المصرية والبريطانية، تم الوصول إلى اتفاق بين البلدين يقوم بموجبه حاكم عام بإدارة السودان نيابة عن الفريقين. وكان الهدف من الحكم الثنائي حسبما كانوا يسمونه، هو الاعتراف بحقيقة أنه بالرغم من أن مصر قد استعمرت السودان في أوائل القرن التاسع عشر، فقد تم إخراجها من السودان بواسطة الانتفاضة المهدية في الثمانينات من ذلك القرن، ولم يستطع المصريون العودة إلى السودان إلا بمساعدة البريطانيين. وكان حق التدخل المصري في السودان لا يحتاج إلى تساؤل، ولكن منذ البداية فقد قصد أن يكون دور مصر أقل من الدور البريطاني. وعلى كل حال فقد كان العلم المصري مرتفعاً فوق كل المباني الحكومية جنباً إلى جنب مع اليونيون جاك.

وهكذا لم يكن السودان ـ رسمياً ـ مستعمرة، ومن وجهة النظر البريطانية، فقد كان السودان تحت مسؤولية وزارة الخارجية البريطانية أكثر من كونه تحت وزارة المستعمرات.

إلى السودان

ويمثل هذه المعلومات المحدودة أبحرت من تيلبري في العاشر من نوفمبر ١٩٢٢، ومعي سبعة من الذين سوف يعملون معي في السودان تحت

التجربة. كانت رحلتنا التي هي الأولى بين كثير من مثيلاتها، مليئة بالأحداث، إلى أن وصلنا إلى مصر. وفي القاهرة تخلفنا لعدة أيام قبل أن نواصل سفرنا إلى الخرطوم. وفي القاهرة رأينا معالم المدينة: القلعة، والأهرامات، والموسكي، ونادي الجزيرة. قدمنا إلى وكيل حكومة السودان الذي اصطحبنا لزيارة المندوب السامي اللورد اللنبي، الذي تحدث لنا متلطفاً عن عملنا الجديد، ولا أزال أذكره كرجل كبير يوحي بالمهابة، لم أحب القاهرة كثيراً في ذلك الوقت، ولقد فشلت زياراتي المتكررة لها عبر السنين أن تجعلني أرتاح لها. إن الذباب، والغبار، والمتسولين، والضجيج في الشوارع، والكراهية للبريطانيين التي لم يحسنوا إخفاءها، والفرق الواضح بين الباشوات الأثرياء، والفلاحين الفقراء.. كلها جعلت من القاهرة مكاناً تعيسا. بالطبع زرت القاهرة مرات كثيرة في المستقبل، وقد كنت أزورها في غدوي ورواحي في كل إجازة، ثم كنت أزورها أثناء الحرب كسكرتير إداري عندما كنت أذهب كل عام لمقابلة المسؤولين البريطانيين في السفارة، وفي مكتب وكيل حكومة السودان، كما كنت أتحدث إلى بعض المسؤولين المصريين عن الشؤون السودانية. إنني لا استطيع أن أفهم الجاذبية التي كانت القاهرة قد أعطتها لكثير من البريطانيين، ولا الحنين الذي كانوا يحسون به حيالها.

بدأنا رحلتنا إلى السودان مساء في عربات النوم إلى الأقصر، ومن هناك أخذنا قطاراً أصغر إلى الشلال الذي يقع مباشرة على خزان أسوان. كان القطار بطيئاً، وساخناً للغاية، تنعدم فيه وسائل الراحة، وقد كان من دواعي السرور أن نجد طريقنا إلى المركب النهري الذي عبر بنا النهر إلى وادي حلفا. كانت الكابينات فوق المركب نظيفة، كما كان المركب. خالياً من الأوساخ. كان الخدم السودانيون يبدون في أدب جم، ولكني أذكر أنني شعرت بنوع من الانقباض عندما ذهبت إلى الحمام، ووجدت الماء معتكراً، وقد تغير لونه بفعل طمي النيل. وبعد ذلك دلت التجربة على أن ذلك هو

النوع المعتاد من الحمام الذي سأستعمله في عدد من المواقع التي عملت فيها في السنوات القليلة التي تلت!

كان هناك عدد من موظفي حكومة السودان على ظهر المركب، في طريق عودتهم من الإجازة، بينهم شقيقتا السكرتير الإداري السير شارلس ليال (الذي التحق بخدمة السلك السياسي السوداني في عام ١٩٠١، وأصبح حاكماً لمديرية كسلا في ١٩١٧/ ١٩٢١ ثم سكرتيراً إدارياً في ١٩٢١/ ١٩٢٦ وتوفي عام ١٩٤٢). كانت الرحلة على النهر تجربة محببة، حيث سرنا عكس التيار ببطء عبر القرى، والمعابد، وأشجار النخيل، والمساحات الضئيلة من الخضرة على ضفاف النيل، وكان معبد أبي سمبل قمة ما رأينا أثناء الرحلة. وصلنا إلى وادي حلفا في السودان بعد يومين من رحلتنا النهرية، وشعرنا كأننا قد وصلنا إلى المكان الذي نقصده. كانت وادي حلفا مدينة صغيرة، نظيفة، حسنة التخطيط، ولكن لم نر الكثير منها، إذ ركبنا قطار البوستة حالما وصلنا إلى هناك، بعدها بدأنا رحلتنا عبر الصحراء.

كان خط السكك الحديدية الذي بناه اللورد كتشنر في عامي ١٨٩٧ و ١٨٩٨ لإعادة فتح السودان، يمتد في الصحراء لمسافة ٢٤٠ ميلاً من وادي حلفا إلى أبي حمد، عابراً مسافة المنحنى الأكبر للنيل، وقد كانت من أكثر الامتدادات الصحراوية الساكنة الشاسعة التي رأيتها. لا شيء غير الرمال قد تجد أحياناً مرتفعاً صخرياً يحفه السكون. وعند الفجر والأمسيات، كان للصحراء جمال أي جمال مع ألوان الشروق أو الغروب، لكن أغلب ساعات النهار كانت جافة، ومغبرة، وحزينة.

كانت هناك عشر محطات بلا أسماء، تحمل الأرقام من واحد إلى عشرة، وفي محطتين أو ثلاث منها كان الماء يجلب من آبار عميقة. كان قليل من عمال المحطات يعتمدون في حياتهم على القطارات التي تمر بهم، يقضون شهوراً من العزلة هناك. كنت قد أشدت بهم بعد ثلاثين عاماً، بعد أن صرت أتعامل مع إضرابات عمال السكك الحديدية. وصلنا بعد ذلك إلى أبي

حمد على النيل، ثم على الطريق المحاذي للنيل إلى بربر وعطبره، وبعد ليلة أخرى في القطار دخلنا كوبري النيل الأزرق، فمحطة الخرطوم.

الخرطوم أيام زمان

كانت الخرطوم في عام ١٩٢٢، أصغر مما كانت عليه في عام ١٩٥٣، عندما أنهيت خدمتي في السودان. لم تكن المدينة قد امتدت خلف شريط السكك الحديدية إلى الجنوب، حيث لم تكن هناك إلا منازل قليلة لبعض السكان، ثم تمددت بعد ذلك وأصبحت ضاحية كبيرة الحجم، ولكن حتى بين شبه الدائرة للسكك الحديدية، كانت هناك مساحات من الفضاء في الجنوب الشرقي، التي سرعان ما بنيت فيها منازل للموظفين، وبين المباني التي في وسط المدينة، كانت هناك مناطق أخرى تمّ تعميرها. كان السوق، والجزء التجاري للمدينة أصغر بكثير وأقل ازدحاماً عنه قبل سنوات قليلة فيما بعد. كان كبار موظفي الدولة يسكنون في منازل على شاطىء النيل، وهي تستعمل الآن كدواوين للحكومة.

استقرينا في الفندق الكبير، وكما جرت العادة بالنسبة لصغار الموظفين تحت الاختبار، قضينا ثلاثة أسابيع في الخرطوم قبل ذهابنا إلى المديريات. في تلك الأثناء قدمنا إلى كبار الموظفين الذين أوضحوا لنا بعض الوسائل التي تدار بها البلاد. اشترينا بعض الملابس، وما نحتاج إليه من مخزون في حياتنا الجديدة. زرنا مكاتب الحكومة الرئيسية، وقضينا يوماً في أم درمان مع مفتش المركز لنرى كيف يتعامل مع مختلف المشاكل التي يواجهها. زرنا أيضاً محطة الأبحاث الزراعية في شمبات، وألقيت علينا بعض المحاضرات من موظفي المصالح، ونائب حاكم الخرطوم روبين بيلي (التحق بالخدمة السياسية في السودان عام ١٩٠٩، وأصبح نائباً لحاكم الخرطوم في ١٩٢١/ ١٩٢٥، فحاكماً لكسلا في ١٩٢٦/١٩٣٣. تقاعد في نفس العام). أعطيت لنا التعليمات حول تقدير الضرائب وجبايتها، وحسابات المراكز، والميزانيات،

وواجباتنا في أن نرى أموال الحكومة تحفظ في أمان بخزائن المدينة، وتراجع بواسطتنا في فترات متقاربة.

مع الحاكم العام

استدعينا إلى القصر لمقابلة الحاكم العام السير لي استاك، وهو رجل ودود، وهادىء، وحكيم، ولقد تحدث إلينا عن عملنا في المستقبل، وعن المديريات التي تمّ نقلنا إليها. ولقد قابلته مرة أخرى بعد حوالي عام من ذلك اللقاء، في صباح أحد أيام الجمع، عندما كنت أتهيأ لاصطياد الإوز في بترى بالمركز التابع لي، وكان قد وصل إلى هناك مصطحباً معه فريقاً من الصيادين. لقد كان لطيفاً جداً، ولقد أذن لموظف صغير خجول يشعر بالحرج أن يكون عادياً، ودعاني أن الحق بركبه.

لحسن الحظ وجدنا عدداً من الجياد في الخرطوم **كان أصحابها يقضون اجازاتهم، وكان ركوبها يحتاج إلى مران، وبتلك الجياد استطعنا أن نتعرف** على ضواحي الخرطوم في الصباح وفي الأمسيات، لكن لم يكن ذلك دون مفاجآت، عندما كنا نقابل ترام البخار فتجفل الخيول! لقد استمتعنا بدعوات العشاء، ولعبة البريدج، ولقد كنت سعيداً عندما كسبت ٢٦ قرشاً من ماك ميك نائب السكرتير الإداري (**ماك ميك هو السير هارولد ماكمايكل. التحق بالخدمة السياسية لحكومة السودان في عام ١٩٠٥. أصبح مساعداً لمدير دارفور في ١٩١٧ ـ ١٩١٨. مساعداً للسكرتير الإداري في عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٥. سكرتيراً إدارياً في عام ١٩٢٦ ـ ١٩٣٤. حاكماً عاماً لتنجانيقا في ١٩٣٣ ـ ١٩٤٤. مندوباً دستورياً في مالطا في ١٩٤٦. مات عام ١٩٦٩**). ولقد حضرنا حفلاً راقصاً أقامه السكرتير الإداري السير شارلس ليال لشقيقتيه بمنزله. بعد ثلاثة أسابيع بالخرطوم أرسلنا إلى مديرياتنا، وأرسل ثلاثة منا إلى النيل الأزرق.

من الصعب أن أتذكر بعد خمسين عاماً، الشعور الذي كنت أكنه للبلاد التي قضيت فيها أغلب أيام حياتي العملية. بالطبع قد قرأت عن موت غردون في الخرطوم في عام ١٨٨٥، وإعادة فتح السودان بواسطة كتشنر بعد ثلاثة عشر عاماً من ذلك، ولقد كنت أشعر بالفخر لاختياري لمتابعة طريق الرواد الذين فتحوا البلاد، وجاءوا بالسلام، وبحكومة نظامية لشعبها. كنت أشعر باهتمام ضئيل بالنسبة لمستقبلي، وصحتي، وأمني، ومرتبي. ربما كان هناك شك في عقلي أنني سوف أكون قادراً للعيش حتى نهاية التحدي، لكن ليس لدي شك أن العمل كان مما يفضله الإنسان على نفسه. كان علينا أن نعمل من أجل مصلحة الناس بناء على التقاليد التي ورثناها وتشبعنا بها، ولقد توقعنا أن نتعلم أكثر عن ماذا يعني هذا في التطبيق، عندما بدأنا العمل. سئلت كثيراً في السنوات التي تلت عما إذا كنا في عام ١٩٢٢، قد تمت توعيتنا عن الهدف الذي يقود السودان إلى الحكم الذاتي في المستقبل، وكان عليّ دائماً أن أقول إنني لا أتذكر أن ذلك الهدف كان قد وضع أمامنا. كان قد أوضح لنا ـ على كل حال ـ وبدرجة كافية أننا كنا خدماً للسودانيين، تمّ تعييننا بواسطة حاكم عام وحكومة السودان اللذين نعطيهما ولاءنا، إذ لم نكن هناك لخدمة الأهداف البريطانية، إلا إذا كان ذلك يتعلق برفاهية السودانيين. كان واجبنا في المراكز يقوم على صيانة الأمن، وأن تكون عدالة الحكم قد أخذت طريقها إلى الشعب، وأن السودانيين لا يضحون من أجل مصالح أو تطورات أجنبية.

وفي سنواتي القليلة الأولى، كان هناك بحث عظيم، عن شعور الضباط الإداريين فيما يتعلق بأخلاقيات مشروع الجزيرة، وشركة كسلا للقطن في دلتا القاش، ومشروعات تنمية أخرى مماثلة غيرت العادات الموروثة، وأساليب حيازة الأرض، ومعيشة الناس. إنني أتذكر جيداً النقاش الساخن مع الذين يقومون بتطوير زراعة القطن في مشروع الجزيرة، عما إذا كان عملهم لمصلحة السودانيين أم لمصلحة لانكشير «هل قمت بيوم عمل حسن للانكشير؟» كان هذا سؤال لم يجد إجابة مؤدبة جداً في عام ١٩٢٣ من موظف يعمل في الجزيرة.

تدريجياً، وعلى كل حال، جئنا نشهد التقدم الاجتماعي، والتطور الاقتصادي، ورفع مستويات المعيشة، وقد كانت هي النواحي الهامة لعملنا لرفاهية السودانيين، كما أنه ـ في الجانب السياسي والاداري ـ قد أصبح إعطاء السلطة للوطنيين، من هموم الخدمة السياسية منذ حوالى عام ١٩٢٧ .



العمل في النيل الأزرق
الكاملين ـ ١٩٢٢/ ١٩٢٥

يجري النيل الأزرق مندفعاً من خلال مجراه المزدحم وسط الجبال من منبعه في بحيرة تانا في أثيوبيا، حتى يصل إلى سهول السودان، حيث يبطىء قليلاً، ويتجه شمالاً، ثم يميل غرباً منساباً إلى الخرطوم حيث يلتقي بالنيل الأبيض. يطير الغراب من الحدود الأثيوبية إلى الخرطوم ليقطع مسافة طولها ٣٠٠ ميل تقريباً، في حين يجد المسافر على النيل اختلافاً بين الناس، وبين البلاد، هنا وهناك.

تغيرت حدود مديرية النيل الأزرق الأصلية مرتين بين الحربين، لكن في أغلب الوقت الذي قضيته في السودان، كانت تتكون من مساحة عريضة على جانبي النهر ـ لم أكن أدرك تماماً عندما نقلت إلى تلك المديرية في عام ١٩٢٢، أنني سوف أقضي الكثير من عملي بالمديريات هناك، متعرفاً على النهر والسكان حتى الحدود الأثيوبية.

ما شاهدته في المديرية، كان يختلف تماماً عنه فيما بعد. إن مشروع الجزيرة الضخم الذي برهن على أنه العمود الفقري للاقتصاد السوداني كان في بداياته، وكان خزان سنار على النيل الأزرق تحت التشييد، وقد بدأ العمل في حفر القنوات التي لم تصل بعد إلى الأجزاء الشمالية من سهل الجزيرة، وبدلاً من حقول القطن الخضراء، وبعض المحاصيل الأخرى التي ترى الآن، فقد كانت المنطقة تبدو سهلاً منبسطاً، ومعبراً تماماً.

إن رحلة المائة وعشرين ميلاً من الخرطوم إلى واد مدني التي تقع فيها رئاسة المديرية، استغرقت وقتاً من الثامنة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر، مع كثرة التوقف التي تستمر لوقت طويل. ووصلنا بعد رحلتنا الطويلة على أمل أن نؤخذ لنتناول طعام الغداء مع شخص عطوف، لكن بدلاً من ذلك نقلنا إلى رئاسة المديرية، وبعد تقديمنا إلى الحاكم، قام في الحال بشحننا في عربته لنرى مشروع الري الصغير في الحوش. استفاد المشروع من ماء الطلمبات إلى أن تم تشييد خزان سنار، لكن لا أظن أننا قد أشدنا كثيراً بقدرات تجربة الحوش بعد ظهر ذلك اليوم، عندما قادنا الحاكم بسرعة داخل عربته من طراز (تي فورد) على طريق الشاطىء المليء بالمطبات، لساعة ونصف الساعة. كان الغداء في الرابعة مساء، مرحباً به جدا من ثلاثة أولاد كانوا قد أخذوا إفطارهم في السابعة صباحاً قبل مغادرة الخرطوم. كان ذلك أول قدومي إلى حاكم المديرية آرثر هدلستون، الذي كان علي أن أخدم تحت رئاسته فيما بعد (التحق آرثر هدلستون بالسلك السياسي السوداني في عام ١٩٠٤، وأصبح حاكماً للخرطوم في ١٩٢٠/ ١٩٢٢، فحاكماً للنيل الأزرق حتى عام ١٩٢٧، فسكرتيراً مالياً حتى عام ١٩٣١. أصبح مديراً للكلية الملكية الفنية في جلاسجو في ١٩٣٣/ ١٩٤٥ ـ مات عام ١٩٤٨.) من الممكن أن يؤثر حاكم المديرية تماماً على قادم جديد، لأن مفتش المركز مسؤول عنه مباشرة. ولقد رأيت الكثير من هدلستون أثناء عملي في السودان، وتطور ذلك إلى إعجاب عظيم به. كان مهتماً تماماً بعمله، لا يبخل بنفسه، ولا بالذين يعملون معه، وقد كان دائماً مستعداً لمساعدة مرؤوسيه مثلي ليجدوا طريقهم. كان يستطيع أن يخلد إلى الراحة، ويجعلنا نشعر كأننا في بيوتنا بالرغم من أنه كان رئيساً لنا. كان يبدو كبيراً رغم أنه لم يكن يتجاوز الثانية والأربعين. تعلمت منه الكثير عن تفاصيل العمل في المراكز، والأسرار المالية، والشكليات، والإجراءات، كذلك بالنسبة لأسلوبه في العمل، وعلاقاته مع الناس. وفي خلال السنوات التي قضيتها في الكاملين، كان قد زارني عدة مرات وهو في طريقه إلى الخرطوم. كان يصل عند الظهر،

ويتعرف على أحوال المكتب، ويقضي الليل في منزلي غير المريح والفقير الأثاث. وعندما يكون هناك كان يأكل ويشرب، ولحسن الحظ لم يكن يهتم إذا ما كان اللحم غليظاً، أو أن الطبخ كان من الدرجة الثانية.

إلى موقع العمل

وصلنا إلى واد مدني قبيل عيد الميلاد، ومن الطبيعي أننا دعينا لعمل الزينات وبعض التحضيرات. كانت هناك منافسات في التنس والبولو، وفي يوم عيد الميلاد أقيمت الصلاة في الصباح، وفي المساء أقيم حفل كبير بمنزل الحاكم. كانت هذه آخر فرصة لمثل هذا التغيير لبعض الوقت، فبعد يومين ذهبت لتسلم الوظيفة التي أسندها إلي هدلستون، وهي مساعد مفتش مركز رفاعه والحصاحيصا، إلى الشمال من و د مدني.

ذهبت مع س.ج بدجت مفتش المركز الذي أعمل معه إلى الحصاحيصا، وهي محطة تقع على خط السكك الحديدية إلى الخرطوم (س.ج. بدجت التحق بالسلك السياسي السوداني عام ١٩٢٠، والتحق بالخدمة العسكرية من ١٩١٤ إلى ١٩١٩. عمل متفش مركز من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٩ وتقاعد في نفس العام، وعمل بعد ذلك مدرساً وناظراً في مدرسة ساندجيت، وأصبح قسيساً في عام ١٩٤٦). ومن الحصاحيصا عبرنا النهر، ثم قطعنا مسافة أربعة أميال على ظهور الجمال إلى رفاعه على الضفة الشرقية للنيل حيث يقع منزلنا. لم تكن هناك عربات، وكانت هذه أول تجربة لي في ركوب الجمال. ولم يمض إلا وقت قصير حتى أصبحت الرحلة شيئاً روتينياً، لأن لنا مكتباً في كل من الحصاحيصا ورفاعه، وكان أي منا يذهب مرتين أو ثلاث مرات إلى الحصاحيصا كل اسبوع. وكنا نبدأ المشوار مع مشرق الشمس، يسبقنا الطباخ ليعد لنا طعام الإفطار في الحصاحيصا، وبعد انتهاء العمل نتناول طعام الغداء هناك قبل العودة إلى رفاعه بعد الظهر، وفي

بعض الأحيان كنا نتسكع في الطريق لنصطاد حمامة أو حمامتين، أو بطة إذا أسعدنا الحظ!

الهرم الإدراي

الآن أصبحت لي خبرة بنظام حكومة السودان: لقد قابلت الحاكم العام من قبل عند وصولي للخرطوم، وقد كان أيضاً سرداراً (قائداً عاماً) للجيش المصري، وبعد اغتيال السير لي ستاك في عام ١٩٢٤، أوقف العمل بازدواج الوظيفة (**الحق السير لي ستاك من الجيش المصري لحكومة السودان عام ١٩٠٤، كان سكرتيراً خاصاً للحاكم العام في ١٩٠٤/ ١٩٠٧، فوكيلاً لحكومة السودان بالقاهرة حتى عام ١٩١٤، فسكرتيراً إدارياً بالسودان حتى عام ١٩١٩، فحاكماً عاماً وسرداراً للجيش المصري بالسودان إلى أن اغتيل في القاهرة عام ١٩٢٤**). تحت الحاكم العام كان يعمل السكرتيرون الثلاثة: الإداري، والقضائي، والمالي، يليهم حكام المديريات. كانت تلك الوظائف، ومعها وظائف مفتشي المراكز ومساعديهم، خاصة بالبريطانيين. كانت هناك وظائف أقل خاصة بضباط الجيش المصري، الذين كانوا يلحقون بالعمل مع حكومة السودان في وظائف إدارية صغيرة تعرف بالمأمور ونائب المأمور، وكانت هناك وظائف قليلة بهذا المستوى يلمؤها سودانيون، كثيرون من المصريين كانت لهم خبرة بالعمل في السودان، وكان بعضهم مفيداً جداً، ولكنهم رغم ذلك كانوا في وضع صعب جداً لأنهم كانوا مرؤوسين لأصغر الإداريين الإنجليز، وبالإضافة إلى ذلك كان كثيرون منهم يكرهون السودان، وكان يقال عنهم كذباً إنهم يملأون جيوبهم على حساب أهل البلد. كما أن الوضع السياسي جعلهم في خيار صعب، فإذا كان لهم ولاء لحكومة السودان فهذا يعني أنهم يعملون ضد الشعور العام في مصر التي كانت تعارض بعمق الوجود البريطاني في السودان. كان لنا موظفون مصريون في رفاعه والحصاحيصا، وعندما كنت ولداً جديداً أعانوني كثيراً، وأعطوني نصائح

جمة، ولقد كنت في حاجة شديدة لذلك في أيامي الأولى. كان علي أن أجدد معرفتي بمأمور الحصاحيصا أحمد عطية الذي أصبح فيما بعد وزيراً للحربية في مصر!

خطوط وعموديات

أمكن الاستفادة من التركيبات السودانية التقليدية في أغراض الإدارة: كان كل مركز ينقسم إلى عدد من الخطوط (جمع خط) وعلى رأس كل منها رئيس خط بالتعيين. ينقسم كل خط إلى عموديتين أو ثلاث، ومن كل منها تتكون عدة شياخات أو رؤوس للقبائل الصغيرة، قامت الحكومات المصرية والمهدوية المتعاقبة بتمزيق السلطة التقليدية في السودان خصوصاً في المناطق التي تقع على النيل، وعند وصولي كانت إدارة الناس تتم بطريق مباشر. لم يكن من بين الشيوخ من يملك سلطة النظر في القضايا، ولا تقدير أو جمع العوائد في مناطقهم، بالرغم من أن واجبات كهذه قد أعطيت لهم بشكل متزايد في سنوات الحرب العالمية. على كل حال فإن مقدرتهم لعمل مقترحات للمساومة والقرارات المبدئية كانت مفيدة، وقد وجد ذلك كل تأييد منا كموظفين. ولسوء الحظ لم تكن الخرطوم تقول دائماً: آمين!

أذكر أن هناك قضية لرجل قام في حالة من حالات الجنون بقتل عشرين من الأغنام يمتلكها شخص كان الجاني يكن له شعور البغضاء. ولقد حبس ذلك الرجل بواسطة شيخه لعلاجه من الجنون، لكنه استطاع الهرب إلى الخرطوم حيث قدم طلباً إلى رئيس القضاء على أساس أن الحبس كان خطأ. وبعد عدة مكاتبات مع رئيس القضاء، أخطرت أنه يجب أن أحاكم الشيخ للخطإ الذي ارتكبه في اعتقاله وحبسه للشاكي. فكرت في ذلك ملياً ورددت عليه قائلاً إنني سوف أفعل ذلك، إذا كان رئيس القضاء سوف يضمن للشاكي حق لجوء المجانين، وحيث إنه لا توجد مؤسسة بهذا الاسم في السودان في ذلك الوقت، فإنني لم أعد أسمع أي شيء عن الموضوع!

إن المدة التي قضيتها كمساعد مفتش مركز كانت بالضرورة للتعلم عن طريق الممارسة بعد المقدمات التي أعطيت لنا في بريطانيا والخرطوم. كانت الحياة مع بدجت في رفاعه تعليماً مفيداً بحق بالنسبة للأعمال التي سوف نقوم بها في المستقبل. كان منزل الموظفين صغيراً مكوناً من ثلاث حجرات وفرندة، وكنت دائماً أظن أن بدجت سوف يكون جنتلماناً جداً إذا سمح لي بمشاركته ذلك المنزل بدلاً من أن يدعني أسكن في استراحة الحكومة. لقد كان رفيقاً مرحاً ولطيفاً، ولقد استمتعت جدا بالعمل معه. في الحرب العالمية الأولى كان بدجت يعمل بسلاح الطيران، وواجه أثناء ذلك عدداً من المتاعب من بينها سقوط طائرته، ويحتفظ بدجت بصورة لتلك الطائرة وقد جلس على أنفها! كانت له أفكار أصيلة وأخرى شاذة، ففي الجولات التي كان يقوم بها، كان يحمل معه لعباً صغيرة تمثل جنوداً كان يسلي نفسه باللعب بها، وأحياناً كان يحمل معه لعباً تمثل صبية، وأخرى تمثل شيوخاً محترمين ذوي لحى بيضاء! وكان من عادته أن يطلق صقراً إلى الفضاء ليعلم الناس أين مفتش مركزهم!

كانت له عادة كنت دائماً لا أحبها، كان أي سوداني يستطيع مقابلة مفتش المركز بعد أن يشتري عرضحالاً بثلاثة قروش، وكتابة الشكوى بواسطة كاتب العرضحالات مقابل قرشين. وكان بدجت قد ابتدع طريقة غير عادية عندما كان يملأ المكتب كل يوم بجميع الشاكين قبل البدء في السماع إلى شكاواهم على أساس أن يعلم الجميع كيف يقوم بالفصل في كل قضية. يمكن أن يترك المنظر لخيال القارىء! وقد كان بدجت يهدف أيضاً إلى منع حارس الباب من استلام رشاوى صغيرة عن طريق تسهيل مقابلة مفتش المركز. بعد ذلك بعدة شهور نقلت إلى مركز الكاملين المجاور.

كان بدجت يرسل لي بأفراد اشتهروا بكثرة التشكي، وخلق المتاعب، يحملون مذكرات منه يقول فيها: «عزيزي ج.و. هذا الجنتلمان العجوز له قضية يريد أن يعرضها عليك. أثق أنك سوف تساعده». كان بدجت مولعاً

بالموسيقى والفنون، وكانت لنا اسطوانات كثيراً ما أمتعتنا. كان بدجت أيضاً من راكبي الخيل الحاذقين، ولقد أعطاني إرشادات قيمة في ذلك الصدد، وكيفية لعب البولو في الأمسيات، وقد استطاع أن يقوم بعمل ميدان رملي للجولف في رفاعه، حيث كنا نلعب في صباح أيام الجمع أو في العطلات.

علمني بدجت أيضاً فنون الركوب في خلاء ذلك المركز، وكنا نقوم مع الشمس لنقضي ثلاث أو أربع ساعات على ظهور الجمال، قبل أن نتوقف في إحدى القرى لنقابل شيخ القرية والأعيان هناك، ونسمع ما عندهم من قضايا وشكاوى إلى أن يحين الوقت للذهاب في رحلة أصغر في المساء في برنامج مشابه. كان الركوب في الصباح الباكر عند شروق الشمس فوق الصحراء المنبسطة مبهجاً، يعوضنا عن الركوب المنهك في حرارة شمس الظهيرة.

وبالإضافة إلى اكتساب خبرة عامة، كانت هناك دروس مختصرة لاستيعابها، فدروس اللغة العربية التي تلقيناها في لندن لم تفدنا كثيراً في فهم اللغة العربية الدارجة في السودان، ولقد اكتشفت بعد شهرين أو ثلاثة إمكانية مواءمتها مع اللغة الصرفة، والنحو الذي درس لنا.

في رفاعه كان هناك كاتب واحد يستطيع التحدث باللغة الإنجليزية، وكان عمله كثيراً، يتعلق بالمكاتبات، وحفظ وترجمة الأوراق المتصلة بها، دون أن يلجأ كثيرا إلى لغة الإشارة. منذ البداية كان علي أن أحاول العمل بدون مترجم، وبعد عدة شهور استطعت ـ على الأقل ـ أن أتفاهم بسهولة. كانت اللغة ضرورية بالنسبة لوضعنا كقضاة، حيث إن كل الأدلة كانت تقدم باللغة العربية. ولحسن الحظ فقد كان للقاضي من الدرجة الثانية سلطات محدودة، وكان هناك دائماً الحق في الاستئناف إلى حاكم المديرية.

وبعد عام من الخبرة، ذهبت في يناير ١٩٢٤ لأجلس لامتحان في القانون واللغة العربية، وكان على كل الموظفين الإنجليز تحت الاختبار أن يجتازوا امتحاناً في مستوى أعلى للغة العربية، قبل تثبيتهم ونيلهم زيادة في

المرتب، إذ كانوا بدون المؤهلات القانونية الضرورية لا يستطيعون أن يصبحوا قضاة من الدرجة الأولى. لم يكن استيعاب قدر كاف من القانون من اللوائح والمواد القانونية شيئاً صعباً. كان بدجت يشدو في الحمام بتعريفات لمختلف الجرائم في أنغام تراتيلية، لكن لم يكن من السهل تعلم اللغة العربية كتابة في المحطات الخارجية. وجدت أن الإملاء كانت هي المادة الوحيدة في الامتحان التي جعلتني أفيد تماماً من الدروس الجيدة. في خلال وجودي في الكاملين كان الشيخ أبو بكر المليك ناظراً للمدرسة الأولية، وقد تعطف بمساعدتي. رغم أنه لم يكن يتحدث الإنجليزية، إلا أنه كان معلماً جيداً استطاع أن يجعلني استوعب ما يقول. كانت للشيخ المليك خبرة طويلة في التعليم الأولي، وعندما تقاعد في عام ١٩٤٨، قام بتأسيس مدرسة ثانوية خاصة للبنات في أم درمان، وكانت لا تزال مزدهرة عندما زرتها في عام ١٩٦٢. كانت المجموعة التي جلست للامتحان في غاية الإمتاع، وكان من بينها أولاد دفعتي، وصديق أو صديقان، فشلوا في أداء الامتحان في العام السابق. كان لدينا الكثير ما نتناقش أو نتغالط حوله في فترات محببة نخرج بها عن الروتين. كانت الامتحانات تعقد في فترات، وفي تلك السنة شكا أحد الممتحنين أنه يبدو أن هناك تعاوناً يجري على مستوى كبير، ولكن كانت هناك مخاطر في ذلك لأن أحد الذين جلسوا للامتحان كان يلتمس العون، فأخطأ وهو يهمس بكلمة «طبل الحرب WAR DRUM» بدلاً من كلمة دولاب WARDROBE، وقد وجد صعوبة كبيرة لكي تناسب تلك الكلمة موقعها من الترجمة استطعت أن أنجح في المادتين، لذا تم تثبيتي وأصبحت قاضياً من الدرجة الأولى.

وحيداً في رفاعه

لم يمر وقت طويل بعد وصولي إلى رفاعه حتى وجدت نفسي قد تركت وحيداً أعمل في المركز. اضطر بدجت إلى الذهاب إلى المستشفى في و د

مدني لإصابته بالحمى. ولقد وجدت نفسي في ورطة أتعامل مع كل المكاتبات والشؤون المحلية ـ وإضافة إلى متاعبي كان علي أن أواجه حادثتين تجعلان المرء يفقد شجاعته. الحادثة الأولى كانت تتعلق بخسوف القمر، ولم أعرف أن ظاهرة كهذه كانت تقابل محليا بالضرب على الطبول، والغناء، والضجيج العالي، أو أن الناس يضعون أطباقاً من الطعام خارج منازلهم لمصالحة الشياطين الذين يريدون أن يأكلوا القمر! عندما علا صوت الضجيج خفت أن هناك شيئاً خطيراً يحدث، وكنت أخشى أن يكون ذلك نتيجة لعمل غير حكيم قمت به! لم يكن الأهالي وحدهم هم الذين يثيرون الاهتمام بالنسبة إلى قادم جديد، إذ إن كبار الموظفين البريطانيـين يبدون كشخصيات غير مشجعة. وصل إلى رفاعه قاضي المديرية شارلس هولفورد للنظر في بعض القضايا المدنية، وكان يبدو عليه في تلك الزيارة الأولى أنه رجل حاد المزاج، سريع الغضب. لم يجد أي شيء على الوجه الأكمل! وصلت أداة المواصلات إليه في محطة المعدية متأخرة عن موعدها، ولم تكن الاستراحة معدة صحياً، ولم يستطع النظر في بعض القضايا، لأن الشهود لم يتم استدعاؤهم بالطرق الصحيحة. ولأني كنت الموظف المسؤول وقع كل اللوم على عاتقي، وقد كان رجلاً طيباً إذ أخبرني إلى أي درجة كان الموظفون الذين معي رديئين!!

بدا لي أن قيامي برعاية شؤون المركز منفرداً بعد وقت قليل من وصولي، كان مسؤولية كبيرة، ولقد اكتشفت قبل ذلك بكثير أن مشاكل المرض والإجازات السنوية التي كان يستمتع بها الموظفون البريطانيون قد تركتني وحيداً، أقوم أيضاً برعاية المركز المجاور في الكاملين، وقد أصبح الموقف أكثر رداءة إذ إن ذلك حدث في فصل الخريف الذي يكون فيه السفر صعباً، لذا كان علي أن استعمل الفلوكه الرسمية أو مركباً شراعياً. وضعت المركب في الكاملين، وكان على المراكبية جرها عكس التيار السريع في أيام فيضان النيل الأزرق، وهو عمل كان يستغرق عدة أيام. وكنت أنزل في رفاعه

لأعود سريعاً مع التيار، جاعلاً وجودي معروفاً لدى القرويين على ضفتي النهر.

أصبح اتصالي بالكاملين أكثر من إجراء أولي، لأنني في اكتوبر أصبحت مسؤولاً دائماً عن المركز، ومكثت هناك لعامين سعيدين. كان المركز يغطي مساحة كبيرة على ضفتي النيل الأزرق ممتداً قريباً جداً من الخرطوم. ومن المعلومات الأولى التي كنت قد تلقيتها، كنت أعلم أن التعرف على أحوال الأهالي ومقابلة الشخصيات ذات النفوذ، كانت من الأشياء الأولى التي كان علي أن أقوم بها.

كانت أم ضبان واحدة من أهم القرى في المركز على الضفة الشرقية للنيل. إن الإسلام في السودان دائماً يضع أهمية كبرى على دور رجال الدين، وقد دفن عدد منهم في أم ضبان. وكما جرت العادة فقد كانوا يدفنون في مبان تعرف بالقباب (جمع قبة). كانت أم ضبان مركزاً دينياً في الجوار، وكان يرعاها الشيخ حسب الرسول ود بدر، الذي كان أيضاً يشرف على المسجد ومدرسة للصبيان. كانت عائلته ذات نفوذ، وكان أخوه شيخ الطيب محمد بدر يعمل كشيخ خط وتاجر محلي، أما ابن عمه سر الختم عباس ود بدر، فقد كان مسؤولاً عن شياخة المسلمية. كنت استمتع بالتجوال بين المسلمية والبطاحين، وهم شبه رحل يعيشون في الضفة الشرقية للنهر. في ذات مرة كنت على ظهر جمل بين هؤلاء الناس على بعد ستين ميلاً من الكاملين، وجاءني أحد رجال الشرطة ببرقية مستعجلة بالشفرة. كان عندنا دفتر للشفرة وكان مبسطاً جداً، ولكنه كان يحتاج إلى معرفة كلمة الشفرة. لقد نسيت كلمة الشفرة التي كنت قد أغلقتها داخل الخزينة في مكتبي بالكاملين، لهذا غادرت الجمع، ومضيت مسرعاً إلى الكاملين، على ظهر جمل، وبعد مشوار مرهق لمسافة ستين ميلاً، جئت إلى مكتبي، وقمت بحل الشفرة. وجدت أن البرقية قد أفادت أن سعر السكر (وهو سلعة تحتكرها الحكومة) سيزاد بعد أيام قليلة!

إضافة للتعرف عن أحوال الأهالي، كان علي أن أعرف عن صغار الموظفين. كان هناك مأمور مصري اسمه حنفي علي، وكان قصيراً، وبديناً، ومؤدباً. لم أكن أحبه ويبدو أن ذلك من ردود الفعل العامة، لأنه لم يكن محبوباً بين الناس، وكان يتشاجر مع نائب المأمور، وهو رجل سوداني طويل ونحيف، اسمه عامر بشير. كان والد عامر بشير يعمل جمالاً للخليفة عبد الله الذي كان يحكم السودان في أيام المهدية. في ذلك الوقت كان ابنه محمد عامر بشير طالباً في كلية غردون، وقد كنت أسلفه بعض الكتب عندما كان يأتي إلى الكاملين في العطلة المدرسية، وقد أصبح فيما بعد مترجماً بالمجلس التشريعي، وهناك كنا نرى بعضنا البعض مراراً وتكراراً. كان عامر بشير قد نقل إلى الكاملين من النهود في كردفان.

كانت الحياة في المركز لا تعني شيئاً لولا التغيير. فسرعان ما اعتدت على أداء أعمال كثيرة كانت تواجهني. كانت جباية الضرائب من أكثر الأعمال تعقيداً، وهي مشكلة كنت قد واجهتها في رفاعه. كان من الضروري مراجعة كشوفات القطعان بانتظام، وقد كان الشيوخ يعدون تلك الكشوفات التي يفترض فيها أن تحتوي على الحيوانات التي يملكها الأهالي من جمال، وخيل، وحمير، وماشية، وأغنام، وماعز. كانت المراجعة تقتضي إيجاد القطعان، ومعرفة مدى مطابقتها لما في الكشوفات.

عند التعامل مع القرويين البسطاء، كان العمل سهلاً نسبياً، إذ إن القطعان كانت تتجمع في الصباح الباكر قبل الذهاب إلى المرعى، وببساطة كان يطلب من أصحاب القطعان أن يقوموا بفرزها لمراجعتها حسب الكشوفات التي عندي. وفي العادة نجد في النهاية عدداً لا بأس به من الحيوانات التي ليس لها صاحب. بعضها لم يكتمل نموه بعد، وبعضها لم تسجل في الكشوفات، وفي تلك الحالة تضاف إلى الكشوفات ويغرم أصحابها في الحال، وفي حالة أن تكون الحيوانات مريضة أو مسنة يجب دفع الغرامة، وخلافاً لذلك فإنها ترسل إلى السوق المحلي لبيعها هناك.

إن إيجاد القطعان المتنقلة، ومقارنتها مع الكشوفات لم يكن شيئاً سهلاً تقريباً، وكان يحتاج إلى تجوال طويل على ظهور الدواب ليلاً في أماكن السقي التي يقال إن الرحّل يقصدونها. إنني لا أزال أذكر كيف غضبت عندما وجدت قطيعاً يتكون من ٤٠٠ رأس من الأغنام على بعد حوالي ٣٠ ميلاً من قطيع آخر به عدد مماثل من الأغنام يمتلكه نفس صاحب القطيع الأول، وبذا تأكدت أنه يمتلك ٨٠٠ رأس، وليس نصف هذا العدد، وهو الرقم الذي كان قد ذكره. ولقد قالت لي غرائزي كلها إنه لا يستطيع سوق قطيع من ٤٠٠ رأس لمسافة ٣٠ ميلاً في ٢٤ ساعة. حتى وبعد الانتهاء من المراجعة فإن المسألة لم تنته بعد، ولما عدت إلى الكاملين، كان أول عمل أواجهه هو النظر في ١,٤٠٠ استئناف.

بالإضافة إلى القطعان كانت هناك الحبوب ـ وخصوصاً الذرة ـ التي كانت أيضاً تخضع للضرائب، وقد كانت الحبوب التي تزرع في الوديان، وشرق النيل، وسهول الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض، تقدر وتسجل في الكشوفات بواسطة لجان من أشخاص من كبار السن، وكان علينا نحن أن نراجع تقديراتهم، وكان هذا يتطلب المرور لتقدير المساحة المزروعة، وقياس بعض المساحات لتقدير الإنتاج. كنا نحاول أن نرى عشر المزارع التي تقيد في أي كشف من الكشوفات، ونقوم نحن بمراجعة الأرقام التي تسجلها لجان التقدير. أظن أننا كنا دائماً نخطىء في الجانب الأخف لكيلا نثقل كاهل الناس بالضرائب، لكني لا أشك أن اللجان المحلية والمآمير الذين كانوا يساعدون في ذلك العمل، كانوا أحياناً يقومون بجمع مبالغ كبيرة. كنت أكره ذلك العمل كثيراً جداً، لأن زهور الحقل قد أصابتني بداء الحساسية.

كانت الجرائم والسرقات، والمشاجرات، تأخذ حيزاً من وقتي، وفي الكاملين وجدت نفسي في مواجهة شبكة منتظمة من سرقات الجمال. وقد كانت هناك أسباب للعمل في هذه التجارة، لأن سعر الجمل الواحد ربما كان يصل إلى خمسة عشر جنيهاً، وهو مبلغ كاف لمقابلة نفقات الزواج. كانت

سرقة الجمل من المرعى في ضواحي رفاعه ليست شيئاً صعباً، بعدها يقتاد الجمل إلى ناحية الشمال، مروراً بمركز الكاملين، إلى الأسواق التي تقع في ضفاف النيل في مدن شندي والدامر. لم تكن الرحلة طويلة، وكان بالإمكان بيع الجمل قبل أن يفتقده صاحبه. وقد عملت السلطات في المراكز الثلاثة على مواجهة السرقات، لكن الاتصالات كانت بطيئة. ولقد بذلت مجهوداً مضنياً لوضع حد لتلك السرقات، وكعلامة لنجاحي استطعت إلقاء القبض على أحد هؤلاء اللصوص، وكانوا يسمونه بتمساح الحرامية، وكان من الطريف أن أناديه بيا تمساح!!

لقد كانت قبيلة... نشطة في سرقة الجمال، ولقد كنت أحتاج إلى جهد مشترك مع المسؤولين في مديرية كسلا في محاولة للتغلب على تلك السرقات. ذهبت ذات مرة لمقابلة حاكم كسلا، واثنين من مفتشي المراكز التابعين له في أبو دليق، وقد تجمع شيوخ البطاحين أيضاً للاستماع إلى قانون الشغب الذي تلي عليهم، وبعد ذلك كان هناك درس بالوسائل البصرية إذ استعملت فرقة العرب الشرقية البنادق الأوتوماتيكية لهدم حائط من الطين، ويبدو أن الدرس لم يكن مؤثراً، ففي خلال العامين اللذين قضيتهما هناك، انخفضت سرقة الجمال بدرجة ضئيلة، وكان أغلبها من عمل أفراد قبيلة....

كانت هناك أيضاً كمية من الشكاوى عن الأرض للفصل فيها. كانت الوديان على الضفة الشرقية خصبة جداً، وعندما تكون الأمطار غزيرة تجري المياه في الوديان وتغمرها، وتروي الأراضي المجاورة، لكن الوديان كانت تغير مجرى الماء نظراً إلى قوة اندفاعه، ونعومة التربة الرملية، وعندما يحدث ذلك تبدأ النزاعات. كنت في العادة أذهب إلى مسرح النزاع، لأرى الدليل على الطبيعة، وكنت أحياناً أطلب من الشاكي أن يمشي حول الحدود التي يطالب بها واضعاً المصحف على رأسه، وكانت هناك جمهرة من المؤيدين والمعارضين تسعى خلفه ولقد اختلطت أصواتها وكان غالباً ما يضطر إلى الرضوخ إلى الأصدقاء وأن لا يحنث. كانت الطبيعة المتغيرة للأرض تؤدي

إلى استعراض مستمر لتلك القضايا، وكانت هناك قضايا فيها ادعاءات مرتبة. كان هناك شخص قصير القامة اسمه أحمد القاروض (ذكر المؤلف أن القاروض تعني SPRINTER باللغة الأنجليزية)! له حقيبة من الجلد مليئة بالأوراق - إعلانات للحضور، وقرارات، وخطابات من رئيس القضاء، وأشياء أخرى. وكان إذا خسر القضية يقوم برفع عرضحال إلى رئيس القضاء خلال يومين، لذا سمي بالقاروض!

التعليم

كان التعليم أحد النشاطات التي استرعت انتباهي، ولقد كانت هناك خمس قرى على النيل فيها مدارس أولية للأولاد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦ إلى ١٤ عاماً، حيث يتعلمون مبادىء القراءة، والكتابة، وحفظ القرآن، وكانوا يشجعون على لعب كرة القدم. لم تكن المستويات الأكاديمية عالية، ولقد ذهبت نسبة مئوية صغيرة إلى المدرسة الثانوية الوحيدة، وهي كلية غردون في الخرطوم. كان نظام التعليم موضة قديمة مع كثير من الحفظ والانضباط الشديد.

أثناء مروري اكشتفت أن المدارس لم تكن مكتملة العدد، وفي الهلالية والعيلفون حاولنا بالإغراء والتهديد الحصول على أعداد أكثر من الأطفال، ولقد افترضت أن الآباء يجدون أن أبناءهم، أكثر فائدة في الحقل ومع الحيوانات، إذ لم يكونوا يعلمون أن التعليم كان بوابة المرور إلى وظائف ذات عائد مادي كبير. كان تعليم البنات بالطبع يأتي في مرتبة بعد تعليم الأولاد، فقد كانت في رفاعه مدرسة غير عادية، فقد بدأ الشيخ بابكر بدري في تعليم بناته وبنات أصدقائه قبل ذلك بسنوات، ولقد استمرت هذه المدرسة في الازدهار، على الرغم من رحيله إلى أم درمان. وفي السنوات الأخيرة عندما بدأ السياسيون والصحفيون السودانيون في الشكوى من تجاهل حكومة السودان للتعليم، كنت أذكرهم كيف كان من الصعب إحضار الأطفال إلى المدارس في عام ١٩٢٣. . . !!!

مخابـرات

جاءت المتاعب من مصادر غير متوقعة، وهي مصلحة الاستخبارات في الخرطوم. لقد وظفوا عملاء سودانيين للقيام بجولات في البلاد للتظاهر بأنهم يودون أن يروا أن الأمن مستتب، وأن العدالة تأخذ مجراها، وأن ليس أحد يتآمر ضد الحكومة ـ ولقد استغل العملاء مواقعهم في كثير من الحالات لابتزاز بعض الأهالي من ذوي النفوذ والمال، مهددين بتدبيج تقارير مدمرة لمدير الاستخبارات، سمعت قصصاً كثيرة مثل هذه، ورجعت إلى الحاكم اسأله النصح. كانت الإجابة بسيطة، لم تكن للعملاء أية وسائل واضحة لكسب العيش، إذ لا يستطيعون الاعتراف رسمياً أنهم من عملاء المخابرات، كما لا تستطيع مصلحة الاستخبارات الاعتراف بهم، ولهذا كان يمكن اعتقالهم كصعاليك! كنت كثيراً ما أتعجب ماذا يحوي ملفي في رئاسة الاستخبارات بعد أن تعاملت مع عدد من هؤلاء الرجال!

اول لقاء مع السيد عبد الرحمن

كانت المرة الأولى التي أقابل فيها السيد عبد الرحمن بن المهدي في الكاملين في عام ١٩٢٤، وكنت أراه كثيراً فيما بعد إذ أصبح أحد الزعماء السياسيين البارزين في البلاد.

كان السيد عبد الرحمن هو الابن الوحيد للمهدي الذي استطاع أن ينجو، ولقد عاش فقيراً بهدوء في أم درمان، إلى أن جاءت الحرب العالمية الأولى. كانت بريطانيا في حرب مع تركيا، وكانت السلطات في السودان تخشى من إمكانية تعاطف زعماء طائفة الختمية بقيادة السيد علي، مع الأتراك كمسلمين، وقد كان السيد علي في ذلك الوقت هو الزعيم الديني الوحيد في السودان الذي لا ينافسه أحد. ولهذا السبب بدأت السلطات في بناء السيد عبد الرحمن، الذي كان لا يزال له أتباع، لأن المهدية كانت تاريخياً ضد الأتراك. كان السيد عبد الرحمن قد بدأ في تنمية نفوذه عندما قابلته للمرة

الأولى، لكنه لم يبدأ بعد في تكوين الثروة التي امتلكها. كان طويلاً، حسن المظهر، مهذب السلوك، وأنيقاً، كما كان ذكياً، ذا صوت أخاذ، حسن الطباع. جاءت مناسبة لقائي الأول به عندما كان يزور بعض أقربائه من الدناقلة في الكاملين. كان السيد عبد الرحن يضع العلم الإنجليزي على المنزل الذي كان يسكنه، وقد احتج المأمور المصري الذي كان معي بأن ذلك كان خطأ بالتأكيد، لأنه غير مسموح له أن يضع العلم الإنجليزي وحده إذ إنه يجب عليه أن يضع العلم المصري أيضاً. رددت عليه بقولي إن السيد عبد الرحمٰن - في منزله الخاص - يستطيع أن يضع أي علم يريده، لكن في المباني الحكومية فقط يجب رفع العلمين الإنجليزي والمصري. ولا أدري ماذا كان سيكون تصرفي إذا وضع السيد عبد الرحمٰن العلم المصري فقط ؟!!

اغتيال الحاكم العام

أكثر الأشياء ازعاجاً حدثت أثناء سنوات عملي الباكرة كانت في الكاملين، وكان العلم المصري أو عدم وجوده أحد تلك الأشياء. بعد الحرب العالمية الأولى حصل المصريون على الاستقلال من الحماية التي كانت بريطانيا قد فرضتها على البلاد في عام ١٩١٤. بعد ذلك بدأ السياسيون المصريون مسلسلهم الطويل للمطالبة بالسودان الذي كان مستعمرة مصرية قبل انتفاضة المهدي في عام ١٨٨٢ وطردهم منه. وكان التاكتيك الرئيسي المتاح للمصريين هو المفاوضات مع الحكومة البريطانية، وتشجيع القلاقل في السودان، ولقد رأينا موقف الإدرايين المصريين من قبل، لكن كان هناك عدد كبير من الضباط المصريين يعملون في الجيش. كان كبار الضباط في الجيش المصري بما فيهم السردار - وهو في نفس الوقت حاكم السودان العام - من الإنجليز، وكانت أغلب الرتب والصفوف الأخرى من السودانيين، كما كان أغلب الضباط الصغار من المصريين، ولقد استطاعوا - مع الإداريين المصريين - إقامة شبكة من النفوذ الأساسي في أنحاء البلاد.

كانت العلاقات الانجلو ـ مصرية تتدهور في عام ١٩٢٤، وسرعان ما وجدت نفسي داخل تلك التطورات. وعندما كنت في القاهرة في طريق عودتي إلى السودان بعد قضاء إجازتي، شاهدت طابوراً كبيراً من القوات البريطانية في ميدان الأوبرا بعد القلاقل التي اجتاحت المدينة. بعد تلك الأحداث أعطيت وزميلاً لي مسدسين لأخذ البريد الدبلوماسي وحراسته في الطريق إلى الخرطوم، ولحسن الحظ مرت الرحلة بسلام، ولدى عودتي إلى النيل الأزرق تم استدعائي إلى و د مدني لتعزيز الموظفين الذين يعملون هناك لأن الحاكم كان منزعجاً لوجود أورطة من الجيش المصري في المدينة. كان قائد الأورطة في عطلته السنوية، وكان القائد بالإنابة جديداً بالنسبة للأورطة، قليل الخبرة مع ضباطه وجنوده. ولقد وصلتنا تقارير من عناصر غير مقنعة خاصة في أوساط صغار الضباط، ولحسن الحظ لم تكن هناك أحداث، وسرعان ما أمرت أن أعود إلى الكاملين.

تلك لم تكن نهاية المتاعب، ففي ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ اغتيل السير لي ستاك حاكم السودان العام في القاهرة، وأدى ذلك إلى نشوب أزمة حادة في الحال. سمعت عن الأحداث في الكاملين، وبالطبع كنت البريطاني الوحيد على بعد أميال كثيرة، وقد كان أقرب جيراني في رفاعه والخرطوم. بعد وصول الأنباء في الصباح قمت بإقامة احتفال صغير أمام مكاتب المركز، ولقد اصطف رجال الشرطة، ونكست الأعلام، ونفخ في البوق لحن الوداع، وقدم الجند تحية السلاح، لم يقتنع الصول بتنكيس العلم المصري، ولكنه أنزله نهائياً وطواه، وعند انصراف رجال الشرطة أخذ العلم معه ولم يعده إلي. بقيت الكاملين ليومين تحت اليونيون جاك، إلى أن وصلتني برقية من الحاكم يأمر فيها برفع العلم المصري مرة أخرى!

أحداث ١٩٢٤

في يوم الأربعاء ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤، كان هناك تمرد في الأورطة ١١ السودانية في الخرطوم التي كان عليها الالتحاق بالكتيبة المصرية بالخرطوم

يجري على الضفة الأخرى من النيل الأزرق. كان الاتفاق أن يقوما بتأمين الكوبري الوحيد على النيل، والاتجاه نحو القوات البريطانية في ثكناتها بالخرطوم على مقربة من النيل. ولقد فشلت الخطة لأن جنود المرتفعات من كتيبة الأرجيل وسوذرلاند، قاموا باعتراض المسيرة السودانية إلى الكوبري. أعطى المصريون دعماً بسيطاً، ولجأ السودانيون إلى المستشفى العسكري، وقتلوا ثلاثة من البريطانيين هناك، ودافعوا عن المبنى بشجاعة قبل أن تحوله طلقات المدافع إلى أنقاض لإنهاء المقاومة.

تقع الكاملين على بعد ستين ميلاً من الخرطوم، وفي خلال ٢٤ ساعة كان كثير من الأهالي يتساءلون عما كان يجري. هل صحيح أن قتالاً قد جرى في الخرطوم؟ هل تم تدمير كوبري النيل الأزرق؟ حتى أنه قد أشيع أن المأمور المصري في الحصاحيصا أحمد عطية قد قام بتكوين قوة من بين قبيلة الحلاوين في ذلك المركز، وبدأ في السير نحو الخرطوم، كما قيل إن رئاسة المديرية في واد مدني قد وقعت تحت سيطرة الأورطة المصرية.

لم تكن عندي أية أخبار، وكنت أؤكد ذلك لكل من يسألني. وفي يوم الجمعة ـ بعد يومين من أحداث الخرطوم ـ جاء قطار من العاصمة مارا بالمركز، ولقد افترضت أن كل شخص ـ ما عدا أنا ـ قد استطاع أن يحصل على الأخبار. في يوم السبت جاءتني تفاصيل قصيرة من واد مدني عن الذي جرى في الخرطوم، مع تعليمات للاستمرار في العمل كالمعتاد. كانت أياماً مزعجة، ولقد شعرت بالعزلة الشديدة، لكن سلوك الأهالي في مركزي كان مثيراً للإعجاب، ولم تحدث أية متاعب معهم.

بعد أسابيع قليلة تقرر أن يعود كل الضباط المصريين الذين يعملون في الإدارة بالسودان إلى مصر، وجاءتني التعليمات لإرسال المأمور الذي يعمل معي (حنفي علي) لركوب القطار إلى الخرطوم من المحطة على بعد ثمانية أميال من المركز. عندما أخبرت المأمور بتلك الأوامر بكى الرجل المسكين،

وقال لي إنه يخشى أن يذهب إلى المحطة لأن الأهالي يكرهونه، ولم يكن الحرس الذي أعطيته له، والمكون من عريف وجنديين، كافياً لضمان سلامته، ولكن ـ حسب علمي ـ لم تحدث له أية متاعب في الطريق.

بعد الأحداث التي أوحى بها المصريون، والتي مرت ـ على كل حال ـ بهدوء في الكاملين، عادت الحياة أكثر روتينية في ممارسة الإدارة والعدالة. بعد شهور قليلة من تلك المتاعب تم نقلي من ذلك المركز في عام ١٩٢٥، وتركت الكاملين ومعي ذكريات كثيرة، وفوق كل ذلك حصولي على خلفية دقيقة للأعمال التي تواجه مفتش المركز، فعند وصولي إلى هناك قبل ثلاث سنوات كان العمل يبدو مخيفاً، ولكن مع مجيء عام ١٩٢٥ كنت قد اكتسبت المؤهلات والخبرة، وربما ـ فوق كل ذلك ـ الثقة!



النيل الأبيض
١٩٢٥/ ١٩٣٠ - ١٩٣٦/ ١٩٣٩

أغلب عملي بالمديريات في السودان، كان أساساً في منطقتي النيلين الأرزق والأبيض. وفي بعض الأوقات كان يبدو لي وكأنه كان لي خيار في كل مرة بين نهر وآخر، لكن التحرك الأول من الكاملين إلى النيل الأبيض في عام ١٩٢٥، جاء غير متوقع بعض الشيء. عندما غادرت الكاملين ذهبت إلى بريطانيا، واضعاً في ذهني أنه بعد عودتي سوف أنقل إلى مديرية بحر الغزال في جنوب السودان. وعلى كل حال بدلاً من السفر الطويل إلى هناك، فقد أرسلت إلى القطينة، وهي قرية تقع على النيل الأبيض جنوب الخرطوم. ربما كان للتغيير في الخطة دخل باعتزامي الزواج في بريطانيا. كانت أخباري قد وجدت تحية فاترة في مكتب شؤون الموظفين التابع للسكرتير الإداري: «عزيزي ج.و. هل تتوقع مني أن أهنئك؟ لقد ارتكبت أعظم خطأ!». ولقد رددت على ذلك بقولي إن رد فعله سوف يكون عكسياً عندما يقابل الليدي! بعد عام شعرت بالسرور عندما تسلمت رسالة قصيرة من شؤون الموظفين: «عزيزي ج.و. لقد كسبت!». إن الزواج يمكن أن يشكل مشكلة حقيقية بالنسبة للحكومة، لأنه من السهل نقل رجل أعزب إلى أماكن بعيدة، وغير صحية كبحر الغزال. مهما كانت الأسباب فقد تم الحجز من قبل للسفر إلى الجنوب، وقد كنت أقوم بإنهاء عملي في الكاملين، عندما أخطرت أنني سوف أقوم برحلة أقصر كثيراً عن تلك التي كان علي أن أقوم بها إلى الجنوب.

إلى مركز جديد

تقع القطينة على بعد نفس المسافة التي بين الخرطوم والكاملين على النيل الأزرق، فهي تقع في سهل منبسط وحزين كالجزيرة، وكان أهلها يشتهرون بكثرة اللجوء إلى القانون وصعوبة المراس مثل أهل الكاملين. ربما كان هذا التشابه الأخير سبباً آخر لاختياري للذهاب إلى هناك، فقد كانت القطينة تحتاج إلى الكثير من التحقيقات الدقيقة فيما يتعلق بالخزان الذي كانت الحكومة المصرية تزمع تشييده في جبل الأولياء على بعد ثلاثين ميلاً جنوب الخرطوم. كان الغرض من إنشاء ذلك الخزان هو تنظيم انسياب المياه إلى مصر، لكن المياه التي يحتجزها الخزان خلفه سوف تغرق بالضرورة مدناً وقرى، وأراضي زراعية لمسافة ٢٠٠ ميل خلف الخزان. لقد قامت حكومة السودان بتكوين لجنة لهذا الغرض، لفحص حقوق أهالي النيل الأبيض، وتقدير تكاليف إيجاد البدائل لهم تعينهم على المعيشة، وتعوضهم عن الخسائر ـ وكان أكثر وقتي عندما كنت أعمل بالنيل الأبيض خلال المرتين اللتين نقلت فيهما إلى هناك، يتعلق بالمشاكل المحلية التي تسبب فيها الخزان الجديد. وفي الحقيقة فقد تسلمت في القطينة مركزاً كان ينقصه مفتش للمركز لبعض الوقت، حيث إن المسؤول السابق (أُلحِقَ بلجنة تسويات أراضي جبل الأولياء. وعلى كل حال فلقد وضح أنه من الضروري أن يكون هناك مسؤول في المركز لجلب كل المعلومات الضرورية عن المسائل الحيوية كحجم المحاصيل، وملكية الأراضي، وكان هذا هو السبب المباشر لنقلي.

مشاكل الخزان

كانت المشكلة الأخيرة مستعجلة على وجه الخصوص، وكان فحص ملكية الأراضي في تلك المنطقة التي سوف تغمرها المياه على وشك البدء فيه، وكان ذلك يحتاج إلى إعادة فتح تسويات الأراضي السابقة، وتغيير التسجيل لإعطاء فرصة للمطالبات التي إما أنها قد رفضت قبل ذلك، أو لم

تقدم أصلاً. ولسوء الحظ فإنه عند بدء مسح الأراضي، وعمل الخرائط والتسجيلات لها، كان الأهالي غير متعاونين، ففي كثير من الحالات كانوا يتجمعون في مجموعات ليتم تسجيل الأراضي باسم واحد منهم بغرض الاقتصاد في دفع رسوم التسجيل، وقيمة الأحجار التي تبين الحدود، ولقد استمر هذا النوع من الاتفاق معمولاً به لوقت طويل.

يحدث في بعض الأحيان أن يتوفى الشخص المعني، فيقوم الورثة بمنع الأطراف الأخرى من الاستفادة من الأرض، وقد كانت هناك قضايا من هذا القبيل عندما كنت أعمل بالقطينة، ولقد حاولت أن أتبع سياسة لتصحيح تسجيل الأراضي، لأنه بدون ذلك تكون التعويضات غير عادلة. كانت هناك مكاتبات كثيرة أدت إلى مناقشات حادة في الخرطوم، عندما اجتمعت هناك ونائب الحاكم الذي اتبع له مع النائب العام، ونائب السكرتير الإداري، ومدير الأراضي. ولا بد أنني كنت منفعلاً بعض الشيء، فعندما غادرت المكتب همس نائب السكرتير الإداري في أذني: «أنت على حق يا روبرتسون، فلا تدع ذلك الرجل القصير الرديء (النائب العام) القادم من ويلز أن يتغلب عليك». لقد فشلت مجهوداتنا لإيجاد حلول مقبولة لكل النزاعات، لكن لحسن الحظ فعندما امتد مشروع الجزيرة باتجاه النيل الأبيض، ونجح و لفت أنظار الناس، فقدت بعض النزاعات صيغتها العاجلة.

أعان امتداد مشروع الجزيرة على مشكلة إيجاد وسائل العيش لأهالي النيل الأبيض، لكن المشكلة لم تنته نهائياً، خصوصاً بالنسبة للذين اعتادوا الاعتماد على المحاصيل التي يقومون بزراعتها على ضفاف النيل، وكان هؤلاء الناس يقضون فصل الصيف في الأماكن المرتفعة، وجني بعض المحاصيل الهامشية في الأراضي المروية بمياه الأمطار، ثم يأتون في نهاية الخريف عند انحسار مياه الفيضان، بعائلاتهم وقطعانهم إلى ضفاف النيل، حيث ينصبون خيامهم ويزرعون نوعاً من الذرة يعرف بالصفراء نسبة إلى لونها الأصفر. تحتفظ التربة برطوبة كافية تتيح لهم محصولاً معقولاً في أغلب

المواسم. إن إنشاء خزان جديد كان يعني أنه سوف يحتفظ بالماء في مستوى مرتفع إلى وقت حلول الربيع، حيث تكون الضفاف مغطاة بالماء لمدة طويلة، ولا تتيح الفرص لإنتاج المحاصيل.

كان حاكم مديرية النيل الأزرق آرثر هدلستون - رئيسي السابق عندما كنت أعمل بالكاملين - يشرف على لجنة جبل الأولياء، ولقد أوصى أن تخصص مساحة من الأرض تروى من النيل الأزرق لأهالي النيل الأبيض، وأنه يجب توطينهم هناك عند الانتهاء من تشييد الخزان، على أن تدفع تكاليف ذلك المشروع الذي سمي بمشروع عبد الماجد من مال التعويضات البالغ مقداره ٧٥٠ ألف جنيه، والذي قامت بدفعه الحكومة المصرية إلى حكومة السودان.

لقد استغرق تشييد الخزان وقتاً أكبر مما قدر له أولاً، كما مضت عشر سنوات قبل أن يبدأ التشييد الفعلي للخزان. استدعيت مرة أخرى للاشتراك في الترتيبات النهائية لمقابلة احتياجات أهالي النيل الأبيض. وفي هذه المرة الثانية التي أشرك فيها في العمل في مشروع خزان جبل الأولياء، كانت لي مسؤوليات مختلفة، رغم أنه لم يخالجني الشك أن تجربتي الأولى كانت هي السبب لذلك التعيين. في عام ١٩٢٦ كنت أعمل في جمع المعلومات، لكن بعد مضي عشر سنوات عملت محافظاً للجنة تعويضات جبل الأولياء. كان علي أن أقوم بإيجاد نظام لتقدير الخسائر، ودفع التعويضات، وعمل الترتيبات لإعادة إسكان بعض الأهالي في الأراضي المروية الجديدة التي أعطيت لهم.

قامت الحكومة بالموافقة على قانون أعطى المحافظ السلطات الضرورية من بينها أعلى فئات التعويضات التي تعطى لمختلف أنواع الأراضي. ولقد اعتبر أن الأراضي المنخفضة جداً التي كانت تغمرها مياه الفيضان لوقت أطول لا تنتج محصولات جيدة، حيث إنه لم يكن هناك وقت كاف لنمو المحصولات، إذ إن الأرض نفسها تكون قد فسدت نسبة لبقائها مدة طويلة

تحت الماء ـ لكني اكتشفت أن بعض هذه الأراضي تنتج محصولات قيمة وحسنة جداً من الخضروات كالبصل. كانت الأراضي المرتفعة جداً تغمرها مياه الفيضان عندما يكون عالياً، لذا كانت أقل قيمة من الأراضي المسطحة نسبياً التي تغمرها مياه الفيضان في كل عام. كانت هناك مشكلة أخرى، وهي أن هناك أرضاً قذرة جداً، ولم يحافظ عليها أهلها في مستوى صالح للزراعة، وقد تركوها مغطاة بالحشائش والنباتات الطفيلية، وحشائش النيل التي تعرف باسم (الديس) لها جذور عميقة ومتماسكة، وتحتاج إلى مجهود بدني هائل للتخلص منها. لذا لم تكن هناك فئة موحدة للتعويضات، مما استلزم التدقيق قبل التقدير النهائي للتعويضات.

على الرغم من الانتهاء من تسوية الأراضي، ووجود سجل بالملكية، فقد قمت قبل ذلك بعشر سنوات بتعديل بعضها، إذ إن البيع، ووفاة بعض الملاك الذي لم يكن يعلن عنه في البداية، جعلت السجل متخلفاً عن الزمن. كانت هناك أيضاً أراض مسجلة بأسماء ورثة أشخاص معينين، وقد كان من الضروري التأكد عمن هم هؤلاء الورثة، وحجم أنصبتهم حسب القوانين الشرعية للميراث.

المكتب العائم

ذهبت إلى الخرطوم، وناقشت كل هذه الأمور مع س. هـ. ل. سكيت **(التحق س. هـ. ل سكيت بالخدمة السياسية في السودان عام ١٩٢٠ بعد اشتراكه في الحرب في ١٩١٤ ـ ١٩١٨. عمل بالمراكز من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٥ فمساعداً للسكرتير المالي إلى عام ١٩٣٧، فحاكماً للخرطوم إلى عام ١٩٤٢، فحاكماً للاستوائية إلى عام ١٩٤٥ وتقاعد في نفس العام)** الذي كان مساعداً للسكرتير المالي، وبعد إجراء المشاورات معه، تقرر أن أنسب شيء هو أداء ذلك العمل من فوق باخرة نيلية، تبدأ من الخزان متجهة جنوباً حتى الانتهاء من العمل الخاص بتلك الأراضي. ولقد اتفقنا أيضاً أننا في

حاجة إلى قاضٍ شرعي للتأكد من ورثة مختلف الأراضي، وأنصبتهم القانونية، بالإضافة إلى مساح ليقوم بتحديد حدود كل قطعة أرض. ولقد فكرت في أنني أحتاج إلى عريف وثلاثة من جنود الشرطة لاستدعاء الشهود، ومنع المشاحنات بين الأهالي.

كان من الصعب استيعاب كل هؤلاء في الباخرة، لذا تمت الاستعانة بصندل به مقصورات لإيواء الموظفين المحليين، ورجال الشرطة والخدم.

وفي وقت قصير للغاية تمت الاستجابة لكل طلباتي، ولم يمر وقت طويل حتى استطعنا أن نجتمع ونقيم على ظهر الباخرة، ونبدأ العمل من جبل الأولياء. كانت الباخرة تعمل بدولاب يدفعها من الخلف، وكانت بطيئة نوعاً.

بدأ بناء الخزان، وكان منظراً رائعاً، وأصبح العمل يستغرق كل وقتي، وقد كانت لنا اتصالات قصيرة مع المشرفين على بناء الخزان، ثم بدأنا التحرك جنوباً آخذين في الابتعاد عنهم.

كان عملي الروتيني هو الذهاب في الصباح الباكر مع المساح للقيام بجولة حول المكان، لنضع على الخرائط ما أتوصل إليه عن مختلف درجات الأرض، ثم نعود إلى الباخرة لنتناول إفطاراً متأخراً، وبعد ذلك أعمل على الباخرة بمساعدة ثلاثة أو أربعة من شيوخ الأهالي وكبارهم، بمراجعة سجل المنطقة التي أكون قد مررت عليها في نفس الصباح، وبعد مناقشات أقوم بتقدير التعويضات التي تدفع عن كل حقل إذا كان المالك المسجل قد توفي، أو إذا كانت قطعة الأرض مسجلة لزيد أو عمرو من الورثة، فإن القاضي سوف يسأل لتأكيد شخصيات هؤلاء الناس وأنصبتهم القانونية. كان معي قاضٍ بذل لي كثيراً من العون، وتعاون معي لأقصى الحدود، **وهو الشيخ أحمد التاي، القادم من الهلالية بمركز رفاعه، وابن الشيخ تاي السيد، الذي كنت قد تعرفت عليه عندما كنت أعمل هناك في عام ١٩٢٣.**

أخيراً قام الكاتب بعمل سجل لكل الملاك، والتعويضات النقدية التي يستحقها كل منهم على حسب التقديرات. كان ذلك عملاً منهكاً، ولكن عندما بدأنا طريقنا استطعنا أن نمضي سريعاً، رغم أنه لم تدفع أي نقود في ذلك الوقت إذ كان الواجب يحتم احتجاز تلك الأموال إلى أن يمتلىءالخزان ويصبح ضياع الأرض أمراً واقعاً! دفعت التعويضات على مرتين بفارق بعض السنين، بهدف أن لا تبدد النقود بمجرد استلامها، ولقد تركت ذلك العمل قبل أن يبدأ صرف التعويضات.

لم يكن هناك مكتب على الباخرة، لذا كنت استعمل قاعة الطعام كمكتب. لم يكن السلوك المنزلي لبعض الشيوخ وملاك الأراضي الذين يساعدون في التقديرات على ما يرام، فقد كانوا يبصقون أحياناً على أرضية الباخرة، ولقد استطعت إيقاف ذلك بعمل أوامر محلية، وهي أن ذلك الفعل يعني أنه على المذنب أن يغادر الباخرة، وبذا يفقد تناول الشاي والبسكويت الذي كان يقدم لنا مرة أو مرتين في أثناء الجلسة!

كانت الأرض الواقعة على ضفاف النيل ذات عرض يضيق ويتسع، ففي بعض الأماكن تكون ضيقة تمتد لنصف ميل أو نحوا من ذلك، ولكن في بعض الأماكن تمتد لمسافة خمسة أو ستة أميال، مع بعض الجزر بين الضفاف والنهر. كانت الأرض التي نعمل عليها شاسعة، لأن الأرض الصالحة التي غمرتها المياه تبلغ مساحتها ٢٥٠ ألف فدان. لم تكن التعويضات للقرى صعبة جداً، وحتى وصولنا إلى القطينة لم تقابلنا منازل ذات قيمة، فقد كانت هناك عموماً أكواخ من القش أو منازل من الطين، وكانت تستحق تعويضات قليلة أو لا تستحق. كنت محظوظاً لأجد العون والنصح من السيد إبراهيم أحمد الذي كان يعمل مهندساً بمصحلة الأشغال العمومية، وقد أعطاني فكرة عن قيمة منازل الأهالي، وبناء على التعليمات التي أعطاها لي، استطعت أن أقوم بعمل قاعدة للتعويضات.

وعندما كان العمل يجري على النهر، كانت الحكومة تقوم بمد وسائل الري في وسط الجزيرة داخل حدود النيل الأبيض، وذلك بإعداد مشروع الإعاشة البديل (مشروع عبد الماجد) وكان من المؤمل أنه قبل إتمام تشييد الخزان وامتلائه بالماء، يكون بعض أهالي النيل الأبيض قد أعيد توطينهم في ذلك المشروع، ووجدوا وسائل جديدة للإعاشة هناك، وقد كان المشروع ناجحاً.

كان خزان جبل الأولياء أهم إنجاز منفرد أثناء خدمتي في منطقة النيل الأبيض، لكن كانت هناك مهام أخرى تتطلب القيام بها. وعند وصولي هناك عام ١٩٢٥ باشرت عملي في مركز القطينة، وبعد عامين تقرر ضمه إلى مركز الدويم الذي يقع بجواره من ناحية الجنوب، وقد توجهت للعمل من هناك. في عام ١٩٣٧ وجدت نفسي مرة أخرى أتعامل مع المشاكل الإدارية للنيل الأبيض بعد ترقيتي إلى نائب حاكم في مديرية الجزيرة التي اتسعت، وبتطوير مشروع عبد الماجد وجدنا أنه من غير اليسير أن نروي تلك المساحة من قنوات الري لمشروع الجزيرة تحت إدارة أخرى منفصلة، ولقد رؤي أنه من الحكمة أن تدمج المديريتان، ويتم الإشراف على الري والمشاكل الاجتماعية بواسطة سلطة واحدة في مديرية النيل الأبيض الجديدة التي كنت مسؤولاً عنها لمدة عامين

الإدارة الأهلية

كان هناك تطور مهم أثناء الفترتين التي عملت فيهما هناك، وهو نجاح الإدارة الأهلية بمثابرة من السير جون مفي (أخيراً لورد رجبي) الذي وصل إلى السودان كحاكم عام في ١٩٢٦ (عمل السير جون مفي معتمداً أول في ولاية شمال غرب الحدود في الهند في عام ١٩٢١، أصبح حاكماً للسودان من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٤، وبعد ذلك أصبح وكيلاً لوزارة المستعمرات ثم سفيراً للمملكة المتحدة في ايرلندا).

قابلت السير جون مفي بعد مدة قصيرة من وصوله إلى السودان، عندما زار القطينة متفقدا موقع الخزان الجديد. قبل ذلك ذكرت أن إدارتنا في الكاملين كانت مباشرة، خصوصاً في الأماكن الواقعة على ضفاف النيل. لم تكن السلطات المحلية تملك سلطات قضائية، وكان مفتشو المراكز والمآمير، مسؤولين مباشرة عن كل شيء ـ الحفاظ على القانون والنظام، والقضاء المدني والجنائي، وتقديرات وجمع الضرائب. وبالرغم من أن النظار والمشايخ والعمد كان معترفاً بهم كقادة أمام أهالي مناطقهم ـ كما أنهم كان غالباً مطلوباً منهم مساعدة سلطات المركز ـ إلا أنه لم تكن لهم سلطات قضائية، وكانوا يتقاضون مرتبات في منتهى الضآلة. كلف السير جون مفي السلك السياسي في المديريات بإنشاء سلطات محلية، لتأخذ الكثير من أعباء العمل التي كانت على كاهل سلطات المراكز، لذا كان الكثير من عملي بالنيل الأبيض يتضمن البحث عن سلطات محلية قادرة، وتتمتع بالكفاءة. كانت الصعوبات الأولى التي واجهتني في سنوات عملي الأولى بالقطينة والدويم تتمثل في الأصول المختلفة للقبائل هناك، والحزازات والمشاحنات الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى أن الكثيرين من القادة أنفسهم لهم مستوى ضئيل من التعليم والذكاء. كانت المنطقة فقيرة تماماً، وكانت المشاكل تبدو واضحة حتى في مدينة القطينة نفسها. كانت المدينة مثل الكاملين تنقسم إلى قسمين، أحدهما يقطنه الجبليون، والآخر يقطنه الدناقلة. كان لكل مجموعة عمدتها، وكانت العلاقة بين الاثنين دائماً رديئة. كانت الغالبية من سكان المركز من قبيلة الكواهلة، لكن كانت هناك مدنٌ صغيرة يسكنها الجبليون والجعافرة. وقد كان الجعافرة وبعض الجعليين من التجار المحليين يشترون المنتجات المحلية، ويبيعون للأهالي أشياء كالملح، والمنسوجات القطنية، والشاي والسكر.

كانت الخطوة الأولى لإنشاء الإدارة الأهلية تتمثل في خلق نظام للمحاكم الأهلية. أعطيت محاكم العمد سلطات محدودة لفرض غرامات عن

قضايا مدنية وجنائية صغيرة. فوق تلك المحاكم كانت هناك محاكم النظار التي تنظر في الاستئنافات المرفوعة ضد قرارات محاكم العمد. أعطي النظار سلطات قضائية أوسع في الشؤون المدنية ما عدا قضايا تسجيل الأراضي، وكان بإمكانهم فرض غرامات، والحكم بالسجن بتوسع أكبر فيما يتعلق بالقضايا الجنائية. لمفتشي المراكز سلطات لتغيير أو شطب الحكم الذي تصدره المحاكم الأهلية. يتم إرسال المسجونين الذين تحكم عليهم المحاكم الأهلية إلى سجون المركز، ويستطيعون من هناك أن يستأنفوا إلى مفتشي المراكز عند زياراتهم التفتيشية المنتظمة للسجون. هناك نوع خاص من القضايا كجرائم القتل، وتسبيب الموت بدون قصد، والاسترقاق، وبعض الجرائم الأخرى الخطيرة، لم تكن من اختصاص المحاكم الأهلية. يستطيع النظار أن يتعاملوا مع أي قضية بطريقتهم الخاصة على أن يكون ذلك بمساعدة بعض المتقدمين في السن (الأجاويد) وعلى النظار أخذ ما ينصح به الأجاويد في الاعتبار.

كان تكوين هذه المحاكم عملاً يحتاج إلى الصبر والتصميم، وقد استوجب ذلك القيام بجولات كافية للجلوس مع المشايخ في محاكمهم، والتعرف على ما يقومون به من عمل، وقراءة السجلات التي تحتفظ بها تلك المحاكم. هنا واجهتنا مشكلة أخرى، إذ إنه يجب إيجاد كتبة وإرشادهم إلى العمل، ولم يكن من السهل العثور على كاتب يتمتع بتعليم كاف، ويحوز على قبول المشايخ. كان من الواجب مراجعة الغرامات التي تفرض، وقد وجدت أن المشايخ وكتبتهم غالباً ما يتأخرون في جمع الغرامات.

شيئاً فشيئاً أمكن تطوير النظام. يحتاج النظار إلى مراسلات يعملون كرجال شرطة محليين لاستدعاء المتهمين، أو أخذ الأشخاص الذين يحكم عليهم بالسجن إلى سجن المراكز. احتاج الكتبة إلى خزائن لحفظ الغرامات. تدريجياً، وخلال ازدياد مسؤوليات المحاكم الأهلية ظهرت الحاجة إلى سجون محلية، ولقد استعملت بعض مباني الحكومة القديمة لهذا الغرض.

بعد ذلك ظهر التطور الواضح في صرف المرتبات وتمويل الخدمات الاجتماعية، التي استوجبت إنشاء مكاتب للحسابات يشرف عليها محاسبون يتمتعون بالخبرة، وأخيراً نقل مسؤوليات وتقدير الضرائب المحلية والقبلية للإدارة الأهلية كل ذ لك احتاج إلى سنوات لإنجازه، وخلال ذلك كانت هناك إخفاقات ونجاحات، وقدر معين من المعارضة من جانب مثقفي المدن الذين كانوا يبحثون عن طريقة يسيطرون بها على الشعب، وأخذ أماكن مفتشي المراكز البريطانيين.

عند إنشاء المحاكم الأهلية، أمكن معالجة ضم القبائل المختلفة من منطقة واحدة، وكانت إحدى الصعوبات الأساسية التي واجهتها في الدويم هي كيفية توحيد العناصر التي لا تنتمي إلى قبيلة الكواهلة مع إدارة نظارة الحسانية، بأمل أن تكون هي السلطة المحلية لجميع منطقة شرق النيل الأبيض. كانت القبائل المختلفة متداخلة بدرجة بعيدة، فقد كانت أراضيهم مختلطة، وكانت المساحة صغيرة نسبياً، حتى بدا أنه ليس من الضروري إيجاد إدارات محلية منفصلة. عند وصولي إلى النيل الأبيض للمرة الأولى كان الشيخ إدريس هباني ناظراً للحسانية. كان رجلاً ذكياً حسن المظهر، وكانت له شهامة في أن يقف بين السلطات وبين الأهالي التابعين له، وكان يتميز بأنه يعد بالقيام بأي شيء اطلبه منه، وعند التنفيذ كان ينزل إلى أقل مستوى مطلوب! وعندما كنت أعمل لجمع متأخرات الضرائب، أسرف في الوعود التي لم يكن يفي بها، ولقد أوفى فقط بالقدر الذي يمنعني أن أكون غير مقتنع به وبالمشايخ التابعين له! كان الشيخ ادريس هباني متزوجاً من أرملة الفاضل بن المهدي الذي قتل في الشكابه (تم التحفظ على الفاضل المهدي في الشكابه على النيل الأزرق بعد معركة أم درمان. قيل إنه حاول الهرب في عام ١٨٩٩ وقبض عليه وحوكم، وأعدم مع أخيه بشرى والخليفة شريف بواسطة محكمة عسكرية عقدت وسط دقات الطبول). كانت للشيخ ادريس هباني عائلة كبيرة، وفيما بعد عندما تحولت المنافسات الدينية إلى السياسة،

تحول البعض إلى مهدويين نشطين. لقد عرفته جيداً ومعه آخرين من الأعيان في المركز، فقبل ظهور العربات كنا نقوم بجولات في المركز على ظهور الجياد أو الجمال يصطحبنا العمد والمشايخ.

توفي الشيخ ادريس هباني عام ١٩٢٧، ولقد استقر رأي قبيلة الحسانية على تعيين ابنه الأكبر عبد القادر ليخلف أباه. كان عبد القادر طيباً عديم التأثير، يعمد إلى اللين والانزواء أكثر من الصخب. وكنت أظن أن ابن عمه عمر هو الأحسن، لكنه كان من السهل أن ترى أن عمر سوف يجد فرصة صغيرة للنجاح مقابل معارضة العائلة والقبيلة.

جاءت المعارضة الرئيسية للاتحاد مع الحسانية من جانب أهالي الدويم، وأم جر، والكوة، وعمودية أو اثنتين من عموديات العناصر التي لا تنتمي للكواهلة الذين كانوا يفضلون أن يكونوا تحت إدارة إبراهيم حسن عمدة الدويم، الذي هاجر أسلافه إلى السودان من مصر العليا في عام ١٨٧٠ أثناء الاحتلال المصري، وكان رجلاً شديد الذكاء معتزاً بالاسم المعروف به (البرّيجي) أي الطائر الصغير الذي لا يمكن إمساكه. لذا كنت أتغلب على المشاكل بإغراء إبراهيم حسن أن يكون وكيلاً للناظر الشيخ عبد القادر ليرأس محكمة فرعية بسلطات مماثلة لسلطات محاكم النظار، بعدها يكون له مكتب فرعي وخزينة. قام إبراهيم حسن بنقل ذلك إلى أحد المجالس (اجتماع بعض الناس) التي حضرتها في (عد العود) التي تقع على بعد بضعة أميال من الدويم، وبدلاً من المشاكل سار العمل على ما يرام ونتيجة لذلك تم قبوله.

عند عودتي للدويم في عام ١٩٣٦، كان من المثير للاهتمام أن أرى التطور في الإدارة الأهلية التي كنت قد أسستها. وجدت أن ناظر الحسانية الشيخ عبد القادر قد توفي، وأن ابنه ادريس الذي يفوقه نشاطاً قد حل محله. كما أن الشيخ ابراهيم حسن قد توفي في الدويم، وأخذ مكانه ابنه علي الذي كان ضعيف الشخصية، وقد تم استبداله. عين محمد عمران عمدة للدويم

وكان خلفاً ناجحاً، واستمر في عمله إلى عام ١٩٧٠، ولسوء الحظ لم يكن يتمتع بالمكانة أو النفوذ الذي كان يتمتع به الشيخ ابراهيم حسن، ولقد خفضت سلطاته، كما اتضح أنه من الضروري تعيين شخص آخر ليكون مسؤولاً عن منطقة القبائل خارج الدويم. عموماً فقد كان يبدو أن الترتيبات الجديدة تعمل بنجاح، وبالتأكيد فإن مستوى التنظيم كان أحسن مما كان عليه في الماضي

مشروع عبد الماجد

كنائب لحاكم مديرية النيل الأبيض كنت مسؤولاً أيضاً عن شيء جديد له أهمية في المدى الطويل، وكمعتمد لجبل الأولياء كنت أشعر أن مشروع عبد الماجد في الطرف الشمالي الشرقي الأدنى للمديرية، كان بعيداً من منازل وأراضي كثيرين من الذين تأثروا ببناء الخزان، وبناء عليه لم يكن من المحتمل إغراؤهم بالسكن هناك. لهذا السبب قمت بالضغط بشدة لاتخاذ الإجراءات لإيجاد مشروعات قريبة من الجزء الجنوبي من المركز، ولقد تم مسح عدة مساحات بالقرب من النهر. وجدنا أن مثل هذه المشاريع التي تروى بالطلمبات تكون ذات عائد اقتصادي أقل مقارنة بالأراضي التي تروى من قنوات مشروع الجزيرة. لم تكن الأرض نفسها صالحة تماماً، كما أن تكاليف سحب المياه .بالطلمبات تفوق تكاليف الري الإنسيابي. لكن هبة الحكومة المصرية لم تكن كلها مطلوبة لدفع التعويضات النقدية أو تكاليف مشروع عبد الماجد ، ولقد فكرت أنه يمكن استعمال ما تبقى من رصيد في ذلك الاتجاه. من الواضح أيضاً أنه عند امتلاء الخزان، فإن مستوى الماء يبقى محافظاً على حالته لمدة ستة أشهر أو ما يقرب من ذلك، عندما لا يكون من الضروري رفع مستوى الماء أكثر من ذلك، ولهذا لا تكون التكاليف باهظة.

قبل حاكم المديرية حججي وأيدها بشدة عند رفعها للحكومة المركزية، ولهذا أعطى التصديق لإنشاء عدة مشاريع في الحال ـ واحد في فطيسة ليس

بعيداً عن الدويم، والثاني في الضفة الغربية في ود نمر، والثالث على الضفة الشرقية جنوب ود الزاكي مباشرة، والرابع جنوب الدويم في أم جر. تبلغ مساحة هذه المشاريع ٢٣ ألف فدان، رحب بها الأهالي بحرارة، حتى أن اختيار المزارعين كان صعباً تماماً.

المشاريع الخاصة

كنت كثير الثقة أن مشاريع الطلمبات تلك ستكون إضافات مفيدة لمشروع الإعاشة البديل، لأنه قبل ذلك أقيمت عدة مشروعات خصوصية تروى بالطلمبات على النيل الأبيض جنوب الدويم، وبرهنت على أنها ناجحة بدرجة معقولة.

لقد شجعت الحكومة السيد عبد الرحمن المهدي الذي كنت قد قابلته لأول مرة في الكاملين عام ١٩٢٤، أن يروي الأراضي التي يملكها في الجزيرة أبا التي تبعد لمسافة بعض الأميال شمالي كوستي. وبالرغم من أن عونه كان مفيداً للحكومة أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد وجد بعد ذلك أنه إذا أغري لتوجيه طاقاته للزراعة، وإنتاج القطن، فمن الممكن أن يكون أقل اهتماماً بنمية نفوذه الديني والسياسي في أنحاء البلاد، الشيء الذي تشعر نحوه الحكومة بقلق شديد. ما كان ذلك ممكناً حسب ما كانت تتوقعه، لأن نفوذه استمر في التزايد، لكن في نهايات العشرينات والثلاثينات، أنفق السيد عبد الرحمن الكثير من وقته وجهده في الزراعة. أعانه على ذلك إخلاص أتباعه الذين كانوا يعملون مقابل الكفاف (بليلة وبركة) وقد قام السيد عبد الرحمن بزراعة مساحات كبيرة، وجنى أرباحاً طائلة، وساهمت علاقاته أيضاً في تطوير المشروعات القريبة من أراضيه، ولقد استثمر السيد عبد الرحمن جزءاً من أمواله في تلك المشروعات، وفي نهاية الثلاثينات كانت هناك عدة آلاف من الأفدنة في مشاريع الطلمبات الخصوصية في تلك الأنحاء.

وبالطبع فإن تلك المشروعات كانت تقدم مشروعات إعاشة للسكان المحليين إذا أحسنت إدارتها، وعومل المزارعون فيها بدرجة معقولة ـ مهما يكن فقد كنا أحياناً نشك أن المزارعين يلقون نصيباً عادلاً، فعندما تتناقص المياه تعطى الأولوية في الري للقطن وليس للحبوب، كما كان هناك شك حول المساواة في تقسيم الأرباح. ولمعالجة تلك الأخطاء حاولنا تنظيم تلك المشاريع على أسس مماثلة معمول بها في الجزيرة فيما يختص بعقودات المزارعين، والتأكد بين كل فترة وأخرى أن أصحاب المشاريع يلعبون لعباً صحيحاً، غالباً لم يكن ذلك من السهولة بمكان، فالحسابات عادة ما تكون في فوضى، وعلى كل حال فإن الملاك لم يفصلوا حسابات مشاريعهم من الحسابات العادية لمعيشتهم، ولهذا لم يكن في الإمكان التعرف على النتائج المالية لأي مشروع. ثم إن بعض الملاك غالباً ما يكونون بعيدين، تاركين الأمر لوكلاء تنقصهم المقدرة للإشراف على شؤونهم أثناء غيابهم، كما نجد أن المهندسين المسؤولين عن الطلمبات غالباً ما يكونون غير مدربين بدرجة كافية، فالمهندسون الأكفاء يظلون في الخرطوم، وكان حدوث عطل في ماكينات الطلمبات يتطلب منهم سفراً طويلاً للوصول إلى هناك. على كل حال كانت تلك الأعمال تتأرجح، لكن بالتأكيد كانت تدر مالاً لأصحابها، وبعض الإعاشة للمزارعين والعمال.

كان أصحاب تلك المشاريع يزورون الدويم بانتظام مطالبين بامتدادات لمشاريعهم، وفي العادة كنت أقوم بتجاهل تلك الطلبات لمحدودية الماء والأرض، ولحصولهم على رخص بأنصبة عالية. ومن هناك كانوا يذهبون إلى الحاكم في مدني ليحاولوا معه، لكنه كان يعرف كل الإجابات، ولم يكن من الممكن الحصول منه على شيء أكثر مني. كنت أحذره دائماً تلفونياً، بمن يحتمل أن يأتيه، وما قدمت أنا من إجابات. وعندما ذهب السيد عبد الرحمن عميقاً في السياسة فيما بعد، وكنت سكرتيراً إدارياً، كان السيد علي الميرغني دائماً يتهمني بأنني قمت ببناء قوة السيد عبد الرحمن ونفوذه بإعطائه كثيراً من الأراضي لإنتاج القطن، ولقد تذكرت في تلك المناسبات كيف أنني كنت قد

قمت في ذلك الوقت بمقاومة محاولاته للحصول على امتدادات لمشاريعه عندما كنت مسؤولاً بالنيل الأبيض. بالطبع فإنه كان أكثر عملاً من السيد علي الميرغني، ولقد كان صحيحاً أن الخبراء الزراعيين، والمهندسين الحكوميين، قد ساعدوه بإعطاء استشارات عن وضع القنوات، واستغلال الأرض، وتركيب الطلمبات وبناء محطاتها، لكن كانت تلك هي المساعدة التي كانت الحكومة مستعدة أن تعطيها لأي شخص يعمل كثيراً، ويبدأ مشروعات من ذلك الطراز.

بخت الرضا

كان هناك شيء جديد مثير للاهتمام عندما كنت في الدويم، وهو إنشاء أول كلية لتدريب معلمي المدارس الأولية في بخت الرضا، التي تقع على بعد ثلاثة أميال شمال المدينة. كان ف.ج. قريفث هو الروح المحرك لذلك العمل، والذي حاز منذ ذلك الوقت على شهرة واسعة في حقل تدريب المعلمين. وقد بدأ العمل في بخت الرضا بشكل متواضع جداً في عام ١٩٣٤، وقد أخذ المشروع ينمو تدريجياً عبر السنين. كان الهدف أولاً هو المحافظة على مباني الفصول والداخليات التي تماثل ما يجده المعلمون في أنحاء البلاد، وقد تم الالتزام بذلك حتى عام ١٩٣٧. وبالطبع فقد وضح أن صيانة الفصول المبنية من الطين أكثر تكلفة وجهداً، وشيئاً فشيئاً أصبحت لبخت الرضا مبان دائمة وحديثة.

كان هناك عدد من الشبان السودانيين الممتازين ألحقوا بمعهد بخت الرضا. كان السيد عبد الرحمن علي طه الذي أصبح أول وزير معارف سوداني يعمل مساعداً لعميد بخت الرضا (عبد الرحمن علي طه كان خبيراً في التعليم ببخت الرضا ثم مساعداً لمدير المعارف. أصبح وزيراً للمعارف من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣. تقاعد بمنزله في النيل الأزرق عام ١٩٥٤ وتوفي عام ١٩٧٠). وكان سر الختم الخليفة يعمل معلماً هناك، وقد أصبح رئيساً

للوزراء فيما بعد (كان والد سر الختم الخليفة تاجراً بالدويم ـ عمل سر الختم خبيراً للتعليم في الجنوب، وأصبح رئيساً للوزراء بعد نهاية الحكم العسكري عام ١٩٦٤، وسفيراً للسودان بلندن في ٦٨ ـ ١٩٦٩، ووزيراً للتعليم العالي في عام ١٩٧٢). بالإضافة إلى تدريب المعلمين كان المعهد يعدل ويطور المناهج المدرسية، وبذا كان ذا قيمة عظيمة جداً بالنسبة للتعليم عموماً، وبالطبع فقد حدثت كل التطورات خلال عدد من السنين، ولقد علمت أن بخت الرضا لا تزال هي الكلية الرئيسية لتدريب المعلمين في السودان.

قضايا مثيرة

أثناء ممارستي لسلطاتي كقاضٍ، كثيراً ما واجهتني قضايا مثيرة، لا أزال أذكر منها ثلاث قضايا حدثت عندما كنت أعمل بالنيل الأبيض. اثنان من تلك القضايا قام بالتحقيق فيهما بتوسع **محمد صالح الشنقيطي وهو نائب مأمور سوداني قدير (الشنقيطي كان إدارياً ثم أصبح قاضي مركز فقاضي مديرية كان رئيساً للجمعية التشريعية من ٤٨/ ١٩٥٣).**

كانت القضية الأولى التي أثارت اهتمامي تتعلق بجريمة قتل. كان القتيل تاجراً صغيراً يسكن ويعمل في (الشقيق) على بعد عشرين ميلاً جنوب النيل الأبيض على الضفة الغربية المحاذية لود الزاكي. وفي سبتمبر أثناء فصل الأمطار، ترك الرجل دكانه وعائلته في (الشقيق) وذهب ليعبر النيل إلى ود الزاكي ليدرك باخرة البوستة إلى الخرطوم، حيث كان يأمل في شراء كميات من البضاعة لدكانه لموسم الشتاء القادم، وقد كان يحمل معه قدراً من المال لشراء ما يحتاج إليه. لم يره أحد من أهله إطلاقاً بعد مغادرته للشقيق. بعد مضي شهرين جاء بعض أقاربه إلى القطينة، وأبلغوا أن الرجل مفقود، واتهموا اشخاصاً معينين في ود الزاكي المجاورة بقتل الرجل.

طلبت من الشنقيطي التوجه إلى منطقة ود الزاكي، وزيارة ضفاف النيل من الجهتين ليرى إذا كان ثمة أحد يعرف شيئاً عن الرجل المفقود. اكتشف

الشنقيطي أثناء تحرياته أن محمد أحمد قد شوهد فعلاً في الضفة الغربية واستفسر عن مجيء الباخرة، وأخبر أنها غادرت في المساء ولن تأتي إلا في صباح الغد. ولقد استفسر الرجل إذا كانت هناك أية وسيلة لعبور النهر، ولقد أخبر أن هناك رجلاً يدعى سلطان يملك (طوفا) وأنه يستطيع أن يعبر به النيل. ذهب محمد أحمد على حماره للبحث عن سلطان، بعدها لم يره أي أحد مرة أخرى، في الوقت الذي كانت تجري فيه التحريات في نهاية شهر ديسمبر، انحسر ماء النهر بدرجة كبيرة، وجفت الأرض التي كانت مغطاة بالماء، وقام الشنقيطي ومعه رجال الشرطة بإجراء بحث دقيق، فوجدوا بعض العظام الآدمية، وسكيناً من النوع الذي يحمل في أعلى الذراع، وبعض عظام الساق. وفي مكان آخر وجدوا سرج حمار من القطن داخل غطاء يحمل خطوطاً ملونة، كما وجدوا مخلاية جلدية. وكانت الأماكن التي عثر فيها على تلك الأشياء تقع على الطريق الذي يفترض أن يكون الطوف قد عبره خلال بعض الجزر إلى النهر الرئيسي. استطاع أصدقاء الرجل المفقود التعرف على غطاء ونوع السرج والمخلاية بأنها تخصه، وذكرت السلطات الطبية في الخرطوم أن العظام لرجل في حوالي الأربعين، يبلغ طوله خمسة أقدام وست بوصات، وأنه كان يعاني من مرض السفلس، ولقد وضح ذلك من التعرجات التي وجدت على عظام الساق، كما ذكرت تلك السلطات أن الرجل كان قد جرح في الكتف عندما كان صغيراً، إذ كانت هناك ندبة في العظام إثر الضرب بآلة حادة مثل الحربة أو السكين. ثم ذكرت تلك السلطات أن العظام هي لرجل فارق الحياة في بحر الستة أشهر الماضية. وجيء بالشهود الذين أقروا أن تلك المواصفات تنطبق على الرجل المفقود. ولقد أقر المتهم سلطان في دفاعه أنه كان قد قابل الرجل المفقود الذي طلب منه أن يعبر به النهر، وقد فعل ووصل به إلى الضفة الشرقية بالقرب من ود الزاكي، وذكر أن الرجل المفقود تركه وذهب لإدراك باخرة البوسته وأنه لم يره بعد ذلك. لم يستطع سلطان أن يعطي أي تفسير بالنسبة للعظام، ولا لماذا وجد السرج والمخلاية على

في الضفة الغربية. ذكرت شاهدة جيء بها أخيرا عندما شارف نهايته، بعد أن أقسمت، أنها كانت قد شاهدت ملابس المتهم ملطخة أنه غضب عندما استفسرته عن السبب.

رت إرسال سلطان إلى محكمة كبرى، ولقد حكم بالقضية القاضي جدت المحكمة أن المتهم كان مذنباً، وحكمت عليه بالإعدام، لكن حكم بالسجن المؤبد إذ كان هناك خيط رفيع من الشك لا يرقى أن اً معقولاً.

منوعة

ضية الثانية تسببت في فضيحة كبيرة في السودان في ذلك الوقت. لوحيد الذي تأثرت بها تأثيراً غير مباشر. وبمساعدة الشنقيطي نائب جبلين في ذلك التاريخ، قام توني أركيل في مركز (كوستي المجاور نقاب عن شبكة كبيرة لتجارة الرقيق، وجلب العبيد من اثيوبيا وبيعهم ي السودان. (ر. ف. اركيل اشترك في الحرب ١٩١٦/ ١٩١٨. سلك السياسي السوداني في ١٩٢٠/ ١٩٤٨. عمل مفتش مركز ثم كم دارفور في ٣٢/ ١٩٣٧. كان معتمداً للآثار وعلم الاجتماع '/ ١٩٤٨ وتقاعد في نفس العام بعدها أصبح محاضراً في المصريات ة لندن إلى عام ١٩٥٣، ثم أصبح قسيساً بعد ذلك). كان الشيخ حسن الذي يتزعم الأصول المتحدرة من شمال السودان التي تقيم في ل باثيوبيا، يرسل العبيد إلى زوجته ست آمنة التي كانت تقيم في بأحد المراكز الصغيرة في مديرية الفونج، ومن هناك كانت تقوم إلى منطقة النيل الأبيض، ومن هناك إلى كردفان ودارفور. اكتشفت حالات تجارة الرقيق. أدى ذلك لتعطيل العمل بدرجة كبيرة في يل الأبيض، إذ إن المآمير، والكتبة، ورجال الشرطة، كانوا قد ى كوستى، لإجراء التحريات وإعداد التهم. على إثر ذلك طلب

مني أن أتحرى عن أعداد العبيد الذين لا زالوا في صحبة سادتهم حتى عدد قليل منهم الحرية، لكن بعد ذلك بسنوات قليلة، مع زيادة عصب نعمة في الجزيرة، انسلخت الغالبية العظمى من سادتها، وكثرت البحث عن طرق، إلا أن أكثرهم ظل ينظر لسادته كأصدقاء قدامى، وكانوا دائماً ما يقومون بزيارتهم في منازلهم.

القضية الثالثة

القضية الثالثة غير العادية حدثت عندما كنت أعمل نائباً لمحكمة، وكان موقعي لا يحتم عليّ التدخل في تلك القضية، عندما كان مفتش المركز هكتور واط بعيداً عن موقعه، كنت أنا قاضي الدرجة الأولى الوحيد في الدويم (التحق هكتور واط بخدمة السودان السياسية في عام ١٩٢٥ وعمل كمفتش مركز إلى عام ١٩٤٠، عمل بمكتب السكرتير الإداري في ١٩٤٠ / ١٩٤٣، وتوفي في نفس العام). إذا لم يأت قاضي المديرية من واد مدني، كان علي أن أقوم بالفصل في قضايا المحكمة الكبرى. كانت هذه آخر قضية كبيرة أفصل فيها أثناء خدمتي في السودان، وقد كانت قضية معقدة جداً وصعبة، وقد استغرقت أربعة أيام من العمل المتواصل. كنا نبدأ العمل في تلك المحكمة في السابعة صباحاً إلى غروب الشمس، مع أخذ فترتين للراحة لمدة ساعة في كل فترة لتناول طعام الإفطار أو الغداء، وكانت الجلسة تستغرق ١٢ ساعة يومياً. كانت محكمة كبرى. جلست أنا في الوسط، وإلى يميني ويساري جلس قاضيان سودانيان. كان هناك ١٥ متهماً يواجهون تهمة الاشتراك في جريمة ضرب أفضت إلى الموت. كانت هناك حزازات قديمة بين قريتين على بعد بضعة أميال من الدويم، سببها أن بهائم إحدى القريتين كانت ترعى في مزارع الحبوب التي تخص أهالي القرية الأخرى، ولقد فشل العمدة في تسوية الأمر. ولعدة مرات وجد أن هناك صبياً يقود أغنامه لترعى في تلك الحقول، احتجز أصحاب الحقول الأغنام، وأوسعوا الصبي ضرباً، واحتجزوه لتقديمه

للعمدة. جرى رفيق الصبي إلى قريته وأخبر الأهالي أن الصبي قد قتل، وأن الحيوانات قد احتجزت. كان الوقت متأخراً. اجتمع أهل القرية وتسلحوا بالحراب والسيوف والسكاكين، وبدأوا الزحف نحو القرية المجاورة، وهناك ضربوا الرورى، فاندفع أهل تلك القرية خارج منازلهم لملاقاتهم، وقد انفضوا من حول مائدة المساء، ليروا ماذا هناك، وقد أخذوا معهم الحراب والسكاكين. قتل خمسة رجال، وجرح آخرون. أي شخص اشترك في الهجوم كان يعتبر مذنباً في جريمة القتل تحت قانون عقوبات السودان، ولكن كانت درجة الاشتراك تختلف من متهم إلى آخر، ولقد حاولت المحكمة عزل الرؤوس من تلك الجمهرة من الناس، لم يكن ذلك سهلاً إذ كان الدليل يتوقف على مَنْ ضربَ مَنْ، ولقد استطعنا أخذ سبعة من المتهمين الذين اتضح أنهم مذنبون، وقد حكم عليهم جميعاً بالإعدام، وجدنا أن اثنين من المتهمين غير مذنبين إذ لم تكن هناك أدلة كافية ضدهم، كما وجدنا أن هناك ستة من المتهمين بين المهاجمين كانوا أقل دوراً من الآخرين، ولقد حكمنا عليهم بالسجن المؤبد، وفي النهاية تم شنق خمسة رجال، وأرسل ثمانية آخرون إلى السجون لقضاء السجن المؤبد، ولقد خفضت مدة السجن بالنسبة لبعضهم. فرضنا غرامات على القرية التي جاء منها المهاجمون، أما العمدة الذي تسبب إهماله في تلك المتاعب فقد فصل من عمله.

التعامل مع القضايا

كنت دائماً أرى أنني قد تعلمت الكثير فيما يتعلق بعادات وتقاليد ومشاعر السودانيين عندما كنت أقوم ـ كقاضٍ ـ بالفصل في قضاياهم، أكثر مما كنت أقوم بأي عمل آخر. كان يبدو أن المرء يستطيع أن يرى كيف تعمل عقولهم، والعلاقات في محيط الأسرة والقرية، والولاءات والضغوط التي تفرزها تلك الولاءات، وفي الحقيقة كيف كانوا يعيشون. لذا كنت سعيداً إذ قمت بالفصل في عشرات القضايا من مختلف الأنواع، قبل أن يكون ذلك

العمل من اختصاص المحاكم الأهلية، ومحاكم القضاة، أو القضاة التابعين للمصلحة القضائية.

كانت هناك تجربة في الدويم يتمتع بموجبها المسجونون في سجون المديرية بقدر من الحرية إذا استطاعوا الحصول على ضامنين يتعهدون بإعادتهم إلى السجون في حالة الهرب، ويقومون بتغطية أي نفقات بالنسبة لأي خسائر قد يتسببون فيها. كان لي عدد من مثل هؤلاء يعملون بحديقة منزلي، وكان رئيسهم يدعى شكر الله. أصبح شكر الله مرافقاً لابنتي وهي تركب الحمار، وكانت تشاهد على ظهر الحمار في بعض شوارع الدويم وشكر الله يعدو خلفها. كانت كارول تضرب الحمار بالسوط، وهي تنادي شكر الله: «تعالَ.. يا شوكي!». كان شكر الله قد أدين في جريمة قتل، ولقد استبدل الحكم بإعدامه إلى السجن المؤبد، ولقد كانت جريمة القتل التي ارتكبها من نوع الجرائم الثأرية التي لا ترتكز على جرم شخصي ـ وحسب ما جرت به العادة فإنه لا يستطيع أن يتفادى ارتكاب جريمة القتل التي يجب أن يقوم بها. كان شكر الله يحرس منزلنا عندما نغيب عنه، ولقد كان رجلاً أميناً ومهذباً. كنت غالباً ما أتظاهر بأنني لا استمع إلى قصص كارول عن شكر الله، خصوصاً عندما كانت تحكي لنا كيف أتت زوجته لتقيم بالحجرة الخالية في الإسطبل التابع لنا، أو كيف أنه توقف في المدينة ليتسوق، أو أشياء أخرى كانت تتناقض مع الأحكام المتحررة جداً بالنسبة للسجناء المضمونين. في بعض المرات ساعد شكر الله لمرتين أو ثلاث في إلقاء القبض على مسجونين هربوا، وارتكبوا جرائم ثم اختفوا عن الأنظار. وكمكافأة له خفض حكم المؤبد عليه إلى سبع سنوات، ولقد أطلق سراحه بعد فترة قصيرة من ذلك.

حياة عائلية

أعطاني العمل في النيل الأزرق فرصاً أكبر لأحيا حياة عائلية أكثر من أي مكان آخر عملت فيه بالسودان، كان تغيير نقلي الذي نتج عنه إرسالي إلى

القطينة بدلاً من بحر الغزال قد ضمن لي الحصول على إجازة لقضائها في وطني في العام القادم، ففي ٢١ يوليو ١٩٢٦ تزوجت في هدرسفيلد. لا بد أن الحياة المتخلفة في الدويم كانت ثقيلة الوطأة على عروستي، إذ لم يكن هناك أي شيء نستطيع أن نفعله، فقد كان الخدم يقومون بكل شيء، وكثيراً ما أكون أنا خارج المنزل. أظن أنها كانت تفضل الأوقات التي نقوم فيهاببعض الجولات حيث تلتقي بالناس، وتراني أتعامل مع القضايا والشكاوى. لم تكن القطينة مكاناً محبباً إلى النفس، ففي شهور معينة من السنة كانت هناك عواصف ترابية مستمرة، وكانت في بعض الأحيان شديدة إلى درجة أن مكتب المركز الذي يبعد مسافة مائتي ياردة من منزلي تتعذر رؤيته. كان منزلنا لا شيء، وكانت الحديقة فقيرة جداً، ولقد بذلت جهداً مضنياً لأجعل من المنزل شيئاً تكون السكنى فيه محتملة. عندما وصلت إلى الدويم ذكرت في الحال أنني في حاجة إلى حمام ومخزن، وأهم من ذلك مرحاض أرضي مبني بطريقة جيـدة، ولقد رفض طلبي بواسطة رئاسة المديرية، ولكن بعد زيارة قام بها معتمد جبل الأولياء وزوجته استجيب إلى عمل الإضافات التي طلبتها، ولقد شكرت بعمق آرثر وزوجته ماي هدلستون على ذلك العون.

أسوأ حادث

لم يمر وقت طويل حتى أصبح وجود زوجتي شيئاً هاماً أثناء أسوإ حادث تعرضت له في حياتي، ففي خريف عام ١٩٢٧، تعرضنا إلى هجوم كبير من الجراد بمنطقة النيل الأبيض، وكنت أنا وزوجتي قد عدنا إلى القطينة بعد قضاء الإجازة، ولقد خرجت في محاولة لتدمير أكبر عدد ممكن من الجراد وهو لا يزال صغيراً (عتاب) على الأرض قبل أن يبدأ الطيران. اتيحت لنا في ذلك الوقت بعض الوسائل التي عرفناها مؤخراً لمعالجة مثل هذا الأمر. كنا نعتمد وسائل بدائية. قمنا بحفر خنادق في طريق (العتاب) لنهيل عليها التراب بعد امتلائها منه، كما قمنا بحرق الحشائش التي يعيش

عليها (العتاب). كنا نرش البنزين على الأشجار والنباتات، ونضرم فيها النيران عندما تتكاثر فيها أعداد (العتاب). وفي أثناء إحدى تلك العمليات أصبت بحروق فظيعة في مكان اسمه (أبو كلاب) على بعد عشرة أميال من القطينة. كنت أرش البنزين على الأشجار، وأشعل فيها النار، وكان سائقي فضل السيد فضلو يحمل إلى جانبي صفيحة صغيرة فيها بعض البنزين، ولقد اشتعلت النيران فيها لكنه استطاع أن يلقي بها بعيداً، لكن لسوء الحظ سقطت علي وأشعلت النار في قميصي وبنطلوني القصير. استطاعت زوجتي التي كانت معي أن تقوم في شجاعة بإطفاء النار من جسمي مستعملة يديها، ثم جعلتني ألقي بجسمي على الأرض وأخذت تمر على جسمي بجسدها، بعدها استطاعت أن تأخذني في العربة إلى القطينة، وهناك وضعتني على السرير واستدعت مسؤول الشفخانة للنظر في حالتي، ثم أخذتني إلى باخرة نيلية كانت في طريقها إلى الإقلاع، واتصلت برئاسة المديرية في الدويم مستعجلة إرسال طبيب بباخرة المديرية ليلتقي بالباخرة في عرض النهر. كنت أعاني من ألم ممض، ولم أكن أعي ما يجري حولي، لكن أذكر أنه كان علي أن أتسلق من باخرة إلى أخرى بالقرب من ود الزاكي، وقد أعطاني الطبيب الدكتور قوبت مخدراً، ليستطيع السيطرة علي لأن جروحي كانت قذرة وملوثة بالرمال وزيت العربة والغاز. في الدويم أقمنا بمنزل المدير وقد كان خالياً، وبدأنا علاجاً طويلاً بما في ذلك تغيير ضمادات الجروح ثلاث مرات يومياً.

كان ذلك مؤلماً تماماً، وبعد أيام قليلة أصبح كلانا في حالة عصبية من جراء ذلك. كان الطبيب يقوم بعمله على الوجه الأكمل، ولكنه لم يكن حريصاً جداً، فقد ترك عندي نسخاً من برقيات أرسلها تنبىء أن حالتي ليست على ما يرام، الشيء الذي لم يكن مطمئناً جداً بالنسبة إلى زوجتي، أدرجتني حكومة السودان في كشف الحالات الخطرة، وأبرقت إلى أمي بذلك مما سبب انزعاجاً بالمنزل، في الوقت الذي كانت فيه إحدى شقيقاتي على وشك الزواج.

العودة

على كل حال شكراً للعناية التي بذلتها زوجتي ولللياقتي الجسمانية، فقد بدأت حالتي في التحسن، واستطعت أن أعود إلى القطينة بعد شهر من وقوع الحادث.

أعطتنا عودتنا إلى النيل الأبيض في عام ١٩٣٦ فرصة أخرى لتمديد حياتنا العائلية في السودان. في ذلك الوقت كان لنا طفلان يستطيعان قضاء شهور الشتاء معنا. كانا يذهبان خارج المنزل في كردفان، ولكنهمافي الدويم كانا أكثر قدرة للاستمتاع بالحياة. استطاع بعض أفراد عائلتي أن يقوموا بزيارتنا في السودان قادمين من بريطانيا. كان منزلنا أحسن حالاً مما كان عليه عندما بدأنا حياتنا الزوجية في القطينة، ولكن رغم ذلك لم نكن بلا صعوبات. تم تشييد حائط على النيل ليقي المدينة من أخطار ارتفاع ماء الخزان، وكانت الضجة وصوت الآلات والغبار المتصاعد يسبب لنا ضيقاً شديداً، ونتيجة لذلك امتلأ منزلنا بالثعابين، وكنا نخاف على أطفالنا وضيوفنا، ولحسن الحظ لم يصب أيٌّ منهم.

عندما نقلت للمرة الأولى إلى الدويم مفتشاً للمركز في عام ١٩٢٨، كانت تلك أول تجربة طويلة لي في رئاسة المديريات، ولقد علمني ذلك كيف أنه من الضروري لموظف كبير في مجتمع صغير من الأجانب أن يكون اجتماعياً وودوداً مع كل فرد يعيش في ذلك المكان. عندما وصلت إلى هناك كان باوسون وزوجته يقيمان بمنزل المدير (ا.ج. باوسون التحق بالسلك السياسي في السودان عام ١٩١١، وعمل في عدة مديريات، وأصبح نائباً لحاكم مديرية النيل الأزرق في ١٩٢٣/ ١٩٢٦، فحاكماً لمديرية النيل الأبيض حتى عام ١٩٣١، فحاكماً لمديرية أعالي النيل حتى عام ١٩٣٤، فتقاعد بعد ذلك، وعمل سكرتيراً للشركة العالمية للمطاط حتى عام ١٩٦٠). كان باوسون كابتن فريق الكريكت الحادي عشر في جامعة اكسفورد، ولعب لفريق

الجنتلمن، وكانت زوجته هيلين مضيفة أنيسة، وكان باوسون وزوجته قد عملا بالعاصمة، وكان لهما ضيوف كثيرون يأتون من هناك، ولقد قابلنا شخصيات لامعة من مجتمع الخرطوم بمنزلهما.

مع جون ريد

كان الاعتناء بالحديقة هواية مفضلة في الدويم، وعندما جاء جون ريد نائب الحاكم إلى هناك أظهر اهتمامه بذلك، وقام بترتيبات لري حديقة رئاسة المديرية، ورعايتها بواسطة المسجونين (التحق جون ريد بالسلك السياسي السوداني عام ١٩١٤، وعمل بالمراكز في الخرطوم وكردفان. عمل مفتشاً لمركز أم درمان في ١٩٢٢/١٩٢٣ فنائباً لحاكم مديرية النيل الأبيض حتى عام ١٩٣١، فحاكما لنفس المديرية حتى عام ١٩٣٧. تقاعد عام ١٩٣٨، واشترك في الحرب العالمية الثانية). ولقد كانت تسهيلات كهذه متاحة لنا بطريقة خاصة مقابل دفع مبلغ بسيط شهرياً، ولقد أنفقنا الكثير من وقت فراغنا في إنشاء ميادين التنس، والعناية بالحدائق. ولقد قام ريد بزراعة مساحة صغيرة من القطن استغل عائدها في إنشاء حوض للسباحة.

أصبح ريد حاكماً للمديرية فيما بعد. كان من الممكن أن يكون مرحاً وكريماً، لكن سنوات العزوبية جعلت منه شخصاً أنانياً ومستبداً في عمله. مهما كانت أخطاؤه فقد كانت مغادرته للمديرية شيئاً له ذكرى باقية. ولقد نقل ريد إلى الخرطوم ليصبح مساعداً شخصياً للسكرتير الإداري، وهي وظيفة لم يستمر فيها إلا وقتاً قصيراً كحاكم للمديرية. كان ريد يستحق قدراً من الاحتفال بوداعه، ولقد قمت بالترتيبات اللازمة لعمل طابور وداع، وجمع من الأعيان على شاطىء النيل قبل صعوده إلى الباخرة النيلية الخاصة بالمديرية متوجهاً إلى الخرطوم. عزفت فرقة موسيقى الشرطة بعض الألحان، وقدم نافخو البوق لحن تحية الوداع، وقام الحرس بتقديم السلاح عندما ذهب معالي الحاكم للصعود على ظهر الباخرة.. ووقفنا نحن الموظفين وأدينا له

التحية. خلاص! لقد رحل المركب! استوجب ذلك إرسال عشرة مساجين أو أكثر للخوض في ماء النهر حتى الخصر لدفع المركب ليتمكن من التحرك. أدينا التحية مرة أخرى، وانطلقت طلقات المدفع مؤذنة بالوداع. كان مدفع التحية سلاحاً أنتيكه، وكان من العادة حشو ماسورته بالخرق، والملابس البالية لجعل صوته أكثر قوة. لقد غادر معاليه خلال طلقات من الملابس المحترقة فوق النيل!

تطورات

أثناء تلك السنوات الأخيرة التي قضيناها في النيل الأبيض، بدأت تحدث تطورات هامة بالنسبة للسودان، ففي عام ١٩٣٦ أعطت الاتفاقية الأنجلو ـ مصرية امتيازات للمصريين في السودان، ولقد أعطت لمصر الحق في إرسال أورطة من الجيش لتبقى في الخرطوم. في نفس العام اجتاح الإيطاليون أثيوبيا، وبذا جاء عدو محتمل ليقف في حدود السودان. في عام ١٩٣٨ بدأ أول لسان حال للوعي السياسي للمتعلمين في السودان ـ مؤتمر الخريجين الذي أنشىء في أم درمان. ولقد انتبهنا لذلك بدرجة كافية، واعتقدنا أن إنشاء نادي الخريجين كان جزءاً من عمل جون ريد، وأنه يتماشى مع الخطط الصحيحة بمباركة الحكومة. كانت هناك التطورات الهامة في العالم، خصوصاً التهديدات التي جاءت من جانب هتلر التي قصد أن تمر علينا، ولقد غمرتنا تلك التهديدات في عملنا اليومي الذي كان لا ينتهي ويستولي على كل جهودنا. إن العمل الخاص بالقبائل، والعمل السياسي، ومسؤولية كل نواحي القانون والنظام، وغياب الضباط الفنيين عن الميدان، تعني أن الموظف الإداري لا يزال يتعامل مع كل شيء، ولم يترك لنا هذا الاستغراق في العمل مجالاً لنفكر في العالم ككل.

غرب كردفان - ١٩٣٣/١٩٣٦

منطقة جامعة:

كانت كردفان هي المنطقة الوحيدة في السودان التي خدمت فيها مدة طويلة بعيداً عن النيلين، وهي المديرية الوسطى للبلاد. كانت كردفان من أكثر المناطق إثارة للاهتمام من حيث كبر حجمها، وتباين أهلها الذي يسبب مشاكل قبلية حادة. وفي الحق فإن كردفان تحتوي على نماذج من مختلف الأهالي في السودان. في الشمال تجد رعاة الإبل الرحّل الذين يرعون قطعانهم بعيداً إلى أقصى الشمال الغربي مع جيرانهم. من الكبابيش والكواهلة، وهم يعودون جنوباً إلى دار حمر فيما تبقى من العام. بعد ذلك تأتي الكتلة الكبيرة من القرويين الذين يزرعون الدخن والبطيخ، والفول السوداني، ويطقون جناين الصمغ في الأراضي الرملية التي تمتد من الأبيض عاصمة المديرية إلى دارفور. في جنوب شرق المديرية تجد جبال النوبة، بالإضافة إلى غرب كردفان حيث تمتد عدة جبال بها عناصر ذات أصول نوبية، وهم بدائيون ويسكنون في أعالي الجبال، وحولهم تجد عرب البقارة من فرع قبيلة المسيرية الزرق، حيث يزرعون الأرض ويرعون ماشيتهم، هنا يجري تشجيع زراعة القطن، وكانت هناك خطة لإنشاء محلج للأقطان، ونقطة بوليس صغيرة في لقاوه. بعيداً إلى الجنوب تجد المسيرية الحمر الذين يتمركزون حول المجلد وكيلك في فصل الخريف، وفي نهاية الخريف يتجهون جنوباً إلى المراعي الخضراء في بحر العرب، حيث تكثر المياه والحشائش في فصل

الجفاف، ويختلط رعاة الماشية على النهر مع عناصر الدينكا النيلية الذين يمتازون بالطول، وهناك فرعٌ من قبيلة الدينكا اسمه (نجوك) يقع إدارياً في غرب كردفان، كما أن هناك فرعين آخرين من الدينكا هما (التويج) و (الملوال)، التي زحفت شمالاً من مركزي الترنج وأويل في مديرية بحر الغزال. عموماً فإن غرب كردفان تمثل جميع ملامح السودان، وهي مكان جذاب.

مشكلة الماء!

وخلافاً لأغلب المراكز التي كنت قد عملت فيها، كانت المشكلة الرئيسية في كردفان هي ندرة الماء رغم المجهودات الكبيرة التي بذلت لإيجاد موارد جديدة منها. في بعض المناطق تفتقت العبقرية المحلية عن استعمال أشجار التيلدي لتخزين الماء. كانت أشجار التيلدي الكبيرة تجوّف وتملأ في فصل الخريف بالماء، ويبقى الماء فيها نظيفاً لعدة شهور، ولقد شربت من تلك الأشجار في شهر إبريل، بعد حوالى ثمانية أشهر من تخزين المياه فيها، وكانت حلوة وشهية، ولكنها لم تكن نقية كالكريستال، لأن الطيور والخفافيش كانت تستعملها بالإضافة إلى الإنسان. لقد سمح المشايخ للأهالي باستعمال تلك الأشجار، وكانت غالباً ما تكون هناك نزاعات حولها.

كانت هناك شجرة تيلدي مجوفة بالقرب من منزل مفتش مركز النهود، وقد كانت تستعمل في أغراض مختلفة. ولقد اكتشف أحد الذين عملوا قبلي هناك، أن الطباخ الذي يعمل معه ابتدع نوعاً من التجارة المربحة إلى جانب ما يقوم به من واجبات في المطبخ، فعندما يذهب في جولة مع مخدمه، كان يحضر معه طفلاً من أطفال النوبه أو الدينكا ويخفيه داخل شجرة التيلدي إلى أن يجد من يشتريه، وفي النهاية اكتشف أمر تلك التجارة، ولقد دفع الرجل الثمن سنوات طويلة من السجن.

بالإضافة إلى الأشجار كانت هناك آبار في عدد من الأماكن، لكن في

مائها بعض الملوحة. كان إنتاج تلك الآبار يتناقص بمرور السنين، وكانت تعتمد على هطول الأمطار، فهي في بعض السنين أحسن منها حالاً في سنوات أخرى، ولقد قامت الحكومة بتطوير نوعٍ من الآبار العميقة، بداية بالطريق الرئيسي من الأبيض إلى دارفور، وأخيراً في عدة مراكز. كانت الطلمبات تدار بماكينات الحمار الصغيرة، ولهذا السبب عرفت تلك الآبار بالدونكي (وتجمع دوانكي)، ولقد كانت هناك طرق لملء القرب والصفائح، كذلك ملء الحياض لشرب الحيوانات. وفي فصل الجفاف يرى المرء منظراً عجيباً عندما تتجمع آلاف الحيوانات حول الدوانكي لتستسقي منها، لذا كنت تجد هناك أسواقاً صغيرة حيث يبقى ذلك المكان موقعاً لتجمع الأهالي والعرب الرحل. كانت تلك الدوانكي تقع تحت إشراف مصلحة الأشغال العمومية بالأبيض، وكان مهندسوها في جولات مستمرة للقيام بأعمال الصيانة، لأن أي عطل قد يعني وقوع كارثة محققة. وفي (غبيش) على بعد ثلاثين ميلاً غرب النهود، كان هناك بئران، ولغرابة الصدف حدث فيهما عطل في وقت واحد في أشد الأوقات جفافاً من أيام السنة، وكانت الآلاف من الماشية ومئات الأهالي يعتمدون اعتماداً كاملاً على هاتين البئرين. قام المهندسون بمجهودات يائسة لإصلاح طلمبتي الماء، وكنت قد أرسلت الماء إلى ذلك المكان باللواري من النهود معبأً في الصفائح. وبعد يومين تم إصلاح الطلمبتين وزال القلق، وأمكن التغلب على الكارثة.

كان النصف الشمالي من مركز النهود من أقل الأماكن ماء، وكان الحصول على الماء يكلف كثيراً في مساحة مغطاة بالكثبان الرملية، والنباتات، وأشجار الصمغ وفي موسم الخريف تصبح تلك الأماكن خضراء، وفيها يقوم الأهالي بزراعة الدخن والبطيخ. تمتص كثبان الرمال مياه الأمطار وتحتفظ بالرطوبة، وفي فصل الجفاف تجد ما يشبه المعجزة إذ إن أعداداً كبيرة من البطيخ يمكن حصدها لاستعمال الإنسان والحيوان، وتصدير حبوبها إلى مصر.

السحائي:

كان السحائي يشكل مشكلة أخرى. وفي عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ مات عدة مئات من الناس الذين فتك بهم داء السحائي في ذلك المركز، وفي ذلك الوقت لم يتم اكتشاف أي دواء لعلاج ذلك المرض في صورة الوباء. وكل ما كان يعرف هو أنه من الممكن أن تكون هناك مناعة إذا بقي الناس في الهواء الطلق، وتجنبوا الازدحام. وكان الوباء الذي نعرفه يزداد شراسة كلما ارتفعت حرارة الشمس، وينتهي الوباء في بداية سقوط الأمطار في مايو ويونيو. كنا نقوم بإخلاء الأكواخ بالقوة، ونرسل المرضى إلى الكورنتينات، وكنا بذلك ننجح في تخفيض الإصابات بالمرض، ويمكنني أن أخمن رغم عدم وجود إحصائيات، أن ستين بالمائة من الذين أصيبوا بالمرض قد فقدوا حياتهم. كان من الملاحظ أنه ليس هناك أحد من الأطباء، أو رجال الشرطة، أو الضباط الإداريين الذين يقتربون من الكورنتينات قد أصيبوا بالمرض، فمما لا شك فيه أن سوء التغذية كان واحداً من عوامل المرض. ولما عرفت حبوب السلفا نجح الدكتور جو برايانت بالمصلحة الطبية السوادنية، أن يخفض نسبة الموت من ٦٠ أو ٧٠ بالمائة، إلى ١٢ بالمائة أثناء انتشار الوباء في بحر الغزال.

نصف بريطانيا!

تبلغ مساحة مركز النهود ٤٤ ألف ميل مربع أي نصف مساحة الجزر البريطانية. يسكن تلك المساحة حوالى نصف المليون من السكان. كان المفتش يدير ذلك المركز بمساعدة اثنين من البريطانيين بدرجة مساعد مفتش، واثنين من المآمير السودانيين، وقوة من الشرطة تتكون من ١١٠ عناصر. كانت رئاسة المركز في (النهود)، التي يبلغ تعدادها حوالى العشرة آلاف نفس. تقع (النهود) على بعد ١٢٠ ميلاً من الأبيض عاصمة كردفان التي كان يبدأ منها خط السكك الحديدية في ذلك الوقت. وتقع مدينة (أبو زيد)

الصغيرة على بعد ٧٠ ميلاً جنوب شرق النهود، وقد كانت بها رئاسة المركز في الماضي، ولكنها خفضت إلى نقطة بوليس بها محاسب وكاتب وخزينة صغيرة. تقع (الأضيه) على بعد خمسين ميلاً من النهود، وهي منطقة للآبار، وبها مبانٍ حكومية كلفت كثيراً، ولقد أعطيت تلك المباني إلى سلطات المحكمة الأهلية كرئاسة لفرع من فروعها، وعلى مسافة ثمانين ميلاً جنوب (الأضيه) تقع (المجلد) مركز إدارة المسيرية الحمر، وبها مكتب صغير، ونقطة بوليس. وعلى بعد مائة ميل جنوب أبيي يقع بحر الغزال، التي يقوم فيها كوال أروب على مصائر قبيلة الدينكا نجوك التي يتزعمها. غرب النهود تقع (صقع الجمل) على المرتفعات الرملية لدار حمر، وبها رئاسة نظارة الحمر، ومقر الناظر.

أسلوب العمل:

كان إسهام السودانيين في الإدارة من أبرز الملامح في كردفان، وكان أكثر تطوراً مما عرفت في أي مكان آخر. كان المأمور يوسف سعد رجلاً أسود قوياً حازماً من أهالي واد مدني، ولم تكن له أي مشاكل مع الذين يعملون تحت رئاسته، إذ استطاع أن يسيطر عليهم جميعاً، وكان يطارد المشايخ لتوريد الضرائب في أوقاتها، وكان رده على أي أعذار هو قوله: «أنا عاوز فلوس بس!!» وكان يؤدي الأعمال التي تتطلب الذهاب إلى الخارج بكفاءة. استطعنا تشييد مدرسة ثانية للأولاد، ومدرسة للبنات في النهود بسرعة، وبنفقات قليلة تحت إدارة يوسف سعد للعمال من المساجين والأسطوات المحليين. كما قام ببناء نقطة جديدة للبوليس، واستراحة في لقاوه عندما بدأ تشييد محلج القطن هناك.

كان الشيخ ابراهيم سوار الذهب يعمل قاضياً بمحكمة النهود الشرعية، وهو من أسرة معروفة في بري. كان خلافاً للقضاة الآخرين متعاوناً مع المحاكم الأهلية، وكان يفتيهم في الأمور الشرعية، ويقوم بتدريب علمائهم

على ذلك العمل. كنت أمثل سلطة الاستئناف للمحاكم الشرعية، وعند نظر مثل تلك القضايا كنت استشير شيخ ابراهيم، وكنت دائماً أجده مستعداً لبذل العون والمساعدة. وأعطي شيخ ابراهيم فيما بعد وظيفة هامة كمستشار ومفتش للشريعة بالمحاكم الأهلية.

كان الكاتب وقيع الله كرم الله شخصية أصيلة. كان نظيفاً ومحافظاً على النظام، وكان يقوم بحفظ ملفاته على أحسن وجه. كنا نحرص على أن لا نفقد أياً من أوراقه، أو ننسى أي قرار كان يدرجه بعناية في سجلاته. إنني أذكر جيداً القلق الذي انتابه عندما نسي أحد مساعدي المفتش بعض أوراق القضايا التي كان يفصل فيها بأحد أدراج مكتبه، ولم يكن أحد يدري شيئاً عن ذلك.

كانت الإدارة المنتظمة التي وجدتها، قد خلفها ر.س. مايول، الذي كان مفتشاً للمركز لعدة سنوات، ووضع أساس الإدارة المحلية **(التحق مايول بخدمة السلك السياسي السوداني في عام ١٩٢٠، وعمل بالمراكز إلى عام ١٩٣٣، فنائباً للسكرتير الإدراي إلى عام ١٩٣٦، فحاكماً للنيل الأزرق إلى عام ١٩٤٠، فوكيلاً لحكومة السودان بلندن من ١٩٤١ إلى ١٩٥١، فمستشاراً لشؤون العلاقات العامة لحكومة السودان بلندن من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦. توفي عام ١٩٦٢)** وقد ترك في غرب كردفان أسلوباً في الروتين كان مهماً بدرجة عالية، أعطاني مثالاً كنت دائماً أضعه في ذاكرتي. كان صباح كل يوم أحد مخصصاً للمرور، ويبدأ الموكب على ظهور الدواب، وهو يتكون من الموظف الإنجليزي، وبصحبته عمدة المدينة **الشيخ أحمد مصطفى أبو** رنات، والمأمور، وشيوخ الحارات، وواحد أو اثنان من رجال الشرطة. كان المرور حول المدينة يشمل تفتيش عمل الكناسين، ونظافة السلخانة، وكان المرور يقوم بالتعليق على نظافة الشوارع والميادين، ويقوم بالنظر في الطلبات الخاصة بتشييد منازل جديدة، أو تجديد المباني أو الجدران الخارجية. حاولت فرض بعض النظام، وقمت بتقسيم المدينة إلى مناطق، إذ

لا يسمح في تلك الأماكن إلا ببناء منازل من الطين، ويكون بناء منازل القش خارج تلك الأماكن. لا بد أن موكب المرور كان من المناظر المسلية في المدينة خصوصاً عندما يتناثر ذلك الموكب بسرعة عند حدوث شيء ما، وذات مرة وجدنا حول أحد الأركان بعض النعام الضال الذي أخاف الجياد التي كنا على صهواتها!

كانت طريقة التفتيش للمحاكم الأهلية، والخزائن التي كان يجري العمل بها من قبل من أهم النظم التي وجدتها، وأثناء عملي في ذلك المركز الذي استغرق ثلاث سنوات، كنت دائماً أحاول إنجاز برنامج زيارة المحاكم الأهلية في الفترات المطلوبة. كان ذلك ميسوراً في شهور الشتاء عندما يكون الموظفون البريطانيون الثلاثة يتواجدون بالمركز، وقد كان العمل شاقاً في موسم الصيف وهو موسم إجازات.

كان الذهاب إلى أبي زيد، ولقاوه، وكيلك، والمجلد، وأبيي، والعودة من هناك مروراً بالأضية إلى النهود، يمتد إلى مسافة ألف ميل. وقد حاولت أن أفعل ذلك مرتين كل صيف في شهري مايو ويونيو. وكانت هناك أيضا محاكم الحمر في الصقعة، وأرميل، والنهود نفسها وكل المحاكم الصغيرة. وكانت تلك الجولات تنتهي في النهود حيث أجد التقارير من كاتب المركز وجاويش الشرطة، بعدها أبدأ في مراجعة الدفاتر والخزينة، ثم أذهب إلى السجن للتعرف على أحوال المسجونين، والاستماع إلى شكاواهم أو استئنافاتهم، ثم إلى المحكمة لفحص دفاتر الكاتب، والنظر في عرضحالات الأهالي. عادة يكون هناك وقت قليل لأخذ غداء سريع قبل التوجه إلى الخارج، ربما لمسافة ستين ميلاً للقيام بنفس الروتين مرة أخرى.

ذهب التطور في غرب كردفان بعيداً أكثر مما عرفت في المراكز الأخرى. كانت المحاكم الأهلية غالباً ما تقوم بالفصل في القضايا المدنية والجنائية لأن رؤساء تلك المحاكم كانوا أكفاء بدرجة معقولة، ويتمتعون

حترام رجال القبائل. كانت الاستئنافات نادرة، ولا أذكر أنني قد قمت ىطب الكثير من قرارات تلك المحاكم، أو تحويل قضاياها إلى محاكم لدولة. كان أغلب عملي القانوني يتناول قضايا جرائم القتل الكثيرة التي خرج من اختصاص المحاكم الأهلية، لكننا كنا نجد العون عندما كان يزورنا ن وقت إلى آخر قاضي المديرية المقيم بالأبيض. كانت هناك حوادث ختطاف عندما يقوم بعض العرب المحليين بخطف أحد أطفال النوبة، أو لداجو، أو الدينكا - وعادة ما تكون صبية صغيرة - وبيعها إلى العرب الرحل. في مثل تلك القضايا كنا دائماً نتوصل إلى الخاطفين والوسطاء، والسيدات لعربيات اللائي يقمن بشراء الصبيات المخطوفات. كان يحكم على الجميع بالسجن لمدد طويلة، لكننا لم نكن ننجح في إنقاذ الطفلة المخطوفة التي لا أشك أنها كانت تقتل وتدفن بمجرد سماع نداءات الباحثين عن أطفالهم المسروقين. وفي هذه الحالة تعلمت عدم الاعتماد على التعرف على الشخصيات المتهمة. في ذات مرة اعترف أحد الخاطفين بذنبه، لكن المتهم الثاني أنكر بشدة أن ليس له أي صلة بالموضوع، لكن استطاعت ثلاث صبيات كن مع الصبية المخطوفة التعرف عليه في طابور الشخصية، ولقد شهدن في المحكمة أنه هو المتهم الثاني. أرسل الرجل إلى السجن. وفيما بعد عندما استقر الرجلان في سجن المديرية بالأبيض، ذكر الرجل الذي كان قد اعترف بالذنب لنائب الحاكم عندما كان يقوم بتفتيش السجن، أن المتهم الثاني قد حوكم عن طريق الخطأ، وأن الشريك الفعلي هو شخص آخر. أرسل لي اسم وعنوان ذلك الرجل، وعندما أحضر إلى مكتبي في النهود اعترف بأنه الخاطف الثاني. أما الرجل الذي حوكم عن طريق الخطأ وأطلق سراحه، لم يستطع أن يبرهن أين كان وقت وقوع الجريمة، إذ إنه كان مشغولاً في سرقة جمل في نفس يوم الاختطاف!

كانت قضية أخرى تتعلق بأبوة طفل في الثامنة من عمره اسمه (أبو) ولقد ادعى رجل وزوجته من النوبه أبوة الطفل، لكنهما قالا إن الطفل عاش بعض

الوقت مع عائلة من المسيرية، وذكرا أنهما أرسلاه إلى تلك العائلة لظروف المجاعة في أحد الأعوام، وأنهما الآن يطالبان بعودته. قالت العائلة العربية إن الطفل ينتمي إليها، ولم أصدقها مستدلاً بملامحه ولون بشرته، ولقد قررت أن يعود الطفل إلى أبويه اللذين هما من النوبه. حدثت ضجة عند إعلان القرار، ويبدو أن الطفل كان يواجه خطر تمزيقه إلى نصفين، قبل أن يتم إنقاذه على يدي مساعدي، وشخصي، وشرطيين كان يجدان طريقهما إلى المتجمهرين بالقوة. لذا قررنا أننا لا نستطيع أن نطمئن إلى سلامته مع أي من الطرفين، فأخذته معي إلى النهود، حيث استقر مع عائلة الطباخ الذي يعمل معي، وأصبح تلميذاً في المدرسة المحلية، ولسوء الحظ مات الصبي بمرض السحائي عندما جاء في صورة وبائية بعد شهور قليلة. ولقد قيل إنني قد أخذت الطفل ليكون عبداً لي.

كان لمركز النهود حدود مشتركة مع عشرة مراكز أخرى، وكان لأهالي ذلك المركز نزاعات مع جيرانهم، ولقد طالب ناظر الرزيقات في جنوب دارفور مفتش مركزه أن يقوم بحرق إحدى قرى الحمر بدعوى أنها كانت مكمناً للصوص، ولقد تجدد نظام قديم يعود إلى أربعين عاماً مضت عندما قتل الرزيقات زعيم الحمر شيخ محمد الشيخ في (مافوره). كان النوبه من مركز كادوقلي يقومون بمهاجمة المسيرية، وكان النوير غرب يبنون المنازل شمال حدودهم في أرض الدينكا تجوك. كان الدينكا ملوال يسرقون ماشية الحمر (بضم الحاء). وهكذا! كان الكثير من تلك الاجتماعات يتطلب اجتماعات ومناقشات قبلية، ففي الثلاثة أعوام التي قضيتها بالنهود عقدت اجتماعات مع كل مفتشي المراكز المجاورة للتحقيق وتسوية النزاعات والمشاجرات التي كانت تحدث بين الأهالي التابعين لمركزي، والمراكز التي يقومون بإدارتها. في بعض الأحيان كانت الاجتماعات تعقد في غرب كردفان، وفي بعض الفترات كنت أذهب مع شيوخي بشكاواهم لتقديم التهم التي تخص أشخاصاً في المراكز المجاورة.

وفاة الملك:

كان لنا تجمع قبلي كل عام، وفي إحدى السنوات التي أقيم فيها التجمع عند الحمر (بضم الحاء) في المجلد، وصل إلى هناك الحاكم العام السير ستيوارت سايمز مع أربع من طائرات القوات الجوية الملكية (عمل السير ستيوارت سايمز بالجيش المصري، والحق بحكومة السودان في ١٩٠٦/١٩١٦. عمل مع السير ريجنالد ونجت في القاهرة في ١٩١٧/ ١٩٢٠، وعمل في فلسطين في ١٩٢٠/١٩٢٨، وفي عدن حتى عام ١٩٣٠، وحاكماً لتنجانيقا في ١٩٣١/ ١٩٣٤، وأصبح حاكماً عاماً للسودان من عام ١٩٣٤ إلى ١٩٤٠). كان إيواء وإطعام اثني عشر شخصاً إضافياً على بعد ١٥٠ ميلاً من منزلنا يحتاج إلى كثير من التنظيم. حضرت التجمع أعداد كبيرة من الناس من جميع أنحاء المركز. بعد نهاية الطوابير وسباق الخيل عدنا مرة أخرى للإدارة، فقام الأطباء البيطريون بفحص الخيل، والجمال، والماشية، وقام الأطباء البشريون بإنشاء شفخانة لفحص الحالات الطارئة والأمراض. كان البقارة من رعاة البقر الرحل يثيرون المشاكل، وكانوا دائماً يتشاجرون فيما بينهم، وكان ذلك الشجار دائماً يأخذ شكل رفض لشيخ أو عمدة يتم انتخابه بالأغلبية، وكنت تسمع الصرخات المثيرة ترتفع: أحسن السجن! أحسن الموت! وهنا يبدو أنه ليست هناك ثمة طريقة لفض المشاجرة والوصول إلى تسوية، لكن سرعان ما يقوم أصحاب الأغلبية بإجراء الصلح مع الجانب الآخر، وتنتهي المشكلة بأسرع مما بدأت!

في عام ١٩٣٦ كان لنا تجمع لقبيلة الحمر (بفتح الحاء) في النهود، حضره حاكم كردفان دوغلاس نيوبولد. (التحق السير دوغلاس نيوبولد بالسلك السياسي السوداني عام ١٩٢٠. عمل بالمراكز إلى عام ١٩٣٢، فحاكماً لكردفان إلى عام ١٩٣٨، فنائباً للسكرتير الإداري إلى عام ١٩٣٩، فسكرتيراً إدارياً حتى وفاته بالخرطوم في عام ١٩٤٥). حضر التجمع أيضاً ر.س. مايول نائب السكرتير الإداري الذي جاء من الخرطوم إلى المركز

الذي كان يعمل به من قبل. اصطف عشرة آلاف من الجمال في الطابور التدريبي، وامتلأت المدينة بالأهالي من جميع أنحاء المركز، وأعيان المراكز المجاورة. وفي صباح نفس اليوم وصلتني إشارة تلفونية من أحد مهندسي المياه، بإحدى المحطات الواقعة على رأس شارع الفاشر، وقد ذكر أنه التقط لتوه إشارة لاسلكية تقول إن الملك جورج الخامس قد مات. هكذا واجهت مشكلة الاستمرار في التجمع القبلي أو الغائه. احتفظت بالرسالة لنفسي، ولم أخطر الحاكم إلا بعد نهاية الطابور الرسمي. كنت متأكداً أن ذلك ما ينبغي عمله، وأنه ليس فيه أي عدم احترام للملك الراحل. كان هناك روتين واحد يتبع في جميع التجمعات القبلية: رجال القبائل على ظهور الجمال، والخيل، وأحياناً الحمير أو الثيران، يجتمعون في دائرة واسعة، كل في القسم الخاص بقبيلته، وعندما يأخذ كل مكانه، يبدأ حاكم المديرية وموكبه الرسمي في الطواف على الدائرة وسط الصياح المرتفع بالتحية. كانوا يلوحون بالسياط، ويجعلون الخيل تقف على أرجلها الخلفية، في منظر في غاية الإثارة! بعد انتهاء الطواف يترجل الحاكم، ويقف على المنصة ليمر الطابور أمامه. يأتي دور الرياضة بعد ذلك في خلال اليوم، ثم يبدأ التجمع في مغادرة المكان في الأيام التالية، ما عدا الذين لديهم أعمال تتعلق بشؤون قبائلهم، أو قضايا شخصية يريدون الفراغ منها.

الإدارة في غرب كردفان:

لحسن الحظ فإن الإدارة الأهلية كانت تسير سيراً حسناً في غرب كردفان، وكان التنقل في المركز في منتهى الصعوبة في بعض الأحيان. كانت لنا بعض العربات، ولكن الرمال على الطريق كانت كثيفة، وكان طريق الأبيض ـ الفاشر الذي يمر بمركزنا في منتهى الرداءة. كان من الممكن الاستمرار في الحركة وذلك باستعمال إطارات عريضة، ولكننا كنا نستعمل (الصاجات) التي نضعها تحت الإطارات ـ كانت الحشائش التي تنمو

على الرمال تساعد ذلك المجهود، لكن الموقف كان يتطلب قوة هائلة، ولقد اشتهرت أجزاء من الطريق بتسببها للمشاق، إذ تصطف اللوريات على مسافة مئات الياردات على جانبي الطريق، حيث يبحث السائقون عن أرض ثابتة.

كانت هناك فرص أقل لركوب الخيل أو الجمال على عكس ما كان يحدث في المراكز التي كنت أعمل بها. كانت المسافات شاسعة، وليس من الممكن إيجاد الوقت لمثل هذا النوع من الحركة، لكن في إحدى السنوات قمت بإرسال حيوانات الركوب إلى بحيرة (أبياد) جنوب جبال النوبة، ومن هناك ركبت أنا وزوجتي جنوباً إلى (الرقبة الزرقا)، وهو أحد روافد بحر العرب، بهدف أن نرى كيف يتوغل البقارة الحمر (بضم الحاء) جنوباً. كانت هناك مسافات بعيدة تماماً، خالية من الماء، وكان ذلك صعباً بالنسبة للخيل، والبغال، والثيران، التي تتكون منها قافلتنا. بين كل موقع ماء وآخر مسيرة يوم كامل. مضت إحدى الليالي بدون ماء، ثم جاءت مسيرة طويلة في الصباح. كان الصباح ساخناً إلى وقت متأخر، عندما شاهدت شجرة أمامي، وأشرت بأن نأخذ قسطاً قليلاً من الراحة تحت ظلها. قبل أن نصل إلى الشجرة، جاء أحد الشيوخ الذين كانوا معنا، وهو العمدة رهيد ديران ـ وقد كان يقوم بعمل استكشاف حول المنطقة ـ وهو يتقافز من الفرح وهو على صهوة جواده، والماء يقطر من جسمه وهو يهتف: المي..! ... المي...! أي الماء.. الماء... !! كان قلقنا قد انتهى بعد أن وصلنا إلى (الرقبة الزرقا) المليئة بالمياه. في تلك المنطقة من البلاد التي تعيش فيها الحيوانات الوحشية، رأينا عشرات من الزراف تمر بنا على جانبي الطريق من حولنا، وقطعان من الحيوانات الأخرى التي كانت في طريق عودتها من (الرقبة الزرقا) إلى المراعي. اعتاد الشبان من العرب مطاردة الزراف، واصطيادها طعناً بالحراب، وهم على ظهور الخيل. خيول كثيرة كانت تحمل على أجسادها آثار الجراح والتمزق لاختراقها أشجار الشوك عند مطاردة الزراف. كانت الحيوانات تبدو أليفة، مما يدل على أن الصائدين لم يطاردوها كثيراً. بالنسبة

لقافلتنا فقد كان من غير الممكن أن أقوم باصطياد بعض الحيوانات كل يوم لإطعام رجال الشرطة، والخدم، والأعراب، ولقد وجدت أنه ليس من اللياقة أن أصطاد غزالاً أراه أليفاً لدرجة أنني أستطيع أن أقترب منه لبضع ياردات. كدت أشعر أنني أرتكب جريمة قتل كلما اصطدت واحداً منها!

انتهت القافلة في أبيي حيث وجدنا العربات في انتظارنا هنا على أرض الدينكا. بالنسبة لي فإنني أجد أنه من الصعب التعرف على الدينكا نجوك، ومما لا شك فيه أنه من السخف أن تتوقع تطوير اتصالات كثيرة معهم في زيارات من فترة إلى أخرى لا تمتد إلى أكثر من يوم أو يومين في كل مرة. كلما أعود إلى هناك كنت أتذكر بعضاً منهم. في إحدى المرات وأنا في المجلد أخطرت بأنه كان هناك قتالٌ بين فرعين من فروع الدينكا في أبيي، وعند وصولي إلى الشفخانة الصغيرة هناك، وجدت أنها تشبه محطة لاستقبال الحوادث. كان هناك سبعة أو ثمانية من القتلى، وحوالى ثلاثين من الجرحى يعانون من جراح خطيرة. لحسن الحظ كان المفتش الطبي بالمجلد، وقد هرع لعلاج الجرحى. بعد أيام قليلة جمعنا رئيس القبيلة وكبار القوم، وقمنا بإجراء تحقيق انتهى إلى إجراء صلح تم بموجبه دفع تعويضات من الماشية لتغطية الخسائر، ومعاقبة الجانب الذي وجد أنه قد تسبب في الهجوم. بعدها عادت الأمور إلى مجاريها.

كان كوال أروب زعيم الدينكا نجوك، يعيش في منطقة عازلة بين العرب، وكثافة كبيرة من الدينكا من ناحية الجنوب. وكانت له عادة ديبلوماسية في تغيير ملابسه في كل مناسبة. عندما يأتي شمالاً إلى المجلد كان يرتدي لباساً أبيض فضفاضاً، وعلى رأسه عمامة شيخ عربي. عندما يذهب جنوباً كان يرتدي البنطلون، والقميص، وربطة العنق، كزعيم جنوبي. وفي منطقته كان يرتدي ثياب الدينكا المعتادة، وهي لا شيء غير بعض «السكسك». لاحظت كثيراً أثناء مروري بمنطقة الدينكا خروج شخص

عار من كوخه، لكنه يعود مسرعاً عندما يرى عربة المفتش، ليظهر مرة أخرى، وهو يحاول ارتداء قميصه.

في أواخر شهر يونيو ذات عام، بعد بدء موسم الأمطار ذهبت إلى أبيي بالعربة لمقابلة مفتش مركز غرب النوير بأعالي النيل، وكان بعض أهالي مركزه قد عبروا (الرقبة الزرقا) وقاموا ببناء أكواخ من القش على ناحية كردفان من النهر متعدين بذلك على أراضي الدينكا نجوك. قررنا إحراق تلك الأكواخ لكي يعود النوير إلى قواعدهم، وبذا نمنع هجوم الدينكا المحتمل على النوير.

مع الشيخ بابونمر:

عند ذهابنا إلى منطقة النوير والدينكا، كانت الرحلة غير مريحة على ظهور الخيل التي استعرناها من الشيخ بابونمر ناظر المسيرية الحمر الذي كان معي، ولقد بللتنا الأمطار التي كانت تهطل آنذاك. من الملاحم المثيرة التي رأيناها آنذاك رؤية بعض أبناء الدينكا والنوير، وهم يقومون بتقطيع فرس البحر الذي اصطاده لهم الشيخ بابو. كان منظراً طريفاً أن ترى عدداً من العراة يقومون بانتزاع قطع كبيرة من اللحم والجلد، وبعد ذلك يغوصون في داخل ذلك الوحش لاكتشاف عدد من أطايب اللحم بداخله. في طريق عودتنا أعطاني الشيخ بابو لحظات كئيبة جداً. كنا قد شاهدنا لبوءة تجلس تحت شجرة ليست بعيدة من الطريق الذي سلكناه، قمت بإطلاق النار عليها قريباً من القلب، لكنها لم تمت في الحال، ودخلت في دغل كثيف، وقام الشيخ بابو الذي كأنه ما رأى أسداً من قبل، وذهب خلف اللبوءة وهو يحمل عصا خفيفة في يده. قمت في حالة من الخوف بإعادة حشو بندقيتي، وتبعته داخل الدغل، ولحسن الحظ لم نجد اللبوءة الجريحة، ولم تجدنا هي أيضاً! بعد أيام قليلة جاء بعض الأعراب يحملون ذيل اللبوءة ومخلبها، دليلاً على موتها.

كان الشيخ بابو نمر ناظر الحمر الأجايرة في الثلاثين من عمره في ذلك

الوقت، رجلاً جذاباً ولطيفاً، نال بعض التعليم، وقد كان ذكياً. كان والده قد مات شاباً، ولقد عين بابو ناظراً في مكان والده، بعد أن تعدى مرحلة الصبا بقليل، لذا كان عليه أداء عمل شاق لكسب احترام، وطاعة العرب الرحل الذين كان يتزعمهم. كان واعداً جداً في رأيي، وكان عمله بالمحكمة، ينم على أنه يتمتع بحسن الإدراك، واللب الصحيح. بعد ذلك بخمسة عشر عاماً مثل الشيخ بابو منطقته في المجلس التشريعي بالخرطوم. كان يعيش في المجلد في فصل الخريف، ويذهب جنوباً في فصل الجفاف، وينشىء مخيماً في مكان ساحر ظليل في (الرقبة لا) حيث يكثر الماء. زرته هناك عدة مرات، واستمتعت بجو الريف: الخيل، والماشية في البحيرة، ترعى قريباً منها، ودخان النار الموقدة من الحطب يتصاعد في الجو. كان جده الشيخ علي الجلة قد تقاعد من النظارة قبل سنوات لصالح ابنه والد الشيخ بابو الذي لم يعش أكثر من عامين أو ثلاثة بعد أن صار ناظراً. كان الشيخ علي الجلة لا يزال على قيد الحياة، ويمارس نفوذاً كبيراً على القبيلة. كان محدثاً، يروي الكثير من القصص عن الماضي، ويتحدث عن غردون عندما كان حاكماً عاماً، ومر بمنطقة الحمر (بضم الحاء) وهو في طريقه إلى دارفور ليضع حداً لتجارة الرقيق. ويروي علي الجلة كيف أنه كان من بين الذين اختيروا لمقابلة الملك جورج الخامس في بورتسودان عام ١٩١٢ عند عودته بعد اجتماعه مع الحكام في الهند. عندما أعود من الإجازة كان الشيخ علي الجلة دائماً يسألني إذا كنت قد رأيت الملك، فقد كان يريد أن يعرف كيف حاله، وكان دائماً يستعيد المناسبة الشيقة، ومحادثته مع الملك.

كان للجزء الآخر من الحمر (بضم الحاء) وهم الفلايتة ناظر منفصل في الوقت الذي كنت أعمل فيه هناك، واسمه الشيخ الحاج أبجر، وكان رجلاً متقدماً في السن لطيفاً. كان الرجل من المهدويين وقد جرح في معركة أم درمان عندما كان يحارب في جيش الخليفة. كان فخوراً باستعراض العلامة التي خلفها أثر الرصاصة الذي ناله على ساقه، وكان يفعل دائماً إذا تطلبت

المحادثة ذلك. كان له عدة أبناء يساعدونه على إدارة شؤون القبيلة، وهم دائماً يسكنون شرق المركز على بحيرة كيلك.

الحمر الأجايرة والفلايتة هما جزء من قبيلة المسيرية، ومن الرحل. في تلك الأيام كنا نعتبر أن المسيرية الزرق جزء منفصل، وقد كانوا يسكنون شرق بحيرة كيلك أسفل جبال النوبة. كان الناظر هو الشيخ محمد دفع الله، وكان قد أقصي قبل مدة قصيرة من وصولي إلى غرب كردفان، ولقد عين الشيخ حميدة خميس بدلا منه. لم يكن رجلاً قوياً، فقد كانت له مشاكل مع أبناء الشيخ محمد دفع الله، وناظر سابق آخر هو الشيخ محمد الفقير ود الجبوري، وكان قد تم نفيهما إلى الأبيض، لكنهما ما زالا على قرب كاف لتسبيب المتاعب للشيخ حميدة. بعد مغادرتي لغرب كردفان ضمت أطراف قبيلة المسيرية الثلاثة تحت إدارة واحدة بقيادة الشيخ بابو نمر، وهكذا توحدت القبيلة بعد سنوات من الفرقة، ولقد فكرت دائماً أن النجاح في إعادة توحيد تلك القبيلة يعود أساساً إلى الديبلوماسية الفطرية للشيخ بابو، لكن كانت هناك مزايا اقتصادية؛ لأن توحيد القبيلة قد أعطى المسيرية الزرق حرية رعي بهائمهم بشكل أوسع مما كان في الماضي، بشكل أكثر مما كانت تسمح به حدود القبيلة.

البقارة خيالة لا يخافون. رويت من قبل كيف أنهم يصطادون الزراف، وهم على ظهور الخيل في الأشجار الملتفة، على أرض غير مستوية ومشققة. ولقد كانت لي تجربة شهدتها بنفسي عن مقدرتهم في لعبة البولو. كنت ألعب البولو فيّ المجلد مع الشيخ بابو نمر وبعض الشباب من رجاله، ولقد كنت أستعير الخيل من الشرطة أو من بعض الأعراب، وكنت محظوظاً، إذ إنني لم أعاني من أية إصابة. لم تكن قواعد اللعبة معروفة تماماً لكل اللاعبين. كان الاصطدام شيئاً عادياً، وكانت العصي تستعمل في أكثر من ضرب الكرة، وكان اللاعبون لا يمانعون أن تقوم خيولهم الصغيرة بالرقص، أو أن تمر عصي خصومهم فوق رؤوسهم. شيء مضحك! كنت دائماً آمل أنني بالقيام

بأداء ذلك النوع من اللعب الخشن، أحوز على شهرة في أوساط الحمر!!

نيوبولد واجتماعات دلامي:

في السنوات ١٩٣٣/١٩٣٦ كانت كردفان مديرية أخذت طريقها إلى الأمام. كان دوغلاس نيوبولد حاكم المديرية، رجلاً خصب الخيال، يشارك الناس مشاعرهم، ويمتلىء بأفكار التقدم، وإفادة الناس، وكان يوحي بنفس المثل للذين يعملون معه. كان نشطاً، وقد تنقل كثيراً في أنحاء المديرية، وفي غرب كردفان. كان يبدو لنا أنه يعطي كثيراً من وقته لتطوير النوبة. كنا قد قمنا بجولتين أو ثلاث في مركزي، ولقد وجدت فيه رفيقاً طيباً وجذاباً. ذات عام ذهبنا إلى منطقة الشمال الغربي، وتعطلت سيارتنا بالقرب من (الفوجه)، فاضطررنا إلى أن نسير على الأقدام لعدة أميال حتى مخيمنا في (أم بل). أثناء المشوار، لاحظت كيف كان نيوبولد يعاني من العرج، ولقد تذكرت بعدها أن العرج كان يسبب له الآلام في مفاصل أعلى الفخذ، قبل موته المفجع في الخرطوم عام ١٩٤٥. في عام آخر قمنا بجولة جنوباً من أبي زيد من خلال منطقة المسيرية وجبال (لقاوة) المتناثرة، وقضينا يوماً في (توليشي). وكان ذلك الجبل عل وجه الخصوص يمثل بعض متاعبنا، لأن الأهالي هناك كانوا متخلفين وكالأطفال. كان يبدو عليهم أنهم في غاية السرور، عندما يرون بعض الزائرين، ويتجمهرون حولهم في أعداد كبيرة يضحكون ويغنون، ويبدو عليهم أنهم من معدن كالذهب، لكن كان لا يمكن الاعتماد عليهم، إذ كانوا دائماً يميلون إلى الأذى، ويقومون بسرقة ماشية المسيرية، ويقاتلون صغار الأعراب. كانت لهم نزاعات طويلة فوق الجبل، ولم يكن لرؤسائهم عليهم إلا سلطان قليل. بعد عام أو عامين من مغادرتي لكردفان، أجبروا على هجر أماكنهم فوق الجبال، إلى مواقع مقبولة لإبقائهم بسهولة تحت النظام.

ذهبت عدة مرات إلى (توليشي)، ووجدت أن للسلطان خصومات مع قريتين في أعلى الجبل. ذات مرة في أواخر شهر يوليو، اتهم الأهالي في

القريتين المذكورتين بأنهم تسببوا في منع هطول الأمطار ولم أكن أدري ماذا أفعل حيال ذلك! وعلى كل حال أرسلت أحد رجال الشرطة لإحضار أربعة من هؤلاء الرجال لمقابلتي، ولقد أكدوا لي أنهم لم يفعلوا أي شيء لمنع هطول المطر، فطلبت منهم أن يذهبوا إلى الصخرة المقدسة في أعلى الجبل ويقسموا أنهم لم يفعلوا ذلك، وأنهم لم يمنعوا سقوط الأمطار. وافقوا على ذلك. وقبل أن أصل إلى الاستراحة تحت الجبل، بعد ساعة أو ساعتين، انفتحت السماء، وكانت ليلة من الأمطار الهائلة.

اعتاد نيوبولد عقد اجتماع سنوي في (دلامي) في جبال النوبة، وذلك في نطاق جهوده لتحسين الأحوال الاقتصادية في أنحاء المديرية. كان مفتشو المراكز في المنطقة، وفي غرب كردفان، يشتركون في ذلك الاجتماع، كما كان هناك خبراء في الزراعة، والبيطرة، والطب، والتعليم، يأتون من الخرطوم لحضور ذلك الاجتماع، وكنا نناقش التطور الاقتصادي والاجتماعي في تلك المنطقة. الاجتماعات تعطينا حيوية في أعمالنا لترقية مراكزنا. وبالطبع كان المال هو العقبة الأولى، لكن أيضاً كانت هناك مشكلة توصيل الأفكار الجديدة إلى الناس، وهو شيء يحتاج إلى صبر. لا أستطيع أن أتذكر تماماً المجهودات التي بذلتها في المركز الذي كنت أديره، لكن أظن أننا قد أحرزنا بعض التقدم. كانت مزادات الصمغ وحب البطيخ تفتح في سوق النهود، للتأكد من أن المزارعين ومنتجي الصمغ يتحصلون على أسعار مناسبة، ولا يضطرون إلى بيع محصولاتهم بأسعار زهيدة إلى صغار التجار. كانت أسعار السوق تبرق يومياً من الخرطوم، وتنقل إلى غرفة المزاد. كان تقدم التعليم واضحاً. شيدت مدرسة أولية ثانية للأولاد في النهود، كما أنشئت مدارس تحت الدرجة للتعليم الأولي في مختلف أنحاء المركز.

بعد أحد اجتماعات (دلامي) تلك ذهبت إلى النهود، ووجهت دعوة إلى العمد، وبعض كبار السن لمقابلتي. اقترحت عليهم إنشاء مدرسة للبنات، وقد كانت هناك واحدة في الأبيض، وأخرى في بارا، وبالتأكيد فإنه

يجب علينا أن لا نتخلف عن ذلك. طلب مني العمد والكبار أن أعطيهم مهلة للتفكير في ذلك الأمر. بعد عشرة أيام جاءوا إلي، وأبدوا موافقتهم على إنشاء مدرسة البنات على شرط أن لا يسمح لأي بنت الذهاب إلى المدرسة بعد السابعة من عمرها، وأن لا يسمح لأي رجل بدخول المدرسة إلا إذا جاوز السبعين من عمره! مضينا قدماً على كل حال، وعندما قمت بزيارة إلى النهود في عام ١٩٤٣، وجدت مدرستين للبنات بهما مائتا طالبة، ولقد طلب مني أن أفعل ما في وسعي لإنشاء مدرسة ثانوية للبنات هناك!

وداعاً للنهود:

في خريف عام ١٩٣٦ طلب مني أن أعود إلى النيل الأبيض، لأعمل معتمداً لتعويضات جبل الأولياء. مرة أخرى بدأنا في حزم أمتعتنا، وتحمل حفلات الوداع المعتادة. أقيم لنا حفل شاي كبير في النادي الوطني، ولقد قام صديقي القاضي الشيخ ابراهيم سوار الدهب بإلقاء كلمة الوداع، واثنى على عملي بالمركز، وأخذ يعدد مختلف الأشياء التي قمت بها، كالتنقل، ومراجعة دفاتر الإدارة، وغيرها من الأعمال الأخرى. ثم قال: انظروا إلى الأشغال العامة التي أنجزها.. ثم صمت فترة محاولاً أن يتذكر... وأخيراً قال: ألم يقم بعمل أرضية من الأسمنت في مخزن مدرسة للبنات؟!

شعرنا بالحزن لمغادرة المكان الذي أحببناه كثيراً جداً، والناس الذين نكن لهم الإخلاص والإعجاب.

كان الناس يعيشون حياة قاسية، لأن الماء كان نادراً، ولم يكن الطعام كافياً، ولكنهم كانوا شجعاناً وأقوياء، وصبورين، كما كانوا ودودين. وفوق كل ذلك كنت أشعر أنهم يتمتعون بالحرية وعندما كانت تواجههم المشاق لم يكونوا عبيداً للأجر، ولم يكونوا يأبهون للوقت، أو قضاء أيامهم في عمل روتيني في مصنع أو ورشة.

كانت طبقات المتعلمين، وسكان المدن يتأففون من نمط الحياة الذي يعيشه هؤلاء الناس، ولكن من يستطيع أن ينكر أن لذلك بعض المزايا؟

كانت الدموع تبلل وجوهنا كلنا عندما بدأنا في الرحيل من النهود. . .

النيل الأزرق: ١٩٣٠/١٩٣٣ ـ ١٩٣٩/١٩٤١

الروصيرص ـ ١٩٣٠/١٩٣٣

المرة الثانية التي وجدت فيها نفسي منقولاً إلى النيل الأزرق كانت في عام ١٩٣٠، عندما نقلت من الدويم إلى مركز الروصيرص. لم تكن الرحلة في حد ذاتها طويلة بمقاييس حكومة السودان، لكنها كانت المرة الأولى التي أحتاج فيها إلى نقل أمتعتي لمسافةٍ ما. بالنسبة لشاب أعزب، فإن مثل هذه الحركة كانت في منتهى السهولة، لكن بالنسبة إلى زوجين أقاما لأربع سنوات في مركز واحد، فقد كان هذا يعني أن لهما متاعاً كثيراً، السفر إلى مكاننا الجديد كان يتطلب رحلة نهرية في الاتجاه المعاكس للتيار بالباخرة من الدويم إلى كوستي، ومنها بالقطار إلى سنار، ومن هناك كان علينا أن نقطع مسافةً تقدر بحوالي مائتي ميلٍ بالباخرة، وبالعربة أيضاً. لهذا قمنا بشحن العفش مرتين. ذهبت أنا وزوجتي في المقدمة مع واحد أو اثنين من الخدم، ومعنا ملابس السفر الخفيفة تاركين من خلفنا بقية الخدم للعناية بالأمتعة الثقيلة الوزن، ولقد شعرنا بالراحة عندما وصلوا كلهم بسلام.

في عام ١٩٣٠ كان مركز الروصيرص تابعاً لمديرية الفونج القديمة، التي كانت تسمى على المملكة التي سادت المنطقة من عاصمتها سنار بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. كانت رئاسة المديرية في سنجة، وهناك قطعنا رحلتنا لنقابل حاكم المديرية شارلس طومسون وزوجته، ونائبه غثري مونتيث. كان هناك رجل آخر يقيم في سنجه في ذلك الوقت، وهو ضابط بالجيش اسمه أوردي ونجت، قومندان أورطة العرب الشرقية التي كان موقعها

هناك، وكان على أوردي ونجت أن يعود مرة أخرى في عام ١٩٤٠، ليقود الهجوم على إقليم غوجام في أثيوبيا. اشتهر ونجت في عام ١٩٣٠ بقوة الشخصية، وكان يقوم بتدريب جنوده في أكثر الميادين خشونةً.

كان مركز جنوب الفونج الذي تسلمته من س.ج. ديفز يغطي مساحة كبيرة على طول الحدود الأثيوبية. (س.ج. ديفز التحق بالسلك السياسي السوداني في عام ١٩٢٠، وعمل بالمراكز إلى عام ١٩٣٦، وخلال تلك المدة عمل بالروصيرص من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٣٠، وأصبح مساعداً للسكرتير المالي في ١٩٣٧/ ١٩٤٠، وحاكماً لمديرية أعالي النيل في١٩٤١/ ١٩٤٥. عمل بوكالة حكومة السودان بلندن من ١٩٤٦/ ١٩٥١، ثم أصبح وكيلاً لحكومة السودان هناك إلى عام ١٩٥٥). المركز تحده مديرية أعالي النيل جنوباً، وامتدت حدوده غرباً إلى ثلثي المسافة إلى النيل الأبيض. الحدود السودانية ـ الأثيوبية تقع على أرض مرتفعة تتخللها خيران صغيرة لا حصر لها، وقليل من الخيران الكبيرة. في داخل الحدود الأثيوبية جبال كبيرة، تقابلها في السودان جبال ليست هي جزءا من سلسلة ولكنها تتناثر هنا وهناك، وهي غالباً رؤوس من الصخور تنمو الأشجار على شقوقها. بالقرب من الحدود تقع جبال الانقسنا، وهي أكبر، تغطيها الخضرة أغلب أيام السنة، وهناك مساحات تغطيها الحشائش العالية، يجري النيل الأزرق في وسط المركز مخترقاً بعض الصخور، ويختلف جداً من التيار الذي يساعد على الملاحة، والذي عرفته في الكاملين. تستطيع البواخر أن تواصل الملاحة حتى الروصيرص فقط على بعد مائة ميل من الحدود، لأن مساقط المياه في الدمازين تمنع الملاحة. بالإضافة إلى رئاسة المركز في الروصيرص، كان هناك مكتبان تابعان للمركز، أحدهما في وسكو على جبال الانقسنا يشرف عليه نائب مأمور، والآخر في الكرمك يشرف عليه مساعد مفتش. الكرمك وقيسان كانتا مدينتين بهما سوقان صغيران على الحدود. في وقت الجفاف تكثر حركة العربات بين هذين المكانين والروصيرص تتعلق بالتجارة المحلية

من خلال الحدود. اعتاد الاثيوبيون بيع البن، وشراء الملح والاقمشة القطنية من التجار السودانيين والاغريق. كانت المواصلات فقيرة خارج المركز، فقد كانت الأرض غير معبدة، ولا يمكن استعمالها في فصل الخريف. كانت الروصيرص مربوطة بسنجة بخط تلغرافي، لكن لم تكن هناك وسائل للاتصال التلغرافي من ناحية الجنوب.

الناس متباينون ينتمون إلى عدة قبائل. الانقسنا خليط من قبيلة متشابهة الأجزاء من المزارعين ذوي نشاط ودأب على العمل. قليلون منهم يتكلمون العربية، وخلال القرون نجحوا في صد هجمات الاعراب. البرتا هي أكبر القبائل، وهي تتكون من جزءين: الذين لم يسترقّوا أصلاً، والذين نالوا حريتهم بعد الاسترقاق، وهم يسكنون في قرى على طول النهر على بعد مسافة من الحدود الأثيوبية. أما قرى (البرتا الأحرار)، فهي تقع على الجبال. (البرتا الأحرار) أكثر تقدماً، يعتمدون على النفس، ويزرعون محصولات طيبة. البرتا الذين تحرروا هم غالباً من الفارين من إقليم بني شنقول في أثيوبيا، وهم أقل اعتماداً على النفس، وفقراء في الغالب الأعم، وينتظرون العون من الحكومة في السنوات التي يقل فيها الحصاد. لغة البرتا هي الأكثر انتشاراً في المركز، وهي تنتشر على طول النهر حتى فازوغلي موطن **الملك حسين**. كانت هناك أيضاً قبيلة (القمز) على الضفة الشرقية من النيل بمحاذاة فازوغلي، وفي أماكن أخرى مختلفة، وهم لهم لغتهم، وعاداتهم الخاصة، التي تختلف عن جيرانهم.

مع الأهالي

الناس خجولون متوجسون هنا، بالمقارنة مع الأعراب في الشمال البعيد، ووجدت أنهم عديمو الإيمان بسلطتي، ولا يقبلون على رؤيتي عند جولتي الأولى التي قمت بها في قراهم. مهما كان، فقد اتضح أن ذلك كان مجرد تحوط، عندما كانوا يقومون بالحكم على شخصيتي، لأنهم بعد شهور

قليلة وجدوا أنني كنت معقولاً بدرجة كافية. بعدها صاروا يتجمعون حول المعسكرات يرقصون ويغنون أكثر الليل. في إحدى الأمسيات المتأخرة في (فالابوت)، أمكن رؤية موكب من حملة المشاعل يأخذ طريقه من القرى على الجبل إلى معسكرنا، حيث تجمعوا حول أسرتنا، يغنون ويرقصون ويلوحون بمشاعلهم لعدة ساعات، وكنا أنا وزوجتي في حالة عصبية، نخشى أن تلتهم النيران الناموسيات التي فوقنا.

فكرت أن واجبي الرئيسي أن أكثر من السفر بقدر الإمكان، وأن أحاول كسب ثقة هؤلاء الناس الخجولين. لم تأت مشروعات التطوير ـ تأسيس الإدارة الأهلية ومحاكمها ـ بنجاح كبير أثناء عملي في ذلك المركز، على الرغم من أن الزعماء في منطقة أو منطقتين، لم يبدأوا في ممارسة السلطة بدرجة أكبر مما كانوا يفعلون في الماضي. كان الوقت مبكراً جداً لنتوقع منهم حفظ سجلات صحيحة، لأنه لم يكن هناك كتبة يتمتعون بمستوى كاف. بالرغم من أن الناس كانوا مسلمين اسمياً، إلا أنهم لم يكونوا يتحدثون العربية بطلاقة، كما أن تشكيلة اللغات بالمركز جعلت من الصعب تعلم أي منها. حاولت أن أتعلم لغة الانقسنا، ووصلت إلى مستوى استطيع فيه أن أقوم بقليل من التخاطب، وأن أقوم بالفصل في قضايا بسيطة، وكنت قد اجتزت امتحاناً في لغة الانقسنا قبل مغادرتي للمركز، ولقد تم اختباري بواسطة حاكم المديرية شارلس طومسون، ونائب المأمور حسن سيد أحمد المسؤول عن مكتب ويسكو. في ذلك الامتحان طلب مني الحاكم أن أتحدث إلى المترجم في لغة الانقسنا، وأن أبلغه بالتعليمات فيما يتعلق بالقيام بعمل ما. وذكر المترجم ما قلته له بلغة الانقسنا. بعد ذلك تم اختباري في الترجمة من الانقسنا إلى الإنجليزية. اجتزت ذلك الامتحان بنجاح، لكن لم يكن من الميسور إجراء محادثات طويلة مع الأهالي عند مقابلتهم. لقد افتقدت الحديث في الأمسيات مع الشيوخ حول النار المشتعلة خارج خيمتي، وقد كان ذلك شيئاً عادياً في الشمال. لقد وجدت صعوبة كبرى لأخذ أي فكرة عمّا يفكر

فيه الناس العاديون، وما هي متاعبهم.

سحر أسود

كان من الواضح أنهم شديدو الإيمان بالخرافة، ويعتقدون اعتقاداً عميقاً في السحر الأسود، وكثيراً ما واجهتني قضايا اعطتني فكرة عن الأخطار المزعجة لتلك الأشياء. كان علي أن أحاكم أربعة شبان في الكرمك متهمين في جريمة قتل، وحسب القانون فإنه لم يكن هناك أدنى شك في أنهم مذنبون. كان والدهم يجلس على باب كوخه في الصباح الباكر يتناول إفطاره عندما مر به شاب وحياه، وذهب إلى حقله، ولم يفكر الشاب كثيراً في الحوار العادي الذي كان قد جرى، إلى أن جاء إليه الشبان الأربعة بعد بعض الوقت، وربطوه إلى شجرة، وقالوا إنهم سوف يضربونه إلى أن يقوم بإزالة السحر الذي وضعه على الرجل العجوز عندما مر به في الصباح. وحيث إن الرجل وجد يعاني من آلام معوية حادة ووصل إلى مرحلة الموت، فقد اعتقد الشبان الأربعة أن الرجل قد وضع عين الشر على أبيهم. ولقد استمروا يضربون الرجل بالعصي حتى فارق الحياة، وهو يحتج على ذلك قائلاً لهم إنه بريء! حسب اعتقادهم فإن الشبان الأربعة فعلوا ما يعتقدون أنه صواب. بالطبع كان الحكم بالإعدام، وقد قام رئيس القضاء باستبداله بالسجن في الوقت المناسب. قضية أخرى أثارت اهتمامي تتعلق برجل كان يحتضر في مستشفى الروصيرص. جاء الدكتور برات إلى مكتبي (الدكتور ا.ب. برات التحق بالمصلحة الطبية عام ١٩٢٧. عمل مفتشاً طبياً بالروصيرص في ١٩٣٠/١٩٣٧، وأصبح مديراً للمصلحة الطبية في ١٩٤٩/١٩٥١) ذكر لي أنه حسب ما يرى، فالرجل ليس به من علة، لكنه يعتقد أنه قد سحر، وأنه سوف يموت إذا لم يزل عنه السحر. قال لي الدكتور برات أن المريض يعتقد أن هناك امرأة معينة قد جلبت له السحر. أرسلت أحد رجال الشرطة ليأتيني بالمرأة، ولما دخلت المرأة إلى مكتبي واجهتها بأنها قد قامت بعمل السحر

للرجل. لم تنكر! قلت لها إنها سوف تقدم إلى المحاكمة بتهمة القتل إذا مات الرجل. وأنها ربما تشنق وتعلق على الشجرة التي خارج مكتبي! هنا وافقت المرأة أن تذهب معي إلى المستشفى لتزيل السحر عن الرجل. وقفنا حول سرير المريض، وطلبت المرأة إناء غسلت فيه يديها. بعد ذلك قامت بعدة تمريرات على رأس الرجل، وهي تترنم ببعض الكلمات التي لم أستطع أن اتبينها، ثم وضعت شفتيها على شفتيه وجعلت تمتص بشدة، ثم قامت وبصقت على الإناء قطعة صغيرة من العرق يبلغ طولها نصف بوصة تقريباً. أمسكت المرأة بالعرق وأرته للمريض، وقالت لي إن هذا العرق هو الذي كان سوف يسبب له الموت. أظن أنها كانت تخبيء العرق داخل شدقها. تركتها تذهب محذراً اياها بأنه إذا لم تتحسن حالة الرجل فإنها سوف تعتقل وتقدم إلى المحاكمة. بدأت حالة الرجل في التحسن، وبعد أسبوع أو عشرة أيام أخرجناه من المستشفى، وذهب إلى منزله معافىً!

يسود اعتقاد أن لبعض التماسيح التي يعج بها النهر قدرات سحرية، ولقد شهدت حادثاً ذات مرة نسب إلى ذلك، ففي إحدى القرى واسمها ملوه، على بعد عدة أميال جنوب الروصيرص، كان هناك تمساح كبير جداً، ولقد شكا القرويون أنه كان يختطف اغنامهم، كما أنه حاول اختطاف فتاة صغيرة كانت ترد الماء من النهر. طلبوا مني أن أقتل التمساح. ذهبت إلى المكان ومعي شرطي اسمه مسميس. جئنا إلى صخرةٍ فوق النهر اعتاد التمساح الظهور فوقها، واتخذنا مكمناً فيها، وعندما ظهر التمساح على السطح صوبنا جيداً على رقبته ورأسه، وأطلقنا سلاحينا سوياً. الماء يعلو ويهبط في سرعة على شكل دائري، والتمساح انسحب في ألم وهو يضرب بذيله. كنت واثقاً أننا قد أصبناه، ولكني رأيت مسميس يمسك رسغه بشيء من الألم وهو يصرخ! لم يجد الطبيب أي علة في رسغه، لكنه لم يستطع استعمال يده من فرط الالم الذي ظل يعاوده في رسغه، ولقد استغني عن خدمته في الشرطة. كان يؤمن أنه أطلق النار على تمساحٍ ساحر!

ذهب الفونج

كان تاريخ السلالات والاجتماع يمثل إحدى النواحي المثيرة في ذلك المركز. كان الدكتور ا.ن. تكر قد وزع منشوراً يحتوي أسئلة عن تشابه اللغات في المنطقة، ولقد دفعني ذلك لكتابة مقالين لمجلة «السودان في رسائل ومدونات». كانت لجبال الفونج شهرة منذ العصور الوسطى، عن الذهب الذي تحمله الأنهر. وفي خلال الغزو المصري للسودان في عام ١٨٢١. كان الجيش قد توغل حتى فازوغلي حيث قام ببناء قلعة في (فاماكا) بأعلى المجرى الضيق للنيل الأزرق. ولقد اعجبت بقصة ذلك الغزو الذي سجله كايلود في كتابة «رحلة إلى مروى». كان الذهب لا يزال يوجد في القيعان الرملية للنهيرات المتعددة، وكان الأهالي ينقبون عنه في صبر. كثيراً ما كانت تدفع الضرائب على شكل تراب يحتوي على خام الذهب، وفي بعض الأحيان كنت أتسلم حقائب صغيرة بها ذلك المعدن الثمين من شيوخ القرى لأكفيهم مؤونة السفر إلى الروصيرص. كانت لذلك بعض المخاطر، لأن أسعار الذهب العالمية كانت في حالة تذبذب. أحياناً كان تراب الخام الذي استلمه يساوي أكثر من القيمة المطلوبة، وفي أحيان كثيرة كان يساوي أقل. لم يكتشف الذهب بأي كميات في أي مكان آخربعد، فقد تكون العروق الرئيسية للذهب قد تفتت، أو توجد في مكان بعيد داخل أثيوبيا.

سبب لنا الموقف داخل الحدود الأثيوبية أحد المشاكل الرئيسية في المركز. كان السودانيون الشماليون يحتلون المنطقة المعروفة ببني شنقول. في أوائل القرن التاسع عشر عند فرارهم من الغزو المصري، ولقد صنعوا لأنفسهم امبراطوريات صغيرة في أعالي الجبال، وقاموا باسترقاق الأهالي وهم أساساً من البرتا، واختلطوا معهم وانجبوا ما يعرف باسم الوطاويط. لا زالوا يحتفظون ببعض العبيد الذين يسيئون معاملتهم حسبما اكتشفت ذلك. لهذا اعتاد الكثيرون الهروب من بني شنقول، وعبور الحدود على أمل

الاستقرار تحت ظلال الحرية التي أتاحتها لهم حكومة السودان. كان ذلك الهروب تعقبه في العادة مطالبات غريبة بأن أعيد الهاربين، الذين كانت دائماً توجه لهم اتهامات بارتكاب جرائم القتل، والزنا، والسرقة، وجرائم خطيرة أخرى. في بعض الأحيان كنت أقابل المسؤولين الأثيوبيين مثل الدجازماتش أحمد تور القوري، أو المك حمدان أبو شوك من القبة، أو زعيم (دول) بالقرب من الكرمك. كنت أناقش معهم تلك القضايا، وكنت أوافق على الاستماع للشهود الذين يستطيعون اعطاء دليل على ارتكاب تلك الجرائم المزعومة.

كانوا يرسلون الشهود في بعض الأحيان، وكان من الواضح أنهم يشرحون لهم ماذا يقولون، وكان قليل من الاستجواب يكشف عن اختلاف تلك القصص.

كنت ذات يوم بمكتب الكرمك، عندما جاءني شيخ من الوطاويط من (دول)، وأخبرني أن هناك قاتلاً من قريته هو الآن في سوق الكرمك، وطلب مني أن أرسل من يقوم بالقبض عليه. كان اسم الرجل جمعه، وخير الله كان اسم الرجل الذي ادعى أنه قتله. استدعيت جمعة وسألته عن خير الله فقال لي إن خير الله موجود بالسوق! وعندما أرسلت في طلب الأخير، اعترف الشيخ وهو يتوارى من الخجل أنه كان مخطئاً، وأن جمعة لم يقتل خير الله، ولكنه قتل شخصاً آخر. ذهب جمعة لحاله!

مشاكل الحدود

أكثر متاعب الحدود أهمية في تلك الأيام، تسبب فيه حادث وقع في يونيو ١٩٣١ على بعد ١٥ ميلاً من الكرمك في مكان اسمه (شيمه). انعكست غارة (شيمه) فيما بعد على برقيات وزارة الخارجية، وفي الأسئلة التي ترددت في مجلس العموم. القصة وما فيها هي أنه حوالى ثلاثين إلى أربعين رجلاً

وامرأة وطفلاً، من الذين كانوا مباشرةً داخل الحدود الأثيوبية، اعتبروا أنهم قد اضطهدوا بواسطة سادتهم من الوطاويط، ولهذا هاجروا في كتلةٍ واحدةٍ، وعبروا الحدود السودانية إلى شيمه، وأقاموا على بعد بضعة أميال من الحدود في مكان اسمه (اورا). وقبل أن تصل أخبارهم إلى الكرمك، ليتم إحضارهم من أجل سلامتهم الشخصية، وللتحقيق معهم، قام بعض الوطاويط المسلحين بعبور الحدود، وأعادوهم بالقوة إلى أثيوبيا. تصادف أن كنت بالكرمك، ولقد ذهبت إلى هناك لقضاء بضعة أيام لتنظيم المكتب، وإنجاز بعض الأعمال الهامة قبل بدء موسم الأمطار. عندما أبلغت بأمر الغارة ذهبت في الحال إلى (اورا) مع حوالى عشرة من رجال الشرطة لمعرفة ماذا حدث. لقيت نفسي أمام إغراء كبير للعبور، إلى أثيوبيا، وإنقاذ جماعة شيمه، ولكن في النهاية قررت أن ذلك ربما كان من سوء الأدب، وأنني يجب أن أقوم باتباع وسائل أكثر ديبلوماسية. بعثت بتقريري إلى سنجه، ومن هناك أرسل إلى الخرطوم التي أرسلته بدورها إلى وزارة الخارجية البريطانية، وبعد تسعة أشهر عقد مؤتمر في الكرمك حضره ثلاثة من المندوبين الأثيوبيين بعث بهم الإمبراطور ومعهم الشيخ خوجلي حسن حاكم الوطاويط في بني شنقول. مثلت حكومة السودان في المؤتمر بحاكم المديرية وشخص، ومساعدي الذي يشرف على مكتب الكرمك. حضر المؤتمر أيضاً المستر ارسكين القنصل البريطاني في (قوري) الأثيوبية. استغرقت المناقشات وقتاً طويلاً ويعزى ذلك نسبياً للصعوبات المتعلقة بعامل اللغة، ومحاولات الأثيوبيين الصاق تهم غير صحيحة بالسودان، لكن السبب الأساسي هو أن المندوبين، كما يبدو، لم يكونوا مفوضين للوصول إلى أية قرارات، وكانوا تقريباً يرجعون في كل صغيرة وكبيرة إلى الإمبراطور في أديس إبابا، ولم يكن ذلك ميسوراً إلا بإرسال العدائين لمدة ثلاثة أيام داخل أثيوبيا إلى أقرب تلفون، ومن هناك ترسل الرسائل إلى العاصمة بواسطة محطات الإرسال. كانت النتيجة كثيراً من التأخر والقلق. لم يسفر المؤتمر عن شيء، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق،

ولكن نتيجة لكل ذلك تحسن موقف السيطرة على الحدود من الناحية الاخرى، ولم تكن هناك إلا حوادث أقل بعد ذلك.

على كل حال فإن جماعة (الشيمه) قد نجحوا في الهروب مرة أخرى من اضطهاد سادتهم، واستطاعوا أن يقيموا بسلام في السودان، في الوقت الذي كان فيه المؤتمر قد انتهى.

وسام:

قبل أن أبارح الكرمك، وصلتني برقية تقول انني قد منحت وسام الإمبراطورية البريطانية من درجة عضو (MBE). كنت قلقاً إذ أنني لم أقم بالرد على التهاني التي أرسلها لي الحاكم العام والسكرتير الإداري إلا بعد وصولي إلى الروصيرص، وفي ذلك الوقت كان يبدو أنه من السخف أن أهتم بالرد بعد مرور وقت طويل. لم أكن أعلم لماذا أعطي ذلك الوسام لي، غير أن جاي باوسون، حاكم مديرية النيل الأبيض الذي كنت أعمل معه سابقاً كان قد اخطرني أن عملي في الدويم والقطينة كان ممتازاً. ولقد أخطرني صديق أو صديقان أن وكيلة البوسته في لوسيماوث بانجلترا اعطيت نفس الوسام لعنايتها ببريد راقري ماكدونالد.

موسم الجفاف

كان بعض المهاجرين من داخل السودان يأتون إلى المركز. وفي كل عام كان العرب الرحل من مركز شمال الفونج، ورفاعه الهوى، ورفاعه شرق، وكتانه، ومعهم قطعانهم، يرحلون جنوباً عندما يلحق الجفاف بأراضيهم. كانوا يسيرون ببطء على الضفة الغربية على امتداد خور يابوس، حيث يجدون الماء والمراعي حتى في أكثر السنوات جفافاً، كما أنهم يصلون إلى الناحية الشرقية لحديقة الدندر للحيوانات الوحشية، وهناك يقومون

بالسطو على الحيوانات، وإحداث أضرار بالغة عن طريق إضرام النيران. حاولنا نحن مفتشو المراكز تنظيم تلك الهجرة، لكيلا يذهبوا جنوباً في وقت مبكر قبل أن ينتهي الأهالي من حصاد محصولاتهم، لأن الدخول إلى المزارع، والحاق الضرر بالمحصولات يؤدي إلى القتال وسفك الدماء بين الاعراب، والقبائل الزنجية.

بعيداً عن العمل

اعتادت طائرات من سلاح الجو الملكي البريطاني الحضور إلى الروصيرص وكنا نرحب بها. كانت هناك أرض لهبوط الطائرات بالقرب من مساقط المياه بالدمازين، على بعد بضعة أميال جنوب المدينة، وفي أيام الفيضان تهبط الطائرات مباشرة تحت المدينة. ولقد طرت عدة مرات حول المركز بتلك الطائرات البدائية نوعاً وهي من طراز (ڤيري فوكس). في إحدى الرحلات الجميلة قمت مع قائد السرب سيريل (الذي لقي حتفه بعد وقت قصير في الاستوائية) بمشاهدة حديقة الدندر للحيوانات الوحشية، وسوف أظل أذكر دائماً أننا كنا نطير فوق قطيع كبير من الزراف. استشعر القطيع الخطر الذي لم يكن يعرف مصدره، ولكنه سرعان ما التف حول صغاره وإناثه ليحميها. في رحلةٍ أخرى قامت أربع طائرات بالطيران فوق قيسان، وهبط الطيار ولم يسمح لبقية الطائرات بالهبوط لأن المدرج الذي قمت ببنائه كان قصيراً جداً ومليئاً بالمطبات، لهذا طار مرةً أخرى، وطرنا حول جبل (كاشنكاروا)في اتجاه الكرمك. لم يكن قائد الطائرة قد رأى الكرمك من قبل، فواصل الطيران إلى داخل أثيوبيا، حتى صرخت في أذنه أننا قد تجاوزنا الكرمك. قال لي إنه لا يستطيع أن يخرج عن التشكيل، ولكني استطعت اقناعه، فعدنا، فهبطنا بسلام. كان ملازم طيار يقود تلك الطائرة، ولقد وبخه قائده إلى أن تدخلت، وقلت له إنني كمفتش للمركز أمرته أن يعود بي. ذهب قائد الجناح ـ بعد الغداء ـ جنوباً إلى ملكال، في مديرية أعالي النيل، وعدت مع بانكس إلى الروصيرص.

كان لنا منزلٌ جميلٌ في الروصيرص، به ثلاث غرف ممتازة وبرندات. يقع المنزل على جبل صغير يوجد تحته مسطح صغير نستطيع أن نمارس فيه لعبة البولو. كان المكان محاطاً بأشجار التبلدي، وبعض أشجار النيم التي غرست من قبل، والتي أضفت إليها عدة مئات. عند عودتي إلى هناك في زيارات متتالية كنت سعيداً لأجد أن تلك الأشجار قد نمت في شكل بديع، وخلقت شارعاً ظليلاً جميلاً. كانت لنا حديقة صغيرة تزرع فيها الخضروات. كان النادي ملتقى جميلاً، ففي بعض الأمسيات كنا نسمر فيه مع بعض الكتبة وغيرهم من الموظفين السودانيين، وكان من الممكن أن نقوم بترتيب مباريات في التنس من وقت لآخر.

كان القاضي هولفورد الذي كنت قد تعرفت عليه عن قرب عندما تقابلنا لأول مرة في رفاعه يأتي بانتظام في عطلة عيد الميلاد لعدة أيام يقضيها في صيد السمك. وفي مناسبة ما استضفنا الوزير المفوض في سفارة بريطانيا بالقاهرة اللورد ستراثيدن والليدي عقيلته. كانت هناك أيضاً زيارات الموظفين الروتينية إلى الروصيرص.

فصل الخريف

يصير المكان منعزلاً في موسم الأمطار، وتغلق الطرق، ولا يصلنا البريد إلا كل شهر بالباخرة، التي لا تبقى هناك إلا بضع ساعات بعدها تعود أدراجها. كانت هناك دائماً كثافة في العمل للرد على الخطابات الهامة والمستعجلة. بعد ذلك تبقى لنا أربعة أسابيع مع بقية البريد الرسمي، وقراءة ٢٤ عدداً من جريدة التايمس. لم أكن أبداً أستطيع أن أقرر هل أقرأ تلك الصحف حسب تاريخ صدورها، أم أبدأ بقراءة الأعداد الأخيرة منها لأعرف آخر الأخبار. لم يظهر الراديو في ذلك الوقت، لكننا لم نكن بدون معلومات، إذ إن كل محطة بالسودان بها مكتب تلغراف تتلقى يومياً برقيات رويتر الإخبارية، وهي لا تزال تحمل العنوان (الجيش المتجه جنوباً على النيل)

ـ آرمي أب ذي نايل ـ بحروفه المختصرة (AUN)، وهي تراث قديم من الترتيبات التي قيل إن لورد كتشنرقد قام بها مع وكالة رويتر في أيام الحملة الخاصة بإعادة فتح السودان في ١٨٩٧/١٨٩٨، واستمر ارسال تلك البرقيات إلى حين مغادرتي السودان في عام ١٩٥٣. كنا نقوم بتنظيم العطلات السنوية للموظفين الإداريين حتى لا يترك أيٌّ منهم بعيداً لوقت طويل. كانت العطلة السنوية التي نحصل عليها في السودان تنتقد كنوع من الإسراف، ولكن بالنسبة إلى محطات منعزلة كتلك التي في جنوب الفونج، فقد كانت الإجازة شيئاً مهماً، حيث غالباً ما يكون المرء في حالة من الاكتئاب عندما يكون وحيدا في فصل الخريف، الذي يحدث أن يعاني فيه من هجمات الملاريا. ولقد اكتشفت أنني إذا لم أقابل أوروبياً لعدة أسابيع، فإنه يصبح من الصعب علي أن أحافظ على شعور التوازن، وأواجه خطر تطوير أفكار مبالغ فيها عن أهميتي شخصياً.

في خلال الثلاث سنوات التي قضيتها في المركز كنت أذهب إلى الكرمك في شهر يونيو من كل عام، وسيلتي في ذلك ركوب الخيل والبغال، بعد سفر زميلي في العطلة السنوية. كنت أسير بمحاذاة النيل إلى (أبو شنينه) ثم أعبر خور تومات إلى قيسان، حيث أقضي يومين في نقطة البوليس لعمل بعض المراجعات، ثم أواصل السفر إلى كيلي مارا بجبل كاشانكارو، حيث يعيش المك نايل، لأرى كيف يرعى أموره. بعد ذلك أواصل سفري لمدة خمسة أو ستة أيام إلى الكرمك لتنظيم المكتب، ومعالجة بعض القضايا، ومراجعة الحسابات والخزينة، لأطمئن أن كل شيء على ما يرام. في عام ١٩٣٢ أصبت إصابةً خطيرة بالملاريا في الكرمك، بالإضافة إلى طفح جلدي. لم يكن هناك أي طبيب، ولم يكن المساعد الطبي المسؤول عن الشفخانة يتمتع بأية مهارات. كنت قلقاً من السفر لمسافة ١٢٠ ميلاً في طريق عودتي إلى الروصيرص، وظننت أنني سوف لن أكون قادراً على ذلك. بعثت بخطاب مع أحد رجال الشرطة إلى

رئاسة المديرية أخبر فيه الحاكم أنني لست بخير، ولا أدري متى أعود، ولخيبة أملي جاءني الشرطي بعد يومين في هيئة مزرية بعد أن فقد بغلته وبندقيته والكثير من ملابسه عندما باغته السيل في أحد الخيران، والذي أخذ خطاباتي معه أيضاً. لحسن الحظ انتهت الحمى، وشعرت بتحسن حالتي، واستطعت أن أعود إلى الروصيرص ماراً بوسكو دون أن تواجهني أية صعوبات شديدة. كنت قد قطعت حوالى ٣٠٠ ميل في تلك الجولة.
اقترحت عمل خط تلغرافي بين الكرمك والخرطوم مستقبلاً، وتم إنجاز ذلك في فصل الجفاف. بعد ذلك لم يكن هناك ما يبرر أي قواعد لتقدير الزمن، وأصبح من الممكن رفع إعلان من لوحة الإعلانات كنت أجده دائماً طريفاً. كان الإعلان يقول: «تشرق الشمس في السادسة صباحاً وتغرب في السادسة مساء بأمر مفتش المركز الماجور ر.ب. نوكس». لم أكن قد قابلت ذلك الرجل سلفي في المركز، ولكنه كان أحد الذين أقاموا في مركز الروصيرص لسنوات طوال وكان معروفاً لدى كل شخص. من خلال القصص التي سمعتها عنه، وضح لي أنه كان رجلاً مولعاً بحب الطاعة. قيل إنه أطلق النار مرة على حصان المأمور الصغير لأنه كان يرعى العشب في ميدان البولو، ثم قام بتقطيعه إلى أجزاء. وفي ذات مرة رد على رجاء من الحاكم لإعطائه بعض المعلومات عن شكوى جاءت نتيجة لبعض قراراته قائلاً «على الأهالي من السودانيين أن يتعلموا أن يفعلوا ما يقال لهم!» اكتسب الماجور نوكس شهرة محلية بادعائه أن زوجته هي أخت ملكة بريطانيا! لا أدري إلى أي حد كانت تلك القصص غير حقيقية، وعلى كل حال فإن الأهالي كانوا يكنون احتراماً عظيماً للرجل، ويبدو أنهم كانوا يؤمنون أن سلوكياته الاستبدادية كانت شيئاً مناسباً للحاكم. كان الموظفون الذين على شاكلته يجدون احتراماً شديداً، وأنا واثق أن سبب ذلك هو معرفة الناس للرغبة التي يقررها تفكيرهم ذو الاتجاه الواحد ليفعلوا أحسن ما يستطيعون في المراكز التي يعملون بها، وهم يفتقدون تماماً شعور البحث عن الذات.

الروصيرص في ١٩٣٢

بنى الماجور نوكس استراحة بالقرب من مساقط المياه في الدمازين، على بعد ستة أميال من الروصيرص، وكانت تلك الاستراحة هي المكان المفضل بالنسبة لثلاثة أو أربعة أوروبيين في الروصيرص في أيام الجمع والعطلات. في ذلك المكان يأخذ النيل طريقه على مجرى ضيق يتكون من صخور بركانية، وكنّا نقوم بصيد الأسماك التي توجد هناك بكثرة، ونقضي اليوم هناك في استرخاء. عندما ذهبت آخر مرة للروصيرص في عام ١٩٣٢، وجدت أن الخزان الجديد شيد على مساقط المياه في الدمازين، وأن هناك مدينة جديدة شيدت على الضفة الغربية مع خطوط للسكك الحديدية، ومصرف، وأشياء حضارية أخرى. أما الاستراحة التي كنا نختلف إليها فقد طمرتها أكوام من التراب! كنت مسرورا لتناول طعام الإفطار في الروصيرص القديمة موطني السابق، كضيف لمفتش المركز السوداني، ومقابلة بعض الأصدقاء الذين كنت قد عرفتهم قبل ثلاثين سنة!

الحيوانات الوحشية

شيء مثير آخر في الروصيرص لم أجده في شمال النيل الأزرق، . وهو التشكيلة العجيبة من الحيوانات الوحشية، التي لم يحدث أن نمر دون أن تقابلنا. في ذات مرة كانت الأفيال تسير حول معسكرنا في (ساوليل) في الصباح الباكر، وكنت مع زوجتي نتام على سريرينا غير منزعجين، فقد كنّا نظن أن تلك الأفيال هي قطع من الماشية في طريقها لورود الماء. في إحدى المرات برز جاموس من داخل دغل آخذاً طريقه مباشرةً إلى جمع من الأهالي كنت بينهم أحاول حل بعض المنازعات التي تتعلق بالزراعة. ألقينا بأنفسنا على طرف منحدر، ورأينا الجاموس يخطر متعالياً ينظر إلينا من عل. بعد أسبوع جاء أحد القرويين يحمل رأس الجاموس. قال لي إن هذا هو الجاموس الذي كان قد أساء إلي، وقد قام باصطياده مستعملاً السهم والقوس. كانت

هناك قطعان من الصيد والغزلان والزراف وغيرها. ولقد شاهدت بعض كلاب الصيد تقوم بمطاردة واحد من بقر الوحش. حصلت على بعض رؤوس الغزلان، ولم أكن حريصاً على اصطياد تلك الحيوانات الجميلة. كانت هناك أعداد من النسانيس والقردة الكبيرة، والأخيرة تكون مؤذية أحياناً، ففي ذات مرة كنت مع غثري مونتيث وزوجتي نتسلق جبل (منزه). القردة الكبيرة التي تسكن الجبل لا تحب المتطفلين، ويبدو أنها كانت تحاول الالتفاف حولنا، وهي تصرخ وتهمهم في وجه كلب غثري. لم تكن هناك أسود وفهود كثيرة، ولكن لا أزال أذكر عندما أصبت بحالة من التوتر في خور دوليب لشعوري بشيء ضخم يتنفس تحت سريري، ولما استدرت في جرأة كبيرة لأنظر، وجدت أمامي جملاً أراد أن يكون في صحبتي، ولم يكن واحداً من الأسود التي كنا نسمع زئيرها قبل قليل.

بعد وقت قصير من مغادرتي للروصيرص منقولاً إلى كردفان، ضمت مديرية الفونج إلى مديرية النيل الأزرق، وسمعت أن الحاكم الجديد قد زار الروصيرص، وتساءل: ماذا كان روبرتسون يفعل هنا، إذ إنه كما يبدو وجد المكان متخلفاً جداً. قلت إن الإجابة يجب أن تكون: كان يتسلق الجبال، ويتعرف على الناس، ويصطاد السمك.

واد مدني - ١٩٣٩/١٩٤١

الحرب تطل بوجهها:

مضت ست سنوات قبل أن أعود مرة ثانية لأعمل في منطقة النيل الأزرق، وفي ذلك الوقت ازدادت أعبائي، كما أن الظروف التي كان علي أن أعمل فيها، كانت غير منظورة، وغير مرغوب فيها. برهنت الخبرة التي اكتسبتها أثناء عملي في الروصيرص أنها مفيدة تماماً عندما أعلنت إيطاليا

الحرب ضد بريطانيا في العاشر من يونيو ١٩٤٠، وبذا تحول تهديد معترف به لمدة طويلة إلى حقيقة ماثلة، هي أن العدوان قد أصبح جزءاً من مسؤوليتي.

كنت أقضي إجازتي مع أسرتي في (نورث أمبرلاند) في بريطانيا، عندما اضطرتني الحرب العالمية الثانية أن أقطع إجازتي. ولقد جاءتني التعليمات في آخر أغسطس ١٩٣٩ أن أذهب إلى جلاسجو للعودة إلى مكان عملي مع رهط من موظفي حكومة السودان. وفي الثالث من سبتمبر أثناء وجودي في جلاسجو سمعت المستر تشمبرلين يعلن رسمياً أن بريطانيا وألمانيا في حالة حرب.

أبحرنا بالسفينة الكندية (مونتكالم) وقد كانت جزءاً من القافلة الأولى التي تغادر بريطانيا أثناء الحرب. كان من الطبيعي أن نكون في حالة من الاضطراب والخوف، خصوصاً بعد أن رأينا سفينة تعود ببعض الناجين من السفينة «اثينيا» التي غرقت خارج ساحل ايرلندا الشمالي. على كل حال كان ركوبنا للبحر يبدو شجاعاً، ولقد بدأت عشر من السفن الجميلة في الإبحار، لتقابلها بعد ذلك بعض المدمرات لحراستها. كانت السفينة في حالة إظلام، وكنا نقوم عدة مرات في اليوم بالتدريب على استعمال قوارب النجاة، ولحسن الحظ لم تمر بنا إلا حالة واحدة أو اثنتان من حالات الطوارىء، عندما قامت بعض المدمرات بإسقاط قنابل العمق بالقرب منا. كان هناك ٣٥٠ مسافراً إلى السودان من بينهم عدد من كبار الموظفين، والأسقف قواين الذي كان يعمل بمصر والسودان من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٤٥. فيما بعد سمعنا أنهم كانوا يقولون في الخرطوم إن غرق السفينة (مونتكالم) كان سيكون مؤلماً جداً، لكنه كان سيسفر عن ترقيات كثيرة! أغلبنا لم يكن يملك ملابس غير عادية، غير أنه كان يقال إن آرمسترونج حاكم مديرية أعالي النيل، كان يحتفظ في حقيبته ببعض الأطعمة المحفوظة، وأي شيء يمكن أن يحتاج إليه إذا ما اضطر إلى مغادرة السفينة، بما في ذلك عملات بعض الأقطار التي على الساحل، والتي يمكن أن يقذفه إليها التيار. الشيء الوحيد الذي أقلق راحتي

في السفينة هو أن الكابين الخاص بي كان قريباً من الفلايات، وقد كانت السفينة مصممة أساساً للعمل في شمال الأطلنطي. لم أكن أستطيع حتى أن أضع يدي على جدار الكابين، وقد كنا في فصل الصيف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

تفرقت القافلة في شرق البحر الأبيض المتوسط. نزلنا في بور سعيد، وبعد بعض التأخير استقلينا قطاراً خاصاً إلى القاهرة، ثم واجهتنا مصاعب أخرى، ولكن عندما ذهبت إلى مكتب الحجز كنت محظوظاً إذ تمكنت من الحصول على عربة نوم في قطار الليل المتجه جنوباً. ومن هناك كانت الرحلة روتينية. وصلت إلى واد مدني لأبدأ في تسلم أعبائي نائباً للحاكم في مديرية الجزيرة الجديدة المترامية الأطراف، التي أصبحت تتكون من ثلاث مديريات كانت تعرف باسم النيل الأزرق، والنيل الأبيض، والفونج. على الرغم من استمرار حرب البرقيات، كانت الحياة في المديريات تسير سيرها الطبيعي. أولى النصائح التي تلقيتها تعلق أهمية على خلق علاقات متينة مع كبار موظفي شركة القطن الذين كانوا يديرون مشروع الجزيرة من رئاستهم في بركات. ولسوء الحظ فإنني بعد وقت قصير من مقابلة هؤلاء الموظفين لعبت البولو مع المدير العام، واصطدمت به، وكانت النتيجة أن كسرت له ضلعين، ولكنه قابل ذلك بأريحية!

في ديسمبر ١٩٣٩، أصيب حاكم المديرية ر.س. مايول بالملاريا عندما كان في إحدى جولاته. تمخض الضعف الذي خلقته الملاريا إضافة للتوتر الذي جاءت به الحرب عن عودته إلى بريطانيا في إجازة مرضية في إبريل ١٩٤٠، ولم يعد إلى السودان بعد ذلك. بقيت هناك حاكماً بالإنابة إلى نهاية يوليو ١٩٤١.

الحرب:

كان صغار الموظفين البريطانيين يعانون من القلق الشديد، وكان كثير

منهم يرغبون في الاستقالة للعودة إلى الوطن للالتحاق بالقوات المحاربة. كانت سياسة حكومة السودان تهدف إلى الإبقاء على جيش السودان الصغير دون أي توسع خوفاً من استعداء الإيطاليين الذين كانوا في أثيوبيا. كما كانت تلك السياسة ترمي إلى استغلال البريطانيين الذين يعملون بالسودان في أغراض حربية إذا كان ذلك ضرورياً. لسوء الحظ لم يتم توضيح تلك السياسة، ولقد أحدثت غضباً كبيراً في أوساط صغار موظفي الحكومة والشركة الزراعية. سمح لنا بالبدء في تكوين حرس محلي ـ قوة دفاع السودان المساعدة ـ وقد أعطي الذين ينضوون تحت لوائها بعض التدريبات في البياده واستعمال السلاح. انخرط موظفو المراكز في التدريب، ونالوا درجات عالية أهلتهم لقيادة قوات الشرطة التي كانت قد أصبحت جزءاً من قوة دفاع السودان.

بالرغم من تلك التطورات، فإن قوات الحكومة في المديرية كانت أقل من القوات التي أنشأها الإيطاليون على الجانب الآخر من الحدود. كان الجزء الأكبر من القوات الإيطالية يواجه مديرية كسلا، ولكن قدرنا قواتهم لمواجهة الجزيرة بحوالي ٣٨٠٠ رجل تتكون أساساً من قوات المستعمرات مع ضباط وضباط صف من الإيطاليين، وتتكون أسلحتهم من المدافع الرشاشة والمدفعية والطائرات. في ذلك الوقت لم تكن بالمديرية أية قوات، لا من قوة دفاع السودان ولا من غيرها. كانت لدينا قوة من الشرطة المحلية قوامها ١٢٠ رجلاً، وأغلب ضباط الصف في تلك القوة، خدموا في مختلف أنحاء المديرية، وجند الكثير من الأنفار محلياً، ولقد رؤي أن مثل هؤلاء يكونون أكثر استجابة لدعاية العدو. معظم هذه القوة تمركزت في الروصيرص وتتكون من خمسين جندياً، بالإضافة إلى خمسين جندياً آخرين في الكرمك. تستعمل قوات الشرطة البنادق طراز ٣٠٣ ولا تملك مدافع رشاشة أو غيرها من الأسلحة.

عندما أعلن موسوليني الحرب أخيراً، لم يتضح في الحال أن السودان

سيكون مشتركاً فيها، لأن مصر، وهي أحد طرفي الحكم الثنائي لم تكن تشترك في الحرب. قمت بكثير من الإجراءات الاحتياطية، وفي أثناء ذلك أعلن مجلس الحاكم العام أن السودان طرف في الحرب، وذلك في تمام الواحدة صباحاً في اليوم التالي لإعلان موسوليني للحرب. كنا قبل ذلك قد وضعنا حراسات مكثفة على الأماكن الحيوية، وقمنا باعتقال كل الرعايا الإيطاليين في المديرية وأغلبهم من الإغريق الذين جاءوا من إحدى المستعمرات الإيطالية في ذلك الوقت، لكن كان هناك واحد أو اثنان من الإيطاليين الذين أظهروا تعاطفاً مع الفاشية، ولقد كنا نخشى أنهم ربما كانوا من الخطرين.

استقالة الحاكم العام:

كانت استقالة الحاكم العام السير ستيوارت سايمز في أغسطس هي أول حدث كبير بعد إعلان الحرب. كان ذهاب الحاكم العام مقرراً قبل عامين، لكن ظروف الحرب حالت دون وصول خلفه السير بيرنارد بورديلون حاكم نجيريا السابق. عند نشوب الحرب رؤي أنه من المناسب تعيين ضابط كبير لقيادة البلاد. عندما توجه السير ستيوارت سايمز إلى جنوب افريقيا جاء الجنرال السير هيوبرت هدلستون وأصبح حاكماً عاماً للسودان.

انتقد سايمز في السودان لأنه لم يكن يبدو مؤيداً للمجهود الحربي بدرجة كافية. طبعاً لم يكن ذلك صحيحاً، لكنه ذات مرة كانت له وجهة نظر يقول فيها إن الحرب تخص الأوروبيين وأنه يجب عدم توريط الأفريقيين فيها. اعتاد سايمز على تسخيف كل ما يراه يتسم بالغباء، أو غير ضروري، بما في ذلك ممارسات يعتقد الكثيرون أن لها آثاراً سايكولوجية مفيدة. وكمثال أذكر أنني كنت أقدم له تقريراً في الخرطوم، سألني قائلاً: كيف حال الذين يمشون مشية الإوز في الجزيرة؟ ـ وهي إشارة فيها بعض التهكم على قوة دفاع السودان المساعدة، الذين كان أفرادها يقطعون مسافة عشرين أو ثلاثين ميلاً كل يوم

بعد نهاية عملهم ليقوموا بالتدريب العسكري. ولما ذكرت له الحماس الذي أبداه رجل في الثمانين للذهاب شخصياً لمحاربة الإيطاليين، ظن أنني قلت للمتطوع الثمانيني أن لا يكون غبياً بتلك الدرجة!! انتشرت قصص كهذه هنا وهناك، وأثارت تعليقات وضيقاً، لكنها كانت تلائم شخصيته، وربما لم تكن تعني شيئاً غير الرغبة في إحداث صدمة. غضبت ذات مرة عندما أعطاني صاروخاً قوياً لأنني قمت بتأييد حكم الإعدام على عميلين إيطاليين من الوطاويط في بني شنقول، وكان قد ألقي القبض عليهما متلبسين بتوزيع منشورات إيطالية. من ناحية فنية كنت أرى أنه على صواب، لكن كان على الحكومة أن لا تتوقع تماماً أننا سنقوم بتنفيذ الإجراءات الصارمة للمحكمة الكبرى، عندما كان رجال الشرطة يشتركون في العمليات ضد العدو، في حين كان مفتش المركز يقوم بجمع المعلومات التي تساعد على شن الحرب، ويقوم بتوزيع السلاح والذخيرة على الأثيوبيين الذين بدأوا في الثورة ضد حكم الطليان. قبل ذلك كنت قد طلبت من المصلحة القضائية تقديم قانون مبسط الإجراءات للمناطق التي يقع فيها القتال، ولكن لم يحدث عمل أي شيء.

الإيطاليون:

في خلال الشهر الأول بعد إعلان موسوليني للحرب. كان هناك قليل من النشاط العسكري، على الرغم من أنه قد اتضح أن الإيطاليين كانوا يقومون بإرسال قوات من (أصوصه) إلى (دول) بمحاذاة الكرمك، وأنهم قد بدأوا في الاستعداد للهجوم. كانت هناك غارة أو غارتان جويتان على الكرمك، ولم تحدث أية خسائر، لكنها أحدثت بعض الذعر في أوساط الأهالي البسطاء. لم يغادر المركز أي من الموظفين المهمين. لم يتم إجلاء موظفي المركز المدنيين تحسباً لما يمكن أن يسببه من مخاوف. نصح التجار أن لا يغادروا المكان. أعطيت الأوامر لمفتش المركز بالبقاء في الكرمك لأطول وقت ممكن، وأن لا يحاول التقهقر أمام تهديدات أي قوة صغيرة، أما إذا

رأى قوة كبيرة تقترب منه فعليه أن يقوم بالتخلص من محتويات المخازن الحكومية بالقدر الذي يستطيعه ثم ينسحب.

بمجيء السادس من يونيو كانت الأنباء القادمة من الكرمك تبدو خطيرة لدرجة أن الأوامر أرسلت إلى مفتش المركز لإجلاء الموظفين المدنيين، ومعهم سجلات المكتب والخزينة تحت حراسة قوة صغيرة. بعد ساعات قليلة من إرسال تلك البرقية، ذكر مكتب البريد أنه لا يوجد رد من الكرمك، وبذا فهمنا أن الهجوم قد بدأ. مرت عدة أيام قبل أن نعرف شيئاً عن أحوال القوة التي هناك.

الهجوم على الكرمك:

تقع الكرمك قبالة (دول) على بعد عشرة أميال عبر أحد الوديان. موقع السوق ومدينة الكرمك يحجب مكاتب المركز عن شارع دول. وفي وقت متأخر من ليلة السادس من يونيو تسلل حوالى ٦٠٠ أو ٧٠٠ رجل ببنادقهم وقضوا الليل في خور بالقرب من الكرمك، حيث شوهدوا وأطلقت عليهم النيران من بعض فرق كشافتنا. في الخامسة والنصف صباحاً ظهرت طائرتان إيطاليتان، وقامتا بقصف مكاتب المركز، واستمر القصف حوالى ساعة. لزم رجالنا خنادقهم، في حين وجد رجال العدو طريقهم خلف المدينة وحولها تحت غطاء جيد، وبدأوا في قصف المناطق المحروسة بالمدفعية. في حوالى السادسة والنصف كانوا على مسافة قريبة من المدافعين، وحدث اشتباك حامي الوطيس مع العدو الذي كان يحاول الالتفاف حول الحامية. بالرغم من أن قوتنا لم تصب بأي خسائر تقريباً، فقد ألحقت قدراً من الخسائر بالعدو، إلا أن مفتش المركز قرر الانسحاب لئلا يتم عزله بعيداً. كان التقهقر منتظماً، وقد أعيد تنظيم القوة على بعد أربعة أميال غرباً. قتل من القوة جندي واحد وجرح آخر. لحسن الحظ كان انضباط العدو وسيطرته على النيران رديئاً، فقد كانت نيران المدافع الرشاشة تنهمر على رؤوس جنودنا المتقهقرين على مدى كان فيه الهدف مكشوفاً تقريباً. أمكن إنقاذ أكثر البغال لكن سروجها فقدت! لم

يبق لرجالنا طعام أو أية إمدادات، ولم يكن لديهم إلا ملابسهم التي يرتدونها. استطاع الموظفون المدنيون، وعائلات رجال الشرطة أن يرحلوا في سلام، ولكنهم كانوا أيضاً في حالة سيئة. قرر مفتش المركز أن يذهب إلى (وسكو) ليضمن وجود الطعام والماء والمأوى، ولكن قبل تحركه إلى هناك أرسل دورية من رجال الشرطة لاستكشاف العدو.

وجدوا الكرمك في حالة من البلبلة. سحب الإيطاليون قواتهم خوفاً من هجوم مضاد. سطت القوات المهاجمة على السوق الذي كان مكتظاً بالبضائع المخزونة لموسم الخريف، ولم يتركوا شيئاً. شاركهم الوطاويط من ناحيتي الحدود في السطو. نقلت كمية كبيرة من البضائع إلى دول. وجد الجندي المسؤول عن الدورية أن المنطقة التي تقع فيها مكاتب المركز غير محتلة، فأضرم النيران في سقوف المباني المصنوعة من القش، ومخازن الذرة، وعربتين، كما قابل خادم الصراف الذي كان يحمل مفاتيح الخزنة مخالفاً بذلك القوانين المالية، واستطاع أخذ حوالى ١١٠٠ جنيه كانت داخل الخزنة. ووجد أيضاً بعض البغال وشرطياً أو اثنين، تركوا هناك قبل أن يتمكنوا من اللحاق بقواتهم.

عندما زرت الكرمك في مارس ١٩٤١، بعد وقت قصير من استعادتها من الطليان، وجدت أن مكاتب المركز لا تزال غير مسقوفة، ولقد وضعت بعض ألواح الزنك التي جلبت من السوق فوق العروق المحترقة جزئياً على أسقف المكاتب. أما المنازل الحكومية الثلاثة فقد دمرت، واستغلت الحجارة التي أخذت من بقاياها في عمل ساتر حول مباني المركز. كان السوق قذراً ومهجوراً، وحوالى ربع الحوانيت بلا سقوفات. أنشئت مقبرة صغيرة أمام القلعة، وقمت بإحصاء أربعين قبراً كانت لأحد الضباط الإيطاليين وبعض الجنود الأثيوبيين من المسيحيين. كانت بعض المقابر بدون صلبان أو أسماء قيل إنها لجنود مسلمين.

في تلك الأثناء لم نعد نسمع شيئاً في واد مدني، وكان يبدو أنه من الأحسن أن ترسل تعليمات إلى نقطة قيسان الحدودية لتنسحب في الحال، وبعد أيام قليلة استطاعت النقطة التقهقر إلى التومات. كان تجار قيسان يخشون ما حدث في الكرمك، فاعلنوا استسلامهم للمسؤول الإيطالي في بلفوديو الذي قام باحتلال قيسان في سلام. وصف راديو الإيطاليين في باري ذلك بأنه نصر عظيم، وزعموا أن فرقة من البريطانيين كانت تعسكر على الجبال أجبرت على التقهقر.

وفي الخامس عشر من يوليو كان علينا أن ننسحب من منطقة الحدود، وكنا نشعر بالقلق حول ما إذا كان الإيطاليون سوف يواصلون نجاحهم.

اشتملت المرحلة التالية على إعداد قوات جديدة، وانتظار التحرك القادم للعدو. في الروصيرص كان يجري مجهود جبار للقيام بهجوم، وفي تلك الأثناء استمر التجنيد والتدريب في أنحاء المديرية. وفي منتصف شهر أغسطس أرسل أكثر من مائة من رجال الشرطة المدربين إلى الفونج، كما كان هناك حوالي ١٨٠ من رجال الشرطة تحت التدريب لتعزيز تلك القوة. تم تجنيد قوة غير نظامية عرفت باسم باندا فونج، وفي نهاية اكتوبر ارتفع عدد رجال الشرطة وباندا فونج إلى حوالى ٣٥٠ رجلاً. انتظمت تلك القوة تدريجياً في بلتونات وجرى تسليمها كبيادة راكبة. في نهاية يوليو أرسل س.ج. ديفز مساعد السكرتير المالي إلى الروصيرص وبصحبته بنادق من طراز «لويس» وقد درب عدد من رجال الشرطة على استعمال ذلك الطراز من البنادق، كما أنشئت بعض النقاط الصغيرة المتقدمة بهدف منع العدو من التسلل، بالإضافة إلى جمع الأخبار وطمأنة الأهالي. كانت الدوريات تتحرك باستمرار لتضليل العدو فيما يتعلق بحجم قواتنا، وللقيام بذلك قمنا بالبحث عن البغال في كل أرجاء المديرية، ولقد قامت مصلحة المخازن والأسلحة بعمل المعجزات، وذلك بصنع سروج للبغال من لا شيء.

وفي خلال ثلاثة شهور، من يوليو إلى سبتمبر كانت التوقعات غير مطمئنة على الإطلاق، إذ إن القوات في الروصيرص وفي المناطق المتقدمة، كانت في حالة يأس مستمر. كانت القوات قلقة جداً إزاء المستقبل. كانوا وحدهم بالقرب من عدو أقوى منهم كثيراً. كانوا يعيشون في مأوى مؤقت وغير مريح، يعانون من الرطوبة والإرهاق. حولهم سكان لا يقدمون أية مساعدة، ولقد فتكت بهم دعايات العدو التي كانت شديدة الأثر نسبة لانسحابنا المبكر. كانت محمدة عظيمة لرجال الشرطة أن الخوف لم يجد طريقه إليهم. عاد كثير من السكان أدراجهم تاركين منازلهم على الحدود بحثاً عن الأمن في الروصيرص، ولقد لجأ الآلاف إلى الجبال. في تلك الأثناء كان هناك عمل عسكري كبير يجب القيام به في مناطق أبعد من الحدود. كان علينا أن نقوم بعمل الخطط عن كيف نحاول إيقاف العدو إذا حاول التقدم في أعداد كبيرة، لأن مواقعنا في المقدمة كانت صغيرة، وكانت المواصلات صعبة. كنا نخشى من أن يقوم العدو بتحركات على أطراف القوات، خصوصاً وقد عثرنا على خريطة إيطالية فيها علامات على الطريق غير المعبد من جبل قولي إلى سنجة، كطريق من الدرجة الأولى. أخيراً اهتدينا إلى إغلاق كل الطرق جنوب الروصيرص، وتحريك بلوك من الفرقة التي على الحدود إلى الروصيرص بأسرع ما يمكن مع أوامر للدفاع عنها على ضفتي النهر مهما كلف الأمر، مع وضع أي قوات أخرى في سنجة. قمنا باستعمال الدفاعات في الروصيرص في نسف الطريق الذي يمر على ويسكو. اتخذنا الاحتياطات اللازمة لحماية البواخر النيلية بتغطيتها وإخفائها تحت الأشجار. ابتهج الناس هناك بالأخبار عن توقع قوات في القريب تقوم بعمليات هجومية. كان بلوك فرقة الحدود هو القوة الوحيدة التي وصلت إلى هناك، وكانت من القوات التي تم تجنيدها حديثاً، وقد وصلت إلى الروصيرص في منتصف شهر سبتمبر.

الكولونيل روللي ينسحب:

بنهاية شهر سبتمبر أصبحت قوتنا في ازدياد، عندما وجدنا أنفسنا في

حالة من القلق الهائل. لقد قيل لنا إن قائد القوات الإيطالية المواجهة لنا الكولونيل روللي قد اتصل بدوق اوستا حاكم اثيوبيا مقترحاً إرسال حملة برية إلى النيل الأزرق لصرف الأنظار عن الجبهة الأرترية في مديرية كسلا، حيث أن تعزيزاتنا هناك قد أزعجت العدو. تمت الموافقة على خطته، وبدأ التقدم على رأس قوة قوامها ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل. كان على نقاطنا الصغيرة التي تواجه خطر الاجتياح أو الانعزال أن تتقهقر على الرغم من أن البعض قد قام باشتباكات حامية عندما حانت الفرصة. تقدم الإيطاليون على مسافة ٨٠ ميلاً على الحدود، وهو أعمق توغل داخل السودان أثناء تلك الحرب، وكانوا على بعد ٢٥ ميلاً من الروصيرص. توقف التقدم على خور أوفات على النيل للراحة والتجمع. دفعنا بقواتنا إلى الأمام، مستفيدين لأول مرة من الطائرات التي أرسلت إلينا من الخرطوم للقيام باستكشاف مواقع العدو.

كان الكولونيل روللي قوياً، اكتسب خبرة من قيادة الحملات العسكرية الأفريقية التي قام بها في ليبيا وفي أثناء غزو اثيوبيا، ولكنه ارتكب خطأ في حساباته إذ إنه حسب أنه من الممكن لقواته أن تبقى بعيداً عن أراضيها. لم تكن المحصولات الرئيسية قد وصلت مرحلة الحصاد، وقد أخذ القرويون مخزونهم من الطعام معهم عندما ولوا الإدبار. كان التقدم شاقاً إذ كان خور أوفات مغطى بالنباتات، وفي بعض أجزائه لا يسمح بالمرور. عانت القوات كثيراً من العطش، ولم يكن الأهالي هناك لإرشادهم عن كيفية الحصول على الماء بحفر بعض النقاط على تربة الخور الرملية. كانت القوات في منتهى الإرهاق عند وصولها إلى النهر. اكتشف الكولونيل روللي أنه ربما يواجه قوات تفوقه قوة خلافاً لما كان يظن، ولذا قرر الابتعاد، وأسرع عائداً على طريق قيزان، تاركاً وراءه أعداداً من الذين تخلفوا عن اللحاق بقواته، فلقوا حتفهم على أيدي السكان المحليين، أو أسرتهم دورياتنا التي كانت تتابع التقهقر. لم تستطع قواتنا التحرك سريعاً خلف العدو. ما زالوا (خام) نوعاً

ما. إغلاق الطرق الذي قمنا به لتأخير تقدم قوات العدو الميكانيكية، أصبح الآن عقبة أمام رجالنا! فقد الإيطاليون حوالى ٤٠٠ رجل أساساً بسبب المرض والإرهاق! غنمنا منهم أسلحة كثيرة، ولكن أعداداً كبيرة منها وقعت في أيدي الأنقسنا والبرتة. بعض الأسلحة كانت تحمل علامات مكتوباً عليها (بوليس الصومال). غنم الإيطاليون تلك الأسلحة في الحملة التي قاموا بها في الصومال الإيطالي. لقد سررت كثيراً في نجاح قوات غير نظامية في دحر الإيطاليين أثناء الهجوم.

الهدوء يعود إلى الكرمك:

في أوائل نوفمبر ١٩٤٠، تحول الموقف إلى سيطرة الإيطاليين على الحدود، وقد كنا نعد للتقدم. كانت آمالنا كبيرة، لأننا طوال فصل الصيف نجحنا في تشجيع الأثيوبيين على الثورة. قام ضباط بريطانيون بدخول الأراضي الأثيوبية، وأخذوا يوزعون الأسلحة والمؤن والأموال، وكان أغلبهم يتنقلون بقوافل الجمال المسلحة في رحلات طويلة ومضنية. في نفس الوقت كثفنا من الضغط المباشر على المواقع الإيطالية في الحدود. في يناير ذهبت إلى الروصيرص مع دوغلاس نيوبولد السكرتير الإدراي، ووجدنا أن المكان تحول إلى خلية من النشاط يمتلىء بالرجال من أورطة الملك الأفريقية، وقوات سودانية وأثيوبية، وبطاريات مدفعية، وضباط بريطانيين يحاولون في يأس تنظيم كل الأمور. كانت الجمال تتدفق من الجزيرة وكردفان لتعزيز النقل بالعربات. تم تنظيف الطريق الأمامي، وسويت أرضه وصارت القوافل تذهب إلى الجبهة كل يوم تقريباً. وفي أثناء تقدم قواتنا قام الإيطاليون بمحاولات لاعتراضها، وفي الرابع من فبراير ١٩٤١ قاموا بالجلاء نهائياً عن الكرمك. انتهت الحرب في الفونج تاركة وراءها ذكريات من الأيام القلقة قبل ستة أشهر عندما كان يبدو أن هناك خطراً حقيقياً أن النيل الأزرق صار تحت رحمتهم.

عرس سوداني!

إنني لا أزال أذكر كيف اجتاحني القلق عندما استيقظت ذات ليلة، وكنت على سطح منزلي بواد مدني، عندما شاهدت صفاً من العربات ذات المصابيح المتلألئة. شعرت بالراحة عندما سمعت الغناء، وتحققت أن ليس هم الإيطاليين، ولكنه حفل زفاف سوداني!!

مجهود حربي:

أغلب عملي كحاكم بالإنابة لمديرية الجزيرة، كان عبارة عن القيام بأي شيء يبدو أنه ضروري لإغاثة جبهتنا في المديرية، وفي نفس الوقت القيام بواجبات الإدارة كالعادة ما أمكن ذلك. رفضت أية رتبة عسكرية إذ كنت أعتقد أنني أكون أكثر استقلالاً كمدني، وأستطيع أن أناقش العسكريين إذا اختلفت مع مقترحاتهم. في إحدى المرات في شهر سبتمبر ١٩٤٠ طلب مني قائد المنطقة العسكرية هيو بوستد، أن أقوم بسحب كل قوات الشرطة التي تحرس الحدود إلى سنار، لئلا يتسبب تقدم القوات الإيطالية في عزلهم. رفضت تلك الفكرة لشعوري أن ذلك سيضعف الروح المعنوية المحلية. بعد أن سجلت وجهة نظري على الورق ذهبت إلى الخرطوم لمقابلة القائد العام الذي أيد وجهة نظري.

كان جميع السوادنيين يقفون خلف المجهود الحربي للحكومة، وقد قاموا بإظهار ذلك بعدة وسائل. أعطينا الإذن ذات مرة بزيادة حجم قواتنا، ولم تكن هناك أية صعوبات في التجنيد أو عمل تشكيلات جديدة للقوات غير النظامية. في الوقت الذي أخلي فيه سبيل الموظفين البريطانيين الذين يعملون بالحكومة وبالشركة الزراعية (مشروع الجزيرة) للاشتراك في التشكيلات الجديدة، قام الزعماء السودانيون من جانبهم بمسؤوليات أكبر. قمت بجولة حول المديرية لإلقاء أحاديث سريعة في المجالس التي تضم المشايخ،

فوجدت منهم حرصاً شديداً لتقديم العون. كان السودانيون يكرهون الإيطاليين بسبب وصول تقارير إلى السودان عن إساءتهم لمعاملة الليبيين عندما قاموا بغزو بلادهم. استفدنا نحن من ذلك.

أثارت القوات الأجنبية اهتمام السودانيين خصوصاً الفرق الهندية، التي كانت تمر بمدني في طريقها إلى القضارف وخشم القربة على الجبهة الأرترية. كان الناس يتجمعون بمحطة السكة الحديد ليحيوهم بالهتافات والتصفيق. جاء ذات مرة قطار محمل بالجنود من طائفة السيخ الهندية، ولقد أعطيناهم الإذن بمغادرة القطار إلى مكان فسيح للقيام بصلواتهم وتمشيط شعورهم. ولقد أعطى الأهالي استقبالاً جميلاً لفرقة من جنود المرتفعات للبياده الخفيفة خصوصاً عندما بدأوا في عزف موسيقاهم على رصيف المحطة. ولقد قامت زوجتي التي عادت قبيل الغزو الألماني للأراضي المنخفضة وفرنسا، بتنظيم بعض النساء في شكل لجنة استقبال، لتقديم الشاي والمرطبات لكل القوات التي تمر بالمحطة، وقد قوبل ذلك بالتقدير.

كانت زوجتي مسؤولة أيضاً عن رسائل الشفرة السرية، ولقد حدثت لنا بعض الطرائف في ذلك الصدد. كانت رسائل الشفرة تستغرق ساعات لحل رموزها. كنت لا أرى سبباً لماذا نضيع الزمن في فك رموز رسائل بالشفرة عن ورق التوليت وأشياء من هذا القبيل. عندما نقلت ذلك إلى الخرطوم قيل لي ان العدو الذكي يستطيع أن يستنتج حجم القوات المناوئة له من خلال مثل تلك الإمدادات. كان في السوكي ضابط بريطاني اعتاد أن ينفق الكثير من وقته لحل رموز رسائل الشفرة، مما يسبب تأخيراً حاداً في وصول مواد تكون الحاجة إليها مستعجلة لترسل إلى الروصيرص.

كانت هناك صعوبات مع الشركة الزراعية السودانية (مشروع الجزيرة). في سبتمبر ١٩٤٠ كان علي أن أخطر مدير الشركة أن مصلحة السكك الحديدية سوف تقوم بفك القضبان الحديدية من منطقة المحالج لتركيبها في

منطقة خشم القربة والقضارف لإعطاء مزيد من التسهيلات للقوات التي يجري إرسالها إلى هناك في فصل الخريف، وهذا بالطبع قد يعني بعض التأخير فيما يتعلق بمحصول القطن مستقبلاً. وفي شهر نوفمبر كانت حملة ونجت تستعد للسفر إلى غرب اثيوبيا، وكان علي أن أقوم بإيجاد الجمال في الجزيرة، وكانت هذه ضربة أخرى لإدارة الشركة الزراعية لأن الجمال كانت تنقل محصول القطن من الحقول إلى القطارات الخفيفة التي تنقله إلى المحالج. بعد نقاش ساخن بالتليفون، ثم وجها لوجه اتفقنا على قبول مبدأ الضرورة الحربية، وأمكن التوصل إلى تعاون مخلص.

وفي الشركة الزراعية كان تطوير سلطة الصمودة (جمع صمد) لأخذ مكان مفتشي الغيط البريطانيين الذين ذهبوا للاشتراك في الحرب، يسبب بعض القلق. حسب السياسة التي كان معمولاً بها، كان الصمودة ينتخبون بواسطة مجالس القرى، ويكونون مسؤولين لدى تلك المجالس في أسلوب ديموقراطي. نسبة للحاجة إلى السرعة فقد كان لا مفر من تجاوز ذلك الأسلوب، وأجريت تعيينات مباشرة بواسطة كبار المفتشين، وقد كانت النتيجة أوتوقراطية أكثر مما كان ينبغي.

موقعة كرن وآلاف الأسرى

بعد عدة أيام من موقعة كرن، وسقوط أسمرا، أخطرت أنه سوف يرسل لنا عدة آلاف من أسرى الحرب، وبعد وقت قصير بدأت القطارات المحملة بالأسرى في الوصول، وبعد مغادرتي لواد مدني في يوليو ١٩٤١، وصل عدد الأسرى إلى حوالى عشرة آلاف من بيهم ١٥٠٠ من الإيطاليين والبقية من القوات المحلية، كما كان بينهم ثمانون من الحراس العجائز من رجال الشرطة والجيش الذين أعيد تجنيدهم بعد التقاعد. كان معسكر الأسرى يتكون أساساً من أكواخ من القش أحيطت بالأسلاك الشائكة. كنت قلقاً إزاء الإجراءات الأمنية التي أبدأ بها، لأن الحرس لا يمكن الاعتماد عليه تماماً. حدثت عدة

حالات من هروب الأسرى من المعسكر في أسبوعه الأول، ولكن انتهت تلك الحالات إلى الاعتقال والضرب، وإعادة الهاربين إلى المعسكر بواسطة الأهالي. توقف الاسرى عن القيام بأية محاولات للهرب. لم تحدث منهم بعد ذلك إلا متاعب قليلة جداً فيما عدا الصعوبات الخاصة باطعامهم وإيجاد عمل لهم. ذات صباح وأنا أقوم بالمرور، وجدت بالقرب من معسكر الأسرى مدفع رشاش فَكَرز معمر بحزام من الذخيرة، نظرت في داخل المعسكر فوجدت على مسافة ليست بعيدة عدداً من الإيطاليين يتحدثون مع بعضهم البعض. استمريت في السير ببطء، ثم اندفعت بالحصان في أقصى سرعته إلى أقرب تليفون، حيث تحدثت إلى قومندان البوليس الذي قام بالإجراء اللازم فوراً وإزاحة المدفع. وضح بعد ذلك أن بعض رجال الشرطة كانوا يتدربون على استعمال ذلك السلاح، وعندما انتهى الدرس ذهبوا وتركوا المدفع منسياً.

اعتدت التحدث إلى بعض الأسرى الإيطاليين الذين يتحدثون الإنجليزية، والدخول معهم في مناقشات عن الحرب. قالوا لي «إنهم استسلموا في كرن لأنهم لم يروا أي سبب لأن يقتلوا هنا في أفريقيا. ذكروا أنهم سوف يكسبون الحرب في أوروبا، وعندما تنتهي الحرب فسوف يكون في وسع الألمان والإيطاليين أخذ كل ما يريدونه من البريطانيين! كان هؤلاء من جنود فرقة الألب، قاماتهم مديده ومظهرهم حسن، وقد كان عدم الاهتمام وفقدان المبادرة الذي يبدو عليهم شاذاً جداً!

بدأنا التفكير في إعادة الأمور إلى طبيعتها داخل المديرية. لقد عانى الأهالي كثيراً في الكرمك وقيسان لأن الإيطاليين كانوا قد نهبوا أعداداً كبيرة من ماشيتهم وأغنامهم. لم تكن هناك أعداد كبيرة من الناس. انهارت القرى أو أحرقت عندما هجرها السكان إلى الجبال. وفي نهاية شهر مايو عندما قمت مرة أخرى بزيارة العموديات على الحدود، كان هناك تغيير كبير، فقد أعيد بناء المنازل، وعادت إلى الظهور تجمعات الأطفال والماعز والماشية، ولقد

لوحظ أن الأشياء قد عادت إلى طبيعتها مرة أخرى. كان موقف الحبوب مقلقاً للغاية، ففي عام ١٩٤٠ انهارت الثقة بشكل فظيع، ولم يكن هناك حصاد. لكن لحسن الحظ فإن حالة شبه المجاعة لم تكن شيئا غير عادي في تلك المناطق، لذا فإن الأهالي يعرفون جيداً كيف يستعملون النباتات الخلوية، وأوراق الأشجار كطعام لهم. بذلنا مجهوداً كبيراً لمساعدة التجار للحصول على الحبوب، وقمنا بإحضار كميات كبيرة منها في الأماكن التي لم يكن من المتوقع أن يقوم التجار ببيعها فيها. لقد قامت لجنة مال الإغاثة لحرب السودان بمساهمات كريمة، وقد أمكن إعانة الذين فقدوا منازلهم أو بهائمهم نتيجة للعمليات التي قام بها العدو. كان للأهالي ميزة عظيمة يتغلبون بها على الكوارث، وهي لم تتوفر لغيرهم من الناس في أماكن أخرى. كان بإمكانهم القيام بغربلة حبات الذهب الخام في الخيران، وبذا استطاعوا شراء الحبوب التي جلبت للأسواق.

إلى الخرطوم

في ربيع عام ١٩٤١، أخطرت بأن أذهب في إجازة أتوجه بعدها للخرطوم للعمل كمساعد للسكرتير الإداري. أصبت بخيبة أمل، لأنه كان علي أن أعود إلى وظيفتي الأصلية كنائب حاكم، بعد أن عملت حاكماً بالإنابة لمديرية كبيرة لمدة ١٦ شهراً وبنجاح واضح. لم يكن في وسعي أن أعمل شيئاً سوى أن أقبل القرار، وفي أثناء ذلك أتمتع بقضاء إجازة أثناء الحرب في شرق أفريقيا.

بذا أكملت ١٩ عاماً في تلك المديرية استمتعت بها تماماً. كانت حياة محببة ومجزية بعض الشيء، أساساً لأن المرء كان على صلة وثيقة بالسودانيين، مقدراً شجاعتهم الصابرة، وبشاشتهم، وصداقتهم. ذهبت إلى

مكتب السكرتير الإداري غير راغب، ومن بين أسباب ذلك قدومي إلى عالم جديد مجهول، ولشعوري أنه لم يعد في الإمكان أن أكون على صلة بالناس العاديين مرة أخرى، كما أنه كان علي أن أقوم باتخاذ قرارات على ضوء مقترحات وتقديرات أناس آخرين عن أحسن ما يمكن عمله.



سودان ما بعد الحرب

الخطوات الأولى في السكرتارية:

ذهبت إلى السكرتارية في سبتمبر ١٩٤١ بشعور مختلط جداً. بالرغم من أنني قضيت وقتاً طويلاً في السودان، إلا أنه كان هناك الكثير الذي يجب علي أن أتعلمه عن الإدارة المركزية في الخرطوم التي ازدادت حجماً وتركيبة عما كانت عليه في عام ١٩٢٢. كان واضحاً أن نمط حياتنا سيتغير أيضاً، لأن العاصمة كانت تتيح فرصاً أقل من المديريات لإجراء اتصالات غير رسمية مع السودانيين، كما أنها تحتم الكثير من الارتباطات الرسمية والاجتماعية.

كانت إدارة حكومة السودان تختلف عن إدارة المستعمرات البريطانية الأخرى، فبدلاً من سكرتير أول يكون مسؤولاً لدى الحاكم عن الإدارة ككل، وتوكل إليه كل الأشياء الهامة، كان يوجد ثلاثة سكرتيرين في السودان: إداري، ومالي، وقضائي. كان السكرتيرون الثلاثة يبدون في عيون مرؤوسيهم شيئاً أشبه ـ بدرجة أقل ـ بالثالوث المقدس، يتساوون في السلطة في ميادينهم المختلفة، بالرغم من أنهم لم يكونوا دائماً بمستوى واحد من التفكير. كل واحد منهم كان مسؤولاً لدى الحاكم العام فيما يتعلق بالأعباء التي يقوم بها. كان السكرتير الإداري مسؤولاً عن عدة مصالح هي الصحة، والتعليم، والزراعة، والغابات، والمساحة، والحكومة المحلية، والإدارة الأهلية، والشرطة، والسجون، والطيران المدني، والإعلام، وأخيراً مصلحة العمل. كان السكرتير المالي بالطبع مسؤولاً عن المراجعة، والجمارك ورسوم

الإنتاج، ومشروع الجزيرة، وكل ما يتعلق بالري، كما كان مسؤولاً عن السكك الحديدية. كان السكرتير القضائي مسؤولاً عن التشريع، والقضاء، ومصلحة الأراضي، وتسجيلات الأراضي. من هذا السرد الموجز يمكن رؤية أن هذه المسؤوليات كانت تتضمن أشياء أخرى، فالسكرتير الإداري كان مسؤولاً عن النواحي السياسية والاجتماعية لمشروع الجزيرة، كما كان سكرتيراً للحاكم العام للشؤون الخارجية، وهو لا يستطيع أن يكون غير ملم بما يمكن أن يقوله السكرتير المالي ومدير مصلحة الري لمصر عن مياه النيل. السكرتير الإداري تأتيه كل المضاعفات السياسية، إذا كانت هناك هزات تتعلق بأشياء تحت مسؤوليات السكرتيرين الآخرين، مثل المتاعب الخاصة بعمال السكك الحديدية.

كان هنالك سببان لماذا كان ذلك النظام يعمل في اتساق بدرجة معقولة في الوقت الذي كنت اضطلع فيه بمسؤولياتي.

عندما عينت سكرتيراً إدارياً في ١٩٤٥ كنت مرؤوساً لادنجتون ميلر السكرتير المالي (التحق السير ادنجتون ميلر بالسلك السياسي السوداني في عام ١٩٢٠، وعمل بالمراكز وبمصلحة المالية، وأصبح سكرتيراً مالياً من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٤٩، ثم عمل بالمجلس البريطاني إلى عام ١٩٥٠، التحق بعد ذلك بهيئة التنمية للحكومة العراقية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤. توفي عام ١٩٥٧). كما كنت مرؤوساً لتوم كريد (السير توماس كريد عمل بالسلك السياسي السوداني من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٨. عمل بالحكومة العراقية من ١٩٣١ إلى ١٩٣٥، عاد للسودان وأصبح رئيساً للقضاء من ١٩٣٥ إلى ١٩٤١ ثم أصبح سكرتيراً قضائياً إلى عام ١٩٤٩. أصبح عميداً لكلية الملكة ماري بجامعة لندن من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧. توفي عام ١٩٦٩). كان كلاهما من أصدقائي الشخصيين لفترة طويلة، وكانا متعاونين معي إلى حد بعيد. عندما غادرا السودان في عام ١٩٤٩ كان موقفي متوطداً تماماً كسكرتير إداري، ولقد عملت عن قرب مع خلفيهما لويس شيك السكرتير المالي (السير لويس شيك

التحق بمصلحة المالية في ١٩٣٠، وعمل سكرتيراً مالياً من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٣، بعدها عمل معتمداً لنجيريا ثم معتمداً للملايو، توفي عام ١٩٧٢) وشارلس كمنجز السكرتير القضائي (التحق السير شارلس كمنجز بالسلك السياسي السوداني عام ١٩٢٧، ونقل للمصلحة القضائية في عام ١٩٣٠، ثم أصبح محامياً عمومياً فرئيساً للقضائية، فسكرتيراً قضائياً من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٣، وتقاعد بعد ذلك وذهب إلى روديسيا). عرفت الرجلين معرفة تامة، ولو لم نكن أصدقاء حميمين نستطيع أن نتعاون معاً لأصبح العمل شيئاً شاقاً، ولقد كان الحاكم العام يأتي بين الفينة والأخرى ليتأكد من أن سكرتيريه يعملون في انسجام. في أثناء عملي سكرتيراً إدارياً كان الحاكم العام يعقد اجتماعاً اسبوعياً كل يوم أحد مع سكرتيريه الثلاثة، والقائد العام للجيش لتقديم التقارير الهامة، وبعد المناقشات يدلي الحاكم العام برأيه، وبعد ذلك يمكن اتخاذ القرار. عندما أصبحت حاكماً عاماً لنجيريا فيما بعد كان علي أن أرى العمل بنظام السكرتير الواحد، ولقد تحيزت إلى فكرة أن عملاً كثيراً قد ألقي على كاهل رجل واحد، الشيء الذي كان يقف حائلاً دون الحكومة من التصرف بسرعة وحسم، مما كان يؤدي إلى كثير من التأخير.

مرة أخرى مع نيوبولد:

في عام ١٩٤٢، كنت لا أزال أفكر في أي النظامين أجدى (السكرتير الواحد أم السكرتيرين الثلاثة) وكان علي أن أقضي عامين ونصف العام أتعلم عمل الحكومة المركزية قبل أن أصبح أنا نفسي سكرتيراً إدارياً. كان دوغلاس نيوبولد (الذي كان حاكماً لمديرية كردفان عندما كنت أعمل مفتشاً لمركز غرب كردفان) يعمل سكرتيراً إدارياً منذ خريف عام ١٩٣٩، وقد كان يغمرني بعونه من كل قلبه عندما كنت أعمل حاكماً لمديرية الجزيرة بالإنابة. كان رجلاً جذاباً ولطيفاً، ولقد فعل الكثير للسودان أثناء خدمته. لم يكن يضن بنفسه، ففي سنوات الحرب لم يركن للراحة، أو يذهب في إجازة حقيقية.

كان يقرأ كثيراً ويهتم بالتاريخ والأدب، وفي سنوات عمله الأولى طاف بالأجزاء الشمالية من كردفان والصحراء. كان سريع التفكير، ذا عقل منقب، وتطلع لمعرفة كل شيء والتحقق منه. كان رجلاً مرحاً ويوحي بالمحبة لكل من يتحدث إليهم، وكان يتمتع بموهبة عجيبة لإظهاره الاهتمام بمصاعب ومتاعب صغار الموظفين الذين كانوا يعيشون في عزلة أثناء الحرب. كانت نظرته الواسعة أبعد من المشاكل اليومية في السودان، فقد كان يضع عملنا في إطار أوسع، لمواءمة ما كنا نحاول أن نفعله مع ما يجري في المسرح العالمي من أحداث. كان نيوبولد قادراً على عمل مصادمات مع السودانيين، ولكن بالرغم من أنه كان يقوم بعدة أشياء كانت تزعجهم كثيراً، لكنهم لم يكونوا يعتقدون للحظة واحدة أنه كان يفعل ذلك لأنه كان لا يشاركهم مشاعرهم.

مذكرة المؤتمر:

كانت الضجة التي خلقها مؤتمر الخريجين في إبريل ١٩٤٢، من أهم الأحداث في ذلك الوقت، وقد حدث ذلك بعد وقت قصير من قدومي إلى الخرطوم. لم يكن لي أي دخل بالمسائل السياسية في ذلك الوقت، وقد كان من المعروف أن نيوبولد أعاد إلى المؤتمر المذكرة التي كانوا قد بعثوا بها نيابة عن الشعب السوداني. اعتمد نيوبولد على أنه ليس من حق المؤتمر أن يدعي أنه يتحدث نيابة عن كل الشعب، وأن يتقدم بمثل تلك المطالب السياسية الكبيرة. كان ذلك الإجراء عن الخلفية التي كنت أعرف عنها قليلاً، وحتى الآن، يبدو لي دائماً أنه لم يحالفه الحظ، لأنه كان حتماً يعتبر إساءة لأعضاء المؤتمر الذي انضوى تحت لوائه كل مثقفي البلاد، ولقد برهنت المصالحات بعد ذلك فيما بعد أنها في منتهى الصعوبة. في الحقيقة فإن ذلك القرار كان يبدو لي دائماً أنه كان بداية الانقسام بين الانتلجنسيا الذي استمر إلى أن نال السودان استقلاله ـ أحد الطرفين كان يثق في أن حكومة السودان والإنجليز يستطيعون أن يأخذوا بيدهم إلى الحكم الذاتي والاستقلال. الطرف الآخر كان

يتطلع إلى مصر لتعين على البريطانيين. كان الرفض المتعجرف لاستلام المذكرة، يبدو لي أنه لا يشبه نيوبولد إطلاقاً، ولا يشبه أبداً الحاكم العام هدلستون. من المؤكد أنه كان من الأحسن الرد على المذكرة، ولفت النظر أن حكومة السودان مشغولة بظروف الحرب وآثارها، ثم إبداء ملاحظة أو ملاحظتين مهذبتين عن عدم استطاعة الحكومة قبول المؤتمر كلسان حال كل السودانيين، وبخلاف ذلك فإن محتويات المذكرة سوف تدرس بعناية. في ظروف الحرب يكون كل شخص متعباً يعاني من العمل فوق الطاقة مع قلة الموظفين، وقد لا يكون من السهل على المرء أن يبقى حكيماً وصبوراً عندما تقدم له قائمة من الطلبات السخيفة التي لا تتسم بالسياسة.

ترقيات سياسية:

في عام ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ توصل نيوبولد إلى أنه من الضروري سياسياً الإسراع بترقية السودانيين إلى وظائف أعلى في الإدارة، وقد قام باستشارة أغلب حكام المديريات، وكبار الموظفين البريطانيين. شعر نيوبولد بخيبة أمل عندما لم يجد تجاوباً من أغلبهم. كان جون همفري حاكم كسلا، الذي كان يزور مكتب السكرتير الإداري قبل وقت قصير، وشخصي، الوحيدين اللذين استجابا إلى اقتراح نيوبولد من كل قلبينا (**التحق ج.م. همفري بالسلك السياسي السوداني في عام ١٩٢٠/١٩٤٦، وعمل بالمراكز إلى عام ١٩٣٨. عمل مساعداً للسكرتير الإداري وأصبح حاكماً لمديرية كسلا في ١٩٤١/١٩٤٦. توفي عام ١٩٦٤**). بالطبع كانت هناك مشكلة خطيرة إذ إن أغلب الضباط الإدرايين من السودانيين كانوا من النوع القديم الجامد. كانوا أمناء ومهذبين. ما كان عندهم خيال. نالوا قدراً من التعليم أكثر قليلاً من المرحلة الأولية، وربما كانوا لا يستطيعون الارتقاء إلى مستوى الانتلجنسيا من الشباب أو ينالوا احترامهم.

أكثر من ذلك فإن حكام المديريات كانوا يخافون على مستوى الكفاءة

في مديرياتهم. كانوا أيضاً غير مقتنعين أن الضباط الإداريين من السودانيين سوف يسمحون لزعماء الإدارة الأهلية ـ التي أسست بآمال كبار وبكثير من المخاض ـ بمواصلة عملهم دون تدخل. كانت هذه مشكلة واجهتها فيما بعد شخصياً في السودان عندما كنت أعمل سكرتيراً إدارياً. واجهتها أيضاً عند أول وصولي إلى نجيريا كحاكم عام لها، فوجدت أن الأفرقة كانت ليس في متناول اليد بشكل مخيف. كان نيوبولد في الحكومة المركزية يستطيع القيام بتقدير الضرورات السياسية أحسن كثيراً من حكام المديريات. كان عليه أن يتحمل ذلك لأن المساومة كانت ضرورية. كان يتم إجراء ترقيات قليلة بمجرد أن يعتقد نيوبولد أن هنالك حاجة إليها. قلة من الشبان اللامعين أعطيت دفعات إلى الأمام. نال العجائز فرصاً أقل بالترفيع إلى درجات أعلى. في خلال عشر سنوات أو ما يقرب من ذلك، استمرينا في إعطاء القليل من الجوائز رغماً عنا للضباط الذين يتمتعون بالخبرة، وفي نفس الوقت كنا نركز على الشبان الذين نالوا تعليماً أحسن. بدأ الخطوة بريدي مدير المصلحة الطبية (**السير إريك بريدي عمل بالمصلحة الطبية من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٥، وأصبح مديراً لها من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥، عمل مستشاراً للشؤون الصحية بالسفارة البريطانية في القاهرة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٨**). كان أطباء بريدي الذين يتخرجون من مدرسة الطب بالخرطوم يعينون بخدمة الحكومة، وسرعان ما ينالون دفعات إلى وظائف أعلى، وبذلك خلق سابقة ما كان ممكنا للمصالح الأخرى أن تتجاهلها.

كانت هناك أيضاً مشكلة الموظفين المدنيين من البريطانيين، الذين التحقوا بالخدمة قبل أن تكتسب العوامل السياسية تلك الأهمية الجديدة. كيف يكون رد فعلهم بالنسبة لترقيات السودانيين الذين نالوا تعليماً عالياً، والذين ربما كان الاعتماد عليهم بدرجة أقل، والذين ربما يهددون ما يقومون به هم من عمل؟ كانت تلك مشكلة بدأت التفكير فيها لأول مرة في عامي ١٩٤٣/٤٢، واستمر ذلك التفكير حتى نهاية خدمتي.

اشـراك السودانيين:

في كل منغصات الحرب بإحباطاتها وهزائمها، والعمل الذي لا عائد منه، كان من الصعب غالباً أن نتذكر أن هناك مستقبلاً يمكننا الانصراف إليه إذا كتبت لنا النجاة، ولكن في اللحظات التي نفكر فيها في ذلك، نجد أن هناك سياسات جديدة تحتاج للتخطيط. كان ميثاق الأطلنطي، والملاحظات المشجعة التي أبداها ستافورد كريبس عندما توقف في مطار الخرطوم في طريقه إلى الهند، من الأحداث البارزة التي أنارت للسودانيين الطريق للتفكير في مستقبلهم. ومع أن السودان كان يحكم لمصلحة شعبه كما كنا نرى، ومع أن المشاورات التي كانت تجري مع السودانيين على مستوى الأفراد كانت دائماً إحدى مميزات الإدارة في المراكز، والحكومة المركزية في الخرطوم، فإنه من الغريب حقاً أنه لم يعمل أي شيء قبل الحرب لخلق مجلس مركزي، أو تشريعي أو برلماني. كان السودان لا يزال يحكم أوتوقراطياً بواسطة الحاكم العام، يعاونه مجلس جميع أعضائه من الموظفين البريطانيين الذين يقوم هو بتعيينهم. في أغلب الأراضي البريطانية وراء البحار، حتى في أفريقيا، تم خلق نوع من المجالس التشريعية بها ممثلون للوطنيين، وذلك قبل عدة سنوات، على الرغم من أن شعوب تلك المناطق لم تكن متقدمة أكثر من السودانيين. يبدو النظر إلى الوراء شيئاً شاذاً الآن، إذ لم يعمل شيء لا في الثلاثينات، ولا في الأربعينات لإشراك السودانيين في الحكومة المركزية، مع أن مجالس المدن والقبائل كانت تعمل كأجهزة استشارية فيما يتعلق بالمسائل المحلية.

في عام ١٩٤٢ بدأ نيوبولد في دراسة مقترحات لتكوين جهاز استشاري يتكون أساساً من السودانيين، وقد قام بدراسة ما عمل في ذلك الصدد في بلدان أخرى مشابهة، ولقد وجد ـ مثلما توصلت إليه أنا بعد سنوات قليلة ـ أننا في السودان نفعل ما يروق لنا، إذ لم يكن هناك من يقدم لنا النصح فيما يتعلق بإنشاء أجهزة وطنية لتمثيل الشعب، كما أننا لم نعرف صعوبات أو مزايا

الأشكال المختلفة للدساتير. كانت وزارة الخارجية التي كنا ننظر إليها كمشرف على ما تقوم به من عمل، لا تبدي اهتماماً، وليس لديها معلومات تتعلق بهذه الأشياء، وكنظام للحكم الثنائي الذي يتبع لمصر وبريطانيا، لم يستطع السودان أن يولي وجهه شطر وزارة المستعمرات بحثاً عن العون. وفي تلك المرحلة كان نيوبولد ـ كما فعلت أنا فيما بعد ـ يحصل على الاستشارات والمعلومات من خلال الاتصالات الشخصية في بريطانيا.

المجلس الاستشاري

قام نيوبولد بتكوين لجنة صغيرة، من كبار الموظفين البريطانيين لتقديم المشورة له. كما قام هو ولجنته بعمل مشروع ظهر إلى حيز الوجود في عام ١٩٤٤، وهو المجلس الاستشاري لشمال السودان. كان المجلس عبارة عن جهاز استشاري صرف يتكون من ٢٨ عضواً يتم تعيينهم من المديريات الشمالية فقط. وجه مؤتمر الخريجين والانتلجنسيا عموماً الانتقادات للمجلس الاستشاري كونه لا يتمتع بأية سلطات تنفيذية، ولأنه لا يغطي كل السودان، ولأنه يتكون بشكل واسع من الأعضاء المعينين. وفي الحقيقة قامت كل من الست مديريات الشمالية بانتخاب ثلاثة أعضاء، كما انتخبت الفرقة التجارية عضوين، وتم تعيين الثمانية أعضاء الباقين بواسطة الحاكم العام لتمثيل طبقة المتعلمين والمهنيين. كان السكرتيرون الثلاثة بمثابة نواب للرئيس، وكانوا يحضرون كل الاجتماعات. ترأس نيوبولد الاجتماعين الأولين للمجلس، ولقد أخذت مكانه في الستة اجتماعات التي عقدت بعد وفاته. كان المجلس الاستشاري يناقش عدة مسائل هامة، وكانت قرارات المجلس عن التعليم، ومشروع الجزيرة، وتعريف من هو السوداني، تجد الاعتبار والقبول الكافي من الحكومة، كان نيوبولد عصبياً بالنسبة للمجلس الاستشاري قبل افتتاحه في مايو عام ١٩٤٤. وكنت اعتقد أنه كان يشعر بضغط كبير بسبب رئاسته للمجلس.

عندما ذهبت للمرة الأولى إلى الخرطوم كنت فقط مراقباً لأكثر التطورات الجديده، لكن أصبحت تدريجياً أكثر مشاركةً بين خريف عام ١٩٤١، وموت نيوبولد المفجع في مارس ١٩٤٥. في أيامي الأولى وجدت أن التحول من الحياة في المديريات شيئاً شاقاً. كانت الإقامة في المكتب، والفرص القليلة للخروج، والاضطلاع بمسؤوليات مباشرة أقل، فيها كل التغيير بالنسبة لي. ثم إنني لم أكن أعمل بالسكرتاريه من قبل، ولا أعرف كيف تعمل تلك الماكينة، ولا أدري إجابات للمشاكل الراهنة. ولمدة ثلاثة أو أربعة أسابيع وجدت أن لدي القليل جداً مما أقوم به من عمل. كان رؤسائي والمرؤوسين يتخطونني لأنهم كانوا يستطيعون الحصول على قرارات أو إجراءات بشكل أسرع، وذلك بتجاهلهم لشخص ما يحتاج أن يعرف خلفيات أي موضوع يشرح له. بعد حوالى أربعة أسابيع أصبح لدي الكثير مما أعمل ، وفي خلال الأحد عشر عاماً التي تلت ذلك، وحتى تقاعدي في إبريل عام ١٩٥٣ ، كان من الصعب علي أن أجد الوقت والطاقة لأقوم بكل ما يجب عمله. لكن الأسابيع القليلة الأولى كانت ثقيلة الوطأة بدرجة تدعو لليأس.

كان الكتبة البريطانيون يجتمعون حولي في المكتب ليقوموا بتدريبي على بعض أعبائي، وإنني مدين بالكثير لهؤلاء الموظفين الممتازين. كانت أساريرهم منبسطة دائماً، ومتعاونين، يعملون في همة، وكانت سمعة المكتب تعني لهم مفخرة عظيمة. استمرت السودنة وأحيل هؤلاء إلى التقاعد. كان واضحاً أن السودانيين الذين حلوا محلهم، لم يستطيعوا القيام بنفس المستوى من العمل. كان على كبار الموظفين أن يقوموا بعمل مسودات لكثير من الأعمال الروتينية، ووضع تعليماتهم للمرؤوسين بعناية أكثر، وفي كلمات مختصرة. منذ خريف عام ١٩٤١، بدأت أعمل ممثلاً وتنفيذياً للسكرتير الإداري، فيما يتعلق بأغلب الأمور التي تحول إلى مكتبه من مختلف المصالح. قمت بتمثيل السكرتير الإداري كرئيس للجنة المركزية للصحة العامة. كان علي أن أقوم برئاسة قسم شؤون الموظفين بمكتب السكرتير

الإداري الذي كان مسؤولاً عن تعيينات، وتنقلات، وترقيات كل الكتبة الذين يعملون في السلك الحكومي، إضافةً إلى تعيينات وترقيات صغار الضباط الإداريين من السودانيين. وجدت أيضاً أن علي أن أساعد بالنظر في التعيينات والترقيات الخاصة بموظفي السلك السياسي، وذلك برفع التوصيات للسكرتير الإداري ليقرر على ضوئها. في أثناء الحرب كانت هناك أعمال أخرى كثيرة. كان علي أن أقوم بعمل خطة يشترك في تنفيذها مهندسو البريد والبرق، وذلك بإنشاء شبكة من محطات الإنذار اللاسلكية تغطي كل السودان الشمالي، حتى لا تستطيع الطائرات الألمانية التي تنطلق من قواعد في شمال أفريقيا الوصول إلى مطاراتنا ومخازن الوقود دون أي إنذار. حسبما أعلم لم تكن هناك أية محاولة للهجوم علينا. عهد إلي بتكليف كريه نوعاً ما لإجراء تجنيد إجباري لشبان الجالية الإغريقية في السودان، بناءً على اتفاق بين الحكومة البريطانية وملك اليونان. كان شباب الإغريق رقاقاً، وكان أغلبهم يعملون خلف الطاولات في مخازن البقالات الإغريقية. لا يبدو عليهم أنهم من المحاربين. على كل حال قمنا في النهاية بجمع ٢٢٠ شاباً من هؤلاء، وبعد بعض التدريب، ولبس الزي العسكري، قاموا بالسير في طابور بالمحطة. استعرضت الطابور. كان معي كولونيل إغريقي اسمه **كالومونوس** عليه سيماء الفاشست. بعد ذلك وضعناهم في قطار وأرسلناهم إلى مصر. لا أدري ماذا فعلوا لبلادهم. دائماً أذكر كيف طلب مني أن أهتف في وداعهم باللغة الإغريقية: زيتو هيلاس.. أي عاش الشعب! وليس زيتو باسيليو أي عاش الملك! كان أغلب هؤلاء الشباب من الجمهوريين وليسوا من الملكيين! سبب لي الكولونيل الآلام باهدائي مجلدا جميلا عن تاريخ اليونان باللغة الإغريقية القديمة!!

السودان معبراً جوياً

كان من واجباتي الرئيسية العمل مع السلطات المختلفة لتسهيل مرور الطائرات من غرب وجنوب أفريقيا إلى الشرق الأوسط لنقل التعزيزات. كان

هذا يعني التنسيق مع المديريات، وسلاح الطيران الملكي البريطاني، ومصلحة الأشغال العمومية، والبريد والبرق. كان علينا أن نبحث عن الطائرات التي تتخلف عن مواعيدها.

عبرت ألف وأربعمائة طائرة الأجواء السودانية إلى مصر في سنوات الحرب. إن تدبير كميات كافية من الوقود لإعادة ملء خزانات هذه الطائرات عند هبوطها في الجنينة والفاش البعيدتين من خطوط السكك الحديدية لم يكن عملاً سهلاً، إذ إن الطرق كانت في حالة رديئة للغاية.

في عام ١٩٤٢. وقبل إعلان النصر في العلمين وهزيمة الجيوش، كان علينا أن نفكر في ماذا سيحدث عند سقوط مصر. بذلت مجهودات كبيرة تجاه خطة تحمل اسم (أفلوك) وبمقتضاها تم إيجاد طريق للتعزيزات من متادى في الكنغو، ثم من نهر الكنغو براً حتى جوبا، ليتم إرسال الإمدادت شمالاً بالبواخر النيلية إلى الخرطوم أو جنوباً إلى يوغندا وكينيا. لحسن الحظ جاء نصر العلمين قبل انفاق كثير من الوقت والمال على تلك المشروعات. كان علينا أن نستعد لمواجهة أثر آخر من آثار هزيمة محتملة في شمال أفريقيا، وإمكانية تدفق بشري كبير. أعددنا الخطط لاستضافة رئاسة لجيش بريطاني في الخرطوم، وإيجاد مساكن لعدة مئات من الفتيات اللائي يقمن بأعمال السكرتارية الفنية، وفيهن بعض العاملات بالبحرية البريطانية، وغير ذلك. في النهاية لم يتعد وجود الفتيات أكثر من أسوان، ولقد أرسل أحد الموظفين ـ مع مختلف التعليقات من زملائه ـ للعناية بأمورهن.

كان مكتب وكيل حكومة السودان في القاهرة مشغولاً تماماً في شهري يونيو ويوليو من ذلك العام. إذ إن كثيراً جداً من الناس كانوا يريدون الابتعاد عن مصر هرباً من روميل وموسوليني. أرسل تيد ماك انتوش ـ الذي يعرف مصر جيداً ـ إلى القاهرة لمساعدة وكيلنا في مواجهة ضغط العمل (التحق تيد ماك انتوش بالسلك السياسي السوداني عام ١٩٢١، وعمل بالمراكز إلى

عام ١٩٣٧ . أصبح مساعداً للسكرتير الإداري في عام ١٩٣٨ ، فوكيلاً لحكومة السودان في القاهرة حتى عام ١٩٤١ ، فنائباً للسكرتير الإداري حتى عام ١٩٤٢ ، فحاكماً للخرطوم حتى عام ١٩٤٥ . أعيد كضابط عمل حتى عام١٩٤٨) . من الواضح أنه كان من الممكن عمل ثروات عن طريق قبول رشاوى أثناء موجة الخوف في شهري يونيو ويوليو، إذا استجاب أي من موظفينا إلى الإغراء .

عندما أصبح تيد ماك انتوش حاكماً لمديرية الخرطوم في عام ١٩٤٣ ، كنت قد عينت نائباً للسكرتير الإداري، ولقد كنت محظوظاً أن أعمل لعامين كنائب لنيوبولد، وأعمل بالقرب منه، ذهب نيوبولد في إجازة محلية في عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤، تاركاً إياي مسؤولاً عن المكتب لعدة أسابيع عندما أخذت مكانه في مجلس الحاكم العام، وفي لجنة شؤون الخدمة، ومجلس السكرتاريات . تعمقت صداقتنا خلال تلك السنوات، وكان بيننا انسجام مع أن دوغلاس كان أحياناً يسوف في العمل المكتبي . كلنا لنا عيوبنا، ولا شك أن الذين عملوا معي كانوا يجدون أنه من المستحيل التعامل معي في بعض الأوقات . كنت أغضب من دوغلاس أحياناً عندما أرفع إليه بعض الأوراق مع مذكرات أكتبها بعناية أطلب منه أن يعطي قراره «نعم ـ أو ـ لا» عن بعض المسائل أو غيرها، في الوقت الذي يكون فيه جالساً إلى مكتبه لعدة أيام يكتب عشرات من الخطابات بخطه الأنيق إلى مفتشي المراكز وبعض الأصدقاء الآخرين، أو يقوم بإعداد محاضرة عن أحد الصليبيين ليلقيها بنادي رجال الكنيسة بعد صلاة الأحد المسائية . أذهب مرة أو مرتين إلى مكتبه عندما لا يكون هناك لأخذ الملفات التي أكون قد رفعتها إليه قبل بضعة أيام لاتخاذه قراره . كنت أؤشر على مذكراتي بتلك الملفات بخط يدي : «نسبةً لغياب السكرتير الإداري، القرار باعلاه» . لكنه كان زميلاً لطيفاً وشجاعاً، أحب الناس الذين نعمل من أجلهم، وأوحى لنا أن نقتفي أثره . كنت محظوظاً أن

أقضي تلك السنوات أعمل معه عن قرب، واستعير منه بعضاً من روحه للعمل من أجل أفريقيا.

لم تكن طبيعة عملي وحدها هي التي جعلت الخرطوم تبدو مختلفة جداً عن تجاربي السابقة. كانت الحياة الاجتماعية نشطة خصوصاً أثناء أيام الحرب، عندما كان عشرات من الناس من مختلف الجنسيات يمرون بالعاصمة، المنازل التي على شاطىء النيل في الخرطوم بحدائقها ونخيلها وزهورها، وشجيراتها التي غرست على المساحات الخضراء. وميادين التنس في بعضها، كانت مبهجةً. كنا محظوظين للغاية، فلقد أعطي لنا منزلٌ صغير يقع شرق الكنيسة الكاثوليكية مباشرة. كانت زوجتي تدير ذلك المنزل الذي كان - تقريباً - بيتاً للضيافة، أو داراً للرعاية.

كنا نساهم في العمل في كانتين الكاتدرائية الإنجيلية المخصص للقوات، وكانت تحدث لنا بعض الطرائف هناك، خصوصاً عندما جاءت وحدة ذات بأس من الأرجيل ومرتفعات سذرلاند من غواندار بأثيوبيا، ويبدو أنهم كانوا يظنون أنهم يجب أن يعاملوا بالخرطوم تماماً كما كانوا يعاملون في غوندار! قال لي أحد الشبان أنه يريد سجق وبيض وبعض لحم الخنزير وأن يكون ذلك الطعام ساخناً! هتف أحدهم لليدي هدلستون: تعالي هنا أيتها الأم! وسئل أحد أصدقائنا: أنت لست أغريقياً.. أليس كذلك؟

كان الحصول على إجازة صعباً تماماً في أيام الحرب، لكن الربط بين التفتيش والإجازات المحلية كان يبدو أنه يسمح بالهروب من اجتماعات الخرطوم التي لا تنتهي. لقد قمت بزيارة عدد من المديريات، ولقد استطعت في عام ١٩٤٤ أن أقوم بجولة واسعة في الجنوب، ذلك الإقليم الذي كان يسبب لنا القلق الذي أصبح حاداً فيما بعد. هناك حادث أذكره بجلاء وقع عندما كنت في طريق عودتي من مصر في عام ١٩٤٣. عندما وصلنا إلى الشلال في ١٨ يوليو، كان النهر منخفضاً لدرجة أن الباخرة لم تستطع الإقلاع، ولم تكن لدينا معلومات تؤكد لنا موعد مجيء الفيضان الذي كان متأخراً، ليسمح

للمركب بالحركة. وقفت البواخر المسافرة إلى السودان في الماء الضحل، عندما يكون النيل منخفضاً وينعدم التيار، كان وجود أربعمائة أو خمسمائة شخص داخل البواخر والصنادل سرعان ما يجعل النهر يمتلىء بالقذارة مما يتسبب في تلويث إمدادات الماء. لذا قمت بإرسال ركاب الدرجة الأولى إلى الأقصر بالقطار، وأرسلت ركاب الدرجة الثانية إلى أسوان، على أن تقوم الحكومة بدفع نفقات طعامهم وإقامتهم في الفنادق. حصلت على خيام لإقامة ٢٤٠ شخصاً من ركاب الدرجة الثالثة ليعسكروا على الشاطىء، بناءً على ترتيبات قمت بعملها مع حاكم أسوان. اشتكى ركاب الدرجة الثالثة أنه ليس لديهم نقود لشراء طعام لهم. وعدتهم أنهم سوف يسافرون مجاناً على البواخر إلى وادي حلفا، وأنه بإمكانهم إنفاق قيمة التذاكر في شراء الطعام! لم نستطع مغادرة الشلال حتى اليوم الثاني من آغسطس. عند عودتي للخرطوم بعد الثامنة من آغسطس كان من الطبيعي أن أهتم برد الفعل بالنسبة للسكرتير المالي لأنني قد أنفقت قدراً كبيراً من المال دون الحصول على تصديق. عند ذهابي للاعتذار له شكرني على المجهود الذي بذلته. قال لي إنه كان من حسن الحظ أنني كنت هناك لأقوم بالعناية بالأمر.

موت نيوبولد

قبل نهاية عام ١٩٤٤، حصلت على إجازتي وسافرت إلى موطني رغم أنه كان علي أن أقوم بكثير من العمل أثناء وجودي في لندن لمناقشة خطط ما بعد الحرب. كان شيئاً مبهجاً أن أكون مع جميع أفراد عائلتي مرة أخرى، إذ إنني لم أكن قد رأيت أطفالي لمدة خمس سنوات. عندما عدت إلى الخرطوم وجدت أن نيوبولد لم يكن في حالةٍ صحية طيبة، فقد كان يعاني من عطب في المخروقة لسنوات مما كان يسبب له كثيراً من الآلام، ولقد زاد الطين بلة عندما ارتطم مكان العطب بزاوية إحدى طاولات المكتب. طلب منه أن يلزم السرير في ١١ مارس، وبعد ذلك أدخل إلى المستشفى، وقد مات هناك في يوم الجمعة ٢٣ مارس بسبب تسمم في الدم مع الضعف والإرهاق التام.

كان ذلك فقداً كبيراً للسودان، ومن المؤكد أن السودانيين قد عرفوا عنه التزامه الحقيقي الواضح نحوهم، وسلوكه الودي الذي جعله واسطة عقد للأصدقاء. اجتمعت جماهير غفيرة في جنازته صباح اليوم التالي. انهمرت رسائل القراء في مكتبه لعدة أسابيع من جميع أنحاء البلاد.

كان الواجب يحتم استمرار العمل. لم يكن هناك أي مؤشر في البداية عن من سيخلف نيوبولد ليكون سكرتيراً إدارياً. كنت نائباً له، وهي وظيفة في درجة حاكم مديرية، لم يكن لها حساب في الأقدمية أو الامتيازات، وكنت مرؤوساً لعدد من حكام المديريات. كنت أظن أن بريدن حاكم مديرية النيل الأزرق هو الأكثر احتمالاً لخلافة نيوبولد (عمل ج.ر.ف. بريدن بالسلك السياسي بالسودان من ١٩٢١ إلى ١٩٤٨. عمل بالمراكز والمديريات من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٩، فنائباً للسكرتير الإداري إلى عام ١٩٤١، فحاكماً لمديرية النيل الأزرق إلى عام ١٩٤٨ وعمل خلال ذلك عضواً بمجلس الحاكم العام من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨. عمل زميلاً ومراقباً بكلية بمبروك بجامعة أكسفورد من ١٩٥١ إلى ١٩٦٩). وكان كامبل حاكم مديرية كردفان أيضاً يأتي قبلي في الترتيب، وكانت له خبرة بالعمل في مكتب السكرتارية (عمل ايوين كامبل بالسلك السياسي السوداني من ١٩٢١ إلى ١٩٤٧، وعمل بالمراكز من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٥، ومساعداً للسكرتير الإداري حتى عام ١٩٣٦، وحاكماً لكردفان من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٧). كان تعيين خلف للسكرتير الإداري من سلطة الحاكم العام إذ لم يكن الأمر يتطلب الحصول على تصديق من سلطة دولتي الحكم الثنائي. لم يستغرق الأمر من هدلستون وقتاً طويلاً لاتخاذ القرار. استشار كبار الموظفين في الخرطوم. وفي اليوم الثامن والعشرين من مارس، أي بعد خمسة أيام فقط من وفاة نيوبولد، استلمت منه مذكرة بخط يده المتعرج، يخطرني فيه أنه قد اقترح تعييني، وأن التعيين سوف يعلن رسمياً في يوم الاثنين الثاني من ابريل، بعد أن يتم إخطار بعض حكام المديريات بطريقة خاصة. وهكذا وجدت نفسي في

أعلى وظيفة في السلك السياسي، ولقد عملت بتلك الوظيفة لمدة ثمان سنوات. من الطبيعي أن أكون مسروراً جداً، ولكني كنت قلقاً قليلاً بالنسبة للعمل الذي كان علي أن أقوم به، كما لم أكن شديد الثقة بالنفس فيما يتعلق بخلافتي لرجل ممتاز أحبه الناس كثيراً مثل نيوبولد، إذ لم أكن أتوقع إطلاقاً أن تكون لي مثل مزاياه الشخصية.

مستقبل المستعمرات

كانت للسكرتير الإداري واجبات مختلفة، ولقد وجدت نفسي فجأة غارقاً في التعامل مع الشؤون الخارجية، ففي يوليو ١٩٤٥ أرسلت لتمثيل الحاكم العام في اللجنة البريطانية للدفاع عن الشرق الأوسط. اشتركت في تلك اللجنة تحت جناح اللورد كيلرن (المندوب السامي وسفير بريطانيا لدى مصر من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٦) فقد كان هو أيضاً مندوباً سامياً للسودان أو كان يعتبر نفسه كذلك، وقد أتاح لي ذلك الركوب معه في عربته الرولز رويس الكبيرة خلال شوارع القاهرة، من السفارة إلى مكتب الوزير البريطاني للشرق الأوسط، واليونيون جاك يرفرف في مقدمة العربة، التي تتقدمها كوكبة من الخيالة. كان ذلك هو أسلوب الذين سبقوه وقد انتهى ذلك الأسلوب بعد وقت قصير إلى لا عودة. كان على الاجتماع أن يخرج بتوصيات إلى حكومة صاحب الجلالة، عن مستقبل المستعمرات، ولقد كان السودان هو القطر الوحيد الذي له صلة بإحدى المستعمرات الأخرى (ارتريا) إذ إن بعض سكان ارتريا التي لها حدود مع مديرية كسلا، يماثلون الهدندوه والبني عامر. لم تكن لحكومة السودان أية طموحات إقليمية، رغم أن ذلك كان ممكناً من ناحية دستورية. ذكرت ذلك وقلت إننا لم تكن لدينا الرغبة أصلاً لأخذ المرتفعات الأرترية التي يسكنها المسيحيون، الذين يشبهون الأثيوبيين أكثر مما يشبهون السودانيين. لا نعارض كثيراً في أخذ الذين ينتمون إلى قبيلة البني عامر من الذين يسكنون سفوح الجبال، وهم

أبناء إخوان وأخوات وأقارب لقبائل البني عامر بالسودان، ولكننا نفعل ذلك فقط لمساعدة قوات الحلفاء لاتخاذ ترتيبات مناسبة بالنسبة للمستقبل، لأن مثل هذه التسوية تكون مكلفة اقتصادياً، ولا تأتي بأي دخل للسودان الذي لا يملك أموالاً يستغني عنها. لقد فكرنا فعلاً في أن تكون كل قبيلة البني عامر تحت إدارة واحدة، وأن لا تنقسم تلك القبيلة إلى قسمين تفصل بينهما حدود دولية، لأن ذلك سوف يؤدي إلى إحكام السيطرة، وصيانة القانون والنظام، ويمنع حدوث متاعب دولية متتالية نتيجة لنزاعات القبائل. ركز القائد العام الجنرال باجت على أن القوات البريطانية يجب أن لا تضطر مرة أخرى للهجوم على مرتفعات كرن، مع أنه كان من الصعب رؤية الأسباب التي تدعو لذلك. وقال مارشال الجو بعدم السماح باستعمال قواعد جوية على المرتفعات لأي عدو ممكن «إذ لا يجب أن ننسى مضيق باب المندب». تكرر استعمال هاتين العبارتين من وقت لآخر أثناء المناقشات التي تشبه إلى حد البطل وخصم البطل في المأساة الإغريقية. وبالطبع لم يأت كل ذلك بأية نتيجة، إذ إن الأمم المتحدة قامت في عام ١٩٥٢ بتسليم ارتريا كلها إلى امبراطور أثيوبيا، الذي صار يعاني من المتاعب هناك من وقت لآخر منذ ذلك التاريخ.

ومع أنني لم أستطع رؤية كل تعقيدات المستقبل التي تواجه السودان، كان من الواضح في عام ١٩٤٥، أنني كنت أتسلم أعبائي كسكرتير إداري في وقت اتسم بالصعوبة، لأنه كان علينا اللحاق بأمور اضطرتنا ظروف الحرب إلى تجاهلها، في الوقت الذي كنا نواجه فيه بعالم ما بعد الحرب المشبع بالآمال، ففي الوقت الذي شارفت فيه الحرب النهاية في أوروبا والشرق الأوسط، كان واضحاً أن السودان ـ نسبياً ـ تأثر قليلاً بتلك الحرب. قام الإيطاليون بغزو شرق البلاد في عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١، لكن بعد هزيمتهم جاءت أربع سنوات من السلام الداخلي. كانت هناك مصاعب اقتصادية لكنها لم تكن شديدة الوطأة، ولقد تغلبت معظم البلاد على ذلك بشيء من الحنكة والتدبير، لكن حتماً كان هناك نوعٌ من الإهمال. كان من الصعب استحداث

تنمية جديدة نسبة للنقص في القوى العاملة المدربة، واستحالة استخدام موظفين جدد للخدمة المدنية. لقد جاءت نهاية الحرب بالحاح عام على القيام بنشاطات جديدة، خصوصاً التنمية الاقتصادية. كان هناك عدد من المشاكل، إذ إن أكثر أدوات المواصلات في البلاد قد بليت وأصبحت في حاجة إلى تغيير، ولقد كانت هناك أموال قليلة لذلك الغرض، كما أن مراكز الصناعة في العالم لم تكن في وضع لتسعفنا بالبديل. لم يستطع الناس العاديون أن يفهموا لماذا يستمر الشح في كل شيء والعمل بنظام بطاقات التموين في حين أن الحرب قد وضعت أوزارها. في الجانب السياسي واصل المجلس الاستشاري البقاء، وأصبح من واجبي أن أقوم برئاسة جلساته التي تعقد مرتين في العام. أرى أنه كان هناك نقاشٌ مفيد لكثير من الموضوعات كمشروع الجزيرة والتعليم، وكانت وجهات النظر التي يعبر عنها المجلس تجد الاعتبار الكافي لدى الحكومة. كان هذا يعني قدراً كبيراً من العمل يضاف إلى أعبائي، إذ كان علي أن أقوم بإعداد الأوراق للأعضاء، وأن أكون ملماً بكل المعلومات التي لها علاقة بمختلف الموضوعات. من المؤكد أن ذلك قد أعطى دروساً لكل الأعضاء في كيفية عمل مجلس سياسي. كانت هناك انتقادات كثيرة للمجلس الاستشاري، وأضيف إلى ذلك الهجوم توقعات عالم ما بعد الحرب بتشجيع من بيانات زعماء الدول الحليفة.

كان من المتوقع أن يقوم الوطنيون السودانيون بمضاعفة مطالبهم التي كانوا يطالبون بها أثناء الحرب، وبذا يخلقون توتراً بين أنتلجنسيا المدن والمحافظين من سكان الأرياف الذين يخشى زعماؤهم من أن يفقدوا نفوذهم ومواقفهم إذا أعطي الكثير من السلطة للطبقة المتعلمة الصغيرة. انعكست بداية ذلك الموقف على تطور الأحزاب السياسية في ذلك الوقت الذي أصبحت فيه سكرتيراً إدارياً.

التجمعات السياسية:

كانت هناك مجموعة صغيرة من المؤيدين لمصر تعرف باسم **الأشقاء**، تريد الحصول علي تأييد السيد **علي الميرغني**، وطائفة الختمية الكبيرة، في الوقت الذي كان فيه المناوئون لمصر يتجمعون حول السيد **عبد الرحمن** ويقومون بتأليف **حزب الأمة**.

كانت هناك مشكلة أخرى خطيرة، وجدت نفسي مسؤولاً عنها مباشرة بعد أشهر قليلة من بداية عملي، والتي كانت تعاود الظهور مرة بعد أخرى طوال سنوات عملي كسكرتير إداري كان المصريون غير مقتنعين لمدة طويلة بالدور الذي سمح لهم بأن يلعبوه في السودان، ولقد ادعوا أن اتفاقية دولتي الحكم الثنائي قد استغلت منذ البداية بواسطة البريطانيين لبسط نفوذهم على السودان. كان سبب الاستثناء هو رفض المصريين للاتفاقية منذ البداية، ومحاولاتهم المتعددة عبر السنوات لتدميرها، نهاية بالتمرد الذي حدث في الخرطوم في عام ١٩٢٤. أكثر من ذلك فإن فساد وعجز الطبقات الحاكمة في مصر كان معروفاً، ولقد أدى ذلك إلى أن ترفض حكومة السودان وبقوة أي فكرة للسماح للمصريين أن يكون لهم نصيب في الوظائف الكبيرة في السودان. مهما كان الأمر فإن الحركة الواسعة في عالم ما بعد الحرب ضد الأمبريالية والاستعمار، كان لها تأثير على جيراننا في الشمال، وقد كان واضحاً أن المصريين سوف يطالبون قريباً بتعديلات كاسحة للترتيبات الدستورية في السودان. في ذلك الوقت كتبت أقول إنه ليس هناك شيءٌ يقنعهم غير الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر، وادماج السودان بمصر.

المفاوضات:

وكما توقعت، فلقد تقدمت الحكومة المصرية في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٤٥ بمذكرة للحكومة البريطانية تطلب فيها فتح باب المفاوضات

بهدف تعديل معاهدة عام ١٩٣٦. جرى التفاوض حول تلك المعاهدة عندما كان يخشى أن تهدد سياسات موسوليني التوسعية المصالح البريطانية والمصرية في الشرق الأوسط ـ من ليبيا إلى أثيوبيا. أعطت المعاهدة تسهيلات قيمة لمصر في حالة حدوث حرب مع إيطاليا. لقد استطاعت بريطانيا إلحاق الهزائم بتهديدات الإيطاليين والألمان في الشرق الأوسط في مدى سنوات الحرب من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥، وكان هذا بالتأكيد يعود بدرجة كبيرة إلى تحالفها مع مصر تحت فقرات تلك المعاهدة. لقد تغير الموقف الآن تغييراً جذرياً بعد هزيمة قوات المحور، ولم يكن من غير المعقول أن تقوم مصر بمحاولة الحصول على تعديل المعاهدة التي كان يراد لها أن تستمر لعشرين عاماً. وحيث إن المعاهدة قد أعادت تأكيد وضع دولتي الحكم الثنائي، مع إعطاء مصر بعض الحقوق القليلة الأهمية، لذا أصبح من حق السودان الاشتراك في تلك المفاوضات.

في بداية عام ١٩٤٦، واجه الوزراء البريطانيون مشاكل كبيرة جداً في جميع أنحاء العالم في الوقت الذي بدأوا فيه تنظيم وترتيب الموقف الذي نتج عن وقوع الحرب، والإعداد لسياسات جديدة، وبالتالي فقد كان هناك بعض التأخير في إرسال رد للمصريين الذين أصبحت مواقفهم أكثر تشدداً. وقعت اضطرابات عنيفة ضد البريطانيين في القاهرة والإسكندرية، ولقد اتخذت إجراءات قاسية لمواجهة تلك الاضطرابات الشيء الذي تسبب في سقوط حكومة النقراشي باشا.

في ذلك الوقت بدأ الوفدان اجتماعاتهما في القاهرة بنهاية شهر إبريل عندما أصبح اسماعيل صدقي باشا رئيساً للوزراء بدلاً من النقراشي باشا.

دعيت إلى القاهرة لمقابلة موظفي السفارة، لأناقش معهم كل ما يتعلق بمفاوضات المعاهدة. في أثناء تلك الزيارة قابلت السفير الجديد السير رونالد كامبل وأعضاء سفارته. ولقد قمت بزيارة رئيس الوزراء المصري صدقي باشا.

قضيت ساعة ونصف معه، وتحدثنا طويلاً عن السودان. بدأت الحديث بلغتي الفرنسية الركيكة لأنني فهمت أنه لا يتحدث الإنجليزية، وبعد أن قمت بالتأتأة والفأفأة خلال جملة أو جملتين اقترح صدقي باشا أن نتحدث بالعربية. سألني عدة أسئلة عن البلاد وإدارتها، وقام بإبداء كثير من الملاحظات، وكانت نتيجة ذلك واضحة، فبعد شهر أو شهرين تسلم الحاكم العام رسالة طويلة من الحكومة المصرية تطالب فيها تفسيراً لكثير مما كنت قد ذكرته للباشا.كان الباشا رجلاً ودوداً بشوشاً، وكان قصير القامة، لكنه مثل كثيرين آخرين لم يستطع أن يفهم أنه على الرغم من أنني مواطن بريطاني إلا أنه ليس لي دخل بالحكومة البريطانية، وأنني فقط موظف مدني بالسودان. إن عدم المقدرة على تفهم أن أحد الرعايا البريطانيين يمكن أن يكون خادماً مخلصاً لحكومة أخرى، كان منتشراً جداً بين المصريين والأمريكيين، وليس قليلاً من البريطانيين بما في ذلك بعض الوزراء والموظفين البريطانيين، وأيضاً السودانيين لكن بدرجة أقل. السودانيون الذين عرفونا معرفة تامة وجدوا أننا مستعدون لعدم الاتفاق أو معارضة الحكومة البريطانية إذا كنا نجد أنها تعمل ضد المصالح السودانية، وفي السنوات القليلة التي جاءت بعد ذلك لم يكن غريباً علينا أن نفعل ذلك.

مواجهة الضغوط:

كان موظفو السفارة البريطانية في القاهرة يعتقدون أن الإسراع بالسودنة في وظائف الخدمة المدنية وغيرها من الأجهزة الحكومية، هو أحسن الوسائل لمواجهة الضغوط المصرية. ولقد اقترح **الدكتور بريدي** سودنة الوظائف في مديرية بأكملها في الحال. أوضحت المصاعب التي يكتنفها مثل ذلك الجدول السريع، وأخبرته عن الخطط التي كنا نقوم بمعالجتها، لكن حججهم تركت بعض التأثير في نفسي. بعد أيام قليلة من ذلك وفي يوم ١٧ إبريل تحدث الحاكم العام في اجتماع للمجلس الاستشاري، وقد أعلن في خطابه أنه بناء على نصيحتي فقد قرر عقد مؤتمر للإدارة ليقترح مشاركة السودانيين بطريقة

أكثر قرباً في شؤون الحكومة المركزية والحكم المحلي، وأن يقوم المؤتمر بتكوين لجنة للسودنة كلجنة فرعية للمجلس الاستشاري. انعقدت تلك الأجهزة في الحال تقريباً، وكان لذلك تأثير كبير في ذلك الوقت لإقناع السودانيين أن الحكومة كانت مخلصة في مراميها لإعداد السودانيين للحكم الذاتي. بالرغم من ذلك فقد حضرت ذلك الاجتماع للمجلس الاستشاري يساورني القلق، وقد كنت مسروراً لانتهاء الاجتماع بعد مناقشات ودية ومعقولة، وبدون أن يستقيل أحد الأعضاء السودانيين.

كان عدم اشتراك السودانيين في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦، يمثل أحد أسباب تكوين مؤتمر الخريجين، إذ إنه عند بدء المحادثات في عام ١٩٤٦، صمم عدد من السودانيين المتعلمين على محاولة الضغط بوجهات نظرهم على دولتي الحكم الثنائي. ولقد ذهب وفد يمثل كل الأحزاب إلى القاهرة قبل بداية المحادثات، وسببوا لنا إحراجاً أكيداً. قررت السفارة البريطانية معاملة السودانيين بأدب، لكن بدون اهتمام إذ لم يكن لهم وضع رسمي مع أنهم قاموا بمقابلة عدد من الشخصيات المصرية البارزة. وعلى كل حال فإن الخلافات الداخلية قد قللت من تأثيرهم، وبعد أسابيع قليلة عاد مؤيدو السيد عبد الرحمن إلى الخرطوم.

تميز ربيع وصيف عام ١٩٤٦ بمظاهر القلق وتظاهرات الطلاب، ولم يتسبب شيء من ذلك في أضرار بالغة.

كانت أصوات مجهولة تتحدث إلي في التلفون قائلة: «متى تعطوننا حريتنا؟» وقد كنت أعطي إجابات مازحة كقولي: «أوه! هل أنت في سجن؟!».

ومن وقت لآخر كانت تصل إلي خطابات تقول: «لدينا بنادق ومسدسات وأنت في أول القائمة». لم يحدث أي شيء! أعطيت تلك الخطابات للشرطة، ولعدة ليال كنت أستيقظ على صوت وقع خطوات ثقيلة

على الأرض المغطاة بالحجارة الخرصانية حول المنزل. وعندما كنت أسأل: من هناك وماذا يريدون، كانت الإجابة: نحن أفراد من البوليس السري. أحلت الأمر إلى سلطات الشرطة. في الليلة التالية عدت متأخراً بعض الشيء، ووجدت رجلين يبدو وكأنهما متسولان يجلسان بالقرب من بوابة المنزل. عندما سألتهما من هما وماذا يريدان، قفزا على أقدامهما وأديا لي التحية ـ البوليس السري مرة أخرى!.

في تلك الأثناء كانت المفاوضات مستمرة في القاهرة، وفي الأسابيع الأولى كان كل التركيز على المطلب المصري لجلاء القوات البريطانية عن مصر، ولقد رفض الجانب البريطاني النظر في مسألة السودان إلى أن تتم تسوية تلك المسألة. عاد اللورد ستانسجيت الذي يقود الوفد البريطاني إلى لندن لإجراء بعض المشاورات، وجاء بعد وقت قصير، وكان يبدو أن هناك بعض الفرص للوصول إلى اتفاق بشأن الفقرات الخاصة بالأمور العسكرية. ذهبت مرة أخرى إلى مصر في يوليو، واجتمعت بالوفد البريطاني في قصر المنتزه بالاسكندرية. وجدت اللورد ستانسجيت بملابسه المنزلية يعاني من برد حاد. كان الطقس حاراً جداً، وكان الوفد في حالة من الذبول. بدأ اللورد بعيداً عن التعاطف مع أفكاري فيما يتعلق بالسودان، ولكن كنت آمل أنه كان فقط يعاني بسبب البرد.

بروتوكول صدقي ـ بيفن:

ذهبت بعد ذلك في إجازة إلى موطني في اسكتلندا، عندما جاءت الأخبار تنبيء بانهيار المحادثات، وأن صدقي باشا قد استقال. ذهبت إلى لندن لمقابلة الحاكم العام هدلستون لمناقشة موقفنا معه، ومع موظفي وزارة الخارجية البريطانية. أخبرني الحاكم العام أن أبقى على اتصال معه، وأنني يجب أن لا أعود إلى السودان في أول اكتوبر كما كنت أقدر. قام الملك فاروق بإقناع صدقي باشا أن يستمر في رئاسة الوزارة، وقد جاء الباشا إلى

لندن شخصياً لمقابلة مستر بيفن. في السابع من أكتوبر تلقى **هدلستون** وشخصي الانباء عن بروتوكول بيفن ـ صدقي الذي كان ما يزال سارياً في **ذلك الوقت**، وفي محادثات خاصة قام صدقي باشا بإقناع **ارنست بيفن** بإعادة النظر في المسألة السودانية. وقد قام الاثنان بالتوصل إلى صيغة يقبلها الطرفان، مع أنه قد اتضح أخيراً أن كل طرف قد أعطى تفسيراً مختلفاً لتلك الصيغة.

سجلت في مذكرتي: «في هذا اليوم سمعنا أن المستر بيفن قد قصد أن يفعل ما يعلم أنه خطأ: أن يقوم ببيع السودان لمصر ليشتري معاهدته: كانت صدمة كبرى».

أدناه نص الفقرة المضمنة في البروتوكول الجديد المقترح والتي سببت لنا القلق:

«إن السياسة التي يتعهد الطرفان الكبيران المتعاقدان بانتهاجها في السودان، في إطار وحدة السودان مع مصر، تهدف بالضرورة إلى تأكيد إسعاد السودانيين، وتطوير مصالحهم، واستعدادهم النشط للحكم الذاتي، وبالتالي ممارسة حق اختيار الشكل الذي يكون عليه السودان مستقبلاً. وإلى أن يستطيع الطرفان الكبيران المتعاقدان إنجاز هذا الهدف الأخير بعد مشاورات مع السودانيين، فسوف يستمر العمل باتفاقية ١٨٩٩، والفقرة رقم ١١ من اتفاقية ١٩٣٦».

تنبأنا بمشاكل كثيرة للسودان بسبب تلك المقترحات التي أمنت على وحدة السودان ومصر التي لا يقبلها أغلب السودانيين، كما ذكرت أننا في السودان لم نعترف أبداً أن الملك فاروق كان ملكاً على السودان خلافاً للملك جورج السادس، كما لم يكن واضحاً ما إذا كان للسودانيين الحق في تقرير المصير والاستقلال إذا أرادوا ذلك، أو إذا كان شكل الدولة يخضع دائماً للتاج المشترك. كنا نتوقع أن المصريين سوف يطالبون بذلك، كما توقعنا أنه سوف يكون من الصعب الحفاظ على الإدارة الحالية في السودان، إذا حاول

المصريون ممارسة السيادة التي يبدو أن البروتوكول قد أعطاها لهم. لقد قابل الجنرال هدلستون (الحاكم العام) بيفن وغيره من الوزراء البريطانيين، وأوضح لهم احتمال وقوع اضطرابات وسفك دماء في السودان في اللحظة التي يعلن فيها اتفاق بيفن ـ صدقي. حدث ضغط كبير على الحاكم العام، وكنتيجة لذلك ذكر أنه قد تكون هناك فرصة إذا وجد وقت للتغلب على ذلك بطريقة مناسبة، إذ إن السودانيين الاستقلاليين قد يقبلون البروتوكول حسب التفسير البريطاني، فلقد رضخ المصريون للمرة الأولى لحق تقرير المصير والاستقلال للسودان، وأن هذا سيكون تقدماً كبيراً وميثاقاً حقيقياً لاستقلال المستقبل، إذا رغب السودانيون في ذلك الهدف.

عاد هدلستون وشخصي إلى السودان، ووصلنا في وقت متأخر من مساء ٢٩ أكتوبر. عند عودتي كنت أشعر أنني لم أكن سعيداً على الإطلاق. كان زملائي البريطانيون مؤدبين ومتعاطفين، ولكني كنت أشعر أنهم يظنون أننا خدعناهم وخذلناهم. كان السودانيون الذي يأتون عادة بعد عوتي من الإجازة صامتين وغير مرحبين. على كل حال فإنه لم يكن من الصعب اكتشاف السبب. قبل عدة ساعات كان صدقي باشا قد عاد إلى القاهرة، وعند هبوطه من الطائرة أعلن للجماهير التي كانت محتشدة لاستقبالـه أنه قد عاد بالسيادة على السودان. في اللغة العربية فإن كلمة سيادة تعني سلطة السيد على العبد، وكنا قد اتفقنا ـ الحاكم العام وشخصي ـ على هذا المعنى.

في اليوم التالي قام حزب الأمة بتنظيم مظاهرة كبرى من أتباع السيد عبد الرحمن المهدي. جاءت المظاهرة إلى مبنى السكرتارية، وامتلأت الميادين التي بين مكتبي وشاطىء النيل. كانت المظاهرة تسير في نظام، رغم أنها كانت مكونة من حوالى عشرة آلاف رجل. لم يكن قادتها ـ ومن بينهم الكثير من أصدقائي ـ عدائيين، ولقد قاموا بتسليم احتجاج ضد ما ذكر عن الامتيازات التي أعطيت لمصر، كما أعلنوا رفضهم للتعاون مع حكومة السودان إذا ما حاولت الاستمرار تحت تلك الظروف. وفي اليوم التالي قام

حزب الأشقاء المؤيد لمصر، بتسيير مظاهرة مناوئة، ولم تكن كبيرة.

في الأسبوع التالي أصبح الموقف في السودان صعباً. قام المهدويون بإحضار أعداد كبيرة من مؤيديهم من رجال القبائل الأشداء إلى منطقة الخرطوم. كنا قلقين إذ ربما أثر ذلك على القانون والنظام. كان هناك ما يشبه شعور التعصب في الخارج، والذي يبدو أنه قد يؤثر على كبار السن وقادة الرأي من المتشددين أثناء محادثاتنا معهم. لقد فكرنا أن ذلك التغيير في الموقف ـ واحتمال وقوع اضطرابات خطيرة تستغرق وقتاً إذا تم التصديق على ذلك البروتوكول ـ يجب أن يوضح تماماً للحكومة البريطانية، خصوصاً وأنه يبدو مؤكداً أنه سوف تكون هناك حاجة إلى قوة كبيرة لدعم المقترحات الآنفة الذكر. قمنا نحن الثلاثة ـ السكرتير القضائي كريد والسكرتير المالي ميلر وشخصي ـ بإعداد مذكرة للحاكم العام، نوضح فيها الموقف كما نراه، ونصف مخاوفنا، ولقد قلنا إننا لا نتوقع بقاءنا في السودان لفرض معاهدة بمثل تلك الشروط على السودانيين، أحسب أننا كنا نعبر بذلك عن آراء كل الموظفين البريطانيين في حكومة السودان، الذين تعتمد إدارة البلاد عليهم بشكل أساسي. قرر الحاكم العام العودة إلى لندن، لكيلا يترك مجالاً للشك لدى حكومة صاحب الجلالة فيما يتعلق بالموقف، ولقد قابل رئيس الوزراء المستر أتلي، وبعض الوزراء البريطانيين، ولقد صمم على أن يبقى بلندن حتى يتلقى إجابة حاسمة للتوصيات التي قدمها.

هدأ الموقف الداخلي قليلاً عندما عاد هدلستون إلى لندن، ولقد وصلتنا تعزيزات عبارة عن أورطة أخرى من القوات البريطانية. وعدني السيد عبد الرحمٰن أنه سيبقي مؤيديه من رجال القبائل تحت سيطرته، وسوف لا يسمح لهم بالقيام بأية تظاهرات. كنا لا نزال نواجه الحاجة إلى تعريف السودانيين بالطبيعة الرمزية للتاج المصري الذي يعارضه الكثيرون في تعصب. في ذلك الوقت ذهب السيد عبد الرحمن إلى لندن شخصياً، ولقد استطاع توضيح وجهة نظره للمستر أتلي.

في أثناء بقاء هدلستون في لندن، بدأ يتضح أن صدقي باشا قد وضع ترجمة للبروتوكول تختلف عن فهم الوزراء البريطانيين. ولقد ذكر في القاهرة أن البروتوكول لا يعطي السودانيين الحق في الانفصال عن مصر، في الوقت الذي فهم فيه البريطانيون أنه بعد فترة تمهيدية، سوف يحصل السودانيون على حق اختيار مستقل للشكل الذي يكون عليه مستقبلهم، بما في ذلك الحق في الانفصال عن التاج المصري إذا رغبوا في ذلك. لهذا طلب الحاكم العام من المستر أتلي أن يعطيه تعليمات مكتوبة بالإبقاء على التفسير البريطاني. أعطيت له التعليمات كتابة، وبعدها بدأ في رحلة العودة إلى الخرطوم. عند وصوله إلى القاهرة، وصلته برقية تطلب منه أن لا يلجأ إلى استعمال الخطاب الذي يحتوي على التعليمات المكتوبة. رد هدلستون برقياً أنه لا يستطيع العودة إلى السودان حتى يصله رد على السؤال المتوقع الذي سوف يوجه له لدى عودته للخرطوم: هل للسودانيين الحق في الانفصال عن التاج المصري أم لا؟ متى يحين الوقت لهم لكي يقوموا بذلك الاختيار؟.

قال هدلستون إنه سوف لن يعود إلى الخرطوم إذا لم يحصل على إجابة تؤكد ذلك.

* * *

في يوم ٣ ديسمبر كتبت ما يلي:

هناك انخفاض ملحوظ في التوتر في السودان منذ بداية نوفمبر، ويعزى ذلك ـ في رأيي ـ بدرجة كبيرة جداً، للنفوذ الشخصي للحاكم العام والموظفين البريطانيين على الشعب، كما أن ذلك يعزى جزئياً ـ بالطبع ـ إلى التحقق من أنه سوف يكون هناك اختيار لاستقلال كامل في المستقبل، وأننا سوف لا نسلم السودان ـ جسداً وروحاً ـ للمصريين!

ولقد كتبت أيضاً:

توضح التقارير القادمة من كل المديريات، ومخاطبة كثير من السودانيين، أن هناك قدراً عظيماً من الشعور الطيب نحو الموظفين البريطانيين

أن أي تقليل من السلطة البريطانية في السودان، سيعني البلبلة والفوضى في هذه اللحظة الراهنة، مع احتمال عودة سفك الدماء على ما كان عليه في المهدية. يوجد شعور قوي ضد المصريين في كل المراكز، كما أن زعماء القبائل في كل أنحاء السودان يتخوفون كثيراً جداً مما يمكن أن يحدثه أي تغيير في الإدارة الحالية. إنهم يخشون من مغبة تسليمهم إلى مصر. إن اتباع السيد علي الميرغني مقتنعون بذلك مثلهم مثل الآخرين. إنهم يكرهون السيد عبد الرحمٰن، ولكنهم بكل تأكيد لا يرغبون في السيطرة المصرية. إن زيارة معاليه (الحاكم العام) إلى لندن، والكراهية الواضحة للبروتوكول من جانب أغلب الموظفين البريطانيين في السودان قد نالت التقدير. إن شعور عدم الثقة الذي كان قوياً جداً في بداية نوفمبر قد تغير، ولقد أصبح مفهوماً بشكل عام أن حكومة السودان ليست بأي حال مسؤولة عن الأحوال الجارية الآن. لا تزال هناك شكوك وعدم ثقة في الحكومة البريطانية، وأن المحاولات التي تجري لإسقاط تفسير المستر أتلي للبروتوكول سوف تكون مدمرة».

* * *

عاد هدلستون إلى الخرطوم في السادس من ديسمبر بعد تسلمه للتأكيدات التي طلبها من الحكومة البريطانية.

قمنا نحن سكرتيروه الثلاثة بمقابلته ومناقشة بيان اقترح إذاعته في اليوم التالي. نقل في البيان خطاب رئيس مجلس الوزراء البريطاني المستر أتلي، وفي الوقت الذي كان له تأثير تطميني في السودان، أحدث صدمة عظيمة في مصر، فاستقال صدقي باشا في التاسع من ديسمبر، وقام النقراشي باشا بتأليف حكومة جديدة، وتسلم أعباءه في اليوم التالي. تشعبت الآراء عن السودان في كل من بريطانيا ومصر، وبدا أن وجهات النظر الأساسية للحكومتين قد أصبحت مختلفة أكثر من أي وقت مضى. رغب المصريون صراحة في السيطرة على السودان ودمجه في الدولة المصرية، في الوقت الذي كان فيه البريطانيون يريدون تطوير مؤسسات الحكم الذاتي في السودان، والمساعدة

في التطور الاقتصادي والثقافي للسودانيين، إلى أن يصبحوا قادرين على أن يقرروا لأنفسهم كيف يجب أن يكون مستقبلهم.

لهذه الأسباب انهارت المحاولات للتفاوض حول معاهدة معدلة، وكان ذلك في يناير ١٩٤٧، ولقد أعلن النقراشي باشا أنه سوف يرفع الأمر إلى الأمم المتحدة. أشاد المستر بيفن في تقرير له بمجلس العموم البريطاني بجهود الحاكم العام لحماية حقوق السودانيين، ولقد ابتهجنا نحن في الخرطوم لورود فقرة في تقريره تعبر عن الأسف لهجوم الصحافة المصرية عليه. وفي بحر شهر أو شهرين انتهت الأزمة الكبيرة فيما يتعلق بكل موقفنا الدستوري، والتي شغلت جل وقتي لحوالى العام، ولقد انصرفت بعد ذلك إلى عمل بناء ومثمر بدرجة أكبر.

بعد بيان الحاكم العام، وقبل الانهيار النهائي للمفاوضات، قمنا بمجهود محلي لتوضيح الموقف. وأتتنا فرصة لعمل ذلك عند انعقاد المجلس الاستشاري في يناير ١٩٤٧، وقد كان مجمداً. وفي اجتماع خاص مع الأعضاء تحدث هدلستون حديثاً مطولاً بعض الشيء عن السيادة الرمزية، ولقد اختلط الأمر بدرجة كبيرة على السيد عبد الرحمن وعدد من الأعضاء، ولقد اضطررت إلى عقد اجتماع آخر في مساء اليوم التالي في محاولة لتوضيح الأمور. قام الجنرال هدلستون أيضاً بجولة في المديريات، وكان لدوره النشط أثر في إزالة التوتر في جميع أنحاء البلاد.

ومع أن الموقف العام كان أهدأ إلا أنه لم يكن أبداً في الإمكان نسيان المشاكل المصرية. ظهرت أحداث كثيرة كان لي ضلعٌ فيها. مثال واحد كانت هناك مشكلة قاضي القضاة. منذ تأسيس حكومة السودان في عام ١٨٩٩، كان قاضي القضاة للمحاكم الشرعية دائماً مصرياً. اقترح مرة أو مرتين تعيين قاضي قضاة سوداني، لكن لم يؤخذ بذلك الاقتراح أبداً. وعين قاضي قضاة مصري آخر في عام ١٩٤١ هو الشيخ حسن مأمون، ولقد اقترب

الآن موعد نهاية انتدابه من السلك المصري. اعتبر السكرتير القضائي السير توماس كريد أن المفتي السوداني الشيخ أحمد الطاهر كان مؤهلاً تماماً لتولي المنصب، ليس ذلك فحسب إذ إن معاهدة ١٩٣٦ تنص على تعيين غير السودانيين فقط في المناصب التي لا يوجد سودانيون مؤهلون لملئها. كان السودانيون يراقبون باهتمام ليروا ماذا سيفعل الحاكم العام. طلب المصريون من الحكومة البريطانية منع الحكومة البريطانية من تعيين سوداني في المنصب، تبودلت برقيات كثيرة بين الخرطوم ووزارة الخارجية، والسفارة البريطانية في القاهرة. بعد بضعة شهور تم تعيين الشيخ أحمد الطاهر قاضياً للقضاة بعد مدة طويلة كان يقوم فيها بأعباء المنصب بالإنابة، ولقد برهن أنه خلف كاف جداً للشيخ حسن مأمون.

تقاعد الحاكم العام:

أعطت الهدنة التي أعقبت انهيار المفاوضات فرصة للحاكم العام ليتقاعد. كان الجنرال هدلستون مريضاً بدرجة خطيرة في عام ١٩٤٥، وفي وقت من الأوقات ظن أنه سيموت. ولقد شفي لحسن الحظ، وقام في أوائل ١٩٤٦ بعدة جولات، معتبراً إياها بمثابة زيارات للوداع، لكن عندما بدأت المفاوضات شعر أن من واجبه أن يبقى حتى الوصول إلى اتفاق حول مستقبل البلاد بأي شكل من الأشكال. في بداية عام ١٩٤٧ كان الوقت يبدو مناسباً لأن يذهب، ولقد غادر السودان في الخامس من إبريل.

كان للجنرال هدلستون قدر كبير من الإسهامات في السودان. عند وصوله إلى السودان في عام ١٩١٤ كضابط في الجيش المصري، كانت دارفور مستقلة تماماً تحت حكم السلطان علي دينار، ولقد كان هدلستون مسؤولاً عن فتح دارفور في عام ١٩١٦، ومنذ ذلك الوقت أصبحت دارفور إحدى مديريات السودان. في عام ١٩٢٤ عاد هدلستون إلى الجيش المصري، وقد كان سرداراً بالإنابة في الخرطوم عند وقوع التمرد، ولقد أبدى شجاعة شخصية عظيمة، وعالج موقفاً صعباً بما يثير الإعجاب.

وعندما غادر الجيش المصري السودان كان **هدلستون** هو المهندس الرئيسي لقوة دفاع السودان التي أنشئت في ذلك الوقت. والآن في عام ١٩٤٧ أكمل **هدلستون** ما يقارب السبع سنوات حاكماً عاماً للسودان، وفي ذلك الوقت كانت ميزاته الشخصية من أعظم القيم للبلاد. وفي الأيام المظلمة للحرب، كان هو الصخرة في أرض رخوة، اعتمد عليه كل إنسان بريطاني وسوداني. كان شجاعاً وحكيماً يمتلىء بالادراك السليم. لقد وجدته رجلاً مثيراً للإعجاب أعمل معه، فقد كان حاسماً وواضحاً. كان المرء دائماً يعرف فيما يفكر. لم أترك مكتبه في أي مرة من المرات، وأنا في شك حول ماذا يريدني أن أفعل أو أقول. كان ذكياً وسريع الدعابة، وقارئاً ممتازاً، يتمتع بذاكرة طيبة للاستعارة والتشبيه. ولقد أعجبت به إعجاباً شديداً، وكنت أشعر بالأسف الشديد لمغادرته. لقد فعل هدلستون الكثير للسودان، لكن ربما كانت هناك أعظم خدمة أداها للسودانيين، وهي نضاله الدؤوب ضد احتمالات كبيرة لمنع الحكومة البريطانية من التخلي عن حقوق السودانيين لاختيار مستقبلهم. اخترق التواءات الكلمات، وعدم وضوح البروتوكول المقترح، وأجبر الجانبين المتفاوضين أن يذكروا بوضوح التفسيرات التي أعطاها كلٌّ منهما لذلك البروتوكول. كان ذلك يحتاج إلى تصميم، وشجاعة معنوية، إن السودانيين يدينون باستقلالهم كدولة ذات سيادة له شخصياً.

* * *

لقد لخصت الموقف العام في ذلك الوقت كالآتي:

«لقد أدهشني أنه لم تحدث عندنا اضطربات أكثر خطورة بعد ثمانية عشر شهراً من البلبلة عن المستقبل، وبعد ممارسة قدر كبير من الدعاية على جمهرة السكان، وهي جاهلة ومتخلفة نسبياً. إن قوة أخلاق، وصبر، وحسن إدراك السودانيين، قد ساعدهم وساعدنا، وبالرغم من كل الذي قيل، وكل الذي عمل، فإن الغالبية العظمى من السكان لم تتأثر إلا قليلاً».

* * *

بالنسبة لي فقد كانت بداية أكثر صعوبة لعملي كسكرتير إداري، أظهرت تعقيدات العمل الذي يستوجب إجراء مناقشات مستمرة مع كثير من مختلف الناس، في أماكن يبعد كل منها عن الآخر مثلما تبعد أم درمان عن وزارة الخارجية في لندن! كانت هناك لحظات قليلة للراحة، وفي تلك اللحظات كنت قادراً على الاستمتاع بالامتيازات التي أتاحتها لي وظيفتي. في صيف عام ١٩٤٥، انتقلنا إلى منزل أكبر على شاطىء النهر، به غرف كثيرة، وحديقة جميلة. استمتعنا بذلك المنزل تماماً، رغم أن الطقوس الدينية التي كانت تجري في أيام الأعياد في الكنيسة القبطية المجاورة لمنزلنا، كانت مزعجة تماماً. كانت المشكلة الرئيسية هي وجود عدد من الثعابين بالمنزل. صادفت واحداً منها على الدرج، ووجدنا آخر تحت بطانية مهملة بالقرب من سريري. طلبت زوجتي مساعدة السلطات الصحية التي أرسلت لنا رجلاً أخذ ينفخ في مزماره، بدلاً من محاولة إخراج الثعابين بتعقير المنزل بالمبيدات. لم يستجب أي ثعبان للمزامير، فيما اتصلت زوجتي مرة أخرى بسلطات الصحة العمومية. لم يبد الموظف المسؤول أي دهشة بالنسبة للفشل الذي حدث، وأجاب قائلاً إن الموسيقار كان فقط بديلاً للخبير الذي كان متغيباً عن العمل بسبب ذهابه في عطلة!!.

السكرتير الإداري ـ ١٩٤٧/١٩٤٨

جاء السير روبرت هاو ليخلف السير هيوبرت هدلستون، حاكماً عاماً للسودان. كان هاو ديبلوماسياً محترفاً، وكان أول سفير لبريطانيا لدى أثيوبيا بعد الحرب، وقد مكث هناك من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٤٥، انتقل بعد ذلك للعمل في وزارة الخارجية، مسؤولاً عن شؤون الشرق الأوسط. أصيب بعضنا بشيء من القلق عندما أعلن تعيين هاو، ظناً أنه قادم لتغيير سياسة حكومة السودان لتناسب ـ حسب شكوك البعض منا ـ ما تريده وزارة الخارجية، أي مسالمة مصر.

كان هدلستون محقاً جداً في رأيه «إن كل من يجلس على كرسي الحاكم العام في القصر الذي عاش فيه غردون ذات مرة وقتل فيه، سرعان ما يكون موالياً للسودان». برهن هذا القول على صحته. لم يكن لدينا مؤيد ملتزم بحق السودان في تقرير المصير مثلما صار السير روبرت هاو في السنوات القليلة التي تلت.

وصل الحاكم العام الجديد والليدي هاو إلى وادي حلفا في السادس من مايو. قابلتهما هناك. بعد برهة قصيرة ركبنا القطار إلى الخرطوم، وبدأنا رحلة الأربع وعشرين ساعة، قطعنا خلالها أولاً الصحراء القاحلة، ومن ثم إلى أبي حمد على ضفاف النيل الخضراء إلى العاصمة. لقد كان لدينا الكثير لمناقشته، ولقد وجدتهما مهتمين كثيراً بالسودان. لذا مرّ الوقت سريعا حتى وصلنا في الثامنة صباحاً في اليوم التالي، حسب الجدول المرسوم تماماً.

قام السير ادينجتون ميلر السكرتير المالي، الذي كان يقوم بأعباء الحاكم العام، بتحية السير روبرت الذي قام بدوره بتفتيش ثلاث مجموعات من حرس الشرف تمثل القوات السودانية، والبريطانية، والمصرية، بعدها قدم إليه عدداً من الأعيان، ثم أخذ معاليه، والليدي هاو، موكبهما إلى القصر، خلال الشوارع المزدحمة بالقوات والجماهير التي جاءت للترحيب. لم يحدث أي شيء غير متوقع، غير أنه حدث عطل في جهاز التكييف المركزي بالقصر في تلك الليلة، وكانت هناك ضجة كبيرة. قيل إن الليدي هاو صرخت قائلة: هذه هي البداية! كانت تظن أن في الأمر قنبلة!.

بدأ السير روبرت العمل في الحال، ورأس اجتماعاً لمجلس الحاكم العام، وافتتح أحد اجتماعات المجلس الاستشاري. كان الاجتماع الأخير مهماً تماما، حيث ناقشنا مقترحات مؤتمر السودان الإداري فيما يتعلق بتأسيس جميعة تشريعية ومجلس تنفيذي ليحلا محل المجلس الاستشاري ومجلس الحاكم العام. كانت هناك نسبة كبيرة من التأييد للمقترحات، وتفهم للصعوبات. ولقد حاولت أن أوضح أنه في منتصف مرحلة الطريق بين نظام الحكم المطلق، وحكومة منتخبة، يكون هناك عدم الانتظام واللامنطق. وإلى أن تعدل اتفاقية الحكم الثنائي، فإن الحاكم العام بسموؤلياته الدستورية لدى دولتي الحكم الثنائي، لا يستطيع تسليم سلطاته النهائية لحكومة البلاد المتفق عليها، إذ كان ذلك يحتم إعطاءه سلطات إلغاء الجهازين المقترحين، إذا ما قاما بأي عمل يعتبره مناقضاً لاتفاقية الحكم الثنائي.

كانت هناك مشكلة بارزة تتعلق بالمجلس التشريعي المقترح، وهل يمثل الجنوبيون في ذلك المجلس أم لا. أوصى المؤتمر الإداري بإشراك الجنوبيين، لكن ثمة شكوك أيدتها بعض الدوائر عن الحكمة من انتهاج سياسة كهذه.

مؤتمر جوبا:

قمت بالتخطيط للمرحلة التالية لتنفيذ تقرير المؤتمر، بعقد مؤتمر مع

ممثلي الجنوبيين يعقد في يونيو بجوبا، عاصمة المديرية الاستوائية. في تلك الأثناء كان السكرتير القضائي في بريطانيا يناقش مسألة نقل السلطات الدستورية إلى شعوب المستعمرات. كنت آمل أننا ـ هو وأنا ـ بعد إكمال عملنا، أن نكون نحن السكرتيرون الثلاثة في وضع نقوم فيه باستعراض كل الأمر المتعلق بالمجلس التشريعي، قبل القرارات النهائية التي سيتخذها مجلس الحاكم العام في يوليو.

كان جنوب السودان من أصعب المشاكل التي كنت أعالجها عندما كنت سكرتيراً إدارياً. لقد أدى الفشل في إيجاد حل سريع لتلك المشكلة إلى الحرب الأهلية في عام ١٩٥٥، والتي استمرت من وقت لآخر في المراكز الجنوبية حتى يناير ١٩٧٢. كتب الكثير عن الجنوب، ولا أود أن أعود إلى كل الخلفية مرة أخرى، لكن يجب أن أعطي ملخصاً مختصراً جداً عنها.

بعد عام ١٨٢٠ قام الغزاة من الأتراك والمصريين، بالتوغل بعيداً في الجنوب، واستطاعوا بقوة النار التغلب على الشلك والنوير والدينكا الذين كانوا يقاومون في الماضي الغزاة القادمين من الخرطوم بدون مشقة. كانت النتيجة أنه في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ـ ما عدا فترات قصيرة في زمان السير صمويل بيكر والجنرال غردون ـ أصبحت المديريات الجنوبية في حالة مستمرة من القلق تجاه حكومة الخرطوم. إن هزيمة المصريين في عام ١٨٨٠ وانسحابهم من مواجهة المهدي، لم تحدث أي تحسين في الموقف، وعندما بدأت سلطات الحكم الثنائي في التحرك جنوباً عند نهاية القرن، وجدت مخاوف وشكوكاً في أوساط الجنوبيين. استغرق الأمر من عشرين إلى ثلاثين عاماً قبل تأسيس الإدارة المدنية بالجنوب في صورة مكتملة. نتيجة لذلك بدأ التطور الثقافي والاجتماعي في بطء شديد أكثر ممّا كان في الشمال. وحيث إن الجنوب كان يدار تحت أسس الرعاية والدعم، فقد كانت الإدارة تقوم أساساً على حفظ القانون والنظام مع محاولة لكسب ثقة الأهالي المتخلفين، المتخوفين، المتشككين. كان التمويل محدوداً ويأتي

من الشمال، وكانت تنمية الخدمات الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، تعتمد على إمكانات الحكومة الشحيحة، استمر ذلك الحال منذ أن كان يبدو أنه من غير المحتمل أن يقوم الجنوب ـ في المستقبل القريب ـ بدفع نصيبه في الاستثمارات التي تقام لتطويره.

كان الحاكم العام الأسبق السير ستيوارت سايمز قد دمج مديريتي منقلا وبحر الغزال في مديرية واحدة في عام ١٩٣٧، بسبب الضغط على النفقات ولقد كلف حاكم الاستوائية الجديد مارتن بار بإدارة تلك المساحة الشاسعة من جوبا. ولإعطاء فكرة عن حجم تلك المديرية، فهي تمتد من ناقشوط في أقصى الشرق إلى راجا في أقصى الغرب، أي أبعد من المسافة بين لندن وموسكو. كانت المواصلات فقيرة. وكانت المراكز الإدارية مترامية الأطراف بحيث تصعب السيطرة عليها (التحق مارتن بار بالسلك السياسي السوداني في عام ١٩٢٠ وعمل بالمراكز، ومكتب السكرتير الإداري، فسكرتيراً خاصاً للحاكم العام من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٩، فحاكماً لأعالي النيل إلى عام ١٩٣٦، فحاكما للاستوائية حتى عام ١٩٤٢).

إن المشاكل في الجنوب تكمن في السياسات الخاصة التي أنشئت لتلك المنطقة. كانت الحكومة قد قامت بوضع قانون المناطق المقفولة في محاولة لكسب ثقة الجنوبيين، وبناء على ذلك القانون فقد كان لزاماً على التجار الشماليين الحصول على تصاريح خاصة للعمل بالتجارة في الجنوب. كان الهدف من ذلك هو تحديد عدد التجار الشماليين، ومنع (الجلاَّبة) من التجوال بالمراكز الجنوبية. ومع أنه لم يحدث استثناء قانوني للمواطنين الشماليين العاديين، إلا أنه من المؤكد أن السلطات الإدارية لم تكن تشجعهم لزيارة الجنوب. كان من المؤمل أن يتطور الجنوبيون خلف هذه الحواجز حتى يستطيعوا الوقوف على أقدامهم، ويقابلوا الشماليين على قدم المساواة. كانت المشكلة صغيرة جداً حتى وقت الحرب العالمية الثانية، لكن يبدو أنها كانت تعمل من خلف الحواجز. كانت خدمات التعليم والصحة في أيدي رجال

الكنائس لسنوات كثيرة، ومع أن رجالاً ونساء ملتزمين قاموا بالعمل المتواصل وبوسائل شحيحة، لأداء الخدمات المطلوبة، إلا أنهم لم يكونوا يأملون في خلق انطباع حقيقي في ذلك الحقل الشاسع الذي يحتاج إلى عناية. بدأت الحكومة في العشرينات فقط في دعم الهيئات التبشيرية، والإشراف على خدماتها التعليمية والصحية، وذلك بتأسيس خدمات صحية تابعة للحكومة. لا زال التطور بطيئاً!.

في منتصف الأربعينات، بدأ السودانيون والمصريون في توجيه اللوم علناً لحكومة السودان فيما يتعلق بالموقف في الجنوب. لم تركز المعارضة على قانون المراكز المقفولة فحسب، ولكن على نواحي أخرى من السياسة كاستثناء الجنوب من المجلس الاستشاري، وعدم السماح لذلك المجلس حتى بمناقشة أي أمور تتعلق بالجنوب. وجهت انتقادات أخرى للتدريس، واستعمال اللغة الإنجليزية واللغات المحلية، كلغات رسمية مفضلة على اللغة العربية، وإرسال الطلاب للتعليم في يوغندا بدلاً من إرسالهم إلى كلية غردون التذكارية في الخرطوم، وفوق كل هذا غياب التبشير الإسلامي، في الوقت الذي يحظى فيه التبشير المسيحي بالتشجيع. بالإضافة إلى ذلك فإن الملاحظات التي كانت تقدم من وقت لآخر وبطريقة غير رسمية حول إمكانية ضم الجنوب إلى يوغندا، كانت تعطى اهتماماً أكثر مما تستحق.

عندما كان سلفي دوغلاس نيوبولد، يقوم بإعداد المقترحات للمجلس الاستشاري في عام ١٩٤٣، كان يشعر أن تلك المشكلة قد أخذت في الاقتراب. أذن لي أن أقوم بجولة طويلة في الجنوب في عام ١٩٤٤، وفي نفس العام قام نيوبولد بقضاء ثمانية أسابيع أو ما يقرب من ذلك في جنوب السودان ويوغندا. لم أكن أدري ماذا كان يدور بخلده، ولكن بعد وفاته وجدت أن هذه المشكلة يجب أن تعالج بطريقة إيجابية، ولقد كنت متأكداً أنه كان يهدف إلى باب أكثر اتساعاً.

أصبحت المشكلة عاجلة بصورة خاصة نتيجة لمناقشات المؤتمر الإداري. قام المؤتمر بتعيين لجنتين لعمل توصيات حول الحكومتين المركزية والمحلية، ولقد اختارت اللجنة المناط بها النظر في الشؤون القومية، تأسيس مجلس تشريعي يتمتع بسلطات كبيرة، ويتكون من ممثلين، من جميع السودان بما في ذلك الجنوب، قبل المؤتمر تلك التوصية، ولهذا واجهت الحكومة الحاجة لاتخاذ قرار بصدد هذه المشكلة الحادة. هل يصبح الجنوب كلياً جزءاً من السودان، ويدار مثله مثل أي منطقة أخرى، أم يبقى منفصلاً ويدار بطريقة أخرى؟

يبدو لي أن هناك ثلاثة حلول ممكنة. الأول هو أن نستمر في ما كنا نقوم به، مع هدف بعيد هو إبقاء الجنوب بعيداً عن الشمال، أو على الأقل ترك هذا الاحتمال مفتوحاً. الثاني هو أننا من الممكن أن نؤسس الجنوب كإدارة منفصلة ترتبط فدرالياً مع السودان الشمالي، ويكون لها حاكمها، ومجلس استشاريٌ منفصلٌ يكون مسؤولاً لدى حكومته المحلية. الاحتمال الأخير هو معاملة الجنوب كجزء عادي من السودان منفتح للتنمية، وإنهاء قانون المناطق المقفولة، وإدخال ممثليه في المجلس التشريعي، حسب توصيات المؤتمر.

بالنسبة للاحتمال الأول، فإنني لا أرى كيف يمكن أن يرتبط الجنوب بيوغندا، إذ لم يكن لدينا أي مؤشر أن يوغندا سوف تقبل أن تأخذ مثل تلك المنطقة الفقيرة والمتخلفة. إن أي احتمال لإعادة ترتيب الحدود، سوف تتمخض عنه مشاكل قبلية معقدة. أفراد قبائل الأشورلي والمادي يعيشون على مناطق الحدود في يوغندا والسودان. الزاندي كذلك يعيشون هنا وفي الكونغو (زائير). بحر الغزال ليس لها أي حدود مع أي من البلدين، فهي تحد أفريقيا الفرنسية الاستوائية (أفريقيا الوسطى). في الشرق نجد قبيلة التبوسا تجاور قبيلة التوركانا في كينيا في اتجاه بحيرة رودلف. لهذا يبدو أن أي تغيير في الحدود سوف يعني تقطيع المنطقة كالكعكة، إلى أربع نسب على الأقل.

نقطة أخرى: أين توضع الحدود الشمالية؟ يبدو أنه ليس هناك حدود طبيعية. يجري خط بحر العرب من الغرب إلى الشرق ليصب في النيل الأبيض على امتداد نهر السوباط، ومن نهر السوباط إلى الحدود الأثيوبية. يبدو ذلك ممكناً على الخريطة. لكن تلك لن تكون حدوداً طيبة، لأن الأنهار لا تشكل فاصلاً، ولكنها تجمع ـ لحد ما ـ القبائل المختلفة في فصل الجفاف، كما أن تلك الأنهار تشكل طرقاً للمواصلات في منطقة مليئة بالمستنقعات. أخيراً فإن خط السكك الحديدية الذي قيل إنه سوف يبدأ من سوروتي في يوغندا إلى جوبا، لم يتم بناؤه حتى الآن، وبعد ثلاثين عاماً من اقتراحه. في النهاية لم أستطع أن أتخيل تقطيع الجنوب، وتوزيع أجزائه للمناطق التي تقع على جنوبه.

الاقتراح الثاني الذي يقول إن الجنوب يجب أن يدار منفصلاً في اتحاد فدرالي مع السودان الشمالي، سيكون من الصعوبة بمكان. إن تعيين حاكم، وموظفين تابعين له مع رئاسة كاملة، سيكون مكلفاً. كان على شمال السودان تحمل نفقات تلك الإدارة. إن كثيراً من الشماليين سوف ينتقدون تحملهم لنفقات إدارة ليس لهم عليها إلا قليل من السلطان، والتي سوف تعمل فقط حسب فهمها لمصالح الجنوبيين. إضافة إلى ذلك، فإن قليلاً من الجنوبيين كانوا مؤهلين لتحمل أعباء مثل تلك الإدارة، كما أن الموظفين الشماليين، قد لا يكونون في بعض الأحيان، مناسبين للعمل في الجنوب. وحتى هؤلاء الذين يبدو أنه من الممكن نقلهم للعمل في الجنوب، من الممكن أن يكونوا غير راغبين في ذلك. خصوصاً وأن عدداً كبيراً من الشماليين كانوا ضد المشروع بأكمله، والمتعلق بإنشاء إدارة منفصلة في الجنوب. كان هناك من يحبذ مثل تلك الفكرة في الجنوب، معتقداً أن الشمال قد اكتسب فائدة سياسية من خلال تجربة المجلس الاستشاري. وشعرت تلك الفئة أن الجنوب الذي استثني من المجلس الاستشاري، يجب أن يجد الفرصة ليتعلم قليلاً عن الحكم من خلال مجلس استشاري خاص به وذلك قبل اللحاق بالشمال.

وجدت أن هذا الحل سوف يسبب قلقاً عظيماً في الشمال وفي مصر، وسيضيف شيئاً إلى الشكوك التي كانت رائجة من قبل، والتي تقول إن حكومة السودان كانت تحاول فصل الشمال عن الجنوب لأسباب عميقة وغير مفهومة. إحدى تلك المزاعم كانت تقول إن الجنوب غني ويمتلىء بالمعادن، وإن البريطانيين يجلسون على تلك المعادن. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المتعلمين الجنوبيين كانوا يظنون أن البريطانيين يهدفون إلى فصل الجنوب عن الشمال، لأنهم بهذه الطريقة يستطيعون الاستمرار في دفع رواتب منخفضة للجنوبيين، دون مستوى ما يدفع للشماليين من مرتبات.

السياسة الثالثة ـ وهي تمثيل الجنوب في مجلس تشريعي موحد، وترك العمل بقوانين الحماية، تحتوي على عيب، وهو أن الجنوبيين أساساً غير متعلمين، ومتخلفين سياسياً بالمقارنة مع الشماليين. كنت آمل أنه بالخبرة المكتسبة خلال عدد من السنين، وبتطوير التعليم، والمشاريع الاقتصادية في الجنوب، فإنهم من الممكن أن يكونوا أكثر اعتماداً على النفس، ولكن في أثناء ذلك يجب أن تكون هناك حماية في التشريعات لمنع حكومة شمالية من إساءة استعمال تلك التشريعات.

لما كانت تلك هي أفكاري العامة، وجدت أنه قبل تقديم المشورة للحاكم العام في المجلس الاستشاري عن ذلك الموضوع، علي أن أقوم بإقناع نفسي فيما يتعلق بقدرة الجنوبيين على الجلوس في مجلس تشريعي ولعب دور بناء في مناقشاته وما يتوصل إليه من أفكار. وقمت ـ بالتعاون مع الموظفين البريطانيين الثلاثة الكبار في الجنوب ـ بالترتيبات لعقد مؤتمر في جوبا في يونيو ١٩٤٧ لمناقشة كل الموضوع المتعلق باشتراك الجنوبيين في المجلس القومي المقترح. لم تكن هناك مجالس استشارية للمديريات في ذلك الوقت، لذا لم تكن هناك وسيلة لانتخاب ممثلين للحضور للاشتراك في مؤتمر جوبا. بدلاً من ذلك طلبنا من زعماء القبائل البارزين، والموظفين الأذكياء، والذين نالوا تعليماً كافياً، حسب تقدير حكام المديريات، الحضور

للاشتراك في مناقشات المؤتمر. نظرت إلى المؤتمر من ناحية واحدة، كوسيلة لاكتشاف قدرات الجنوبيين، ولهذا لم يكن بعض الناس يلتزمون الدقة إطلاقاً، عندما قالوا فيما بعد إن ممثلي الجنوب في مؤتمر جوبا، قد وافقوا على البقاء مع الشمال. لم يتخذ المؤتمر أية قرارات، إذ إن الأعضاء لم يكن لديهم تفويض من جماعاتهم. كنت قد اتخذت القرار الوحيد الذي نتج عنه المؤتمر. قررت أنني قد استطعت بعدما رأيته من الجنوبيين الذين اشتركوا في المؤتمر، أن أوافق على توصيات المؤتمر الإداري، وأن أطلب من الحاكم العام قبول الاقتراح المقدم من المؤتمر الإداري في أن يمثل كل السودان في المجلس التشريعي الجديد. ولقد وجدت في مؤتمر جوبا أن عدداً من الجنوبيين كانوا مقتدرين مثل الشماليين، في أن يشتركوا في مناقشات من ذلك النوع، وأنهم ليسوا أقل ذكاء ومقدرة، مع أن عدداً قليلاً جداً منهم نال تعليماً في مستوى أعلى تعليم ناله الشماليون. كنت على أي حال منزعجاً نسبة للتغيير المفاجىء في الأفكار التي طرأت أثناء انعقاد المؤتمر. في اليوم الأول كان يبدو أن الرأي السائد هو أنه من الأفضل البدء بمجلس استشاري منفصل للجنوب، ثم بعد بضع سنوات يكون بالإمكان اللحاق بالشمال، والوصول إلى مجلس تشريعي كامل. في اليوم الثاني تغيرت هذه الفكرة تماماً. قلة من زعماء القبائل استقرت على نفس الرأي، لكن كل الأعضاء من الجنوبيين المتعلمين فضلوا الذهاب إلى المجلس التشريعي في الحال. في ذلك الوقت خمنت أن صديقي محمد صالح الشنقيطي، أحد ممثلي الشمال الذين جئت بهم معي، قد قضى الليل يعمل في إقناع الموظفين الجنوبيين، أن فئات المرتبات في الشمال سوف تطبق عليهم في الجنوب بالتأكيد إذا وافقوا على المجيء للشمال. ولقد أقنع هذا كلمنت امبورو وآخرين أنه سيكون من الأفضل لهم إذا أديرت البلاد كمنطقة واحدة. بعد المؤتمر كانت لنا مناقشات أخرى عن فئات الأجور التي تم تحسينها على أثر ذلك.

في يوم ١٩ يوليو اجتمع مجلس الحاكم العام في نقاش أخير عن

المجلس التشريعي، ولقد رفعت المذكرة التالية للاجتماع عن الجنوب:

«كانت التوصيات الخاصة بإرسال ممثلين جنوبيين للمجلس التشريعي، هي إحدى المشاكل الرئيسية للتقرير، وسواء كان ذلك من الأحسن أو من الأسوأ، فقد تم زفاف الجنوب للسودان الشمالي، الذي سيقوم بدفع المهر للجنوب بالكثير من ثروته الكلامية. أشير إلى أنني قد قمت في ديسمبر الماضي بإصدار خطاب دوري عن السياسة في الجنوب، والذي طلبت فيه اراء عن الجنوب، ولقد وضحت في ذلك الخطاب أن الجنوب ـ تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً ـ ظل مرتبطاً قسراً مع الشمال.

أغلب الردود أيدت هذه الفكرة، لكن الجميع أكدوا على ضرورة الحفاظ على الوحدة الثقافية والاجتماعية للجنوب ضد سيطرة وسوء إدارة حكومة تتكون أساساً من الشماليين، فبدون حماية لا يستطيع الجنوبيون أن يتطوروا تبعاً لتقاليدهم، كما أن الشمال سوف يبتلعهم ويغطي عليهم، وسوف يتدهورون ليصبحوا مجتمعاً من الخدم يحتطبوا ويجلبوا الماء للارستقراطية الشمالية!».

«قمت مؤخراً بعقد اجتماع في الجنوب لقياس آراء الجنوبيين، حيث قام عدد كبير من ممثلي الجنوب بالموافقة على الرأي الذي ينادي بعدم فصلهم من الشمال، ولكنهم ركزوا على تأخرهم، وتخوفهم من تسلل وسيطرة الشماليين».

«في رأيي أن الجنوب يجب أن يدار كجزء مكمل للسودان، كما يجب تشجيع الجنوب للإسراع بتكوين أجهزة للحكم المحلي مع مجالس المديريات التي سوف تقوم أساساً بتعيين ممثليها في المجلس التشريعي. يجب أن يقوم المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي بعمل التشريعات الخاصة بكل البلاد لكن يجب أن تكون هناك سلطات للحاكم العام (في حالة أن يرى أن التشريعات أو الأوامر الإدارية يمكن أن تكون لها نتائج غير إيجابية على

الجنوب) لإعطاء الأوامر بإيقاف أي إجراء حتى يتم الفصل في موضوع مجالس المديريات. هناك احتياط آخر، وهو تعيين أحد حكام المديريات الجنوبية كمستشار للحاكم العام لتوضيح آراء الجنوبيين، ومشاركتهم في السياسة المقترحة للمجلس كلما كان ذلك ضرورياً».

«إنني لا أخشى أن تكون هناك خطورة على الجنوب، إذا أعطيت سلطات تشريعية للمجلس التشريعي. إن الاحتياط لتنمية الجنوب على أسس صحيحة، يظل في الحفاظ على استمرار إدارة الجنوب تحت السيطرة البريطانية، وبحكام ومفتشي مراكز من البريطانيين مع مساعدين من السودانيين يتم اختيارهم بعناية. إذا أصبحت مثل تلك الإدارة شيئاً ممكناً، فإن دخول الجنوبيين للمجلس التشريعي، سوف لا يكون له إلا تأثير ممتاز على توحيد البلاد، وتوسيع نظرة السودانيين».

«هناك آراء قوية لدى بعض الدوائر ضد «تسليم الشمال للجنوب»، وهو عمل يماثل تسليم السودان الشمالي لمصر. هناك متوازيات كثيرة، وبعض الاختلاف. يقوم السودان الشمالي بتمويل الجنوب. إذا كان السودانيون الشماليون مطالبين باتفاق حوالى تسعمائة ألف جنيه على الجنوب في كل عام، فمن البديهي أن يكون لهم حق إبداء الرأي في إدارته. يبدو أنه من المشكوك فيه تماماً أن جنوب السودان سوف يستطيع الوقوف على قدميه كوحدة مستقلة. السودان ككل يستطيع أن يفعل ذلك. هناك خوف من تسلل التبشير الإسلامي. . الخ. لا أعرف كيف نستطيع عزل النفوذ الإسلامي بدون قدر كبير من الصعوبات الأساسية، حتى لو كان يحق لنا ـ أخلاقياً ـ أن نحاول أن نفعل ذلك. . ».

«هناك اتجاه ملحوظ في أوساط أشباه المتعلمين الجنوبيين للوم حكومة السودان على تخلف الجنوب. إنني مقتنع بأن تأجيل تمثيل الجنوبيين في المجلس التشريعي، وعدم السماح للمجلس التشريعي بالتعامل مع الجنوب،

سوف يحدث ـ حتماً ـ هزة في الشمال يكون لها صدى في الجنوب، وسوف نفقد ثقة الكثيرين من الجنوبيين، وسوف نتهم ـ لأن الجنوبيين مسالمون ـ بأننا نريد أن نمارس نوعاً من استعمال إنساني للكرباج في المديريات الجنوبية. إنني أعتقد أن رفاهية الجنوب تعتمد على انفتاحه وتلاحمه مع الشمال، ولعب دور في تنمية وتقدم البلاد ككل».

* * *

صادق مجلس الحاكم العام مبدئياً على القرار الخاص بتمثيل كل البلاد في المجلس التشريعي، ولكنه ذكر أنه يجب اتخاذ الاحتياطات في التشريعات التي سوف تضع الدستور الجديد لتأكيد تطوير أهل الجنوب بطريقة إيجابية.

لم يسبق لي العمل بالجنوب، ولقد أعاقني ذلك في التعامل مع تلك المنطقة، وهي نقطة كثيراً ما ركز عليها قادة السياسات القديمة، الذين يقولون إن أحداً لا يستطيع أن يعرف شيئاً عن مشاكل الجنوب دون تجربة مباشرة. في أثناء سنوات عملي كسكرتير إداري رأيت كل المراكز في الجنوب ما عدا مركز يرول الذي لم يتسن لي الوصول إليه. كان ثلاثة من نوابي هم هانكوك، ونايتنقيل، وبيتون لهم ذخيرة من التجارب عن الجنوب لذا أشعر أنه ليس هناك ثمة نقص فيما يتعلق بالتشاور مع الذين يعملون هناك. (التحق ج.م. هانكوك بالسلك السياسي السوداني عام ١٩٢٤، وعمل بالمراكز، فمساعداً، فنائباً للسكرتير الإداري، فحاكماً لمديرية كسلا من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠). (ا. هـ. نايتنقيل التحق بالسلك السياسي السوداني عام ١٩٢٦، وعمل بمصلحة المعارف، وبالمراكز، ثم أصبح مديراً للحكومة المحلية في ١٩٥٠/ ١٩٥٢، فنائباً للسكرتير الإداري، فحاكماً للمديرية الاستوائية في ١٩٥٢/ ١٩٥٤).. (ا.س. بيتون التحق بالسلك السياسي السوداني في عام ١٩٢٧. عمل بالمديريات، وأصبح مديراً للحكومة المحلية، فنائباً للسكرتير الإداري، فوكيلاً دائماً لوزارة الداخلية في عام ١٩٥٤).

إذا نظرنا إلى الوراء في تاريخ الجنوب القريب المضطرب، ومع الرؤية

الخلفية لأكثر من عشرين عاماً، فإنني لا أزال أرى أن قرار ١٩٤٧ كان صحيحاً. كان على الجنوب أن يكون منفتحاً، وقريباً من ملامسة الحقيقة. كان ليس من الممكن عزل الجنوب أكثر من ذلك كحديقة حيوان آدمية. كانت المأساة هي أن الاستقلال السياسي قد وقع على شعب متخلف ليس له إلمام كاف بما كان يجري. إن الإبعاد المبكر لضباط المراكز البريطانيين اعتماداً على نصوص السودنة لاتفاقية ١٩٥٣ الأنجلو ـ مصرية قد تركتهم بدون أي من الاحتياطات التي كنت أحسب أنها كانت ضرورية. قلة من الناس استطاعت أن تتنبأ في عام ١٩٤٧ بالتغيير المفاجىء في الموقف العالمي الذي أدى إلى الانعتاق السريع من الاستعمار في الخمسينات والستينات. في عام ١٩٤٧ لم يخطر ببالي أبداً أن السودان سيكون مستقلاً في أقل من عشر سنوات من ذلك التاريخ.

كانت نتيجة القرار السياسي والدستوري تحتاج إلى تنمية اقتصادية متوازية. كان الدكتور توتهيل الذي جاء إلى السودان في عام ١٩٣٩ من يوغندا، حيث كان يعمل مديراً للزراعة، قد قام بعمل خطة لتنيمة جنوب السودان (دكتور ف. د. توتهيل عمل بسلك الخدمة المدنية في وزارة المستعمرات من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٩، وعمل بالسودان من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤، كما عمل عميداً لكلية غردون التذكارية من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٧). اشتملت الخطة على مشاريع زراعية مرتبطة بتأسيس شركة تجارية. كان المشروع الأساسي هو زراعة القطن في منطقة الزاندي القريبة من الحدود الكنغولية (زائير) لإنتاج المنسوجات والصابون من ذلك المحصول في مصانع محلية. كان ذلك العمل يحتاج إلى إعادة تنظيم الوسائل الزراعية للزاندي. قام تايجر وايلد مفتش مركز يامبيو، وهو من أحسن إداريي المراكز الذين عرفتهم، بأداء عمل عظيم يتمثل في إسكان الشريحة الكبرى من الزاندي في مجمعات جديدة في المناطق الزراعية. (الماجور ت. و. ج. وايلد عمل بالسلك السياسي السوداني من ١٩٢٥ إلى ١٩٥١). اقترح إجراء تجارب

زراعية لزراعة الأرز في السهول النهرية حول واو، كما اقترح إنشاء مصنع صغير للسكر في منقلا. في ذلك الوقت تطرق التفكير إلى أن تسهيل حصول المزارعين الجنوبيين على السلع، سوف يحفزهم للعمل أكثر للحصول على النقود التي تمكنهم من شراء تلك السلع. كان دوري في كل هذا هو تأييد الخطة في لجنة الاقتصاد والتجارة بمجلس الحاكم العام، وفي مناقشاتي مع السكرتير المالي جوك ميلر. كنت أظن السكرتير المالي متعنتاً جداً فيما يتعلق بتمويل تلك المشاريع، لكن في ذات الوقت فإن بعض المشاريع المقترحة لم تخطط بدرجة كافية، إذ كان من واجب المصالح المعنية إعداد خطط أكثر تفصيلاً، قبل توقع إعطاء منح مالية كبيرة.

قبل مضي وقت قصير على تقديم المقترحات الخاصة بتلك المشاريع، قامت الحكومة البريطانية برئاسة المستر أتلي بإعطاء منحة للسودان مقدارها مليوني جنيه استرليني، اعترافاً بصنيع السودان في الحفاظ على الأسعار المنخفضة للحوم وغيرها من السلع الأخرى التي كانت تحصل عليها القوات البريطانية في مصر والسودان أثناء فترة الحرب، ووفرت بذلك ملايين الجنيهات على حكومة صاحب الجلالة الملك. أتاحت لنا تلك المنحة البريطانية مقابلة نفقات مشروعات التنمية في الاستوائية. استغرق العمل في تلك المشروعات بعض الوقت، وقد كنت قلقاً خوفاً من أن يكون هناك الكثير من التركيز على مشروع الزاندي، وأن لا تكون هناك جدوى من ذلك على نطاق الإقليم.

أحرز المشروع تقدماً عظيماً عند مغادرتي للسودان في عام ١٩٥٣، ولقد بدأ في الاضمحلال بعد وقوع التمرد في أغسطس ١٩٥٥، وسرعان ما أدى ذلك إلى نهاية آمالنا في تقدم تعليمي واقتصادي سريع.

إلى مجلس الأمن:

لم يكن الجنوب هو المشكلة الوحيدة في عام ١٩٤٧، إذ قرر

المصريون أخذ مشكلتهم مع بريطانيا إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة في ليك سكسس. قررت حكومة السودان إرسال السكرتير القضائي السير توماس كريد مع اثنين أو ثلاثة من الموظفين، ليكونوا بالقرب من الوفدين المصري والبريطاني إذا ما احتاجا إلى أي معلومات، أو أي عون من خلال المناقشات. كانت لدي رغبة في إرسال عضوين سودانيين محايدين. وعلى كل حال فقد قام حزبا الأمة والأشقاء بإرسال ممثليهم إلى هناك. كانت لوفدنا بعض الفائدة بالنسبة للمندوبين البريطانيين، لكن المصريين لم يعترفوا بهم، ولم يطلبوا مشورتهم أبداً. قمنا بإعداد كتيب تحت عنوان «السودان: سجل للتطور ــ ١٨٩٨/١٩٤٧» وزع على نطاق واسع في السودان، والمملكة المتحدة، ومصر، ونيويورك.

نال استعراض المشكلة الذي بدأ في الأمم المتحدة في أغسطس ١٩٤٧، نصيباً وافراً من النقاش في كل مكان. أحتاج فقط أن أقول إن كل المناقشات قد كانت في صالحنا بدرجة كافية. رفضت الشكوى المصرية ضد حكومة السودان رفضاً باتاً على أساس عدم الإلمام الكافي بوجهات نظر السودانيين، ولقد ذكر ضمنياً أن للسودانيين الحق في تقرير المصير بعد نيلهم للحكم الذاتي. الذين يؤيدون استقلال السودان رحبوا بذلك القرار. كان الموالون لمصر أقل حماساً. كان ذلك يعني انحسار الدعاية المصرية لبعض الوقت، وكانت قد طغت بشكل واضح إثر انهيار المفاوضات في العام السابق، ولقد كنا نعرف أن ذلك كان مجرد هدنة، إذ إن رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا، كان قد أخبر السودانيين في ليك سكسس، أنهم سيقومون عما قريب بتوسيع نشاطهم.

المجلسان التشريعي والتنفيذي:

بعد انتهاء هذا الفاصل المزعج، أصبح من الممكن العودة إلى عمل مسودات القوانين التي سيقام بموجبها المجلسان التشريعي والتنفيذي. قمت

بقضاء ما يقرب من نصف إجازتي في لندن في خريف عام ١٩٤٧، فبالإضافة إلى الأعمال الروتينية التي قمت بها هناك، قمت أيضا بمساعدة مافروغورداتو، مستشارنا القانوني المسؤول عن صياغة القوانين، في إنجاز المسودة الأولى. (ف.ج. مافروغورداتو التحق بالعمل بالمصلحة القضائية في عام ١٩٤٦ في وظيفة المحامي العمومي. أصبح مستشاراً للحاكم العام في عام ١٩٥٣، فكبيراً للمستشارين القانونيين بوزارة العدل. عمل مسؤولاً عن صياغة القوانين من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١). لدى عودتي للخرطوم استقبلت استقبالاً ودياً، ليس كذلك الترحيب البارد الذي قوبلت به عند عودتي من إجازتي السابقة في أيام اتفاقية بيفن ـ صدقي لعام ١٩٤٦. ظللت أقوم بالإشراف على القوانين إلى حين إجازتها في ابريل ١٩٤٨ بواسطة المجلس الاستشاري.

بالإضافة إلى إشراك جنوب السودان، ليكون المجلس التشريعي أكثر تمثيلاً من المجلس الاستشاري الحالي، اتجهنا إلى أن تقوم الحكومة بتعيين بعض السودانيين كوزراء ووكلاء وزارات في المصالح الرئيسية، حيث تعطى لهم مسؤوليات كاملة. كما قررنا أن يصبح الوزراء ووكلاء الوزارات أعضاء في المجلس التنفيذي الذي سيحل محل مجلس الحاكم العام.

أخذ ورد:

أخيراً اجتمع ممثلون لبريطانيا ومصر في القاهرة في مايو ١٩٤٨، لمناقشة القوانين الخاصة بإنشاء المجلسين، ولقد عقدت سلسلة من الاجتماعات استمرت لأسابيع قليلة. حاول المصريون المشاركة في إدارة السودان، بتعيين بعض المصريين كرؤساء للمصالح، كما حاولوا الوصول إلى اتفاق في أن أي خلاف في الرأي بين الحاكم العام والمجلس التشريعي، يجب أن يحال إلى دولتي الحكم الثنائي. كان هدفهم ـ عموماً ـ هو الحد من سلطات الحاكم العام بقدر الإمكان.

اتفقنا في وزارة الخارجية أنه لكي نحصل على قبول الحكومة المصرية لتلك القوانين، يجب أن نقدم لها مقترحات نقول فيها إنه يجب على الحاكم العام أن يقوم بتعيين اثنين من الموظفين المصريين كأعضاء في المجلس التنفيذي، وأنه يجب إنشاء مجلس مكون من بريطانيين ومصريين وسودانيين، للإشراف على خطوات السودانيين نحو الحكم الذاتي، وأن لجنة من البريطانيين والمصريين يجب أن تقوم بالإشراف على الانتخابات القادمة. لم تكن تلك التنازلات كافية على أي حال، فقد قدم اقتراح بالقيام بإجراء تعديلات أخرى. القليل من تلك التعديلات كانت شفوية، ومع أنها كانت قبيحة بالنسبة لموظفنا المسؤول عن الصياغة القانونية إلا أنها لم تكن ضارة. اقترح المصريون تعديلات أخرى لمقابلة شكوكهم، وقد كانت تعديلات هامة إلا أنها لم تكن غير مقبولة. قضيت عدة ساعات أتحدث في التلفون لوكيل حكومة السودان هازلدن (**ا.س. هازلدن التحق بالسلك السياسي السوداني في ١٩٢٥ وعمل بالمراكز إلى عام ١٩٤٥. أصبح وكيلاً لحكومة السودان بالقاهرة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٣**). تحدثت إليه عن التعديلات المقترحة، وعن وجهات نظرنا في تلك التعديلات، بعد مناقشتها مع زملائي، ومع الحاكم العام، تم الاتفاق على نص في الثامن والعشرين من مايو، لكن وضح فيما بعد أن خشبه باشا، وهو الوزير الذي كان يقود الوفد المصري للمفاوضات، لم يبلغ حكومته بما كان يفعل، وأن عليه أن يقوم بإقناعها للتصديق على الاتفاقية التي كان قد وافق عليها. أصبح الآن لدينا مسودتان لتلك القوانين، إحداهما تحتوي على التنازلات التي أعطيناها للمصريين، والأخرى أقرب إلى المسودة الأصلية، في حالة قيامهم برفض المسودة الأولى.

في الخرطوم واجهنا المصاعب المعتادة مع السيد عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة، الذين ارتفعت عقيرتهم بالصراخ المعهود، في أننا كنا نخونهم بإعطاء التنازلات للمصريين. قابل الحاكم العام السيد عبد الرحمن، وعلى الأقل أقنعه جزئياً في أن موافقة المصريين على التقدم نحو الحكم الذاتي

تستحق بعض التنازلات التي قد تساعد في تقليل الدعاية المصرية في السودان، وإعاناتهم لحزب الأشقاء والبعض الآخر. في أوائل شهر يونيو قررت الحكومة المصرية رفضها النهائي للاتفاقية التي توصل إليها السفير البريطاني وخشبه باشا، على أساس عدم إعطائهم نصيباً متساوياً في إدارة السودان، وأنهم سوف لن يقبلوا أي شيء أقل من نصف الكعكة. . !!

بعد أن أخطرنا أن الحكومة البريطانية ليس لديها أي اعتراض على الإجراءات التي نقوم بها، قام مجلس الحاكم العام بإجازة القانون الأصلي في ١٥ يونيو، ونشر في عدد خاص من الغازيته بعد أيام قلائل. قام المجلس أيضاً بتعريف الجنسية السودانية، ومؤهلات التصويت، وعضوية المجلس التشريعي. أخيراً انتهت المعركة الطويلة التي كانت قد بدأت قبل عامين، وكان علينا الآن أن نبدأ في إعداد دستور جديد. كنت آمل أن يكون من الممكن عقد انتخابات المجلس التشريعي في نوفمبر، ليتم الافتتاح في الشهر التالي. كان علينا أن نعمل الكثير. كنا نحتاج إلى مبنى جديد للمجلس التشريعي في نوفمبر، ليتم الافتتاح في الشهر التالي. وكان علينا أن نقوم بإعداد القوائم الانتخابية، وكشوفات الناخبين في كل دائرة، وطباعة أوراق الإعلانات، والمناقشات، وغيرها من المطبوعات، كما كانت هناك أعمال أخرى كثيرة. كان علينا إعداد الأوامر المستديمة للمجلس التشريعي، والنظر في تعيينات الوزراء، ووكلاء الوزارات، رغم أن هذه التعيينات تتم بعد إجراء مشاورات مع زعيم المجلس.

إلى القاهرة ولندن

في الوقت الذي استمرت فيه هذه التحضيرات، لبيت نداء الواجب في القاهرة ولندن. في القاهرة اجتمعت مع رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا، الذي جلس وأخذ يداعب حبات سبحته بأصابعه، ويناقش معي شؤون السودان في إنجليزية فصيحة. ومع أنه كان مهذباً ومجاملاً، إلا أنه انتقد

إدارتنا، وفشلنا في إعطاء المصريين نصيباً عادلاً في الحكومة. بعد ذلك قمت بزيارات العمل المعتادة للسفارة البريطانية، ولوكالة حكومة السودان، قبل أن أطير إلى لندن للقيام بأعمال مماثلة، وفي وزارة الخارجية قام الحاكم العام وشخصي باستعراض كافة خلافاتنا مع المصريين، وناقشنا تأثير الشيوعية على البلدان الأفريقية. كان شعوري الشخصي في ذلك الوقت ولسنوات فيما بعد أن السودانيين لم يكن لهم اهتمام حقيقي بالشيوعية، لكن بعض السودانيين المناوئين للاستعمار تظاهروا بقبولهم للشيوعية نسبة للعون الذي يتلقونه، لأن الروس يعينون أي شخص يعمل ضد الأنظمة التي تقام في المستعمرات. إن الكثير من أدب الشيوعية المضطرب الذي كان يهرب إلى داخل السودان بواسطة الشيوعيين كان ممنوعاً. قضيت بعض الوقت في وزارة المستعمرات مع المستر كريتش ـ جونز، وبعض موظفيه نتحدث عن نجاح الحكم الذاتي في البلدان التي يحكمونها. قابلت السكرتيرين الأولين في نجيريا وكينيا، وتحدثت معهما عن بعض المسائل المشتركة، ولقد دهشت جداً لكثرة التشابه.

تطورات مزعجة

عدت للسودان في اكتوبر لأجد الترمومتر السياسي مرتفعاً حيث اقترب موعد إجراء الانتخابات للمجلس الجديد. وقعت مظاهرات مزعجة في الخرطوم، وعطبرة، وبورت سودان، لكن أياً منها لم يشكل تهديداً للسلطات. كانت نتائج الانتخابات مخيبة للآمال، فقد عكست انشقاق الحركة الوطنية بين الموالين لبريطانيا، والموالين لمصر. كان الموقف الذي واجهنا هو أن الختمية ـ أتباع السيد علي الميرغني ـ قد قاطعوا الانتخابات، وعلى الرغم من أنهم كانوا يمثلون شريحة كبيرة من الشعب تتمتع بالنفوذ، فإنهم لم يمثلوا في الجلس إلا باثنين من زعماء القبائل، لهذا لم يكن المجلس ممثلاً حقيقياً للشعب السوداني. كان لذلك خطران في رأيي: بالنسبة للعالم فإن

المجلس سوف لا يتمتع بالاحترام الكافي كصوت للشعب السوداني. ثانياً قد يقوم السيد عبد الرحمن وحزب الأمة باستغلال الأغلبية التي يتمتعون بها في المجلس لإجازة إجراءات لا يقبلها الشعب السوداني ككل. ولقد وجدت أن السيد عبد الرحمن كان يومىء إلى أن أي شخص يختلف معه يعتبر عدواً لحكومة السودان.

كان كل ذلك بالنسبة للمستقبل، أما واجبنا الراهن فقد كان يعني تحويل المجلسين التنفيذي والتشريعي إلى حقيقة.

تعيينات الوزراء

كان علينا تدبير تعيين أشخاص مناسبين لعضوية المجلس بواسطة الحاكم العام، وأن يكون ذلك التعيين مقبولاً بالنسبة للرأي العام السوداني. أنفقت وقتاً كثيراً في التحدث والتشاور مع بعض الذين نود ترشيحهم. بعد أن اجتمع المجلس التشريعي واختار عبد الله بك خليل زعيماً للمجلس، قمنا هو وأنا بالتشاور حول تعيين سودانيين في الحكومة.

كنت أود تعيين ميرغني حمزة وزيراً للأشغال لتوسيع قاعدة التأييد للمجلس، ولقد كان من زعماء الختمية الموالين للسيد علي، كما كان عضواً بارزاً في المجلس الاستشاري. من خلال حديثي معه كان يبدو أنه قد يقبل التعيين، لكن اتضح أن تنبؤ عبد الله بك خليل عن الرفض كان صحيحاً. قمت أيضاً - بواسطة وسيط - الاتصال بزعيم حزب الأشقاء الموالي لمصر اسماعيل أفندي الأزهري، وعرضت عليه تعيينه بالمجلس التشريعي ووزيراً، ولكنه أيضاً رفض الدعوة. في النهاية كان لنا ثلاثة وزراء كلهم من حزب الأمة وهم: عبد الله بك للزراعة، ودكتور علي بدري للصحة، وعبد الرحمن علي طه للمعارف. وبالإضافة إلى ثلاثة من وكلاء الوزارات، احتل السودانيون نصف مقاعد المجلس التنفيذي. كان الجانب البريطاني من المجلس التنفيذي

يتكون من السكرتيرين الثلاث، والقائد العام لقوة دفاع السودان، وعضوية بريطانيين آخرين قام بتعيينهما الحاكم العام وهما ر.ج. هيلارد مدير مصلحة السكك الحديدية، والثاني آرثر جيتسكل مدير الشركة الزراعية (مشروع الجزيرة) وهو الأخ الأكبر للزعيم البريطاني الراحل هيو جيتسكل. استقال آرثر جيتسكل بعد أشهر قليلة ليخلفه الشيخ محمدأحمد أبو سن (رئيس قبيلة الشكرية. عضو المجلس التشريعي والتنفيذي من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣، ووزير بحكومة عبد الله خليل من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨) وبذا أصبح السودانيون أغلبية بالمجلس.

افتتاح المجلس التشريعي

افتتح الحاكم العام المجلس التشريعي رسمياً في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨. حسب التقاليد البريطانية قام السكرتيرون، والوزراء، باعداد خطاب عرش الحاكم العام، وقد قام المجلس التنفيذي بإجازة الخطاب في اليوم السابق. مر الاحتفال بافتتاح المجلس بنجاح وبسلام، وبدون أحداث، رغم أن القاعة لم تتسع لكثير من الذين كانوا يرغبون في حضور حفل الافتتاح. هكذا انتهت المراحل الطويلة لبدء أول برلمان في السودان، بعد عامين من العمل والمناقشات. كان من الممكن إقامة حفل الافتتاح قبل ذلك بعام إذا لم نتوقف عن العمل أثناء المفاوضات التي جرت بين الحكومتين البريطانية والمصرية، والتي انتهت بعدم التوصل إلى اتفاق. تكرر نفس التأخير في المرحلة التالية بعد ذلك بعدة سنوات.

في ذلك الوقت عزيت نفسي بكتابة ما يأتي:

«إن نمو الوطنية، وبروز طبقة سياسية مزعجة بعض الشيء، ليس علامة للفشل. إن بروز حكومات عظيمة في الهند، وباكستان، وسيلان، التي لعب رؤساء وزاراتها مؤخراً دوراً مساوياً في مؤتمر رؤساء الوزارات لم يكن خسارة، ولكنها كانت خطوة عظيمة للأمام، وثمرة لعمل ملتزم لكثير من

الإداريين، ورجال التعليم، والقضاة، وغيرهم من البريطانيين منذ أيام وارنغ هيستنقز وإلى الآن. كان ماكاوليل واللورنسات، وغيرهم في أوائل القرن العشرين ينظرون إلى ذلك الهدف. يجب علينا أن لا نأسى عندما يتحقق ذلك الهدف».

استرسلت في كتابتي قائلاً: «إننا كنا نعمل في أفريقيا بهدف خلق دول أفريقية تحكمها حكومات أفريقية، حيث تتلاشى السيطرة والقيادة البريطانية تدريجياً حتى تختفي».

أنهيت ما كتبت قائلاً:

«سوف يكون هذا أصعب بكثير من الإدارة المباشرة للشعوب المتخلفة، ولكنه بالتأكيد يستحق العمل من أجله، وبالأسلوب الذي نتبعه نحن، وفي التعامل مع القوى النامية للوطنيين يعتمد مستقبل هؤلاء الناس الذين نعنى بهم».

وقت للبناء ـ ١٩٤٩/ ١٩٥٠

أخيراً بعد أن توقفت دولتا الحكم الثنائي عن التفاوض، وتم تأسيس المجلس التشريعي، أصبح من الممكن اعطاء اهتمام أكبر للأمور الاجتماعية والاقتصادية. على مستوى العالم، فقد كان جل عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ من أهدإ أوقات السودان على المستوى المحلي. كانت هناك عجلة متزايدة لكثير من مشاكل ما بعد الحرب، ولقد أصبحت مسؤولياتي تتطلب الكثير.

كانت مؤسستا الحكومة الجديدة ـ المجلس التشريعي والتنفيذي ـ بالطبع من بين مسؤولياتي الكبيرة. أخذ المجلس التنفيذي وقتاً قصيراً ليستقر، ويعمل متضامناً، وسرعان ما لاحظت نجاحاً في تأثيره العام، كما استمرت اجتماعاته بمعدل أكبر، خلافاً للاجتماعات الرسمية التي كان يرأسها الحاكم العام. كنت أقوم برئاسة الاجتماعات غير الرسمية كل يوم أحد، قبل أن يقوم السكرتيرون الثلاثة بمقابلة الحاكم العام، وفي تلك الاجتماعات كنا نقوم بمناقشة أعمال المجلس التشريعي للأسبوع القادم، ونتفق على الخط الذي نتبعه في التعامل مع الأمور التي بالأجنده، ونتفق على من يتكلم بالمجلس التنفيذي في مختلف المناقشات. أصبح ذلك الاجتماع الأسبوعي عادة، وبعد بضعة أشهر كان هناك القليل، أو لم يكن هناك أي شيء لم نناقشه. بدأت روح الفريق في الظهور، وقد بدأنا نحن الأعضاء البريطانيين نعرف أكثر مما مضى عن كيف يقوم الناس عموماً بتفهم سياسات الحكومة وأعمالها. لم يكن لدى زملائنا السودانيين ما يمنعهم من التعبير عن وجهات

نظرهم، التي عادة ما تكون معقولة، وبالطبع فإنه لم تكن هناك في البداية أمور يصعب الاتفاق عليها. كان من الواضح أن اجتماعات المجلس التنفيذي سوف تأخذ وقتاً أطول من الوقت الذي كانت تستغرقه اجتماعات مجلس الحاكم العام، لأنه ـ ببساطة ـ فقد أصبح العمل يحتاج إلى شرح أكثر مما كان عليه عندما كان كل الأعضاء من كبار الموظفين الذين كان لهم ـ من خلال الخدمة الطويلة والتجربة ـ إلمام بخلفيات أغلب الأمور التي كانت ترفع لاتخاذ قرار بشأنها. شعرت أن الكثير مما كنا نقوم به في المجلسين التنفيذي والتشريعي، كان بمثابة التعليم والتدريب لزملائنا، مع التوضيح لهم كيف يفكرون في إيجابيات وسلبيات كل اقتراح قبل التوصل إلى قرار.

الوزراء الثلاثة

برهن عبد الله بك زعيم المجلس التشريعي، وأكبر الوزراء، على أنه قمة في القوة، فقد كان معقولاً ولا يسهل إغضابه. كان قد كلف بالحديث للمجلس التشريعي نيابةً عن المجلس التنفيذي، وبالرغم من أنه كان سكرتيراً لحزب الأمة، إلا أن نظرته للأشياء كانت واسعة وخالية من التحزب، الشيء الذي كان يناسب وضعه الجديد. لقد استطعت أن أتعرف عليه أكثر خلال الثلاث أو الأربع سنوات من تلك الفترة، ولقد أعجبت به كثيراً نسبة لشجاعته وهدوئه. كان وزير المعارف عبد الرحمن علي طه من رجال التعليم، وقد كان يعرف ماذا عليه أن يفعل كان أكثر ديناميكية من عبد الله بك، ولكنه كان عاطفياً وسريع الانفعال. كان وطنياً وكان من المناوئين جداً لمصر، وكان هو الذي يقوم دائماً بتقديم مزاعم عن الدعاية المصرية، والتدخل في أوساط الطلاب وتلاميذ المدارس. كان وزير الصحة الدكتور علي بدري من خريجي مدرسة الطب بالخرطوم، وهو ابن الشيخ بابكر بدري الذي كان أسيراً في مصر بعد محاولة المهدويين الهجوم عليها في عام ١٨٨٩. وكان من كبار معارضي وحدة وادي النيل. كان يبدو لي أن الوزيرين أكثر التفاتاً إلى مسؤولياتهما في مصلحتيهما من عبد الله بك الذي

كان وزيراً للزراعة، وزعيماً للمجلس التشريعي، ولعل بعض ذلك يعود إلى شخصيات المديرين البريطانيين في تلك المصالح، فقد كان تحولاً صعباً بالنسبة لهم، فبعد أن كانوا مسؤولين عن سياسة تلك المصالح، أصبح عليهم أن يقوموا بتسليم كافة المسؤوليات للسودانيين الذين كانوا مرؤوسين لهم، والذين كانوا يعلمون قليلاً أو لا يعلمون عن العمل في تلك المصالح. كان تحويل المصالح إلى وزارات يعني مشكلة بالنسبة لهم، وهي المشكلة التي قابلتها فيما بعد في نجيريا، فقد كانت لنا مشكلات على مستوى الحكومة الفدرالية والأقاليم فيما يتعلق بالشخصيات والمسؤوليات المناطة بها. أذكر حالة أو حالتين في نجيريا جرى فيهما إقصاء المديرين قبل إحداث التغيير الصحيح، وفي السودان استغرق الموضوع بعض الوقت قبل أن يتعلم المديرون أنهم قد أصبحوا وكلاء دائمين، وأنهم ما عادوا مسؤولين مسؤولية كاملة عن سياسات مصالحهم. وحيث إنني كنت شخصياً مسؤولاً عن تصميم وتأسيس المجلس التشريعي، فلقد شعرت أنه يجب علي حضور عدد كبير من جلساته، على الأقل إلى أن استتب الأمر وأصبح عملاً روتينياً، وقد تسبب ذلك في أخذ جزء من وقتي الذي كنت أخصصه للعمل بمكتبي، ولقد احتاج ذلك إلى ساعات طويلة من العمل في الصباح الباكر، وفي الأمسيات، للقيام بأعمالي المصلحية العادية، والإدارية، والعمل السياسي.

عضوية المجلس التشريعي

كان المجلس التشريعي يتكون من:

- عشرة أعضاء منتخبين عن طريق الاقتراع في المدن.
- اثنين وأربعين عضوا منتخبين بواسطة هيئات منتخبة في المناطق الريفية.
- اثني عشر عضواً منتخبين بواسطة مجالس المديريات في الجنوب التي كونت حديثاً.

● عشرة أعضاء معينين بواسطة الحاكم العام.

● أحد عشر عضواً من المجلس التنفيذي من بينهم ستة أعضاء بريطانيين تم تعيينهم كأعضاء بحكم مناصبهم.

● عبد الله بك خليل العضو المعين الذي انتخب زعيماً للمجلس، وكان هو العضو الثاني عشر للمجلس التنفيذي.

* * *

كنا نسير على نمط وستمنستر، وقبل افتتاح المجلس التشريعي، قام رئيس المجلس الشنقيطي ـ الذي كان يعمل معي كنائب مأمور في القطينة عام ١٩٢٥ ـ بقضاء بعض الوقت في مجلس العموم في لندن، كما ألحق م.ف. كين كاتب المجلس لمدة ثلاثة أشهر بمكتب الكتبة في وستمنستر (م.ف. كين عمل بالسلك السياسي السوداني من ١٩٢٦ إلى ١٩٥٤. عمل بالمراكز إلى عام ١٩٤٧، فكاتباً بالمجلس التشريعي من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣، فكاتباً بمجلس النواب عام ١٩٥٤). وكان لنا مترجمٌ بالمجلس، هو أحد المعارف القدماء محمد عامر بشير (فوراوي) ابن نائب المأمور الذي كان يعمل معي في الكاملين في عام ١٩٢٤. كان على فوراوي أن يقوم بترجمة فورية مختصرة من العربية إلى الإنجليزية، لفائدة الأعضاء الجنوبيين الذين لا يستطيعون الكلام بالعربية. اعتدت إغاظته من وقت لآخر، بأن أقوم بتقديم الأحاديث المعقدة باللغة العربية، وأطلب منه ترجمتها إلى الإنجليزية، وكان دائماً ما يستجيب إلى ذلك قائلاً أنه يستطيع أن يقوم بترجمته الخاصة كما يفعل الوزراء.

بدأ الأعضاء يتفهمون بسرعة المناورات، وقيمة الوقت المخصص للأسئلة، وكانت توجه لنا اعداد هائلة من الأسئلة، وهي عادة عن الاحتياجات المحلية، وقد أصبح تقديم الاجابات لتلك الأسئلة واجباً ثقيلاً على

المصالح. كنت أصر أنه يجب أن ترسل إلي بأسرع فرصة ممكنة مسودات الإجابات على الأسئلة، التي علي أن أقدمها حتى أستطيع التحقق منها. وكان ذلك بالإضافة إلى أن إعداد الأحاديث للمجلس، يستغرق قدراً كبيراً من الوقت.

سجلت في مفكرتي أننا في يوم ٢٧ ديسمبر قمنا بالنظر في مقترحات تختص بالمالية، وفي يوم ٢٨ ناقشنا انجراف الطلاب في المسائل السياسية، وفي يوم ٢٩ قدمت مقترحات عن الشرطة، واعطاء العفو لما يسمى بمرتكبي الجنح السياسية.

في ذلك الوقت سجلت الآتي:

«كان هناك عدد من المناقشات السخيفة، ولقد أعاقنا تأخير الحصول على الأوامر المستدعية مترجمة ومطبوعة باللغة العربية. لم يكن اتباع تلك الأوامر التي وضعت على أساس الممارسات البرلمانية في (ام البرلمانات) شيئاً سهلاً، وكانت مناقشاتنا الطفولية عن «نقاط النظام» وما هو «الاقتراح» وما هو «السؤال»، والتي لم يساعد في حسمها جهل رئيس المجلس والأعضاء بالطريقة المثلى لاداء ذلك العمل. كانت عقبات اللغة كبيرة، كذلك فإن مشكلة الترجمة لم تكن سهلة، فقد كانت الترجمة تبطىء من المناقشات، وتجعل من الاجراءات شيئاً جافاً وغير طبيعي. كانت هناك عقبة أخرى، وهي نقص التشريعات التي توضع أمام المجلس التشريعي. يبدو أن هناك قوانين قليلة جدا ترفع للمجلس في الوقت الحاضر، ومن الواضح أن المجلس يحتاج إلى عمل كبير يقوم به. كانت لدينا اقتراحات كثيرة عن أمور محلية. لم يبدأ المجلس في العمل كفريق واحد، ويبدو أن هذا سوف يستغرق وقتاً قصيراً».

* * *

في يوم ١٢ مارس ١٩٤٩، قدم السكرتير المالي الميزانية للمجلس

التشريعي، وقد اجيزت في ٣١ مارس. في ذلك الوقت سجلت هذه الملاحظات:

«انعقد المجلس في شكل لجنة لوقت كبير، واطلع على كل رؤوس الموضوعات بدرجة كافية، واعطيت كثيراً من التفصيلات للأعضاء، ولقد كان النقاش ساخناً لدرجة كبيرة، ولكن عموماً أرى أن المجلس قد استقر في عمله، وبدأ يعلم أكثر ماذا عليه أن يفعل. لا يزال الأعضاء يودون التدخل كثيراً جداً في مسائل تنفيذية بحتة. إنهم يجدون صعوبة في اتباع الاجراءات، وكان رؤساء اللجان لا يدرون شيئاً. عانى التوأمان المزعجان **أحمد يوسف هاشم، ومحمد أحمد محجوب**، من هزيمة أو هزيمتين مريرتين عندما كان المجلس يجتمع في هيئة لجنة لمناقشة الميزانية، ولقد أظهر المجلس أنه يجب أن لا يزج به في اقتراحات وطنية سخيفة».

كان التوأمان المزعجان من الأعضاء المعينين. كان الأول صحفياً، والثاني قاضياً متقاعداً. جعلا من نفسيهما معارضة، وكانا يستمتعان بممارسة وخز الإبر على الناطقين باسم الحكومة. أخذت ذلك كدليل على عدم تحيزنا، وكنت قد قدمت توصيات للحاكم العام لتعيينهما بالمجلس التشريعي، ولقد أديا خدمة مفيدة جداً بقيامهما بالمعارضة، التي كانت مدعاة للمضايقة في بعض الأحيان.

في يوم ٧ أبريل ذهب المجلس التشريعي في عطلة، ولم يستأنف الانعقاد إلا في اكتوبر. كنا نتوقع أن المجلس التشريعي سوف لا يستمر في الانعقاد، نسبة لعدم وجود عمل كاف يستغرق أكثر من ثلاثة أو أربعة أسابيع في المرة الواحدة، وقد كانت هناك فقرات في الدستور تخول للمجلس التنفيذي إجازة الأمور ذات الصفة المستعجلة في أثناء عطلة المجلس التشريعي، على أن تقوم الأخيرة بالموافقة على ذلك بعد عودتها للانعقاد. وإلى حين عودة الحاكم العام من المملكة المتحدة في نوفمبر، كنت أقوم

بمهامه بالإنابة، ولم أستطع حضور جلسات الجمعية خلال الأسابيع الأولى من ذلك الخريف، وقد كان السيد عبد السلام الخليفة وكيلي الدائم، يؤدي عملي هناك بكفاءة، وهو ابن الخليفة الذي قام كتشنر بهزيمة جيوشه في عطبرة وام درمان في عام ١٨٩٨، وقد كان السيد عبد السلام شخصاً جذاباً وودوداً وذكياً. **(عمل عبد السلام الخليفة ضابطاً إدارياً، وأصبح وكيلاً للداخلية من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣، كما كان عضواً في المجلس التشريعي).**

اتجاه للتعديل

في أكتوبر ١٩٤٩، بدأت في التفكير في أحسن الوسائل لتعديل قوانين المجلسين التشريعي والتنفيذي، بهدف تحسين الاجراءات، وتوسيع حق الانتخاب، واتخاذ ترتيبات أخرى لانتخابات مباشرة أكثر. كان الانتلجنسيا ينظرون في ارتياب إلى نظم الانتخاب. من خلال الاجهزة الانتخابية، إذ كانوا يظنون أن هذه الطريقة تتيح فرصة كبيرة لسلطات القبائل لتزوير الانتخابات، لكن أي تعديلات تستوجب رفعها إلى دولتي الحكم الثنائي، ولقد كنت أخشى من المفاوضات الطويلة والخلاف الذي سوف يتبع ذلك. كان الشهر الأخير من دورة المجلس التشريعي مزدحماً بالعمل، ولقد نوقشت فيه أمور هامة. أثار تقرير مارشال عن الحكومة المحلية اهتمام زعماء القبائل، وأدى ذلك إلى بعض الخلافات. لقد جابهتني بعض الصعوبات في محاولتي لإجازة ذلك التقرير بواسطة المجلس، ولقد استطعت الحصول على قبول اجماعي للمبادىء التي حواها التقرير، مع الموافقة على أن تختلف خطوات التنفيذ باختلاف الطرق المحلية. لقيت بعض النقاط في مشروع قانون تعديل الاجراءات الجنائية الذي قدمه السكرتير القضائي، بعض الاعتراضات، ولكن بعد بعض المناقشات والتعديلات أمكن الوصول إلى اتفاق مرض. أجيز قانون الورش والمصانع، وأبعد قانون التشريعات العمالية الذي سوف أتحدث عنه فيما بعد. أجريت مناقشات أخرى عن خطة التعليم في شمال

السودان، وتدريس اللغة العربية في الجنوب، واقتراح بانشاء وزارة جديدة للشؤون الاجتماعية.

الدعاية المصرية

في خلال تلك السنوات، عندما كانت الشؤون الخاصة بالسياسة الخارجية، والخطوات نحو الحكم الذاتي تعطى عناية شديدة، كنت مشغولاً ـ أيضاً ـ بثلاث مشاكل كبيرة، أولها كان يتعلق بالدعاية المصرية في السودان، فمنذ افتتاح مصر للمفاوضات في عام ١٩٤٦، لتعديل معاهدة ١٩٣٦ الانجلو ـ المصرية، وإلى حين اتخاذ القرار الحاسم الخاص بالاستقلال، قامت مصر رسمياً باجهزتها الحكومية، ومن خلال الصحافة والإذاعة، بممارسة ضغوط مستمرة على السودان. قاوم الاستقلاليون ذلك بشدة (السيد عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة) ورحب بذلك حزب الأشقاء، ومؤيدو وحدة وادي النيل الذين كانت مصر تدفع لهم من آنٍ إلى آخر. وضعت حملة الدعاية تلك حكومة السودان في موضع صعب، لأن مصر كانت إحدى دولتي الحكم الثنائي، ولهذا فقد كان لها الحق الذي ليس فيه شك لاقناع السودانيين بمصالحها فيما يتعلق بمستقبلهم. كانت المشكلة أن كثيراً من التأييد المصري كان يعطى للسودانيين الذين كانوا يعملون ضد حكومة السودان التي كانت ـ دستوريا ـ وكيلة للحكومة المصرية بنفس القدر الذي كانت فيه وكيلة للحكومة البريطانية. قام السودانيون الذين تدعمهم مصر بتدبير المظاهرات التي كانت غالباً ما تتحول إلى نوع من الشغب الذي يشجع النشاز وعدم الانضباط في المدارس والكليات. كان الطلاب الذين يفصلون من المدارس لأي سبب من الأسباب، يثقون تماماً أنهم سوف يجدون أماكن لاستيعابهم في المدارس والكليات المصرية. وإذا كان على أحد المؤيدين لمصر أن يواجه المحاكمة لتعديه على القانون، فمن المؤكد أن المحامين المصريين سوف يقترحون الحضور إلى السودان للدفاع عنه في المحاكم بالرغم من وجود عدد

كاف من المحامين في السودان. كان يبدو أن أي مصري يأتي إلى السودان يقوم بالعمل ـ بطريقة أو بأخرى ـ ضد حكومة السودان، وبالطبع كان هناك عملاء كثيرون يساعدون في الدعاية المصرية إذا نظرنا إلى وجود أورطه من الجيش المصري، ومدرسة ثانوية مصرية، وعدد من رجال الأعمال، وموظفي الري المصري.

لهذه الأسباب كانت هناك مناورات مستمرة، وكانت هناك أحداث كثيرة متفاوتة من حيث الحجم كان من الممكن التعرض إليها، لكن ربما كانت تعقبها أحداث أكثر أهمية. كانت هناك معاناة في السودان الشمالي في عام ١٩٤٩ نسبة لقلة الأمطار، وشبه مجاعات في أجزاء من كسلا والمديريات الشمالية. لم يكن ذلك شيئاً غير عادي، ففي مثل تلك الأحوال، كانت لحكومة السودان اجراءات منظمة تقوم بها. لقد قمت بنفسي بتوزيع الذرة المستوردة من الهند لأهالي النيل الأبيض في عام ١٩٢٦، وقد كان السودانيون يطلقون على عام ١٩١٤ اسم «سنة عيش الهند».

سمعت الحكومة المصرية بما حدث في عام ١٩٤٩، فقامت ـ بدون اجراء مشاورات مع حكومة السودان ـ بالتبرع بمبلغ خمسين ألف جنيه لشراء طعام وملابس «للذين يعانون من المجاعة» واقترحوا تكوين منظمة مستقلة لتوزيع تلك المواد، لتجاوز الخطوات التي كانت السلطات المحلية قد أخذت في القيام بها فعلاً. كنا نود أن يكون هناك تنسيق في الجهود، وأن لا يقوم المصريون بانشاء منظمة منافسة. نجحت في إقناع الموظف المصري المسؤول للموافقة على استيراد الذرة من الخارج بدلاً من شرائه من السودان، وأن لا يقوموا باستيراد الملابس القطنية من مصر، وأن يقوموا بشرائها من التجار المحليين الذين كانوا يجدون صعوبة في التخلص ممّا لديهم من كميات البضائع.

استفاد المصريون من اللجان التي قمنا بتكوينها لتوزيع مساهمتهم،

ومضى كل شيء على ما يرام، وقد قام عدد من الضباط المصريين بجولات في المناطق المتأثرة للوقوف ـ ظاهرياً ـ على توزيع الإعانات، ولكن أيضاً لتوضيح كيف أن الشعب المصري كان كريماً جداً!

في كل عام كانت لنا مشكلة، وهي المنح الدراسية الجامعية المقدمة من وزارة المعارف المصرية للطلبة السودانيين. انزعجنا لأن الطلاب الذين يقبلون في كليتنا الجامعية والتي كانت في مرحلة التكوين، كانو يضللون ويذهب بهم إلى مصر أثناء العام الدراسي الأول، تاركين أماكنهم شاغرة في الخرطوم، لكن الكلية الجامعية بدأت تقف على قدميها، وتحسن مستواها التعليمي، وهكذا بدأ التعويق يختفي تدريجياً، وبدأت أعداد الذين يتركون الدراسة في الهبوط.

كان هناك سبب آخر للنزاع، وهو تسبيب المضايقات للسيد عبد الرحمن المهدي زعيم الحركة الاستقلالية، بواسطة الصحف والإذاعة المصرية. كانت بعض تعليقات الصحف وقحة، وكانت تسبب اهانة شديدة للسيد ولحزب الأمة الذي يرعاه مما كان يغضبه في كثير من الأحيان. ومن وقت لآخر كان المصريون يشعرون بمدى الدمار الذي كانوا يلحقونه باهدافهم، ولذا كانوا يحاولون الحفاظ على علاقات طيبة مع السيد، ولكن سرعان ما يعودون إلى شن الحملات القديمة. كان السيد يطلب مني الاجتماع به، وكان يقوم بالضغط علي لمنع دخول الصحف المهينة، والسيطرة على الصحف السودانية الموالية لمصر. لم أكن أرغب في اتخاذ مثل ذلك الموقف.

مظاهرات

كان للقلق، وعدم الوضوح اللذين تسببهما المفاوضات المطولة عن السودان والدعاية المصرية، انعكاساته على طلاب الكلية الجامعية، والمدارس الثانوية، والطبقات العاملة، ومزارعي الجزيرة. كانت المظاهرات

تسير بانتظام، وكانت دائماً تلتزم الهدوء، لكنها كانت تميل للعنف أحياناً، لذا كانت الشرطة تضطر لاتخاذ اجراءات قوية للحفاظ على النظام. وكانت بعض الصحف السودانية تلهب تلك المتاعب بتوجيه النقد والهجوم المغرض على الحكومة، وبالطبع كان لكل ذلك خلفية من الوطنية وكراهية الحكم الاستعماري، ولكنها كانت ببعض المقاييس نوعاً من العادة، ومتنفساً لحيوية الشباب.

لم يكن هناك دليل على معاداة الأفراد من الأوروبيين، ففي بحر ثماني سنوات أو ما يقرب من ذلك من الاضطرابات السياسية المتعاقبة حيث تصل إلى درجة الانفعال المحموم في كثير من الأحيان، لم يحدث أن هوجم أحد الأوروبيين أو جرح. ربما كانت المظاهرات المتتالية خلال انتخابات الجمعية التشريعية في خريف عام ١٩٤٨ أكثر عنفاً، عندما نشبت بالمدن الثلاث عدة أحداث للشغب، وكان جهاز التلفون الخاص بي يدق باستمرار، يخطرني بنشوب حوادث شغب جديدة، أو انتهاء بعضها، لكن ذلك لم يحدث إلا أضراراً طفيفة، ولم يصب إلا قليلاً من الناس باصابات فادحة. وقعت أكثر الأحداث سوءا في عطبرة، حيث استعمل رجال الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق جمهور كبير من المضربين الذين كانوا في طريقهم إلى مكتب المدير العام للسكك الحديدية. لم يكن واضحاً أن تلك القنابل كانت قديمة ومتهالكة؛ فقد حدثت حالات من اندفاع قطع معدنية من تلك القنابل أحدثت اصابات خطيرة لعدد من الناس، وقد مات بعضهم بسبب نزيف الدم. كان ذلك مأساوياً لأننا قمنا باحضار القنابل المسيلة للدموع في محاولة لتجنب اصابات خطيرة محتملة، إذا صدر الأمر باطلاق الرصاص.

الحركة العمالية

المشكلة الثانية التي كانت تشغل بالي هي تطور القلق العمالي. قبل الحرب لم تكن هناك أية قوانين عمالية ما عدا قانون تعويض العمال. لقد عفا

الزمن على ذلك القانون. بعد الحرب أصبح واضحاً أن الأحوال قد بدأت تتغير، ولذا كان من الضروري إصدار بعض التشريعات العمالية.

كان خوفنا الأول يعود إلى الجنود المسرحين. حدث توسع في قوة دفاع السودان من سبعة آلاف وخمسمائة رجل، إلى أربعة أضعاف هذا العدد، وقد كان الجنود يتمتعون بمرتبات عالية مقارنة بفئات المرتبات في السودان، ولقد خدم الكثيرون منهم بالشرق الأوسط في ليبيا وارتريا، كما كانوا يتمتعون ـ عندما كانوا تحت القيادة البريطانية ـ بالتعيينات من أكل وشرب وخلافه، وظروف طيبة لم تكن تتاح لهم عندما كانوا في السودان. لقد رأوا مصر، وتعلموا نوعاً من الحياة لم يألفوه في بلادهم، ولقد استطاع ألفان أو ثلاثة آلاف رجل من هؤلاء أن يتعلموا بعض المهن كسائقي عربات، وبرادين، وتلغرافجية.. الخ. كنا نعجب كيف يستطيع هؤلاء العودة إلى أسلوب الحياة القديم؟!

قمنا بانشاء لجنة للجنود المسرحين تتكون من ممثلين للعسكريين والمدنيين، ولقد استطاعت تلك اللجنة أن تقوم بعمل طيب. كان تسريح الجنود يتم على دفعات في اعداد يتم التحكم فيها بدقة. كانت تصرف لهم تصاريح وتسهيلات للسفر إلى مناطقهم، وهناك يتسلمون مكافآتهم، وباقي مستحقاتهم من رئاسات المراكز التي يتبعون لها. كانت مستحقاتهم تدفع لهم على دفعات، تجنباً لعدم حدوث تضخم نقدي ينتج عن القاء مبالغ نقدية في السوق في وقت واحد. استطاع الذين تلقوا تدريباً فنياً الالتحاق بالمصالح المدنية، خصوصاً في مشاريع الزراعة الآلية في القضارف والجزيرة. لقد انتهى بسلام ذلك الموضوع الذي كان يشغل بالنا، ولقد استقرت الغالبية العظمى من الجنود المسرحين في مناطقهم في سعادة، إلا أن الفنيين وعدداً من الكتبة قد برهنوا على صعوبة المراس، فقد قام بعضهم بتشجيع الاضطرابات العمالية التي بدأت بعد الحرب بقليل واستمرت لعدة سنوات.

بداية الاضرابات!

كانت عطبرة التي بها رئاسة ادارة السكك الحديدية، مركزاً لأغلب الاضطرابات العمالية، فهنا يوجد أكبر تجمع للعمال في البلاد، إذ يعيش الكل ويعملون معاً في نفس المؤسسة. يعمل عدد أكبر من هؤلاء في المدن الثلاث، ولكن في كثير من المصالح والمؤسسات التجارية المتفرقة، ينقصهم التلاحم الذي في عطبرة. كان هناك عدد من الرؤوس الساخنة في عطبرة، ولقد أشارت أصابع الاتهام إلى أنهم يتلقون تمويلاً من خارج السودان، إما بواسطة المصريين أو المتعاطفين مع الشيوعية. هناك ما يقال عن عدم الاقتناع العمالي بشروط الخدمة، إذ إن العمال المهرة، بعد سنوات كثيرة من الخبرة في استعمال الآلات والماكينات، واداء عمل يحتاج إلى كثير من المقدرة الفنية، يتلقون رواتب أقل من أقربائهم الذين يعملون في كادر الكتبة بالسكك الحديدية، والذين نالوا تعليماً أكاديمياً أكثر منهم. ازداد عدم الاقتناع، وكانت الحكومة بطيئة في ردود فعلها، كارهة العمل قطعة قطعة لاصلاح الوضع، راغبة في الانتظار لاستعراض شامل لكل المرتبات والدرجات، الشيء الذي سيوكل إلى لجنة خاصة. رفض عمال السكك الحديدية الانتظار، وقاموا بتكوين اتحاد انضوت تحت لوائه جميع القوى العاملة تقريباً، ثم بدأوا سلسلة من الاضرابات.

في تلك الاثناء قام ارنست بيفن عميد النقابات البريطانية ووزير الخارجية، بتشجيع حكومة السودان، وحكومات المستعمرات، باصدار سلسلة من القوانين العمالية لتغطية كل الميدان الخاص بالعلاقات العمالية. كنت مختصاً بدرجة كبيرة بذلك الأمر، لأن شؤون العمل كانت جزءاً من مسؤوليات السكرتير الإداري.

في عام ١٩٤٥ لم يكن لدينا ضباط عمل، أو تنظيمات مصلحية من أي نوع، وكان علينا أن نبدأ من لا شيء، في الوقت الذي كان فيه القلق العمالي

يتزايد، وكان العمال يتضامنون بدون إرشادات أو اسس قانونية، لكن بقوة كبيرة تشل نشاطات البلاد. أعطى الجو العام للقلق السياسي الفرصة لاعدائنا لتسبيب المتاعب لنا في اتحادات العمال الجديدة. قام المستر بيفن بتعيين مستشار عمالي بالسفارة البريطانية في القاهرة، وهو المستر أودسلي الذي كان يعمل بوزارة العمل البريطانية، ولقد قمت بزيارته لاعطاء المشورة، والمساعدة في الحصول على خبير نقابي لوضع مسودة للتشريعات العمالية الضرورية. بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥١، قدم عدداً من تشريعات القوانين للمجلس التشريعي، التي أجيزت بعد بعض المناقشات، وكانت تلك القوانين تتكون من:

- قانون النقابات.
- قانون النزاعات العمالية.
- قانون النقابات للوساطة والتحقيق.
- قانون الورش والمصانع.
- قانون جديد للتعويضات العمالية.
- قانون عن علاقات المخدمين والمستخدمين.

كانت القوانين شاملة بعد اعدادها، ولو أن تلك القوانين كانت موجودة في عام ١٩٤٦، لاستطعنا تجنب الكثير من المتاعب، ولكن مجيء تلك القوانين بعد الاضرابات، والمشاكل العمالية، جاء كدليل لأصحاب الرؤوس الساخنة أن لا شيء يجدي مثل الاحتجاجات القوية.

وحتى تلك التشريعات العمالية الجديدة لم تكن مقنعة بالنسبة لقادة النقابات. وإزاء الغضب حيال قانون النقابات الذي ينظم انشاء وتأسيس نقابات العمال، قام عبد الله بك خليل بعقد مؤتمر مع زعماء النقابات، وقام معهم بالاطلاع على تلك القوانين، واقنعهم أنها هي الشيء الذي طالبوا به. كانت صياغة تلك القوانين شاقة، وكانت الترجمة العربية للمصطلحات الفنية

مبهمة وغير دقيقة في أغلب الأحيان، وكان محمد أحمد محجوب الذي تثق فيه النقابات، عوناً كبيراً لذلك المؤتمر بموقفه التصالحي البناء، أصبح بعد ذلك من الممكن تسجيل كل النقابات، وإعطاؤها شكلاً قانونياً. وعلى كل حال فطالما أن الحكومة لم تكن كلها من السودانيين، وأن نصفها لا يزال من الأوروبيين، فقد كان من السهل على النقابات أن تناضل ضد الاستعمار. لسوء الحظ، فإن الاضراب ضد المخدمين الأوروبيين سواء كان حكومة أو قطاعاً خاصاً، قد أصبح عادة في السودان، وفيما بعد في نجيريا، ولم ينجح الاستقلال في استئصال تلك العادة. أظن أن النقابات في أفريقيا تبدأ على الأقل باعطاء سلطات لقادة نقابيين غير مؤهلين، في الوقت الذي يكون فيه أعضاء النقابات العاديون لا يتمتعون بمستوى كاف من التعليم أو الخبرة ليعلموا الشيء الذي يطلب منهم تأييده بواسطة الاضرابات. كان هناك خطأ آخر في السودان وهو عدم إزالة أسباب الاضراب قبل وقوعه، ولكن بعد وقوعه، الشيء الذي جعل أعضاء النقابات يظنون أن للإضراب مكاسب، ويبدو أن كثيراً من اللوم كان يقع على عاتق وزارة المالية لإجراءاتها البطيئة التي تعنى بالأمور الصغيرة.

تاسيس حكم محلي

كان همي الثالث الكبير، هو تأسيس حكومة محلية ديموقراطية. كان المؤتمر الإداري الذي نظمه سير هيوبرت هدلستون في عام ١٩٤٦، قد قام بتقديم توصيات لتطوير الحكومة المحلية، والحكومة المركزية بالمثل، وكانت توصيات اللجنة الفرعية للحكم المحلي التي يرأسها محمد أحمد محجوب قد اتبعت خطاً نال تأييداً عاماً. سبق أن ذكرت، حسب الخطوط التي رسمها السير جون مفى أن الموظفين الإداريين قد قاموا بتأسيس إدارات في أنحاء البلاد تعتمد أساساً على رؤساء القبائل، الذين استغلت سلطاتهم التقليدية في تكوين المحاكم الأهلية ذات السلطات الواسعة التي تتضمن

مسؤوليات إدارية ومالية. كان المتعلمون وقطاعات المدن دائماً ما يتشككون في تلك الطريقة، بنظرتهم إلى زعماء تلك الإدارة من غير المتعلمين، إذ إن المتعلمين كانوا يظنون أن تعليمهم العالي يؤهلهم لحكم البلاد.

كان قد أجيز قانون للحكم المحلي في عام ١٩٣٧، وبموجبه تم خلق وسيلة للسلطات المحلية في المجالس البلدية، والمدن الصغيرة، والمراكز الريفية، وقام بتصريف السلطات التي تسند إلى كل منها. وابتداء من ذلك الوقت، صارت سلطات الحكم المحلي هي السلطة الإدراية أي منطقة من المناطق. وفي الأماكن التي لا توجد فيها مجالس للحكم المحلي، يقوم مفتش المركز بممارسة تلك السلطات، وهو يملك سلطات قضائية في عدد في الإجراءات التي كان يقوم بها سابقاً في إدارة المركز بدون سلطات رسمية. أصبح هناك هيكل للبناء عليه، لكن كانت هناك مشكلة كبيرة حول كيفية ملاءمة زعماء القبائل مع سلطات الحكومة المحلية. كان رئيس القبيلة هو زعيم الكثرة الغالبة من رجال القبيلة، وراثياً وتقليدياً، ولذا كان ينبغي أن يجلس على قمة الجهاز الجديد. كانت الانتلجنسيا، والسير السيد علي الميرغني يكرهون ذلك، في حين أن رؤساء القبائل أنفسهم كانوا يخشون من إمكانية فقدان هيبتهم التي كان من الممكن أن يتسبب فيها دخولهم إلى معترك الانتخابات.

احتوى تقرير المؤتمر الإداري على تلك المسائل بالإضافة إلى مسائل أخرى، كما كانت هناك مشكلة كبيرة تتعلق بالتنظيم. هل كان ينبغي وجود نظام تدرجي بالسلطات الأدنى المسؤولة للسلطات الأعلى. التي ربما تكون مسؤولة لدى مجالس المديريات، أم أن كل مجلس يجب أن يكون مستقلاً ذاتياً في منطقته بسلطاته المستمدة من الحكومة المركزية؟

للإجابة على كل هذه الأسئلة تقرر استشارة خبير معترف به في الحكم المحلي، ولحسن الحظ وجدنا أن الدكتور ا.هـ. مارشال أمين خزينة كوفنتري، له اهتمام بمشاكلنا. قضى دكتور مارشال عدة أشهر بالسودان خلال

عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، واستطاع أن يتحف السودان بتقرير ممتاز، أعطى فيه إجابات على أسئلتنا الكثيرة، ووضع الأساس الذي كان يمكن أن نبني عليه.

قدمت التقرير إلى المجلس التشريعي الذي قام بمناقشته نقاشاً مستفيضاً، لأن الأعضاء القادمين من الريف لم يوافقوا على العمل فوراً بانتخاب كل أعضاء المجلس، واتفق المجلس على أن يكون ذلك هو الهدف، وأن يكون السعي إليه في كل حالة حسب رغبات الأهالي، وفي الحقيقة حسب درجة الوعي السياسي في أي منطقة، بعض زعماء القبائل كانوا أيضا متشككين في دور ضباط المجالس التنفيذيين، خوفا من اغتصاب سلطاتهم. قبلت المبادىء الاساسية لتقرير مارشال، بعد بعض المناقشات، على أن يتم تنفيذها تدريجيا. برهنت القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي على الاستمرارية، وبتشكيل الأساس لنظام الحكم المحلي، الذي استمر العمل به في أنحاء البلاد إلى عام ١٩٧١.

بدأ نظام الحكم المحلي مقنعاً في أغلب الحالات، لكن كانت هناك ناحية سلبية هامة، وهي أن المسؤولية العامة للمفتشين فيما يتعلق بكل نواحي المركز، سوف تختفي، في حين أن سلطات الحكومة المحلية تكون قاصرة على الشؤون المحلية. وباختفاء مفتشي المراكز من المسرح، سوف لا يكون هناك ضابط من الحكومة المركزية يقوم بتنسيق كل نشاطات الحكومة في المركز، فالشرطة والموظفون الفنيون يتبعون لرؤساء المصالح المركزيين، الشيء الذي يقود إلى تعاون أقل على المستوى المحلي. كيف استطاع السوادن أن ينجح في علاج تلك المشكلة؟ لا أستطيع أن أجيب، لأنني تركت البلاد قبل أن يتم التأسيس الكامل لذلك النظام الجديد.

في عام ١٩٤٩ صدرت قوانين لانشاء خمسة من المجالس المحلية، وتسعة من مجالس المدن، وثلاثة من مجالس مناطق المدن، وعشرين من المجالس الريفية بالمركز، وكانت كلها تتمتع بميزانيات مستقلة.

مشروع الجزيرة:

منذ قدومي إلى السودان، كنت أجد نفسي ـ من وقت لآخر ـ مشاركاً في بعض النواحي التي تختص بمشروع الجزيرة. في عام ١٩٢٤ أعجبت بخزان ستار الذي كان قد شيد حديثاً. في الثلاثينات قمت بتشجيع أهالي النيل الأزرق للنزوح إلى الجزيرة، وفي سنوات الحرب كنت أشارك عن قرب في إدارة ذلك المشروع.

مشروع الجزيرة هو نسيج وحده في هذا العالم، قام على أساس الشراكة بين الأهالي، والحكومة، والشركة الزراعية. كانت الحكومة تستأجر الأرض قسراً من أصحابها الذين كانوا ينالون إيجاراً عادلاً يحسب على أساس متوسط الأسعار، وذلك قبل بدء تطوير المشروع. كان لأصحاب الأرض الحق في الاستفادة منها، فقد كان الفرد منهم، وغيرهم من الأهالي، يحصل على أربعين فداناً ليزرع منها عشرة أفدنة قطناً، وخمسة أفدنة ذرة، وخمسة أفدنة فولاً، ويترك العشرة أفدنة الباقية بوراً. كان المزارع يحتفظ بكل محصول الذرة والفول لمنفعته، ويتقاضى أربعين بالمائة من قيمة محصول القطن، وبالإضافة إلى ذلك فهو لا يدفع أية ضرائب. وعندما ينخفض محصول القطن في بعض السنوات، يكون للمزارع طعام مضمون له ولماشيته. كانت الحكومة تحصل على أربعين بالمائة من قيمة القطن لدفع نفقات إيجار الأرض، وفوائد الديون التي استغلت في تمويل بناء خزان ستار، وإنشاء قنوات الري، كما يشمل الاتفاق أيضاً الإشراف على نظام الري في المشروع. الجزء الباقي من العائدات ومقداره عشرون بالمائة تحصل عليه الشركة الزراعية مقابل إدارة المشروع، والقيام بحلج الأقطان وبيعها. أخذ المشروع يتطور تحت هذا النظام منذ بدايته في العشرينات حسب تقلبات الخط وحتى منتصف الأربعينات، وقد كان مؤسسة اقتصادية يعتمد السودان كله على دخلها، والطعام الذي يأتيه منها.

حان وقت انتهاء امتياز الشركة الزراعية في نهاية عام ١٩٥٠، وفي السنوات التي سبقت ذلك التاريخ كان هناك تفكير كثير بالنسبة للمستقبل، إذ إن الحكومة كانت قد قررت في عام ١٩٤٤ عدم تجديد امتياز الشركة الزراعية. اتخذ القرار بعد أن واجه صعوبات كثيرة، فقد كانت الشركة تتمتع بالكفاءة، ورخص تكاليف الإدارة. مفتشوها وموظفوها يتمتعون بشعبية لدى المزارعين، كما كان المشروع يعمل جيداً.

كان هناك شعور سياسي كبير في أن لا يسمح لشركة أجنبية خاصة أن تكون لها السيطرة على ممتلكات قومية من ذلك النوع، وفي جو ذلك الوقت عند بداية تكوين مؤسسات عامة لإدارة السكك الحديدية، ومناجم الفحم، وإمدادات الكهرباء والغاز في بريطانيا، كان يبدو أنه من الأحسن إنشاء مؤسسة عامة لتتسلم إدارة المشروع من الشركة الزراعية عند انتهاء أجل امتيازها. برز إلى السطح عدد من الأسئلة: كيف يتم إنشاء المؤسسة الجديدة؟ كيف يتم تقسيم النسب المئوية للأرباح؟ هل يأخذ المزارعون نصيباً أكبر؟ كيف تكون الإدارة مسؤولة لدى الحكومة دون السماح بالكثير من التدخل السياسي في العمل اليومي الخاص بأعمال الري والزراعة المعقدة، الضرورية لضمان محصول جيد؟

في البداية قام المجلس الاستشاري ومن بعده المجلس التشريعي بمناقشة المشروع، وتكوين لجنة استشارية. ترددت قليلاً قبل أن أقوم بتقديم مذكرة أقترح فيها أن تذهب النسبة التي كانت تحصل عليها الشركة الزراعية لتحسين الخدمات الاجتماعية في منطقة الجزيرة. ذهبت السلطات المحلية في الجزيرة إلى أبعد من ذلك، فقد اقترحت شيئاً ما أشبه بلجنة وادي تنسي، وبمقتضى ذلك تذهب أرباح المشروع إلى الجزيرة وحدها. أوصى المجلس الاستشاري أن تستفيد البلاد كلها من المشروع مع إعطاء اعتبار خاص لمنطقة الجزيرة. أوضح السكرتير المالي أن دافع الضرائب كان يعين المشروع في السنوات التي كان ينعدم فيها الربح، وفي دفع أرباح القروض التي تم

بموجبها تمويل بناء الخزان، وإنشاء قنوات ري المشروع، وهي مبالغ سوف يستمر دفعها حتى السبعينات. في النهاية قام المجلس التشريعي بنقاش حيوي امتد طويلاً لمشروع القانون النهائي، ولقد حضر ذلك النقاش عدد كبير من مزارعي الجزيرة، وجلسوا في مقصورة الأجانب، وعادوا إلى مناطقهم مأخوذين بالحرية والميزات التي يتيحها المجلس التشريعي.

احتوى مشروع القانون الذي قدمه السكرتير المالي وأجازه المجلس التشريعي، على نسبة مئوية من الأرباح تدفع لمقابلة التطور الاجتماعي، وقد قبل المجلس ذلك بعد إجراء عدد من التعديلات الصغيرة.

قبل آرثر جيتسكل المدير التنفيذي السابق للشركة الزراعية - باريحية - أن يستمر في منصبه لعام أو لعامين، ولقد عين مديراً لإدارة مشروع الجزيرة الجديد (السير آرثر جيتسكل عمل بشركة السودان الزراعية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠. كان عضواً بالمجلس الاستشاري والجمعية التشريعية من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠، فمديراً لإدارة مشروع الجزيرة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢، وفي عام ١٩٥٤ التحق بمؤسسة تنمية المستعمرات).

عمل جيتسكل في الشركة الزراعية لعدة سنوات، ولقد تعرفت عليه منذ عام ١٩٢٤. كان رائداً لتطوير الجزيرة من أجل السودانيين، وكمواطن بارز عين عضواً بالمجلس التنفيذي، ورئيساً لكلية الخرطوم الجامعية بعد تقاعد جورج بريدن. وقد قام جيتسكل بإعداد تفاصيل شاملة عن مشروع الجزيرة بعد تقاعده. لا أحتاج أن أقوم هنا بإشارات أكثر من ذلك عن مشروع الجزيرة، إذ أن ارتباطاتي به بعد عام ١٩٥٠، كانت أساساً تتعلق بتطوير الخدمات الاجتماعية التي كان مسؤولاً عنها الضباط الإداريون، وقد كان من الطبيعي أن أهتم بذلك العمل الذي كانوا يؤدونه.

مولد الخطوط الجوية السودانية

كانت مهام ومسؤوليات السكرتير الإداري متعددة الجوانب، وليس في الإمكان التعرض لذلك بالتفصيل هنا، خصوصاً وأنه في خلال الثماني سنوات التي اضطلعت فيها بتلك المسؤوليات، كانت هناك تطورات ضخمة في البلاد كنت أرتبط بها ـ أنا والموظفين الذين كانوا يعملون معي ـ ارتباطاً وثيقاً.

حدث شيء جديد وجدت أنه مدهش بعض الشيء صار من ضمن مسؤولياتي، وهو إنشاء الخطوط الجوية السودانية، التي بدأت بداية متواضعة عندما قمنا بشراء طائرتين أو ثلاث من طراز دي هافيلاند دوف امتدت خدماتها من الخرطوم إلى ملكال، واو، جوبا، الأبيض، الفاشر، كسلا، وبورتسودان. ولقد ساعد إنشاء ذلك الخط في أن أقوم بسهولة في عمل جولات في البلاد المترامية الأطراف للاجتماع بحكام المديريات، للوقوف على ما يعانونه من مشاكل. ولقد ساعدني ربط المواصلات الجوية بالبرية على القيام بجولات في مناطق المديريات، مما أعان على توفير الاتصال الميداني، وأتاح لي تغييرات طيبة من وطأة العمل المكتبي والسياسي في الخرطوم.

بالطبع هناك لحظات مثيرة في السفر عن طريق الجو. سوف لن أنسى عندما كنا في رحلة العودة إلى الخرطوم، على إحدى طائرات الدوف، التي كنت أستقلها مع عدد من الركاب يساوونني في الحجم والوزن. كنا في طريقنا إلى مروى لزيارة المعرض الزراعي. تعطلت إحدى محركات الطائرة عندما كنا على بعد ثمانين ميلاً من الخرطوم. قفل قائد الطائرة عائداً. كان هناك شك أن تستمر الطائرة على الهواء وهي تعمل بمحرك واحد، وعلى ظهرها تلك الحمولة الثقيلة إلى أن تصل إلى الخرطوم. كم كنا مسرورين عندما شاهدنا شلال السبلوقة، وبعد ذلك شاهدنا الممر الجوي لمطار وادي سيدنا. هبطنا بسلام في مطار الخرطوم، ولقد وجدنا عربات الإطفاء في حالة تأهب لتقديم العون لطائرتنا.

قمنا برحلة جوية مثيرة أخرى إلى قمبيلا في الجنوب الشرقي لنرى المنطقة المقفولة التي كان السودان يستأجرها من اثيوبيا. طرنا إلى ملكال، ثم إلى نهر السوباط، وعندما اقتربنا من المكان الذي ظن قائد الطائرة أنه قمبيلا، كانت المنطقة مغطاة بدخان الحشائش والغابات المحترقة. قام قائد الطائرة بالتحليق فوق النهر جيئة وذهاباً، ثم قام بالتحليق في حركة دائرية، وقد أحسسنا بأكثر من الراحة عندما لامست الطائرة الأرض في تلك المدينة الصغيرة، قبل أن ينفد وقودها

كان لحكومة السودان مفتش في قمبيلا ليدير تلك المنطقة الصغيرة المقفولة التي لا يتعدى حجمها ميلاً مربعاً واحداً. كان هناك **جاك موريس** الذي ظل يعمل في ذلك المكان لسنوات كثيرة **(عمل ج.ك. موريس بالسلك السياسي السوداني من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٩، وعمل بقمبيلا من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٩)**. كان نيوبولد يصفه بأنه أقدم مفتش مركز في أفريقيا، وقد كان يعرف كل شخص في غرب اثيوبيا. كان عمله هو إدارة تلك المنطقة المقفولة، ومساعدة التجار السودانيين والقادمين من الشرق الأوسط في تجارتهم مع اثيوبيا. كان شخصاً جذاباً طيب الروح، ولقد فعل الكثير بالنسبة لهيبة حكومة السودان في ذلك الجوار. كان منزله الصغير مرفأ مضيافاً للناس من كل الأجناس، ولقد قيل إنه بعد تقييد الواردات في زمن الحرب، وسؤال كل منا كم من زجاجات الويسكي تكفي في الشهر الواحد، أجاب جاك بالآتي: «في بعض الشهور أحتاج إلى ٣٠ زجاجة وفي بعضها أحتاج إلى ٣١ زجاجة أما في فبراير فإنني أحتاج إلى ٢٨ زجاجة فقط!!».

تقاعد جاك بعد وقت قصير من زيارتي لقمبيلا، وذهب ليعيش في قبرص، ولقد ظل قلبه متعلقا بأفريقيا، ولم يعش طويلا بعد فراقه لها!!

دخلت في مغامرة جوية أخرى، عندما كنت في طريقي إلى القاهرة. ولكي أبرهن على الشعور الودي لحكومة السودان حيال مصر، قمت بالسفر على إحدى طائرات الخطوط الجوية المصرية. سار كل شيء على ما يرام

حتى لحظة اقترابنا من مطار الماظة، حين أخبرتنا المضيفة الجوية، وهي فتاة مصرية حلوة، أن نقوم بربط الأحزمة. هبطت الطائرة ولكنها لم تلامس الممر الأرضي، وارتفعت ثانية إلىٰ السماء. سألت المضيفة: ماذا هناك؟ قالت لي إن الكابتن نسي إنزال إطارات الطائرة. حلق الطيار حول المطار وقام بمحاولة أخرى، وفي تلك المرة اصطدمنا بالممر مرتين أو ثلاث، ثم طار مرة أخرى في السماء. قالت المضيفة إن الكابتن لم يعرف أن إطارات الطائرة قد نزلت. كنا محظوظين في المرة الثالثة، وهبطنا بالقرب من مبنى المطار، ولقد استقبلني أحد الضباط، كما قدم لي مدير عام الخطوط الجوية المصرية باقة من الأزهار.

تطوير التعليم

كانت الحاجة للإسراع بالسودنة تدعو إلى نمو سريع للتسهيلات التعليمية، ولقد اقتضى التوسع في التعليم إنشاء مدارس ثانوية حكومية جديدة في وادي سينا، وحنتوب، وخور طقت. ولقد أنشئت مدرستان ثانويتان في الجنوب ـ واحدة في عطار بالقرب من ملكال، والأخرى في رومبيك، وفي نفس الوقت تحولت المدارس العليا (مرحلة ما بعد الثانوي) التي أنشئت في عام ١٩٤٤ إلى كلية جامعية في عام ١٩٥١، تحتل مباني كلية غردون القديمة (وهي مدرسة ثانوية) وقد تحولت فيما بعد إلى جامعة مكتملة بعد مرور خمس سنوات من ذلك التاريخ.

في عام ١٩٤٤، كان يشرف على الكلية مجلس مكون من ثلاثين عضواً بينهم عدد من السودانيين، برئاسة السير دوغلاس نيوبولد، وكان أول عميد لتلك الكلية هو الدكتور توتهيل مدير الزراعة السابق. بعد أن أصبحت سكرتيراً إدارياً خلفاً لدوغلاس نيوبولد، طلبت من الحاكم العام أن يقوم بتعيين شخص آخر لرئاسة مجلس الكلية نظراً لمشغولياتي الكثيرة، ولشعوري أنني ـ أكاديمياً ـ لست في مستوى ذلك التعيين. أصبح بريدن رئيساً لمجلس الكلية الجامعية، وجاء بعده آرثر جيتسكل في عام ١٩٤٨. لم يكن تحويل

المدارس العليا إلى كلية جامعية شيئاً سهلاً. كانت مدرسة كتشنر الطبية تشعر بالغيرة بالنسبة إلى استقلالها، وكانت هناك صعوبات قانونية فيما يتعلق بالإعانات. بدأت الكلية الجامعية تدريجياً في الاكتمال. أصبحت المدرسة التي استمرت في تدريب الشبان السودانيين ليصبحوا ضباط شرطة أو ضباطاً إداريين، جزءاً من الكلية الجامعية.

لسوء الحظ أثرت القلاقل السياسية على مسيرة الكلية الجامعية ولقد ذكرت قبل ذلك أن عدداً من الطلاب السودانيين كانوا يضللون للالتحاق بالجامعات المصرية، وكان بعضهم يشترك في المظاهرات التي تسبب الضوضاء في المدينة. كانت السنوات الأولى للويس ولشر الذي خلف **توتهيل** كعميد لتلك الكلية في عام ١٩٤٧ تعاني كثيراً من المتاعب (**لويس ولشر عمل محاضراً بجامعة ملبورن في ١٩٣٤/ ١٩٤٠، ومساعداً لمدير تعليم الجيش من ١٩٤٢/ ١٩٤٧، وعميداً لكلية الخرطوم الجامعية من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٦، ومشرفاً بجامعة اكسفورد من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٨**) وحيث إن السكرتير الإداري كان مسؤولاً عن القانون والنظام، فقد وجدت نفسي متورطاً في الأمر، ولقد حاولت أن اتخذ طريقاً وسطا، الشيء الذي تسبب في النقد من جهتين من الذين أرادوا اتخاذ خط حازم، والذين كانوا يشعرون أننا كنا في غاية التشدد. بالرغم من تلك الصعوبات تطورت الكلية تدريجياً، ولقد ساهم الأساتذة والمحاضرون في الحفاظ على مستوى الكلية التي كانت تستقبل ممتحنين من الخارج، وعندما غادرت السودان في عام ١٩٥٣، كانت الكلية تقف على قاعدة قوية، وقد كانت هناك عدة فتيات يدرسن في تلك الكلية، دليلاً على تحرر المرأة.

رغبة في التقاعد

في حوالى نهاية عام ١٩٥٠، كان عيد ميلادي الحادي بعد الخمسين، ولقد أخبرت الحاكم العام بنيّتي على التقاعد. كانت هناك قاعدة عامة في أن

الحكومة تستطيع أن تحيل موظفيها على التقاعد في سن الخمسين، ويمكنهم طلب الإحالة إلى المعاش في الثامنة والأربعين إذا أرادوا ذلك. كانت الحكومة دائماً ما تقوم بممارسة حقوقها، وقد تستبقي عدداً قليلاً من الموظفين بعد تجاوزهم لسن الخمسين. قمنا باتخاذ الترتيبات حول من يخلفني كسكرتير إداري. كان دنكان كمنق، صاحب التاريخ الحافل في إدارة منطقة محتلة بواسطة العدو أثناء وبعد الحرب، قد عاد للخرطوم كنائب لي بعد قضاء عام كحاكم لكردفان (السير دنكان كمنق عمل بالسلك السياسي السوداني من ١٩٢٥ إلى ١٩٥١. عمل بالمراكز إلى عام ١٩٣٤، وبمكتب السكرتير الإدراي إلى عام ١٩٤٠، وعمل إدراياً أولاً للبيضاء في ليبيا في ١٩٤٢/ ١٩٤٣، وضابطاً إدارياً أولاً للشرق الأوسط في عام ١٩٤٥/ ١٩٤٨، وحاكماً لكردفان في ١٩٤٩/ ١٩٥٠، ونائباً للسكرتير الإداري في ١٩٥٠/ ١٩٥١، والإداري الأول لأرتيريا في ١٩٥١/ ١٩٥٢).

في أوائل نوفمبر ١٩٥٠ طلب مني الحاكم العام الاستمرار لبعض الوقت، وذكر لي أن ذلك ـ من وجهة نظره ـ سيكون لمصلحة البلاد، ولتقديم العون له، إذا كنت أوافق على ذلك. وضعني ذلك في موقف صعب جداً، إذ إن كمنق قد وعد بأنه سيخلفني، ولم أكن أريد أن أخذله. لم يمضِ وقت قصير حتى طلب ارنست بيفن من حكومة السودان إذا كان في وسعها ترشيح من يقوم بتسلم منصب الإداري الأول في ارتيريا لمدة عام أو عامين، إلى أن يتم الاتفاق على مستقبل ارتيريا. قبل كمنق العرض وأحرز نجاحاً كبيراً، وقام بالمحافظة على القانون والنظام وتسليم المنطقة للأثيوبيين على حال أحسن مما كانت عليه. في تلك الأثناء كان علي أن استمر في العمل لمدة عامين آخرين.

الخطاب الشهري

أنقل هنا فقرات من أحد خطاباتي الشهرية لحكام المديريات، ورؤساء المصالح، وبعض كبار الموظفين، وأعضاء الشركات. نقل إلي أن هناك من كان يشير إلى تلك الخطابات بقوله: «العصير المهدىء للعم جيمي». بدأت

في توجيه تلك الخطابات عندما عينت سكرتيراً إدارياً في عام ١٩٤٥، وظللت أفعل ذلك إلى أن غادرت السودان. كانت تلك الخطابات تحاول إعطاء وصف للموقف العام في البلاد شهراً بشهر، والعمل في مكتب السكرتير الإداري، وإطلاع كبار الموظفين على بعض ما كان يجري في الحكومة المركزية. هذه الفقرات التي أنقلها هنا هي جزء من خطاب بتاريخ ٤ يناير ١٩٥١، وبإعادة قراءته بعد أكثر من عشرين عاماً، قد يبدو ـ بعض الشيء ـ كقطعة نثرية في أسلوب عائلي، ولكنها تعطي فكرة عن السياسة التي تتبعها حكومة السودان، وتدحض الاتهامات التي تقول إن الموظفين البريطانيين في السودان، يعملون فقط من أجل المصالح البريطانية الإمبريالية:

«في خطابي الأول هذا للعام ١٩٥١، أود أولاً أن أتمنى لكم، ولمن يعملون معكم عاماً جديداً سعيداً جداً. لا يمكن القول إن فاتحة العام في هذا العالم فيها كثير من مظاهر السلام. والنوايا الطيبة، ولا يستطيع أحد أن يتنبأ ماذا سوف يحدث لنا جميعاً في الاثني عشر شهراً القادمة. يبدو أن النفوذ الشيوعي ينتشر، وأن الحرب الباردة أصبحت أسخن مما كانت عليه، ويبدو أن ظلال حرب حقيقية أصبحت أكثر اقتراباً وأكثر ظلاماً. وهنا في السودان ازداد نشاط الحركات العمالية والسياسية، ويبدو أن المستقبل هنا أيضاً يبدو غامضاً، لكن عندما ننظر في الظلام الذي حولنا، نرى أشعة من النور توقظ نفوسنا. سوف لا أحاول وصف المشهد العالمي، ولكن هنا في السودان نستطيع أن نستلهم الشجاعة من المؤشرات والعوامل. ربما لا نكون قد حظينا بتأييد للسياسة التي ننتهجها أقوى من التأييد الذي نحظى به اليوم من حكومة صاحب الجلالة، والبرلمان البريطاني، والشعب البريطاني، هناك رصيد كبير من النوايا الطيبة حيال البريطانيين في جميع أنحاء السودان، وحتى أكثر الزعماء تشوقا للاستقلال لا يستطيع أن يتخيل استمرار الإدارة في السودان بدون موظفين بريطانيين، وبدون استشارة البريطانيين. الحالة في البلاد طيبة

بعد موسم جيد للأمطار، وهناك كثرة في الحبوب والماء، كما أن صادراتنا من القطن، والصمغ، وما إلى ذلك، قد أحرزت أسعاراً ممتازة. إن ميزانية الحكومة متينة، ويقوم السكرتير المالي بالمحافظة على فوائضه بحكمة لتكوين احتياطي ينفع في أوقات الشدة، ويساعد في تحجيم أي اتجاه للتضخم.

توجد بالطبع شكوك ومخاوف فيما يتعلق بالمستقبل. هل ستخلق عدم المسؤولية السياسية، وعدم الممارسة، بعض البلبلة عن الإدارة الحسنة؟ هل ستقوم الرؤوس العمالية الساخنة ذات الميول الشيوعية بتسبيب اضطراب للتقدم الاقتصادي في البلاد؟ هل سينجح عملاء مصر في هجومهم المستمر على النفوذ البريطاني؟ لا أحد يستطيع أن يعطي إجابة قاطعة. لا أحد يستطيع أن يتنبأ إلى متى سوف يراد لنا أن نكون هنا، لكن هناك شيء واحد مؤكد هو أننا نقوم باتباع سياسة هي إسهام بريطانيا في تاريخ العالم السياسي، وأي تراجع هو إنكار ما يرمز له الكمنولث البريطاني.

ليس لنا بديل سوى الاستمرار في العمل، وأن لا نتخلى عنه، وأن لا نضعف أمام المصاعب التي تكتنف طريقنا. لقد نقلت قبل ذلك في هذا الصدد شيئاً من الفصل الأول من انجيل جوشوا، واليوم أكرر نفس ما نقلت بكل شجاعة «الأقوياء والشجعان جداً فقط هم الذين يعملون حسب القانون، ولا يحيدون عن ذلك يميناً أو يساراً، وهم سوف يكللون بالنجاح في أي طريق يسعون».

إننا نحتاج أن نعيد التحكم في مهمتنا، وأن نتذكر ما الذي جئنا أن نفعله هنا لنعمل من أجل رفاهية ونجاح السودانيين. نتصرف بعدالة، ونسعى بالحكمة. لا نبحث عن الكثير جداً لأنفسنا، ولكن نبقى أدوات للقيام بسياسة بلادنا بإخلاص ودون توقف. سوف تقود تلك السياسة السودانيين إلى الأمام لحكم بلادهم، وليقرروا لأنفسهم ماذا ستكون عليه بلادهم مستقبلاً.

لقد حاولت أن أكرر ذكر ما هو المفروض علينا أن نقوم به، وما أصعب

العمل الذي علينا أن نقوم به، لكن من المؤكد أنه عمل يستحق أن ينجز. وحيث إننا بدأنا ذلك العمل، فإننا لا نستطيع أن نتركه نصف مكتمل. لقد قمنا بتشريب المثل العليا للديموقراطية داخل هؤلاء الناس. لقد علمناهم أن يطالبوا بحكم أنفسهم. إن نمو الوعي السياسي وانتقاد ما تقوم به الحكومة من أعمال، هو ما أعطاه لهم تعليمنا، ونظرتنا للحياة والأشياء.

الاسراع نحو الحكم الذاتي
١٩٥٣/١٩٥١

جاء تأسيس المجلس التشريعي في عام ١٩٤٨ بفترة إن لم تكن هادئة فهي على الأقل فترة لم تكن السياسة في خلالها همي الأوحد. في نهاية عام ١٩٥٠ تقريباً بدأت القلاقل السياسية في التصاعد مرة أخرى، وجدد المصريون مشاركتهم في ذلك.

احتوى خطاب العرش في افتتاح البرلمان المصري في نوفمبر على إشارة واضحة لوحدة وادي النيل، ولقد كانت تلك الإشارة شيئاً محسوباً لإثارة الترمومتر السياسي في السودان. قام حزب الأمة بتنظيم اجتماع جماهيري في أم درمان قام فيه بالتنديد بمصر وسياساتها، وفي أثناء ذلك الاجتماع، تحدث الوزراء الثلاثة، وكان حديث عبد الرحمن علي طه صريحاً إلى درجة أن رئيس الوزراء المصري قام بارسال برقية احتجاج رسمية إلى الحاكم العام. ولقد احتج حزب الأمة للحاكم العام ضد الأسلوب المصري، وطالب بالاسراع بالحكم الذاتي. قام حزب الأمة بدعاية واسعة وسط أعضاء المجلس التشريعي، وحتى الوزراء ورئيس المجلس قاموا بدورهم بممارسة ضغوط كبيرة عليهم. قدم اقتراح للمجلس للمناقشة ينادي بالحكم الذاتي الفوري، وقد خلق ذلك مشكلة صعبة لأعضاء المجلس من البريطانيين. لم نرد استعداء الوزراء، أو مؤيدي حزب الأمة بدرجة كبيرة لكيلا نفقد التعاون معهم، لكن - في نفس الوقت - فإن الأعضاء الذين يمثلون الريف - بالإضافة إلى الجنوبيين - كانوا يشعرون بالقلق، لانجرافهم بسرعة في المد الاستقلالي. وفي خلال عدة أيام قمت تقريباً بالاجتماع بكل الزعماء، لكني

لم انجح في اقناع حزب الأمة بسحب الاقتراح. قمت بتقديم اقتراح بالتعديل، وذلك بالموافقة على أهداف الحكم الذاتي مع تأجيل الاقتراح الخاص به.

كانت القاعة مزدحمة أثناء المناقشات، وقد اكتظت المقصورات فيما استمر النقاش إلى وقت متأخر من الليل. لم يرتفع صوت واحد من بين المتحدثين ضد الهدف النهائي للحكم الذاتي للسودان، لكن الجنوبيين، وكثيراً من الأعضاء الذين يمثلون الريف في الشمال كانوا يؤمنون إيماناً قوياً أن ذلك الوقت لم يكن مناسباً. استمر النقاش في يوم ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ من التاسعة والنصف صباحاً إلى الواحدة من صباح اليوم التالي، واستؤنف النقاش مرة أخرى في تمام الرابعة والنصف مساءً، ولم ينته حتى الواحدة من صباح اليوم الذي يليه. هزم اقتراحي الخاص بالتأجيل بواحد وأربعين صوتاً مقابل أربعين صوتاً، ونجح اقتراح حزب الأمة بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل ٣٨ صوتاً.

أحدث النقاش ثورة في مجالس دولتي الحكم الثنائي حيث كان وزير الخارجية المصري في لندن في ذلك الوقت، وعلى وشك أن يجري محادثات مع وزير الخارجية البريطاني. أبرق رئيس الوزراء المصري إلى الحاكم العام يطلب منه توضيحاً، وعبر وزير الخارجية البريطاني عن ضيقه بالوقت غير المناسب الذي سمح فيه بإجراء ذلك النقاش، وهو لم يتعد كونه نقاشاً برلمانياً، كما كان من الممكن المجازفة بأن يقوم حزب الأمة بعمل مضاد بالإضافة إلى عدم احتمال تعاونهم في الحكومة.

ظهرت نتائج إيجابية لذلك النقاش. ارتاح الجنوبيون والأعضاء القادمون من الريف، لأن الأعضاء البريطانيين لم يؤيدوا من كل قلبهم الخط الذي انتهجه حزب الأمة، في الوقت الذي أظهرت فيه الأغلبية الضئيلة التي نالها الاقتراح أن الكثيرين من السودانيين لم يعطوا تأييدهم لتلك السياسة التي هي في منتهى التسرع، لذا لم يكن ضرورياً للحاكم العام أن يتخذ أي قرار

فيما يتعلق بذلك الاقتراح. في نفس الوقت فإن حجم الأصوات التي حصل عليها حزب الأمة قد أوضح للمصريين والموالين لهم من السودانيين، أن حزب الاستقلال لم يكن شيئاً في الخيال، إذ إن هناك استعجالاً للحكم الذاتي، وبالتالي الاستقلال. كان شيئاً طبياً أن نجد أن العلاقات عادت سريعاً إلى طبيعتها الودية بعد انتهاء المناقشات. وقد أكد لي السيد عبد الرحمن المهدي وعبد الله بك خليل أن الاقتراح لم يهدف إلى إحراج الموظفين البريطانيين في حكومة السودان، وأن الذي حدث كان عملاً سياسياً داخلياً، ليؤكدوا لشباب حزبهم أنهم لم يتوانوا في المضي نحو أهدافهم. ارتحت أكثر لأننا استطعنا أن نستأنف في الحال التعاون مع الوزراء في داخل اجتماعات المجلس الرسمية.

مهما يكن من أمر، فبالرغم من الحفاظ على العلاقات الطيبة، كان يبدو أنه من الضروري أن لا نتوقف، وأن نستمر في التقدم، للاحتفاظ بالمبادرة- افتتح الحاكم العام الدورة الثالثة للمجلس التشريعي في السابع من أبريل عام ١٩٥١، واشتمل خطابه على برنامج كبير للتشريع، فبالإضافة إلى الميزانية، قدم مشروع قانون لتحويل كلية الخرطوم الجامعية إلى جامعة كاملة مستقلة بدلاً من تابعيتها لجامعة لندن، ومشروع قانون آخر لوضع قانون جديد لقوة دفاع السودان التي كانت تخضع للقانون العسكري المصري، الذي لم يكن مناسباً أو مواكباً للزمن، وأخيراً مشروع قانون الحكم المحلي الذي كنت قد تعرضت له قبل ذلك.

قامت لجنة سودانية كبيرة بوضع خطة خمسية للتنمية بتقديرات مقدارها عشرون مليوناً من الجنيهات، منها ٩،٥ مليون جنيه للزراعة والري وتوفير المياه والخدمات البيطرية، وأربعة ملايين جنيه لكل من التعليم والصحة، والاحتفاظ بالباقي ومقداره ٢,٥ مليون جنيه لمقابلة المصروفات غير المنظورة. كان من المتوقع توفير المال اللازم لخطة التنمية أساساً من فوائض الميزانية. قام السكرتير المالي بتقديم تلك المقترحات

كملحق لميزانيته، ولقد اعطت الميزانية ومقترحات التنمية تلك فرصاً ممتازة لكل عضو في المجلس لتوضيح احتياجات دائرته، كانت الدورة منهمكة في العمل، واستمرت كذلك إلى تاريخ تأجيلها في ١٩ مايو.

اضراب الشرطة

كنت حاكماً عاماً بالإنابة في يونيو ١٩٥١، وقد واجهت وقتاً كان من أكثر الأيام مدعاة للقلق منذ أن صرت سكرتيراً إدارياً، في حوالي نهاية شهر مايو قمت بجولة في المديرية الشمالية، وعدت إلى الخرطوم في السادس من يونيو. قابلني لويس ستيك السكرتير المالي بالمحطة، وقد كان يقوم بأعباء الحاكم العام في غيابي. ذكر لي أن كل قوات الشرطة في المدن الثلاث (الخرطوم، والخرطوم بحري، وأم درمان) قد دخلت في اضراب، وقامت باحتلال قشلاقاتها التي توجد فيها مخازن الأسلحة والذخائر، كان من الممكن للمخربين، والصعاليك، والمجرمين، أن ينالوا ما يريدون نظراً لوجود القليل من القوات العسكرية المتاحة للقيام بالدوريات. ما حدث بالخرطوم بحري عندما قام جماعة من المتبطلين باحراق لوري ونهب المتاجر، لم يكن إلا جزءاً ضئيلاً مما كان يمكن أن يحدث، ولحسن الحظ فقد قام مفتشو المراكز بتجنيد بعض قوات الشرطة الخاصة، واستأجروا عدداً كافياً من المركبات للمحافظة على استمرار الدوريات.

بعد إجراء بعض المناقشات مع سلطات المديريات والشرطة، قررت إنزال قوات عسكرية أكثر، وقام القائد العام بإصدار أوامره لبلوكات من فرقة الهجانة بالأبيض، وفرقة العرب الشرقية بالقضارق للقدوم إلى الخرطوم. ولقد وصلت تلك القوات في سرعة فائقة، ووصلت قوات الأبيض في زمن قياسي، استطعنا تعزيز الدوريات، في حين قام محافظ الخرطوم وضباط

البوليس بمواصلة مجهوداتهم لإعادة رجال الشرطة للعمل، وضح أن هناك «لجنة شرطة» قامت بتعيين نفسها من بين رجال الشرطة، وكانت لا ترغب في الوصول إلى أي اتفاق، رغم أنه لم يكن لديها ميل للعنف. كان الشباب من الشيوعيين أمثال محمد السيد سلام. والشفيع أحمد الشيخ، يخاطبون المضربين، ويمارسون نفوذهم عليهم، وكانوا يظهرون كل ليلة في القشلاقات الغربية، ويخاطبون رجال الشرطة في لغة حماسية وتحريضية مصحوبة بالشعارات والهتافات. لم يسمح لأي من ضباط الشرطة أو الضباط الإداريين بمخاطبة رجال الشرطة الذين استطاعت اللجنة عزلهم من الأحداث.

في نهار يوم ٩ يونيو دخلت القوات العسكرية القشلاقات في الوقت الذي كان فيه أغلب رجال الشرطة نياماً، قامت القوات بتحويل الأسلحة والذخائر إلى المخازن العسكرية. بعد ذلك قمت بإصدار إنذار نهائي إلى رجال الشرطة بالرجوع إلى العمل بعد وقت قصير، أو يعتبرون أنفسهم مفصولين عن العمل، كما قمت بإصدار الأوامر باعتقال اللجنة إياها. جرى ذلك في اليوم العاشر من يونيو، وبدأ عدد قليل من الرجال في العودة إلى العمل. وبحلول الثالث عشر من يونيو انتهت تلك القلاقل. أعدنا إلى العمل حوالى ألف شرطي، واستغنينا عن خدمة ما يقارب المائتين وخمسين رجلاً.

قدم أعضاء لجنة الشرطة وعدد آخر من الذين حرضوا وشجعوا على الإضراب، إلى محكمة الجنايات، وحكم عليهم بالسجن، وكان من بينهم رئيس وأمين عام اتحاد العمال. كانت هناك ردود فعل تتعاطف مع المضربين من بين رجال الشرطة في بورتسودان، وعطبره، وكسلا. أرسلت قوات عسكرية جواً إلى بورتسودان حيث إن أي انهيار في الأمن العام في الميناء يمكن أن تكون له عواقب وخيمة. تم فصل الرؤوس المدبرة في تلك الأماكن عن العمل، وبنهاية ذلك الشهر استعيد القانون والنظام، واستعادت قوات الشرطة الكثير من الروح المعنوية التي كانت تتمتع بها سابقاً.

كان تمرد الشرطة عملاً خطيراً، وأظن أننا كنا محظوظين لاستطاعتنا

التغلب عليه بسهولة. حتى تلك اللحظة كانت الشرطة في السودان يعتمد عليها تماماً، وكنا دائماً نعتمد على أنهم سيظلون في الحفاظ على الولاء. في خلال عملنا بالمراكز كنا نعتمد على ولاء والتزام ومودة رجال ذلك الجهاز الممتاز. وكان ذلك التمرد مخالفاً لكل ما عهدناه فيهم. يبدو لي أن التقدم الكبير للإدارة، وتطور حجم العمل المكتبي، قد أفقد كبار رجال الشرطة والإدارة القدرة في المحافظة على الصلات الشخصية القديمة بين الضباط والأفراد وكان في الضبط والربط جفاف وتباعد، كما حدث تأخير شديد في إجراء التحسينات الضرورية التي تتعلق بالإسكان والأوضاع في القشلاقات، وما يتعلق بظروف العمل. كنت أيضاً اتساءل إذا كان تعيين ضباط من الشرطة البريطانية بنظرتهم ومستوياتهم الاحترافية، لم يمنع مفتشي المراكز من إعطاء الاهتمام الشخصي للشرطة، الشيء الذي كان علامة مميزة لإدارتنا.

قمت بتعيين لجنة برئاسة القاضي واطسون للتحقيق في كافة أسباب التمرد. **(ف . ر . س واطسون التحق بالسلك السياسي السوداني في ١٩٣٥، وعمل بالمديريات إلى ١٩٤٤، وبعد ذلك التحق بالمصلحة القضائية إلى أن أصبح قاضياً بالمحكمة العليا حتى عام ١٩٥٥)**. بعد أربعة أسابيع قامت اللجنة بتحويل التقرير إلى المجلس التنفيذي الذي قام بالتصديق على مختلف التوصيات التي اقترحت لتحسين التنظيم العام للشرطة في المدن الثلاث، ولقد اتفق على أن يقوم قومندان شرطة الخرطوم أثناء التمرد بتقديم استقالته، إذ وجد المجلس أن إدارته الصارمة ومن البعد، كانت ـ على الأقل ـ أحد العوامل التي أدت إلى القلاقل. ولقد تسلم مسؤول الشرطة المستقيل تعويضاً مجزياً عن عقده الذي لم ينته.

لجنة لدستور جديد

في خلال تلك الشهور كنت أسعى للحصول على موافقة لتكوين لجنة من كل الأحزاب لتقوم بفحص دستور المجلسين التنفيذي والتشريعي، وتقديم

توصياتها لتطوير ذلك الدستور إلى دستور للحكم الذاتي، الشيء الذي سوف يعطي سلطة كاملة لمجلس وزراء وبرلمان سوداني فيما يتعلق بالمسائل الداخلية، ويتوقف ذلك على قرار الحاكم العام الذي يتمتع بحق الفيتو، إذ إنه كان من الضروري أن يتطابق ذلك مع اتفاقيات الحكم الثنائي التي كان مسؤولاً بموجبها لدى بريطانيا ومصر لصالح حكومة السودان، قدرت أن تلك اللجنة يجب أن تشمل على ممثلين لكل المشارب في البلاد لكسب تأييد عام لتوصياتها، ولكن المفاوضات الخاصة بالوصول إلى ذلك الهدف كانت صعبة تكتنفها الموانع. اقترحت أن يقوم أحد الموظفين البريطانيين برئاسة تلك اللجنة، ولقد قام السكرتير القضائي بإخلاء سبيل القاضي ستانلي بيكر لتلك المهمة الشاقة. (التحق القاضي ستانلي بيكر بالسلك السياسي السوداني في ١٩٣٧ وعمل بالمديريات ومكتب السكرتير الإداري، ثم التحق بالمصلحة القضائية في عام ١٩٤٤، وأصبح قاضياً بالمحكمة العليا في ١٩٤٨). كان المستر كين كاتب المجلس التشريعي قد اختير ليكون سكرتيراً لتلك اللجنة. كان علي أن أقوم باقناع مختلف الفئات من السودانيين لتمثيلهم في تلك اللجنة، كانت هناك مشاكل في البداية تتعلق بشروط العضوية، لكن أمكن التغلب على ذلك عندما نجحت في الحصول على موافقة الأحزاب في الاشتراك في لجنة مؤلفة أساساً من سياسيين وممثلين من المدن ـ لم يوافق حزب الأمة أو أي من الأحزاب الأخرى على تمثيل كافٍ لزعماء القبائل أو الجنوبيين ـ هكذا أصبح الأمر في منتهى الصعوبة، ولكني شعرت أنه من الخطأ تخطي تلك الفئات على نطاق المديريات، ومن ناحية أخرى إذا فشلت اللجنة في الانطلاق فقد كان هذا يعني نصراً حقيقياً للأشقاء ـ الذين كانوا يقاطعونها ـ وللمصريين.

كانت هناك صعوبة أخرى، ففي الوقت الذي وافق فيه كل الزعماء بطريقة خاصة في أن حكومة السودان لا تستطيع أن تدعم بطريقة صحيحة دستوراً يتناقض مع اتفاقيات الحكم الثنائي، وأن سلطات الحاكم العام وحق

الفيتو الذي يتمتع به، لا يمكن أن تلغى دستورياً إلا بالاتفاق بين بريطانيا ومصر، فإنه ليس ثمة سوداني واحد كان يجد الشجاعة ليقول ذلك علناً. بعد شهرين من المحاجات والمناقشات، تم تشكيل اللجنة، ولكن تكوينها - في رأيي - لم يكن متوازناً، فقد جاء أغلب أعضائها من مناطق المدن. لم أستطع التنبؤ بمخرج سهل للحكومة لأنه كان على اللجنة أن تضع في حسابها وجهات نظر حزب الأمة التي اشتمل عليها قرارهم في المجلس التشريعي، والبيانات التي تبعت ذلك من حزبين آخرين هما الجبهة الوطنية والاتحاديين. بدا واضحاً أنه سيكون من الضروري التوصية على زيادة سلطات المجلس التشريعي، وإنشاء مجلس للشيوخ، وسودنة المجلس التنفيذي سودنة كاملة. كنت قلقاً على وضع الجنوب بالنسبة لممثلين له لا يكونون حزباً. وعلى كل حال يبدو أنه ليس هناك فائدة من اقتراح تغييرات في الهيكل البرلماني، إلا إذا جاء ذلك كاستشارة أو توصية من هيئة سودانية حقيقية.

عقدت اللجنة اجتماعها الأول في نهاية أبريل، وقررت أن تقوم أولاً بمعالجة المسائل الدستورية الكبيرة، وأن تترك إلى وقت آخر مسائل الإجراءات الانتخابية، وعدد وحدود الدوائر الانتخابية، وحجم وسلطات مجلس الشيوخ المقترح. عقدت اللجنة اجتماعات أخرى في مايو ويونيو، وتوقفت في الصيف عندما طلبت من رئيسها الذهاب إلى المملكة المتحدة لاستشارة قانونيين دستوريين حول بعض النقاط التي سببت لها قلقاً. وبقدر ما أستطيع أن أؤكد فإن اللجنة قد قامت بعمل مفيد، وقد اضطر المتطرفون إلى النزول قليلاً ليكونوا أكثر واقعية، وفوق ذلك فلقد استمرت اللجنة وعاشت، وكان ذلك انجازاً كافياً لرئيس اللجنة القاضي ستانلي بيكر.

خلال العام ١٩٥١ كان الموالون لمصر يعملون. قام **إسماعيل الأزهري** بإصدار بيان يعلن فيه أن الأشقاء لن يوافقوا على الاشتراك في أي أجهزة دستورية تقوم باشراف دولتي الحكم الثنائي. أرسل العملاء للقيام بجولات في البلاد لالهاب الحماس لوحدة وادي النيل. وطبقاً لجريدة الأهرام الوثيقة

الصلة بالدوائر الحكومية، فقد اقترحت مصر انفاق مبلغ ٤٥٠ ألف جنيه على أعمال النشاط الاجتماعي في السودان، وقد طلبت الحكومة المصرية من حكومة السودان التصديق لها بقطعة أرض في أم درمان لبناء مستشفى، وكان هناك مقترحات من وزارة المعارف المصرية لفتح مدارس أكثر، بتركيز على فتح مدارس دينية في المديريات الجنوبية، ولقد قام مراقب التعليم المصري بالسودان بزيارة إلى جوبا وملكال مستكشفاً للمواقع. اتضح أن هناك ١١٣ مسجداً ووقفاً إسلامياً كانت تتسلم إعانات من مصر. انهمر الزوار المصريون على السودان من بينهم زراعيون، وأطباء، وخبراء ري، وموظفو بنوك، وطلاب.

الغاء معاهدة ١٩٣٦

انتشرت شائعات لبعض الوقت تقول إن الحكومة المصرية، بعد أن فشلت في إقناع البريطانيين لتسليم السودان لهم، قد اقترحت أن تلغي من جانب واحد اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ الانجلو ـ مصرية. نقل إليّ ذلك وكيلنا في القاهرة في يونيو ١٩٥١، لكن كان واضحاً تماماً أنه بوجود الملك فاروق في رحلة لقضاء شهر العسل في الخارج، ووجود رئيس الوزراء النحاس باشا في إجازة بأوروبا، فقد كان لا يبدو احتمال حدوث أي شيء إلا في وقت متأخر من العام. كان الحاكم العام بالقاهرة في مايو ولكنه لم يسمع شيئاً. في آخر شهر يوليو كنت في طريقي إلى المملكة المتحدة، وفي الاسكندرية قمت بزيارة إبراهيم فرج باشا الوزير المصري المسؤول عن شؤون السودان. لم أجد أي مؤشر منه خلال حديثنا الذي استمر لحوالى الساعتين في أن هناك أي شيء خاص متوقع حدوثه. كان يبدو أنه رجل بشوش وودود، ولكني ذكرت في مفكرتي أن المحادثات كانت قليلة الجدوى. وعلى كل حال مضت الشائعات في طريقها، وفي السودان كان هناك اعتقاد أن ساعة الصفر سوف تكون في اليوم الحادي والعشرين من

سبتمبر ـ يوم وحدة وادي النيل. قام المصريون بإصدار عدد كبير من البيانات، وربطوا أنفسهم إلى تلك السياسة، وقد كان من الصعوبة أن يرى كيف يستطيعون تجنب تنفيذ تلك السياسة.

لم تكن مفاجأة كبيرة بالنسبة لي عندما قام رئيس وزراء مصر النحاس باشا في ٨ أكتوبر بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان من جانب واحد، وكان قد أعلن ذلك في جلسة للبرلمان المصري بالقاهرة، وسط هتاف عالٍ. نصب الملك فاروق ملكا على السودان، وقد قدم مشروع قانون للبرلمان المصري بتكوين جمعية تأسيسية في السودان، ومجلس وزراء سوداني يقوم بتعيينه الملك فاروق ليحكم السودان، على أن تحتفظ الحكومة المصرية بمسؤوليات معينة بما في ذلك الشؤون الخارجية والدفاع.

كان الحاكم العام وشخصي في بريطانيا، وبعد اجتماع بوزارة الخارجية أسرعنا في العودة إلى السودان، إذ إن الخطوات التي اتخذتها مصر قد سببت كثيراً من الاضطراب. لم يؤيد السودانيون جميعهم ـ بما في ذلك الأشقاء ـ الخطوات التي اتخذتها مصر. فرح الكثيرون لرؤيتهم نهاية اتفاقية الحكم الثنائي، أما فرض جمعية تأسيسية، وتعيين مجلس وزراء سوداني بواسطة ملك مصر، واحتفاظ المصريين بأشياء معينة، فقد رفضت بمرارة ـ قامت الحكومة المصرية بإعلان كل تلك الخطوات دون الرجوع إلى السودانيين.

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً في مجلس العموم البريطاني جاء فيه أن الحكومة البريطانية لا تعترف بالغاء الاتفاقيتين من جانب واحد وأنها سوف تستمر في دعم إدارة الحاكم العام، مع توقع التوصل إلى دستور للحكم الذاتي في نهاية ١٩٥٢. وجد ذلك البيان ترحيباً عاماً في السودان.

قام المجلس التشريعي باجازة اقتراح بالاجماع تقريباً في ٢٥ أكتوبر، يشكر فيه الحكومة البريطانية على موقفها، ويندد بمحاولات الحكومة المصرية لفرض الملك فاروق ملكاً على السودان، مع فرض دستور على

السودان، بدون إجراء مشاورات مع السودانيين.

كانت هناك نتائج أخرى في السودان، ولقد نقل لي مصدر له احترامه أنه عندما علمت أم درمان بالخطوات المصرية، قام الكثيرون من أتباع السيد عبد الرحمن بالضغط عليه لينتهز فرصة إنهاء الحكم الثنائي لإعلان السودان دولة مستقلة، لكن عبد الله بك خليل، ومعه رجل أو اثنان، قاموا بمعارضة ذلك، ومنعوه من القيام بذلك الانقلاب، قيل إن عبد الله بك قد ذكر للسيد عبد الرحمن أنه قد وعد السير جيمس روبرتسون أن حزب الأمة سوف لن يلجأ إلى اتخاذ خطوات غير دستورية، وأن ذلك قد أعاد السيد عبد الرحمن ومعه الرؤوس الساخنة إلى الحقيقة.

كان التأثير على لجنة الدستور أكثر أهمية، فلقد حلت اللجنة على أساس إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ بواسطة مصر، وأنه ليس هناك أسس دستورية للإدارة الحالية. كان الموضوع الذي يشغل بال الأعضاء هو الجانب النظري، وهو أين تكون السيادة في أثناء الفترة التي تنتهي بممارسة السودانيين لتقرير المصير وانتقال السيادة نهائياً إلى الشعب السوداني؟ من وجهة نظر عملية لم يكن ذلك مهماً لي كثيراً، طالما أن البريطانيين يضمنون الدفاع عن البلاد وتقدمها نحو الحكم الذاتي، لكن كان ذلك مهماً بالنسبة للعقلين الأكثر منطقاً، وهما الدرديري محمد عثمان، ومحمد أحمد محجوب، قامت لجنة الدستور قبل حلها بابراق السكرتير العام للأمم المتحدة تطلب فيه تعيين لجنة منها للإشراف على الإدارة في السودان في أثناء الفترة القادمة. لم يصل أي رد على تلك الرسالة، وبعد انتظار استمر لعدة أيام حلت اللجنة. يبدو أنه من الأجدى أن نحاول الحفاظ على أكبر قدر من عمل تلك اللجنة، وأن على الحكومة أن تقوم باعداد مسودة جديدة للدستور تكون مبنية بقدر الإمكان على ما توصلت إليه لجنة الدستور قبل حلها. لذا طلب من القاضي ستانلي بيكر أن يعد تقريراً عن عمل اللجنة، يبرز فيه بقدر الإمكان التوصيات التي اتفق عليها فيما يتعلق بالدستور الجديد.

عند استلام التقرير المقتدر جداً الذي أعده القاضي ستانلي بيكر، تقرر طبعه ورفعه للمجلس التشريعي. بعد ذلك سيكون من الضروري توجيه أسئلة معينة للمجلس التشريعي، للحصول على وجهات النظر، قبل أن يقوم خبراء الصياغة القانونية البدء في إعداد مشروع قانون لتعديل الدستور الحالي لتغطية التغييرات المقترحة. قام المجلس التشريعي بمناقشة تلك الأمور، وقمنا في أناة ومعاناة بالاطلاع على مختلف النقاط التي نريد الاسترشاد بها، ولقد استغرق ذلك منا عشرة أيام من النقاش، عموماً فقد كان الجو ودياً يتسم بروح التعاون، رغم أنني كنت أحسب أن بعض الصعوبات المتعلقة بمسؤوليات الحاكم العام لدى دولتي الحكم الثنائي، لم تعط الاهتمام وبشيء من عدم المعقولية، ولكنا حصلنا على إجابات للأسئلة التي وجهت، وكانت الخطوة التالية هي أن البدء في عمل مسودة مشروع القانون للتعديل قد أصبح ممكناً.

قدم مشروع القانون الدستوري إلى المجلس التشريعي في أبريل ١٩٥٢، وأجيز في مايو، وبعد ذلك ذهب المجلس في عطلة، واتضح أخيراً أن تلك الجلسات كانت بمثابة النهاية للمجلس. أحسب أن الفشل في تجديد أجل المجلس كان من أكبر أخطائي التي ارتكبتها خلال عملي كسكرتير إداري، وقد كانت نتيجتها عدم وجود جهاز تمثيلي لمدة ١٥ شهراً. حددت الفترة القانونية للمجلس بثلاث سنوات، وعندما انقضى ذلك الأجل في ديسمبر ١٩٥١، مدد لفترة ستة أشهر، ثم لفترة أربعة أشهر أخرى انتهت في اكتوبر ١٩٥٢. كان من المؤمل إجراء الانتخابات البرلمانية تحت ظل الدستور الجديد قبل بداية موسم الأمطار في عام ١٩٥٢، أو على الأقل قبل بداية عام ١٩٥٣، لكن كما حدث، فإننا لم نستطع تجاهل مفاوضات الجنرال نجيب مع الأحزاب السودانية، والتي تبعتها محادثات انجلو - مصرية جديدة، والاتفاقية التي وقعت في فبراير ١٩٥٣. جاء خريف عام ١٩٥٣ دون أن تجرى الانتخابات، وجاءت بداية عام ١٩٥٤ قبل أن يجتمع البرلمان الجديد، من أكتوبر ١٩٥٢ وحتى يناير ١٩٥٤، لم يكن هناك جهاز تمثيلي

ليتحدث باسم السودانيين كشعب، وبسبب ذلك التقصير فقد الجنوبيون وأهل الريف عموماً أي فرصة في السيطرة على الأحداث.

أظن أنه كان علي أن أعي بعد التأخير الذي حدث في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، عندما حاولنا الحصول على موافقة دولتي الحكم الثنائي فيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بتأسيس المجلس التشريعي، أنه لم يكن هناك أي احتمال لموافقتهما سريعاً على مقترحات جديدة، ولهذا كان علينا أن نتقدم بتمديد أجل المجلس التشريعي لفترة أطول، في رأيي أن إطالة أمد المجلس التشريعي القديم، والمجلس التنفيذي، كان من الممكن أن يأخذه الساسة السودانيون على أن أعضاء الحكومة من البريطانيين كانوا يتلكأون، ولا يريدون المضي سريعاً لإجراء الانتخابات تحت الدستور الجديد. وبالرغم من ذلك، فقد كان من السهل تمديد أجل المجلس لفترة أخرى كضمان في حالة أي تأخير، ولا ينطوي على أية محاذير، فقط يمكن اللجوء إليه في حالة وقوع ما لم يكن في الحسبان.

٢٣ يوليو

وحتى شهر يوليو عندما وقع الانقلاب في مصر، كان هناك احتمال أن توافق مصر على مشروع قانون الدستور الجديد، ولقد جاءتنا تأكيدات من وزير الخارجية البريطانية في أننا سوف لا نواجه التعويق مرة أخرى، وكما اتضح من مجرى الأحداث. فإن عدم الإبقاء على المجلس التشريعي كلسان حال للجنوبيين وأهل الريف، كان خطأً كبيراً.

في تلك الأثناء كانت أحداث غير متوقعة تجري في مصر، وقد أدت إلى تغيير الموقف تغييراً كاملاً. كانت هناك أحداث شغب في القاهرة. وفي الإسماعيلية بمنطقة القنال، وأدت تلك الأحداث إلى إقالة حكومة النحاس باشا، وجاء بعده علي ماهر باشا، الذي لم تستمر حكومته إلا بضعة أسابيع.

أدت تلك الاضطرابات إلى تجديد محاولات ـ أساساً من السفارة الأميركية في القاهرة ـ لايجاد مخرج للموقف غير المستقر، وقاموا بإحياء الفكرة القديمة لبروتوكول صدقي ـ بيفن، وذلك بأن تكون للملك فاروق سيادة رمزية على السودان، كان المخرج الوحيد هو الضغط لإجراء انتخابات لبرلمان يمثل الناس تمثيلاً حقيقياً، وأنه يكون من الممكن توجيه السؤال لذلك البرلمان، إذا كان ادعاء الملك فاروق سوف يجد تجاوباً.

بعد سقوط حكومة علي ماهر باشا، جاءت حكومة الهلالي باشا، وكان لديه اتجاه لمحاولة كسب السيد عبد الرحمن لفكرة السيادة المصرية. ذهبت حكومة الهلالي باشا هي الأخرى، وأصبح حسين سري باشا رئيساً للوزراء، عندما وقع الانقلاب العسكري في يوليو ١٩٥٢. تنازل الملك فاروق عن العرش، وترك البلاد، وأصبح الجنرال نجيب حاكماً لمصر.

كان الجنرال نجيب معروفاً لكثير من السودانيين، وكان قد عاش في السودان عندما كان والده يعمل هناك، وقضى فترة من الزمن طالبا بكلية غردون الثانوية، وقد كان كثير من الساسة السودانيين زملاء دراسة للجنرال نجيب. وفي الحقيقة فقد كان من الصعب أن تقابل أي سوداني ـ في الأيام الأولى لحكم نجيب ـ لم يكن زميل دراسة له!!.

كان شقيقه علي نجيب، يعمل ياوراً مصرياً للحاكم العام بالقصر، وكان محبوباً في مجتمع الخرطوم. قبل ذلك كان نجيب يعطي اهتماماً لمشكلة السودان، وقد اكتسب احتراماً عظيماً في أوساط الاستقلاليين من السودانيين، ولموافقته على السماح للسودانيين بتقرير المصير الكامل، بما في ذلك الاستقلال عن مصر إن هم أرادوا ذلك، عقد الجنرال نجيب عدة مؤتمرات مع الأحزاب السودانية، ووقع معهم معاهدات منفصلة في خلال شهرين أو ثلاثة أشهر، بناء على نصوص معدلة لهيكلنا الجديد للحكم الذاتي، وبعد ذلك

استطاع أن يبدأ المفاوضات مع الحكومة البريطانية من خلال السفير في القاهرة السير رالف ستيفنسون.

طلب مني الذهاب إلى القاهرة لمقابلة السفير والجنرال نجيب. ذهبت إلى هناك جواً في الخامس عشرِ من نوڤمبر. تعرضت للموضوع من جميع نواحيه من خلال مناقشاتي مع السفير ومساعديه، كما قابلْت جيفرسون كافري السفير الأمريكي، الذي كان يضغط بشدة على السفارة البريطانية لايجاد تسوية مع المصريين حتى لو كان الثمن بيع السودان. قال لي إنني لست شيطاناً شريراً كما كان يتخيلني، لكن كان واضحاً أنه مثل كثير من الأمريكيين الذين زاروا السودان، ولم يستطيعوا فهم اهتمامنا بما وصفه أحدهم بقوله «عشرة ملايين من الزنج الأغبياء!».

لم أحرز تقدماً في محادثاتي مع الجنرال نجيب عندما أخبرته أنه ليس في مقدرة السودانيين تصريف أمور بلادهم بدون قدر كبير من العون الخارجي، وأنني أخشى وقوع اضطرابات كبيرة في جنوب السودان، إذا سلم الجنوبيون إلى الشماليين ليحكموهم بدون أي احتياطات ـ كان قد اجتمع قبل ذلك مع ممثلي الأحزاب السياسية، وكان واضحاً أنه في موقف قوي. وجدت الجنرال نجيب شخصاً شيقاً، وكانت له ابتسامة خجولة لطيفة. كان يدخن الغليون ويبدو ودوداً وطيباً. لسوء الحظ لم أستطع اقناعه بالصعوبات التي كنت أراها في الجنوب، وذلك إذا غادر كل الضباط الإداريين الجنوب بالسرعة التي يراها.

المفاوضات

استمرت المحادثات بين البريطانيين والمصريين لشهرين، وكان يجري اخطارنا أولاً بأول بسيل مستمر من البرقيات بين وزارة الخارجية وبين السفارة، كذلك بينهما وبين الحاكم العام. كان الحاكم العام يقوم ـ طبعاً ـ

بالتعليق على تلك البرقيات، ويقوم بارسال ردوده للطرفين، كان انهمار البرقيات لا ينقطع، وكان العمل قد تكاثر على الموظفين المختصين بالشفره. كثيراً ما كان يحدث لنا بعض التأخير. كان الرد من لندن إلى القاهرة يصل قبل أن نرى الأصل المرسل من القاهرة إلى لندن وبالعكس. لشهرين أو ما يقارب ذلك قمنا بتكوين لجنة صغيرة مؤلفة من شخصي، ونائبي، ومساعدي للشؤون السياسية، والسكرتير الخاص للحاكم العام. كنا نجتمع صباحاً ومساءً للتعامل مع البرقيات المنهمرة، وإعداد مسودات الردود التي كان السكرتير الخاص يقوم بعرضها على الحاكم العام قبل إرسالها. لقد ناضلنا بشدة لمنع إضافة فقرات في الاتفاقية عن السودنة الكاملة والفورية للإدارة، والجيش، والشرطة، وأي وظائف أخرى يحتمل أن يكون لها نفوذ سياسي، إذ كنا نعتقد أن ذلك يعني تدهوراً لمستويات الإدارة، لأنه لا يمكن العثور فوراً على بديل من السودانيين يتمتع بقدرات وخبرة كافية لملء عدد كبير من الوظائف. حاولنا أيضاً أن نضمن في القانون احتياطات للجنوب كان المجلس التشريعي قد قبلها. كل ذلك لم يأت بأية فائدة، ففي يناير ١٩٥٣ قامت كل الأحزاب بتوقيع اتفاقية أخرى مع الرائد صلاح سالم مبعوث الجنرال نجيب، الذي كان قد زار الخرطوم. آخر التوقيعات كانت بالنيابة عن الحزب الجمهوري السوداني[1] قام بها الدرديري نقد وزين العابدين صالح بالرغم من معارضة أغلب المشايخ.

في العاشر من يناير كتبت ما يلي في مفكرتي:

---

(١) أسس الحزب الجمهوري عدد من المتعلمين وزعماء القبائل الذين كانوا يؤيدون الحكم الذاتي والاستقلال، ويرغبون في الانفصال من حزب الأمة والسيد عبد الرحمن المهدي الذي افترض أن طموحاته كانت تهدف إلى أن يكون ملكاً على السودان. اتهم مكتب السكرتير الإداري بالإشراف على إنشاء الحزب لكن ذلك، لم يكن صحيحاً. عندما سئلت عن الاقتراح قلت إنه ليس هناك أي اعتراض لأي شخص يريد أن يكون حزباً. الرجلان المذكوران من رجال المدن المتعلمين الذين تصرفوا دون الرجوع إلى زملائهم من رجال العشائر.

«ماذا سنفعل بعد؟ يبدو أنه قد بقيت نقطة صغيرة للقتال، إذا كانت كل الأحزاب أصبحت مع مصر. ولكن هل نخذل الجنوب أو النظار إذا استسلمنا؟ هل لدينا القوة للصمود أكثر؟».

* * *

في يوم ١١ يناير جاء عبد الله بك خليل، وناقش الموقف كله معي. لم يكن سعيداً أبداً، ولكن لم يبد لي أننا نستطيع أن نستمر في معارضتنا أكثر من ذلك. خصوصاً فإن حزبه ـ الأمة ـ قد وقع مع الأحزاب الأخرى. كانت الاعتراضات الأساسية على الاتفاقية المقترحة تتعلق بالجنوب إذا إن الأحزاب السياسية أو المصريين لم يستشيروا الجنوبيين على الإطلاق، ولقد أجبروا على أن يشعروا بتجاهل رغباتهم ومصالحهم. لم يكن للجنوبيين أي حزب سياسي خاص بهم في ذلك الوقت، وبعد حل المجلس التشريعي فقد ممثلوهم المكان الذي يعبرون فيه عن وجهات نظرهم عن الجنوب أو عن الاعتراض على الفقرات الخاصة بالسودنة الإجبارية والسريعة قبل أن يمارس السودانيون حق تقرير المصير.

السودنة

بالقدر الذي يخصنا ـ نحن البريطانيين في السودان ـ لم نعترض على السودنة، وقمنا بدفعها للأمام بالسرعة الممكنة، وقمنا بترقية بعض السودانيين إلى وظائف أعلى، وقد ارتقوا بصعوبة إلى مستوى المسؤوليات التي اسندت إليهم، إن الإسراع الشديد بسودنة الوظائف العليا سوف يعني أن بعض تلك الوظائف سوف تملأ بأشخاص لا يستطيعون القيام بالعمل، كما أن ذلك كان يعني خلق فراغ في مكان ما في صفوف الوظائف الأقل، إذ إن عدد الموظفين المناسبين للاختيار لم يكن كافياً لملء كل الخانات التي سوف تصبح شاغرة، إذا غادر كل موظف بريطاني إداري في مدى وقت قصير، أفترض أن على الإداري أن يركز أكثر على أهمية الإدارة الحسنة، مثلما أن السياسي يسيء تقدير قيمتها، لكن المستويات المعقولة للموظف، وقدراته، وتماسكه،

وخبراته، والتزامه بالواجب، يبدو ضرورياً إذا كان من الواجب توفير السعادة والحكم الصحيح للناس. في أثناء مفاوضات القاهرة لم يعط اهتمام لحرصنا على تلك الخطوط، ولقد تقرر توقيع الاتفاق الأنجلو - مصري في الرابع عشر من فبراير بالقاهرة.

الاتفاقية

كان من الواضح أن ذلك اليوم، سيكون أهم يوم بالنسبة للسودان، وكان السؤال المباشر لنا كحكام أجانب هو كيف نستقبل ذلك الحدث؟

لقد حاربنا ضد الكثير مما احتوته الاتفاقية لأسباب تبدو قائمة بالنسبة لنا، لكنني شعرت أنه يجب أن نشارك الغالبية العظمى من السودانيين، وأن قبول الاتفاقية بإظهار بعض الحماس، سيجعل من العام أو العامين القادمين أكثر سهولة، حتى يتم التسليم، أكثر مما التزمنا خيامنا ولم نشارك - نسبة لشكوكنا ومخاوفنا - في ابتهاج السودانيين بذلك المعلم من تاريخهم. وافق الحاكم العام على تلك البادرة، واتخذت الترتيبات لحفل جماهيري في الميدان المطل على مبنى السكرتاريات في اليوم الرابع عشر من فبراير الذي احتفل به كعطلة عامة. ولقد قبل صاحب المعالي أن يقيم حفلاً في مساء نفس اليوم بحدائق القصر. في يوم السبت الرابع عشر من فبراير تجمعت كتل كبيرة من الجماهير خارج منبى السكرتارية. امتلأت الميادين الخضراء بالجماهير المبتهجة الزاحفة التي أحاطت بثلاث مجموعات من حرس الشرف السوداني، والمصري والبريطاني. ازدحمت برندات، وسلالم، وأسطح مبنى السكرتارية بالجماهير، حتى ان المرء لا يدري إذا كانت تلك المباني تتحمل مثل تلك الحمولة بسلام. أقيمت منصة تحت ظل تمثال كتشنر، وهناك خصص مكان لأعضاء المجلس التنفيذي، وبعض الأعيان، والحاكم العام الذي ألقى خطاباً ودياً مناسباً. مر الحفل بسلام تام ولم تقع أية حوادث. سجلت في مفكرتي «لم يقع أي أذى». عندما انتهى الحفل، وانفضت الجماهير بهدوء،

عقدت مؤتمراً صحفياً في مكتبي حيث تناولنا المشروبات الباردة والقهوة. كان حفل القصر ناجحاً أيضاً. قامت فرقة الموسيقى التابعة لأورطة يوركشير الملك للبياده الخفيفة، بالقيام باستعراض موسيقي طافت فيه أرجاء الحديقة، وكان الحفل بهيجاً، قام فيه المئات بمصافحتي وتهنئتي بالاتفاقية.

جاءت انتقادات من الموظفين الأجانب، خصوصاً في جنوب السودان، للأسلوب الذي قمنا فيه بالاشتراك في تلك الاحتفالات بالاتفاقية، وهي أبعد من أن تكون شيئاً مقنعاً. اتهمت بأنني قد خنت العهد، وسلمت الجنوب للمصريين والشماليين، خلافاً للوعود المتكررة في الماضي. قالت امرأة لزوجتي بطريقة هستيرية بعض الشي: «كيف تستطيعين الاستمرار في العيش مع رجل خان الجنوب؟ وخان رجاله هو؟». كان وقتاً تعيساً في كل شيء.

نجيب يتحدث

ألقى الجنرال نجيب حديثاً في مصر في السادس عشر من فبراير كان فيه صريحاً جداً فيما يتعلق بآمال المصريين في السودانيين، وبأنهم عندما يقومون بالاختيار النهائي لشكل الحكم فسوف يقررون الانضمام لمصر. ومضى الجنرال نجيب في حديثه قائلاً إن السودانيين يستطيعون اختيار الاستقلال، ولكن هذا لا يعني أنهم يستطيعون الانضمام إلى الكمنولث البريطاني إذا أرادوا ذلك. بعد ذلك بقليل أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم أن الاستقلال لا يعني حق الدخول في الكمنولث ـ لم تطرق تلك الفكرة إطلاقاً بعد ذلك.

أحدثت كلمات نجيب فزعاً شديداً لدى السيد عبد الرحمن ومجموعة الاستقلاليين. ازدادت المخاوف من التسلل المصري ومجالات الدعاية، ففي الثامن عشر من فبراير عندما جاء السيد عبد الرحمن وابنه السيد الصديق للإفطار، واجهت حديثاً مطولاً عن مسؤوليات البريطانيين. قال السيد

عبد الرحمن إنه ظل مخلصاً للبريطانيين بالرغم من الإساءات التي تحملها، بما في ذلك عدم مراعاة من يأتي بعد من في حفل القصر الأخير.

لم يكن السيد عبد الرحمن هو السوداني الوحيد الذي هزته كلمات الرئيس نجيب، فقد سعى إلى بعض الزوار للإعراب عن مخاوفهم. كان الشيخ بابكر كرم الله حزيناً، ولم يستطع أن يفهم على ماذا كانت تنطوي سياسة السيد علي الميرغني. وقال الشيخ علي ادريس القاضي إنه يجب على الحكومة أن تساعدالحزب الجمهوري. وتحدث الفاتح البدوي كثيراً وبمرارة عن مؤامرات المصريين.

لم يكن من الحكمة أبداً أن تقول: «لقد قلت لك ذلك». ولكني اقترحت أنه ربما كان من الأفضل للأحزاب التفكير في تلك المخاطر قبل الإقدام على توقيع الاتفاقات مع المصريين، لأن تلك المخاطر هي التي كانت قد قادت إلى الاتفاق البريطاني ـ المصري. لقد شجعتهم أن يبقوا يداً واحدة، ويحاولوا مواجهة المستقبل بأسلوب أكثر اتحاداً. في تلك الأيام كنت أردد دائماً حكمة ايسوب القائلة إن حزمة من العصي تستعصي على الكسر، لكن يصبح كسرها سهلاً إذا تفرقت.

في يوم الجمعة ٢٠ يناير أقامت الأحزاب المتحدة حفلاً في أم درمان بمناسبة توقيع الاتفاق البريطاني ـ المصري، ولقد دعي عدد من الرسميين البريطانيين لذلك الحفل، كانت هناك جماهير غفيرة، ولكنها كانت منتظمة. استمعنا إلى أحاديث من مختلف القادة، وكان هناك حماسٌ عظيمٌ. اندهشت للأسلوب الودي جداً الذي استقبلنا به كل فرد، وللغياب الكامل لأي شعور بالعداء نحو البريطانيين، على الأقل بقدر ما كان يعنينا نحن كأفراد.

انتهت الآن مرحلة من تاريخ السودانيين، اشتملت الاتفاقية على جدول وبرنامج فيما يتعلق بالقرار الذي يتخذه السودانيون بالنسبة لما سيكون عليه مستقبلهم، كما اشتملت على استبدال الموظفين الأجانب بسودانيين، أمنت

الاتفاقية على دستورنا الخاص بالحكم الذاتي مع إجراء بعض التعديلات المناسبة عليه لتغطية الفقرات الخاصة بالسودنة، والانتخابات، ولجنة الحاكم العام. إذا لم يتحقق كل ما ناضلنا من أجله خلال المفاوضات المطولة، فإنه لا يزال هناك أملٌ في المستقبل - لم تعرض وحدة وادي النيل على السودان، كما أن السودانيين قد وعدوا بالاستقلال إذا أرادوا ذلك.

الأسابيع الأخيرة في السودان

وقعت الاتفاقية الأنجلو - مصرية، مع ضمان حق تقرير المصير للسودانيين، الذي ناضلنا نحن البريطانيين طويلاً من أجله، لهذا كان يبدو لي أن مهمتي في السودان قد انتهت، لذا فقد يكون من المحرج للحاكم العام، ولأول رئيس وزراء سوداني، إذا استمريت في البقاء على المسرح، ولقد ظللت أعمل رئيساً للوزراء لسنوات، أكثر من ذلك فإنه كان يصعب علي أن أرى أي دور أستطيع أن ألعبه الآن. إن رئيس الوزراء، أياً كان، ومتى ما عين، سوف لا يريدني أن أكون معلقاً من جناحيّ، كما أنني لا أرى عملاً يسنده إليّ الحاكم العام.

في بداية شهر يوليو أخبرت الحاكم العام عن عزمي للتقاعد في أبريل، وأن نائبي ا.س. بيتون سوف يستمر في العمل كسكرتير إداري إلى أن يتم تعيين رئيس الوزراء، حين تصبح وظيفة السكرتير الإداري ملغاة، ليكون بيتون أو غيره وكيلاً دائماً لوزارة الداخلية. سيختفي الجانب السياسي من مكتب السكرتير الإداري نهائياً، وإلى أن يصبح السودان مستقلاً، أو أن يتم استيعابه بواسطة مصر، فسوف يحتاج الحاكم العام إلى موظف سياسي كبير ليقدم له المشورة فيما يتعلق باتجاهات الأفكار، والنشاطات السياسية داخلياً، وخارجياً. اقترحت أن يقوم و.هـ.ت. لوس بهذه المهمة (سير وليم لوس عمل بالسلك السياسي السوداني من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٦، وعمل بالمديريات إلى عام ١٩٤١، فسكرتيراً خاصاً للحاكم العام من ١٩٤١ إلى ١٩٤٧،

فحاكماً لمديرية أعالي النيل من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣، فمستشاراً للحاكم العام منه ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦. عمل حاكماً لمحمية عدن من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠، ومقيماً بريطانياً في الخليج الفارسي من ١٩٦١ إلى ١٩٦٦). وافق السير روبرت هاو على كل ذلك، وأخطر الموظفين المختصين. بدأت في القيام بالاستعدادات للسفر في حوالى منتصف ابريل.

تكوين اللجان

كانت هناك أعمال أخيرة لأدائها في بحر الشهرين التاليين من بينها مشكلتان كبيرتان، إحداهما كان البحث عن أعضاء سودانيين مناسبين لعضوية الثلاث لجان التي نصت على تكوينها الاتفاقية التي وقعت مؤخراً، والتي نصت أيضاً على أن يشارك في عضويتها أعضاء من غير السودانيين.

بدون المجلس التشريعي، وبعدم الميل للمرونة في بعض الأحزاب السياسية السودانية، كان ليس من السهل الوصول إلى اتفاق حول اختيار الأعضاء السودانيين. كانت الثلاث لجان هي:

أولاً: لجنة الحاكم العام التي تتكون من خمسة أعضاء لتقديم المشورة له عن الأمور التي تحتاج إلى قرار منه.

ثانياً: لجنة السودنة التي أنيط بها استعراض الوظائف العليا في الخدمة المدنية لإيجاد من يخلفون الموظفين الأجانب، وهم أساساً من البريطانيين في الإدارة والجيش والشرطة، كما أنيط باللجنة النظر في بعض الوظائف في المصالح الحكومية الأخرى، واتخاذ التوصيات حول أية وظيفة ذات أهمية سياسية يمكن أن تؤثر على الاقتراع في الانتخابات المقبلة، والقرار النهائي الخاص بمستقبل البلاد في المدى البعيد.

ثالثاً: لجنة الانتخابات المضمنة في القانون، لتقرر في أي دوائر يكون الاقتراع مباشراً، أو بالكليات، أو غير مباشر، كما أنيط باللجنة إجراء

الانتخابات بمجرد الفراغ من كل الاستعدادات.

في مارس سارعت الحكومتان البريطانية والمصرية، بتعيين أعضائهما في اللجان، بعد مضي شهر واحد من توقيع الاتفاق، بدأ هؤلاء الأعضاء في الوصول إلى الخرطوم. أكثر ما أذكره عن وصول اللجان، هو الأهمية التي عبر عنها الأعضاء فيما يتعلق بالسكن والمكاتب. كان السكن في الخرطوم نادراً وصعباً، وأحدث وصول عدة ممثلين أجانب يحملون أفكاراً عالية عن أنفسهم وعن كبرياء بلادهم، صداعاً لمكتب السكرتير الإداري الذي كان يعمل كمالك عقارات حكومي. أمكن التغلب على كل تلك المشاكل، وبحلول أبريل عندما غادرت السودان، كان كلهم قد استقر للقيام بالإشراف على الفترة الانتقالية.

إلى أين؟!

كانت المشكلة الكبيرة الأخرى تتمثل في مستقبل الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعملون مع حكومة السودان. نصت الاتفاقية الأنجلو ـ مصرية على إبعاد كل الموظفين الإداريين وضباط الجيش والشرطة من البريطانيين قبل أن يقوم السودانيون بتقرير مستقبلهم، على أن ينطبق نفس الشيء على أي موظفين آخرين في المصالح الأخرى يمكن أن يكون وجودهم مؤثراً على الاقتراع في الانتخابات القادمة، التي كان يتعين إجراؤها في «جو حر محايد». وحتى المراحل الأخيرة من المفاوضات لم تعط أهمية تذكر لتلك الفقرة، لكن (اتحاد كبار الموظفين المدنيين) بدأ في محاولة للحصول على بيان من الحكومة البريطانية عن حقوقهم وتوقعاتهم، وطلب ممثلون من ذلك الاتحاد مقابلتي والحاكم العام. كثيرون من البريطانيين كانوا يعملون بموجب عقود عمل، ولم تكن هناك صعوبة في ذلك حيث إن أغلب العقود نصت على دفع تعويضات في حالة إنهاء العقود قبل وفاء مدتها. كانت الصعوبة تكمن في تأمين المستقبل وحقوق المعاش لهؤلاء الموظفين الذين كانوا يعملون وفق

شروط خدمة معاشية. كثيرون كانوا من الشباب، أو في منتصف حياتهم العملية، فإذا تركوا السودان، حيث أجبرتهم الاتفاقية على ذلك، فمن أين يوجد لهم عمل آخر؟ إذا تقاعدوا بالمعاش، بالإضافة إلى التعويضات التي ينالونها بسبب إنهاء خدماتهم، فمن أين يجدون الضمان في أن حكومة السودان القادمة سوف تنجز التعهد الذي قطعه الحاكم العام، بناء على شروط الخدمة المعاشية الراهنة؟

كان الموقف في السودان مختلفاً جداً عن الموقف الذي كان علي أن أواجهه في نجيريا، لأن الموظفين البريطانيين في نجيريا لم يجبروا على التقاعد، إذ كان باستطاعتهم مواصلة العمل تحت الحكومة المستقلة، ولقد فعل ذلك الكثيرون لوقت طويل بموجب مشروعات قامت بتخطيطها وزارة المستعمرات التي تتمتع بخبرة عظيمة في تسليم الحكم. كان على الكثيرين من البريطانيين أن يتركوا العمل بمقتضى الاتفاقية، وكان عليهم أن يذهبوا أيضاً بناء على رغبة لجنة السودنة . أخيراً قامت وزارة الخارجية البريطانية بتكوين لجنة لمساعدة الذين تقاعدوا من الخدمة في السودان بهدف إيجاد وظائف بديلة لهم، ولقد وجدت الغالبية العظمى منهم وظائف مناسبة. لم تتوصل الاتفاقية المقترحة بين حكومة السودان الجديدة والحكومة البريطانية لضمان دفع معاشات البريطانيين إلى أي شيء، لكن حكومة السودان استمرت في دفع كل معاشات البريطانيين بانتظام والتزام منذ الاستقلال. ولقد قررت الحكومة البريطانية معاملة معاشات السودان معاملة تتطابق مع معاشات الخدمة في ما وراء البحار، وذلك بإعطائها دعماً من الخزينة العامة للتعويض عن الفروق الناجمة عن ارتفاع نفقات المعيشة، وانخفاض قيمة العملة، كما أعطت الحكومة البريطانية ضماناً بالدفع في حالة فشل السودان.

التاهب للوداع

بعد المضايقات والعمل المضني في الشهور الأخيرة، فكرت في القيام

برحلة أخيرة إلى السودان الحقيقي بعيداً عن جو الخرطوم السياسي، ولقد رتبت الأمر لأذهب إلى دارفور في منتصف شهر مارس لحضور التجمع القبلي في شرق دارفور.

كان ك. د. د هندرسون يعمل حاكماً لدارفور (التحق هندرسون بالسلك السياسي السوداني في عام ١٩٢٦، وعمل بالمديريات ومكتب السكرتير الإداري إلى أن أصبح حاكماً لدارفور من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣). ذهبت إلى الفاشر بالطائرة في ١٤ مارس وفي منتصف النهار بدأنا رحلتنا إلى أم كدادة التي جرى فيها التجمع القبلي. حدث عطل للعربة ونحن في منتصف الطريق فأكملنا الرحلة على عربة لوري ووصلنا هناك في الحادية عشرة مساء. سجلت في مفكرتي تعليقاً قلت فيه: «يوم مزعج». بدأ التجمع في اليوم التالي حيث انتظم ثلاثة آلاف من رجال القبائل في طابور، وكما جرت العادة قمنا على ظهور الجمال بالطواف على الدائرة الكبيرة، ثم وقفنا على المنصة حيث مر الطابور من أمامنا. لم تكن قبيلة البرتي من أكبر القبائل في السودان، ولكنهم أدوا دورهم. كان صباحاً مبهجاً وناجحاً، وفي المساء افتتح المجلس الريفي الجديد، وقمت بإلقاء كلمة باللغة العربية. تلا ذلك حفل الشاي التقليدي مع النظار والمشايخ، وفي المساء كان هناك عمل أكثر صعوبة، وهو التحدث إلى مفتشي المراكز البريطانيين عن الاتفاقية الأنجلو ـ مصرية، وماذا تعني بالنسبة لمستقبلهم. في اليوم التالي حدثت الأشياء المعتادة في مثل تلك التجمعات، وتحدثت إلى بعض أعيان دار حمر من مركزي القديم بغرب كردفان، وتناولت طعام الغداء مع كبار الموظفين، وحضرت السباق والألعاب الرياضية، وتابعت الحاكم، وهو يوزع الجوائز. ما ألطف ذلك، وكم من التجمعات المماثلة السابقة قد طافت بذهني! عدنا إلى الفاشر في اليوم التالي في عربة مكشوفة، ولقد أحرقتني الشمس بعض الشيء. وجدت زوجتي هناك، وقد قدمت من الخرطوم بالطائرة للحاق بي. في يوم ١٨ بدأنا رحلة إلى السني، تلك الاستراحة الصغيرة الساحرة على أطراف جبل مرة البركاني

الضخم الذي يقع وسط دارفور. جاء جاك ويلسون مفتش مركز نيالا مع زوجته آن لمقابلتي هناك (ج.هـ.ت. ويلسون عمل بالسلك السياسي السوداني من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٤، وكانت كل خدمته بالمديريات) وقضينا يومين ممتعين معهما. سبحنا في بحيرة النبع، ومشينا على الجبل لنرى المناظر والزراعة التي تروى بجداول صغيرة فتحت على النبع الذي تنساب مياهه من الجبل، لكن الراحة لم تدم طويلاً، فقد جاءتني رسالة في مساء اليوم التالي من الفاشر للعودة إلى الخرطوم، حيث طلب مني الحاكم العام مقابلة المستر سلوين لويد وزير الدولة بوزارة الخارجية، الذي كان قد وصل لتوه إلى الخرطوم. (سلوين لويد عمل وزيراً للدولة بوزارة الخارجية من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥، ووزيراً للخارجية من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ ثم رئيساً لمجلس العموم في عام ١٩٧٠). عدنا إلى الفاشر في صباح اليوم التالي في رحلة استغرقت ست ساعات، وفي اليوم الذي يليه غادرنا الفاشر إلى الخرطوم جواً. اتضح أن المستر سلوين لويد قد أرسل بواسطة الخارجية ليتعرف على الموقف في السودان بعد اتفاقية فبراير الأنجلو - مصرية، عقدنا اجتماعات التقى خلالها سلوين لويد بحكام المديريات الجنوبية، وأخذ منهم فكرة عن آثار الإحباط على الجنوب الذي تسببت فيه الاتفاقية. الجنوبيون الذين تلقوا تعليماً أكثر شعروا أن الاتفاقية قد خذلتهم، وشعروا بالخوف أنهم سلموا للساسة الشماليين بدون الضمانات التي يريدونها. قام سلوين لويد أيضاً بمقابلة ممثلي اتحاد كبار موظفي الخدمة المدنية، وناقش معهم الوضع الجديد للموظفين البريطانيين، وماذا سيجري لعقود العمل الخاصة بهم، إذ إنهم قد أجبروا الآن على الاستقالة. لاحظت أن الاجتماع استمر لمدة ساعتين ونصف، ولم نتوصل إلى أي شيء.

زارني المستر سلوين لويد مرتين بالمنزل فيما يتعلق بالوضع الخاص بي، وذكر لي أن الحكومة البريطانية تريدني أن أطيل البقاء، وأن لا أغادر السودان سريعاً. أعطيت كثيراً من الأسباب المطيبة للخاطر لماذا يجب أن

أؤجل تقاعدي، وأعطيت الكثير من الأسباب لماذا يجب أن أذهب! قلت له أيضاً إنني مسؤول للحاكم العام، وليس لحكومة صاحبة الجلالة، فإذا أراد الحاكم العام أن يعيد فتح هذا الموضوع، فإن هذا يتوقف عليه هو. قلت أيضاً إن الأمر يتعلق بأشخاص آخرين، وسبق أن أخطروا بتعيينهم في المستقبل، لذا لا استطيع أن أغير رأيي إذا كان ذلك يعني خذلانهم. لذا ذهب لويد للتشاور في الأمر مع الحاكم العام، وبعد يوم أو يومين ذكر أنهما قد ناقشا الأمر من جميع وجوهه مرة ثانية، وأنه من الأفضل المضي قدماً بالبرنامج الذي اقترحته، كانت هناك فكرة أن معلوماتي ونفوذي نتيجة لعملي الطويل في مكتب السكرتير الإداري من الممكن أن تكون عاملاً للتوازن في الأشهر القليلة القادمة التي كان من المؤكد أنها سوف تكون صعبة، لكنني لم أكن متأكداً أبداً، لعدة أسباب، أن ذلك يوازي الحاجة إلى تغيير في ظروف مختلفة جداً، حدث تأكيد لاعتقادي هذا بعد عام تقريباً، عند وقوع حوادث شغب عنيفة، وحدث سفك للدماء في الخرطوم بمناسبة زيارة الجنرال نجيب لحضور الافتتاح الرسمي للبرلمان الجديد.

كنت في غيانا البريطانية في ذلك الوقت، ولدهشتي سمعت في الإذاعة أن المصريين اتهموني بالتحريض على تلك الفوضى رغم أنني كنت على بعد خمسة آلاف ميل، ولم يكن لي وجود بالسودان منذ عشرة أشهر. بدا واضحاً أنه بعد العراك الطويل لمنع المصريين من وضع يدهم على السودان ـ الشيء الذي كنت أؤيده شخصياً ـ فإن وجودي أثناء فترة الانتقال كان من الممكن أن يجعل العلاقات بين حكومة السودان والمصريين أكثر صعوبة.

كان الأسبوعان الأخيران في الخرطوم يضجان بحفلات الوداع التي أقامها لنا أصدقاء من السودانيين والبريطانيين، ولقد غمرتنا دعوات لم يسمح الوقت بتلبيتها. كانت هناك هدايا من مختلف الأشخاص. قدم لي البريطانيون الذين يعملون في السلك السياسي صينية من الفضة حفر عليها شعار كل مديرية، كما قدم لي الضباط الإداريون السودانيون تسعة من منافض

السجائر مصنوعة من الفضة، تحمل كل منها علامة إحدى المديريات، وقدم لنا الأفراد من الأصدقاء هدايا تذكارية. أقام لنا الحاكم العام حفل عشاء في القصر، وفي الليلة التي غادرنا فيها الخرطوم بالقطار إلى بورتسودان أقام الأعضاء السودانيون للمجلس التنفيذي كوكتيلاً وداعياً، ومن هناك ذهب المئات إلى محطة الخرطوم بحري، حيث كانت موسيقى قوة دفاع السودان تعزف بعض الألحان انتهت بلحن الوداع. كان هناك وداع مماثل في كل من الدامر، وعطبرة، وبورتسودان، ووضح أن الناس كانوا حقيقة آسفين لقولهم وداعاً.

انتهت بذلك أكثر من ثلاثين عاماً في السودان كانت مثيرة بدرجة كبيرة وناجحة. سجلت في مفكرتي ما يأتي عن تلك الفترة:

«حدثت تغييرات كبيرة في السودان في أثناء الثماني سنوات التي عملت فيها سكرتيراً إدارياً. كان تاريخ البلاد في تلك الفترة مدهشاً ومثيراً. الجزء الأكبر من ذكرياتي عن تلك السنوات يتعلق بالنزاع الطويل بين بريطانيا ومصر حول مستقبل البلاد، ومنذ عام ١٩٤٦ أصبح ذلك النزاع مشكلة رئيسية كان علي أن أقوم بمعالجتها. ردود فعل السودانيين بالنسبة للمفاوضات المطولة كانت أيضاً عاملاً كبيراً، وفي رأيي أنها كانت إحدى النجاحات في تلك السنوات التي كانت في مجملها سلمية للغاية، ولقد أبدى السودانيون ثقة في إدارتنا لشؤون البلاد التي ظلت هادئة هدوءاً ملحوظاً. مضينا في طريق التنمية بمختلف أنواعها. ربما كان وجود المجلس التشريعي كمؤسسة، أحد أسباب ذلك النجاح، فمن البدايات الصعبة، اكتسب المجلس - تدريجياً - شهرة ومكاناً مرموقاً في حياة المجتمع.

في خلال تلك السنوات وقعت المتاعب العمالية، وسن كثير من التشريعات العمالية، لكنني أشعر أننا أحرزنا نجاحاً في علاقاتنا العمالية أكبر مما كان في كثير من البلدان الإفريقية والمستعمرات، وكنتيجة للصبر

والتصميم، فإن المشكلة العمالية قد أصبحت سهلة الآن، وهناك آمال حقيقية في علاقات أفضل في المستقبل.

عندما غادرت السودان، كان التفكير في الناس العاديين هو الذي يحزنني أكثر. كان من الممكن مقابلة الكثيرين من القادة مرة أخرى في لندن، أو في السودان إذا كان هناك فرصة للذهاب إلى هناك مرة أخرى. لكن رجال الشرطة الذين عرفتهم وسافرت معهم في ظروف صعبة، وسائقي العربات، والخدم، والجناينية، والعمال الآخرين، وشيوخ القرى وأصحاب الحوانيت، ليس من المحتمل إطلاقاً أن أقابلهم مرة أخرى! كيف سيكون حالهم مع الحكومة القادمة؟ وهل سيعنى بهم الحكام الجدد مثلما حاولنا أن نفعل من قبل، ويضعوا مصالح الناس قبل مصالحهم هم؟!».

بعد عدة سنوات قابلت شاباً سودانياً يعمل في إحدى سفارات بلاده في الخارج. تحدثنا عن الماضي، وعن الذي حاول البريطانيون أن يفعلوه في السودان. قال إنه مهما يقال عن الحكم الثنائي، فإنه قد حقق أربعة أشياء للسودان: حصلت البلاد على حق تقرير المصير الذي أدى إلى الاستقلال، وخدمة مدنية مدربة ذات مستويات عالية من المسؤولية والأمانة، وحكم القانون الذي ينطبق على كل فرد ولا تتدخل السياسة فيه، وأخيراً منع الأطماع الأجنبية والاحتفاظ بالبلاد للسودانيين. إذا كانت الأجيال السودانية الجديدة تحمل عنا فكرة كهذه، فهي قد تنبأت تماماً بالمستقبل، وأعطت شهادة طيبة عن حكمنا للسودان لأقل من ستين عاماً.

كان الازدهار في السنوات القريبة، كالجهد الذي بذل في خطط التنمية، والتوسع في امدادات المياه، وانفتاح الجنوب، والتوسع الاقتصادي والتعليمي فيه، ودعم الحكم المحلي بخطة مارشال والقانون الجديد ـ كانت كلها نجاحات صغيرة في حد ذاتها، ولكنها كلها كانت تعني قدراً كبيراً من الجهد المضني، والانجاز الحقيقي.

وبالنظر إلى الوراء لكل ذلك، والرجوع إلى الفشل والنجاح، أجد أن الذكرى الباقية هي المساعدة والتعاون اللذين وجدتهما من كل زملائي، خصوصاً الولاء والتأييد الذي أعطانيه السلك السياسي. أي شيء أنجز يعود إلى العمل بروح الفريق. وبالنظر إلى الوراء لثلاثين عاماً من العمل في السودان، نجد أن أبرز شيء على وجه الخصوص هو مودة السودانيين، وصبرهم، وشدة بأسهم، ومقدرتهم على تحمل قسوة ظروف الطقس. هناك أيضاً بشاشتهم في وجه الصعاب، وتهذيبهم، وحسن إدراكهم. وبدون تلك المميزات في أوساط الناس العاديين لكان عملنا أبعد كثيراً من الانسجام.

من المستحيل أن أصل إلى ختام هذه القصة عن السنوات التي قضيتها في السودان دون الإشارة إلى الدعم والتشجيع الذي كنت قد لقيته في الست سنوات الأخيرة من الحاكم العام السير روبرت هاو. جاء السير روبرت هاو خلفاً للسير هيوبرت هدلستون، الذي كان جندياً يتمتع بخبرة طويلة بالشرق الأوسط، مع حنكة إدارية، وعقلية حاسمة. كان هاو دبلوماسياً مع معرفة قليلة بالإدارة، وكقادم جديد في مجتمع محكم التماسك، كان كثيراً جداً ما يجد نفسه وحيداً. كنت دائماً أجده مقبولاً، ومهتماً بكل الذي يجري. تعلم اللغة العربية، وتدرب على الاجتماع بالسودانيين من كل الطبقات والمستويات، والتحدث إليهم. كان كريماً، وعطوفاً، ومضيافاً. تجول هاو في أنحاء البلاد، وعرف الكثير عنها وعن شعبها، وكان لا يقطع تلك الجولات في الأوقات العصيبة مهما كان خطر المظاهرات والفوضى.

لم يلعب هاو دوراً حاسماً في الإدارة كسلفه هدلستون، وترك أشياء كثيرة للسكرتيرين الثلاثة. كنت كثيراً ما أناقش معه مشكلة لأجد أنه لم يخبرني ماذا يجب علي أن أفعل. باقتراب وقت التسليم ازداد وضع الحاكم العام صعوبة، ولقد ارتفع السر روبرت هاو إلى الموقف.

كانت التعليقات التالية التي سجلتها في ذلك الوقت مناسبة جداً:

«كان لا بد أن تأتي لحظة التسليم، وعندما تبدأ الأنهار في الجريان فلا بد أن تتهاوى حواجز الفيضان. إذا حاول هاو البقاء لكان نشوب الشغب مؤكداً، ولأمكن وقوع الكثير من سفك الدماء، ولتصدعت النوايا الطيبة بين الجانبين، ووصلت إلى نقطة الانهيار، ولاتسم التسليم الأخير بالمرارة والعداء. لقد ودع حكام المديريات بقرقولات الشرف مع كل المجاملات الصحيحة، والإجراءات الاحتفالية، كان الساسة من مختلف المشارب يراعون منتهى الود خلال الشهرين الأخيرين الحزينين. يجب أن يلقى هاو كثيراً من الثناء على ذلك، ولقد أتاحت له خبرته أن يمسك المقود بقفاز من الحرير. كان ثباته أكثر وضوحاً مما هو عليه في الحقيقة، بالرغم من إجازاته الكثيرة، واستقباله ببرود لكثير مما كان يتوقع أن يثير حماسه».

بقيت العلاقات ودية تحفها المجاملات، وكان ذلك يعزى إلى درجة كبيرة لنجاح السير روبرت هاو في خلق صداقة مع اسماعيل الأزهري أول رئيس وزراء سوداني. كان الأزهري ـ الذي كان دائماً في المعارضة ولم يتعاون مع الحكومة من قبل ـ يقدر الحفاوة التي لقيه بها الحاكم العام، الذي أتاح له أن يكون كما يريد، وبذل له أقصى ما يستطيع من المساعدة.

يبدو أن المصاعب التي خضناها خلال سنوات الاستعداد للاستقلال، من مشاحنات وانقسامات في أوساط الأحزاب السياسية، والأفراد من الساسة، لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، كما أن تعاقب الحكومات الائتلافية والعسكرية، وعدم وجود سياسات حازمة يقوم بتطويرها حزب كبير تحت قيادة قوية، قد حال دون وصول السودان إلى نجاح أكبر، وفي رأيي أن ذلك كان من الأسباب في أن حكوماتهم لم تستطع لمدة طويلة اظهار حسم الدولة في حل مشكلة الجنوب.

كان دستور اللورد كرومر لدولتي الحكم الثنائي قد تمخض عن توقيع اتفاق مع مصر في عام ١٨٩٩، تم بموجبه حل مشكلة السودان حلاً مؤقتاً،

رغم أنه منذ البداية حسب ما روى لي السير ريجنالد ونجت نفسه، أنه كانت هناك متاعب مع مصر التي لم تتقبل الاتفاق عن رغبة (السير ريجنالد ونجت حاكم عام السودان من ١٨٩٩ إلى ١٩١٦، ومندوباً سامياً لدى مصر من ١٩١٦ إلى ١٩١٩). استمر العمل بتلك الاتفاقية فقط لأن البريطانيين كانوا يسيطرون على مصر، وعندما بدأ المصريون ينفضون عنهم السيطرة البريطانية ظهرت مضاعفات ذلك في السودان، وبظهور وجهتي النظر المختلفتين من جانب دولتي الحكم الثنائي فيما يتعلق بمستقبل السودان (تقرير المصير أو الاتحاد مع مصر) صار عمل حكومة السودان أصعب فأصعب تدريجياً. ربما كان من الأحسن السماح للمصريين بنصيب وافر من الإدارة في السودان من قبل، لكن الخلاف على الأهداف النهائية كان سيجعل التعاون شبه مستحيل. إن الإدارة في مصر نفسها كما شهدناها حتى لحظة تنازل الملك فاروق، بمتاجراتها، وفسادها، الذي كان واضحاً جداً، والخلافات المخيفة بين طبقة الباشوات والفلاحين، جعلت منا جميعاً الذين كنا نأمل في الخير للسودان أن نقاوم أي مقترحات للسماح للمصريين بنصيب في الإدارة. كنا نعلن في مصر عن وجود وظائف خالية للالتحاق بالخدمة المدنية في السودان، وذلك من باب الشعور بالواجب، لكن المصريين لم يكونوا يرغبون في الالتحاق بخدمة السودان بنفس شروط الالتحاق بالبدء من قاع السلم. كان من الممكن أن يتقدموا، وكان من الممكن قبولهم حسب شروط الخدمة المدنية، ولكنهم كانوا يرغبون الالتحاق بأعلى الكادر، وكان ذلك مستحيلاً بدون تقليل فرص توظيف السودانيين، والتحيز ضد فرص البريطانيين الذين بدأوا في العمل بوظائف صغيرة قبل.

بالاطلاع على تعليقات اليوم عن الحكم الاستعماري، بما فيها من اتهامات حول استغلال السكان المحليين، والقصص المبالغ فيها عن الاستغلال الاستعماري، فلقد كان ليس من السهل رؤية مثل هذه الصورة في السودان كما عرفته أنا. كان الإداريون البريطانيون ككل يمتلئون بالإحساس

بالعمل، وهم يعلمون أننا هناك لإدارة السودان لخير بنيه.

كان يدفع لنا مبلغٌ كافٍ لكنه لم يكن فيه اسراف، وهو مبلغ اربعين جنيهاً في الشهر للموظفين الجدد الذين يلتحقون بالسلك السياسي. لم يكن ذلك المبلغ كبيراً حتى بمقاييس عام ١٩٢٢، وكانت الوظائف العليا في الخدمة المدنية تنال مبالغ متواضعة. كثيراً ما تكون هناك ادعاءات عن الاستقلال الاقتصادي، وهناك اتهام مستمر «السودانيون يزرعون القطن للانكشير» لكن السودان المستقل لا يزال يقوم بتصدير القطن، وتغيرت طريقة تقسيم الأرباح تغييراً هامشياً منذ الأيام الأولى الماضية، كما أن مزارعي الجزيرة أحسن حالاً عما كانوا عليه في الماضي.

عندما ذهب البريطانيون إلى السودان بعد انتصار كتشنر في أم درمان كانت البلاد في حالة مؤسفة. كان الفقر واضطهاد الأهالي في كل مكان، ولم تكن المجاعات شيئاً غير عاديّ.

بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٥٦، وفي أقل من ستين عاماً، أصبح السودان دولة متطورة بكل أجهزة الدولة ومظاهر الحضارة. أنشئت المدارس، وجامعة واحدة، وشفخانات، ومستشفيات، ومدرسة للطب، وسكك حديدية، ووابورات نهرية، وخطوط للطيران، وخدمات بريدية وبرقية، وميناء جديد على البحر الأحمر، ومساحات شاسعة من الأراضي المروية، ونظام للحكم المحلي ينتشر في أنحاء البلاد، وبرلمانٌ مركزيٌ، ومجلس للوزراء ـ كل ذلك كان شيئاً جديداً، إذ لم يكن شيء من ذلك القبيل قد عرف من قبل. كما أنشيء نظام للمحاكم، وقامت قوات الشرطة بالمحافظة على السلام في أنحاء البلاد، حيث لم يكن من الممكن الذهاب بعيداً عن المنزل بدون حماية مسلحة، فقد أصبح الآن ممكناً السفر إلى أي مكان بسلام بدون أسلحة أو حماية.

إن المدن في السودان آمنة كالمدن في المملكة المتحدة، أو أنها أكثر

أماناً منها عندما تقوم بالسير فيها ليلاً. وكما قال رجل من رفاعه: «هؤلاء الشبان ينتقدون الحكومة، ولكنني الآن استطيع أن أخرج آمناً بالنهار، وأنام في سلام ليلاً، وفي الثلاثين عاماً الأولى من عمري لم أكن أدري متى استيقظ في الصباح إذا كنت حياً في الليل».

كنا منهمكين في بناء تلك التركيبات الحضارية، وكان ذلك هو الهدف الذي وجهنا له طاقاتنا والتزامنا. هل كان ذلك شيئاً رديئاً حسب ما يقول منتقدونا الآن؟

إلى نجيريا: عن طريق غيانا البريطانية

عدنا- زوجتي وأنا- إلى بريطانيا من السودان في بداية مايو ١٩٥٣، ومكثت في إجازة لحوالى ستة أشهر قبل البحث عن شيء آخر أقوم به. كان لدينا الكثير من العمل لإعداد منزلنا لإقامة دائمة، وكانت هناك الحديقة التي كانت كبيرة نوعاً، لنقوم بزراعتها اذ لم يكن من السهل وجود من يساعد في ذلك العمل. كان عليّ أن اقابل الناس، ولقد دعيت لإلقاء محاضرات عن السودان في عدة اماكن. أخبرتني وزارة الخارجية أن أكون على اتصال بها، لمعرفة ما إذا كانوا يرغبون في استشارتي عن بعض الأمور المتعلقة بالسودان. دعيت إلى الاشتراك في لجنة كونتها وزارة الخارجية لمساعدة الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعملون في السودان، في إيجاد عمل بعد أن استغني عن خدماتهم نتيجة للاتفاقية الانجلو- مصرية. عين جفري هوكسويرث مؤخراً ليقوم بذلك العمل، ولقد كان ناجحاً جداً في إيجاد وظائف مناسبة للغالبية العظمى، وكان هوكسويرث يعمل حاكماً لكردفان الى وقت قريب. **(عمل جفري هوكسويرث بالسلك السياسي السوداني من ١٩٢٦ الى ١٩٥٤، وعمل نائباً لحاكم كردفان ثم حاكماً لكردفان من ١٩٤٥ الى ١٩٥٤، ثم عمل بمكتب إعادة التخديم بلندن من ١٩٥٤ الى ١٩٥٦، وعمل أخيراً رئيساً للجنة الخدمة العامة في نجيريا من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣).**

وسام من الملكة

سررت سروراً عظيماً لمنحي نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس، وذلك في الانعامات الملكية التي تعلن في عيد ميلاد الملكة، كما عينت زميلاً فخرياً في كلية بوليول.

أنعم على السكرتيرين السابقين بالسودان بوسام الامبراطورية البريطانية من درجة فارس، ولكني كنت أول من يمنح ذلك الوسام الذي حملته. كان تعييني زميلاً فخرياً في كلية بوليول شيئاً لم أكن أتوقعه، ويبدو أنه كان امتيازاً مدهشاً. إنني فقط أفترض أن عميد الكلية صديقي القديم السير رودجر، كان مسؤولاً عن هذه الموافقة بواسطة كليتي القديمة. كما وضح فإن هذين التعيينين قد نشرا في عدد جريدة (التايمز) الصادر في أول يوليو ١٩٥٣. لم تصلني براءة نيشان الامبراطورية البريطانية من درجة فارس الذي كان قد منح لي في أول يناير ١٩٤٨. وعندما حضرت الاحتفال الذي أقيم بقصر بكنجهام في يوليو ١٩٥٣، قامت الملكة بتقليدي الوسامين، ولقد لاحظت صاحبة الجلالة أنني أشبه شجرة عيد الميلاد.

البحث عن وظيفة

في اكتوبر بدأت أفكر أنه من الأفضل أن أحاول الحصول على وظيفة. لذا أخطرت وزارة المستعمرات أنني تحت الطلب إذا رغبوا في إسناد أي عمل مناسب لي. ولم يمض وقت طويل حتى طلبت لأقابل بعض كبار الموظفين هناك. كانت هناك وظيفة شاغرة في لجنة شرق إفريقيا العليا التي كانت تشرف على الخدمة العامة في مناطق شرق إفريقيا الثلاث وهي كينيا، ويوغندا، وتنجانيقا. كانت الوظيفة تحتاج إلى مراقب للنقل والمواصلات، وكان الاقتراح هو أن أفكر في الأمر. لم أجد أنني أتمتع بأي مؤهلات حقيقية للسكك الحديدية أو الموانىء، ولقد أخبرت أن أقابل أوليفر ليتلتون، وزير المستعمرات، لأخبره لماذا رفضت ذلك العرض، وعن الوظيفة التي أريدها ـ

شيئاً يتعلق بالدستور والسياسة.

حدث أن الحكومة البريطانية قامت بتعطيل دستور غيانا البريطانية في اكتوبر ١٩٥٣، وكان ذلك العمل موضعاً لكثير من التعليقات والانتقادات داخل مجلس العموم، وبالطبع في غيانا البريطانية نفسها، مما أدى إلى إحداث سخط في أوساط الوزراء وحزبهم نسبة لعودة الحكم الاستعماري المباشر، بعد التقدم النسبي لنظام برلماني، والذي كانوا قد حصلوا عليه تحت الدستور المعطل. بني الدستور على أساس التقرير الذي أعدته لجنة السير جون وادنجتون في عام ١٩٥١، مما أعطى وزراء غيانا المنتخبين أغلبية في المجلس التنفيذي. كان الوزراء المنتخبون أعضاء في حزب الشعب التقدمي برئاسة الدكتور شيدي جاقان (وهو طبيب أسنان من أصل هندي، يدين بالماركسية. تزعم حزب الشعب التقدمي من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧، وأصبح وزيراً في حكومة غيانا التي حلت بموجب تعطيل الدستور).

كان هؤلاء الوزراء قد أبدوا عدم رغبتهم في الحدود التي فرضها الدستور على سلطاتهم، وقاموا بقيادة معارضة نشطة لسلطات الحاكم، كما قاموا بتزعم حركة ضد الحكومة التي هم أعضاء فيها، بعد النقاش الذي أجراه مجلس العموم، أعلن وزير المستعمرات أنه سوف يشكل لجنة لتقوم بتقديم توصيات عن التغييرات الضرورية، وذلك على ضوء الظروف التي أدت إلى تعطيل دستور غيانا البريطانية.

عندما قابلت ليتلتون في نوفمبر، وأخبرته أنني أبحث عن عمل، وأنني كنت قد رفضت العرض الذي كان قد تقدم به مساعدوه، سألني إذا كنت مستعداً أن أكون عضواً في لجنة غيانا البريطانية.

أظن أنه كان يرمي إلى تعيين قاضٍ لرئاسة اللجنة، لكنه غيّر رأيه أخيراً، ودعاني للقيام برئاسة تلك اللجنة، بعضوية السير دونالد جاكسون رئيس القضاء في جزر وندوارد وليلوارد، وعضو آخر هو المستر وودكوك، الذي كان

يعمل مساعداً سابقاً لسكرتير النقابات، وقد تم إعلان اللجنة ومهمتها في مجلس العموم البريطاني في ديسمبر ١٩٥٣.

وقامت اللجنة بتقديم تقريرها بعد أن عملت لمدة شهرين في جورج تاون عاصمة غيانا.

إلى نجيريا

بعد الانتهاء من العمل في اللجنة الدستورية لغيانا البريطانية، فكرت في الإخلاد إلى الراحة والإقامة بالمنزل. قمت بإلقاء عدد من المحاضرات عن السودان وغيانا البريطانية. وكنت عضواً في لجان مقابلات نهائية لمتقدمين للعمل بالخدمة المدنية. عندما غادرت السودان، وكنت أظن أنني قد تقاعدت عن العمل الحكومي، دعاني الجنرال بكلي رئيس مجلس إدارة يوغندا كومباني لأصبح عضواً في مجلس إدارة تلك الشركة. قابلت الجنرال بكلي بواسطة بيل غوردون، الذي كنا قد استضفناه بمنزلنا في الخرطوم أثناء الحرب. أصبح الجنرال بكلي رئيساً لمجلس إدارة الشركة بعد تقاعده عن العمل في الجيش. قبلت العمل بمجلس إدارة الشركة وأصبحت أحد مديريها، إلى نهاية عام ١٩٦٩، باستثناء الفترة التي عملت بها في نجيريا. بعد التحاقي بتلك الشركة، كنت أتطلع أن أجد فرصة لرؤية عمل تلك الشركة في يوغندا على الطبيعة.

في نهاية فبراير ١٩٥٥، سألني مكتب المستعمرات إذا كنت أرغب في العودة إلى منطقة البحر الكاريبي لإعداد مشروع لإنشاء خدمة مدنية للاتحاد الفدرالي لجزر الهند الغربية، الذي كان على وشك التكوين. كنت مهتماً بالبحر الكاريبي أثناء عملي في لجنة غيانا البريطانية. وافقت على العرض، أعلن عن تعييني في هذه اللجنة في مجلس العموم البريطاني في التاسع من مارس، وهي لجنة من شخص واحد. بدأت في الاستعداد للسفر بعد شهر

واحد. تبادلت المكاتبات مع السكرتير الذي كان قد عين للخدمة المدنية في ترينيداد حول خطط العمل، ولقد اتخذت الترتيبات لمقابلته في باربادوس في حوالى منتصف ابريل. على كل حال فإن ذلك لم يتحقق، فلقد استدعيت لمقابلة المستر لينوكس بويد، وزير المستعمرات، في التاسع والعشرين من مارس. كنت أظن أنه كان يريد التحدث إلي فيما يتعلق بالعمل الذي كنت قد قبلت القيام به في جزر الهند القريبة، وعن ما يراد عمله. لكن ذلك لم يكن ما يريده مني على الإطلاق، لأنه قد عرض علي العمل كحاكم عام لنجيريا. وقال لي إن السير جون ماكفرسون قد تقاعد، وإن عليّ أن أذهب في شهر يونيو لاستلام العمل لمدة ثلاث سنوات. كان ذلك مفاجأة، إن لم يكن عرضاً مخيفاً، ولقد طلبت مهلة يوم أو يومين لأفكر في الأمر وأناقشه مع زوجتي.

افترض في الحقيقة أنه لم يكن هناك شكٌ في قبول العرض. كانت نجيريا أكبر مستعمرة بريطانية في ذلك الوقت، فبعد استقلال الهند وباكستان أصبحت نجيريا هي الأكبر والأهم.

لم تكن لي خبرة بغرب افريقيا، وكنت أجهل الموقف العام في نجيريا الذي كان مضطرباً، ولقد كنت فخوراً بذلك العرض. كان العرض مناسباً، ولم أكن قلقاً فيما يتعلق بصحتي. سوف تساعدني خبرتي في السودان، ومعرفتي باللغة العربية في التعامل مع مسلمي الشمال في نجيريا، يحدوني الأمل في أن حقيقة بدايتي من القاع كمساعد مفتش مركز في السودان، ربما تجعلني ـ رغم أنني أجنبي ـ أكثر قبولا لدى أعضاء الخدمة الإدارية في نجيريا. قابلت زوجتي بعد ظهر ذلك اليوم في شارع ريجنت خارج غارادس، وقد تواعدنا على اللقاء هناك. قالت لي: «ماذا كان يريد؟». عندما قلت لها إنه يريدني أن أذهب إلى نجيريا كحاكم عام، كان رد فعلنا الفوري: دعنا نذهب لنتناول مشروباً!. لم يكن ذلك سهلاً في الثالثة بعد الظهر، لذا ذهبنا إلى بادنجتون، وأخذنا القطار عائدين إلى منزلنا. طبعاً كتبت بعد يوم أو يومين إلى المستر لينوكس بويد، أخبره بأنني على استعداد للذهاب إلى

نجيريـا. أعلن التعيين في يوم ٩ أبريل في الإذاعة البريطانية، لكن الصحف القومية كانت في إضراب، لهذا مرّ بعض الوقت قبل أن يسمع أصدقائي بالنبأ. بدأت في الحال العمل مع وزارة المستعمرات، ولقد شرح لي الموقف في نجيريـا باختصار، وقابلت الأشخاص الذين يستطيعون تقديم العون لي، والذين يأملون أن أكون قادراً على تقديم العون لهم كحاكم عام. نصحت أن أسافر إلى نجيريـا بحراً، لأخذ فكرة عن الجو العام من خلال مقابلة بعض الركاب في السفينة، وافقت على ذلك ورتبت سفري بالسفينة «ايرول» من ليفربول في الثاني من يونيو.

قابلت عدداً من كبار النجيـريـين ـ عن طريق الصدفة ـ أثناء وجودهم في لندن، ولقد أقام الزعيم مايكل أوكوردود، ممثل الحكومة الإقليمية الغربية في بريطانيا، غداء سريعاً في فندق هايد بارك. ألقى الزعيم أوكوردود حديثاً تمنى لنا فيه دوام الصحة، وذكر أنه كانت هناك إشاعات متضاربة عمـن سيكون الحاكم العام الجديد، وأنه سبق أن تم ترشيح اسم أحد الأشخاص، وأن تعيين أحد غيره كان ممكناً، لكن في النهاية كسب من كان خارج الحلبة!

اتصل بي بنك باركليز، وشركة شل، وكشافة الأولاد، وجمعية اسعاف سان جون، والمجلس البريطاني، والبنك البريطاني لغرب افريقيا، وجمعية الكنائس التبشيرية، ومؤسسة المستعمرات للتنمية ـ كلهم أرادوا إقامة حفلات غداء لوداعي. بالطبع كان عليّ رؤية مختلف الأقسام في وزارة المستعمرات. كـان رئيس كـل قسـم يشيـر علـيّ بـالأهميـة الكبيـرة للعمـل الـذي يقـع فـي اختصاصه. قابلت بعض الطلاب النجـيريين، وبريطانيـين يعملون بالتجارة، ومختلف الناس الذين لهم اتصالات مع نجيريـا. أخيراً ذهبنا ـ زوجتي وأنا ـ في إجازة لمدة أسبوع في كورن وول، حيث استمتعنا بالطقس الجميل، وتجولنا في جزء من بريطانيا لم نكن شهدناه من قبل.

كما جرت العادة، كان عليّ أن أذهب إلى قصر بكنجهام لمقابلة

الملكة، وتقبيل أياديها، قالت لي صاحبة الجلالة إنها تريد زيارة نجيريا، لكن كانت هناك بعض الصعوبات. لم يكن واضحاً لمستشاري صاحبة الجلالة، إذا كانت مختلف الحكومات في نجيريا سوف ترحب بالزيارة، وإذا حدث ترحيب بتلك الزيارة، فهل ستقوم بها بدون القيام بزيارة إلى ساحل الذهب، حيث إن الموقف السياسي فيها غير مستقر بدرجة لا يسمح فيها بزيارة. كان واجبي الأول عندما ذهبت إلى نجيريا، البحث في إمكانية القيام بزيارة ملكية إلى هناك.



صور توثيقية



المؤلف ممتطياً جملاً أثناء جولة في مركز القطينة عام ١٩٢٧





المؤلف وزوجته الليدي روبرتسون خارج منزلهما الرسمي بود مدني عام ١٩٤٠



المنازل التي كان يقطنها المؤلف = عندما
كان مفتشاً لمركز النهود ـ ١٩٣٤/٣٦ ـ

الباخرة النيلية التي كان يسكن فيها عندما كان
معتمداً لمشروع خزان جبل الأولياء عام ١٩٣٦/٣٧ ـ

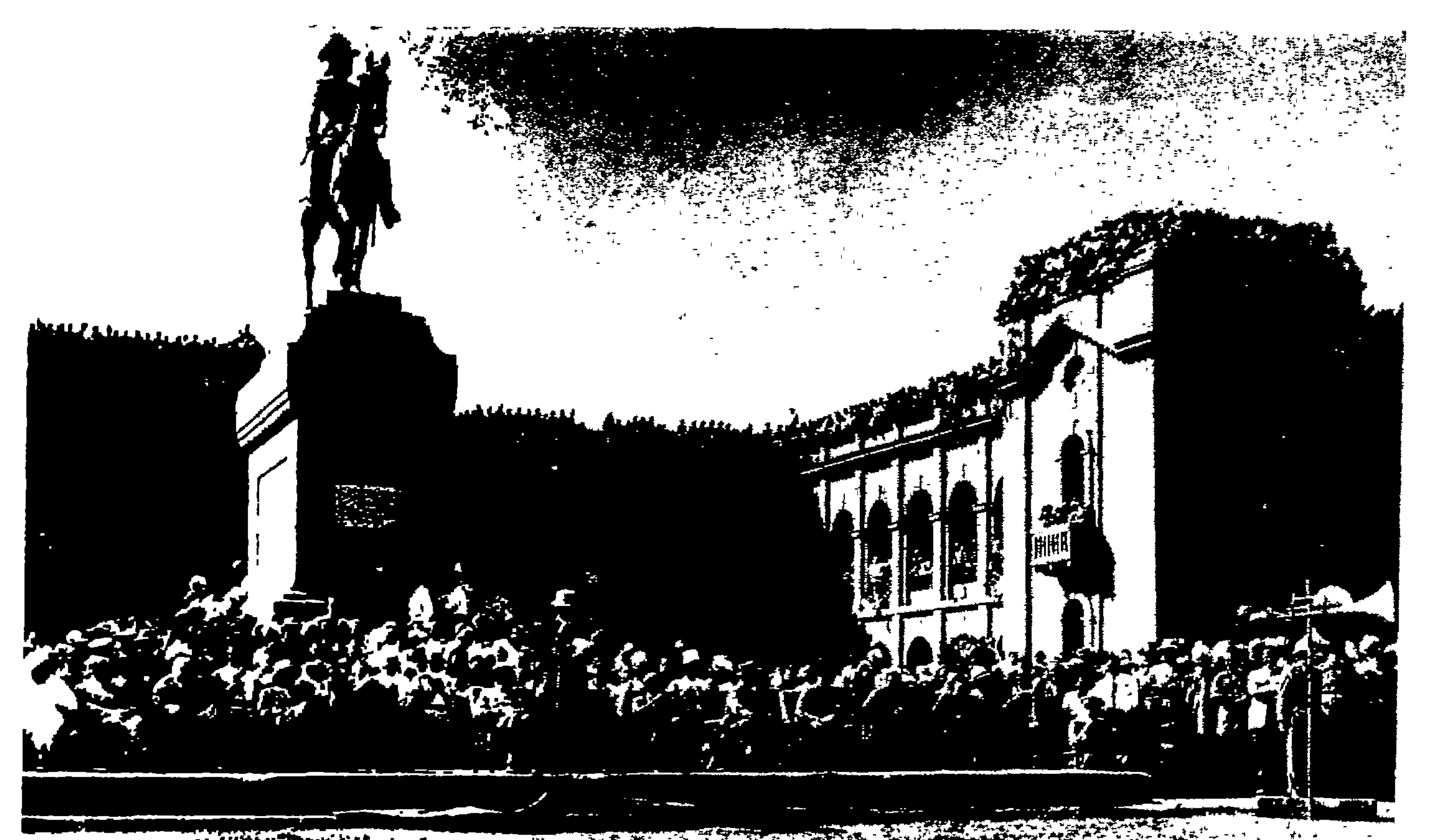
ومنزله فترة عمله بالخرطوم من عام ١٩٤٦ إلى
عام أثناء ١٩٥٣



المؤلف عندما كان سكرتيراً إدارياً عام ١٩٥٠



المؤلف في وسط الصورة وبصحبته مفتشي المركز وهما يخوضان ماء نهر شل في مديرية بحر الغزال في طريقهما من أويل إلى راجا عام ١٩٥١ .



الجماهير المحتشدة أمام وفوق مبنى السكرتارية بالخرطوم اثناء الاحتفال بالاتفاقية الأنجلو ـ مصرية التي وقعت في ١٤ فبراير ١٩٥٣. في وسط الصورة يرى تمثال كتشنر باشا ـ عبد الله بك خليل يخاطب الحفل بينما جلس الحاكم العام السير روبرت هاو والمؤلف على يمينه



الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي لحكومة السودان في مارس ١٩٥٣. يجلس الحاكم العام السير روبرت هاو على كرسي الرئاسة. من اليمين إلى اليسار: السيد عبد الماجد أحمد وكيل وزارة التجارة والاقتصاد (بين الجالسين وليس واضحاً في الصورة) ـ السيد إبراهيم أحمد عضو المجلس بدون أعباء ـ الفريق ر. ل. سكونز باشا القائد العام ـ السير شارلس كمنجز السكرتير القضائي ـ السيد عبد الرحمٰن على طه وزير التعليم الأميرالاي عبد الله بك خليل وزير الزراعة ـ المؤلف ـ الدكتور علي بدري وزير الصحة ـ السير لويس شيك السكرتير المالي ـ المستر ر. ك. ويكفيلد عضو المجلس بدون أعباء ـ السيد محمد أحمد أبو سن عضو المجلس بدون أعباء ـ السيد عبد الرحمٰن عابدون وكيل وزارة الري ـ المستر هـ. كورفيل سكرتير المجلس (واقفاً).

الفهارس

(أ) فهرس الأعلام العربية

(ب) فهرس الأعلام الأجنبية

(ج) فهرس المواقع الجغرافية

(د) فهرس أسماء القبائل

(هـ) فهرس الموضوعات

فهرست الأسماء (أ)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(ب) فهرس الأعلام الأجنبية

(ج) فهرس المواضع الجغرافية

(د) فهرس أسماء القبائل

(هـ) فهرس الأنشطة المختلفة

فهرس الموضوعات







[صورة السير جيمس مع موجز لسيرته]

- كان جيمس روبرتسون يخطط منذ سنوات شبابه الباكر، قبل أن يبارح مدينته دندي باسكتلندا، للعمل بالهند، مترسماً خطى والده وجده اللذين عملا هناك لعشرات السنين، لكن تواتر الأنباء عن حدوث اضطرابات بالهند جعله يعيد النظر في خططه، لذا بدأ يعد العدة للعمل بالسودان بعد تخرجه من اكسفورد.

- التحق بالخدمة السياسية في السودان عام ١٩٢٢، وبدأ عمله مساعداً لمفتش مركز رفاعه والحصاحيصا.

- عمل بعد ذلك في الكاملين، والقطينة، ومنطقة جبل الأولياء (للإعداد لتشييد الخزان)، والدويم، والروصيرص كما عمل مفتشاً لمركز النهود (كردفان) وعمل لفترة قصيرة حاكماً بالإنابة لمديرية الجزيرة بمقر رئاستها وعاصمتها واد مدني.

- نقل في سبتمبر ١٩٤١ إلى الخرطوم ليصبح مساعداً للسكرتير الإداري، فنائباً له، فسكرتيراً إدارياً في مارس ١٩٤٥ بعد وفاة سلفه السير دوغلاس نيوبولد الذي يعد من أشهر رجال الإدارة البريطانية في السودان.

- عاصر في سنوات خدمته بالخرطوم سكرتيراً إدراياً (الرجل الثاني بعد الحاكم العام) قمة التطورات السياسية في السودان التي توجت بتكوين أول حكومة وطنية برئاسة الزعيم الراحل إسماعيل الأزهري.

- بعد انتهاء خدمته عمل حاكماً عاماً لنجيريا قبيل إعلان استقلالها.

- توفي عام ١٩٨٩.